

عمان: الخميس ٢٥ صفر سنة ١٤٢٨هـ، الموافق ١٥ آذار سنة ٢٠٠٧م

رقم العدد: ٤٨١٥

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية  
الموقع على شبكة الانترنت : [www. Pm. gov. jo](http://www.Pm.gov.jo)

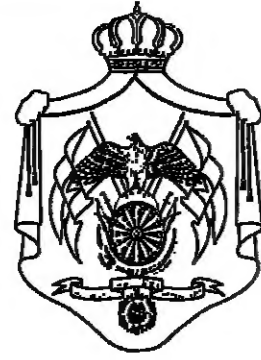
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية \*\*\*\*\* البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥



## الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء / مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : [www.Pm.gov.jo](http://www.Pm.gov.jo)

فهرس العدد ٤٨١٥ \*\*\*\* الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٥

رقم الصفحة	المحتويات
١٣٩٤	• إعلان بطلان قانون مؤقت صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٣٩٥	• إعلان بطلان قانون مؤقت صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٣٩٦	• إعلان بطلان قانون مؤقت صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٣٩٧	• إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٣٩٨	• قانون رقم (٨) لسنة ٢٠٠٧ - قانون معدل للقانون المعدل لاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة
١٤٠١	• نظام رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام مكاتب وشركات السياحة والسفر
١٤٠٣	• نظام رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام التنظيم الإداري لوزارة التربية والتعليم
١٤٠٦	• نظام رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام صندوق الضمان الاجتماعي للمعلمين في وزارة التربية والتعليم
١٤٠٩	• نظام رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام مراقبة المياه الجوفية
١٤١٢	• نظام رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام الأجنية والتنظيم للمدن والقرى
١٤١٧	• نظام رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام التأهين على الحياة لضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية
١٤١٩	• نظام رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام الأشغال العسكرية
١٤٣١	• نظام رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام الجمعية الخيرية للأفراد الأمن العام

مكتبة  
مديرية الجريدة الرسمية



رقم الصفحة	المحتويات
١٤٢٣	• نظام رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام رسوم الرخص والتصاريح الإشعاعية
١٤٢٧	• نظام رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام أسس وشروط منح رخص وتصاريح العمل الإشعاعي
١٤٣٠	• نظام رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام الموظفين في مؤسسة المواصفات والمقاييس
١٤٣٢	• نظام رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام موظفي أمانة عمان
١٤٣٤	• نظام رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٧ - نظام نشر الثقافة والتراث
١٤٣٩	• نظام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٧ - نظام التفرغ الإبداعي الثقافي الأردني
١٤٤٣	• نظام رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧ - نظام جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية
١٤٤٩	• نظام رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معهد الفنون والعمارة الإسلامية
١٤٦٥	• اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بالقوات المسلحة الأردنية وحكومة الجمهورية اليمنية ممثلة بوزارة الدفاع اليمنية بخصوص التعاون في المجالات الدفاعية
١٤٧٣	• قرار حول تنفيذ عطاء مشروع التوليد الخاص للكهرباء لمواجهة أحمال النظام الكهربائي
١٤٧٥	• اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان
١٤٨٩	• اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار
١٥٠٠	• اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب
١٥٣١	• اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب

رقم الصفحة	المحتويات
١٥٥٠	• البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المعقود في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية
١٥٥٦	• بروتوكول بشأن حظر استعمال الغازات الخالقة والسامة أو ما شابهها والوسائل الجريمية في الحرب لسنة ١٩٢٥
١٥٥٧	• قرار صادر بالاستناد لقانون حماية الإنتاج الوطني رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٤
١٥٥٨	• التعليمات المالية لمعادلة الشهادات غير الأردنية وتصديق الشهادات العلمية والوثائق الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي رقم (١) لسنة ٢٠٠٧
١٥٦٠	• لائحة بدلات الخدمات البحرية للسفن في ميناء العقبة لسنة ٢٠٠٧

### القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
١٥٧٠	• قبول استقالة عضو في مجلس الأعيان
١٥٧١	• الأوسمة
١٥٧١	• وكالات الوزراء
١٥٧٢	• التمثيل الدبلوماسي
١٥٧٢	• مجالس الطوائف الدينية
١٥٧٣	• الموظفين
١٥٨١	• الجنسية الأردنية
١٥٨٢	• الاسماء
١٥٨٦	• الشؤن البلدية
١٦٣٧	• الإعلاءات
١٦٤٦	• المطالبات
١٦٦٧	• المحاكمات

هكذا في الأصل

اعلان  
بطلان قانون مؤقت  
صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة للقانون المؤقت رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٣  
( قانون معدل لقانون المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري ) المنشور في عدد  
الجريدة الرسمية رقم (٤٥٩٥) تاريخ ٢٠٠٣/٤/٣٠

فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء  
رقم ( ٣٣٥٠ ) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣٠ المتضمن اعلان بطلان القانون المذكور وذلك  
لدمجه في صلب القانون المؤقت رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠١ قانون معدل لقانون المؤسسة  
العامة للاسكان والتطوير الحضري

٢٠٠٧/٢/٢٥

رئيس الوزراء  
الدكتور معروف البخيت

مكتبة البرلمان



## اعلان

بطلان قانون مؤقت  
صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة للقانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٤  
( قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية ) المنشور في عدد الجريدة الرسمية  
رقم (٤٦٨٥) تاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٩ .

فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء  
رقم ( ٣٣٥٠ ) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣٠ المتضمن اعلان بطلان القانون المذكور وذلك  
لدمجه في صلب القانون المؤقت رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠١ قانون القوات المسلحة  
الاردنية .

٢٠٠٧/٢/٢٥

رئيس الوزراء  
الدكتور معروف البخيت

## اعلان

بطلان قانون مؤقت  
صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة للقانون المؤقت رقم (٤) لسنة ٢٠٠٣  
( قانون معدل لقانون نقابة المهندسين الاردنيين ) المنشور في عدد الجريدة الرسمية  
رقم (٤٥٨٤) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٢ .

فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء  
رقم ( ٣٣٥٠ ) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣٠ المتضمن اعلان بطلان القانون المذكور .

٢٠٠٧/٢/٢٥

رئيس الوزراء  
الدكتور معروف البخيت

مكرر  
٢٠٠٧/٢/٢٥

## اعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٣ (قانون معدل للقانون المعدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة لسنة ٢٠٠٢) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٥٩٢) تاريخ ٢٠٠٣/٤/١٦ إلى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٣ المشار اليه .

٢٠٠٧/٢/٢٥

رئيس الوزراء  
الدكتور معروف البخيت

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

## قانون رقم (٨) لسنة ٢٠٠٧

قانون معدل للقانون المعدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل للقانون المعدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة لسنة ٢٠٠٧ ) ويقرأ مع القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانوني الاصلي وما طرأ عليه من تعديل قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ٥-

على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر :-

أ- لا تسري مدة مرور الزمن على الاموال غير المنقولة التي تمت التسوية فيها .

ب- لا يجوز ان تتجاوز مدة اجارة الاموال غير المنقولة تسعاً وتسعين سنة فاذا عُدّت لمدة اطول ردت الى تسع وتسعين سنة .

محرر من الاصل



المادة ٣- تعدل المادة (١١) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (و) اليها بالنص التالي :-

و-١- يجوز تسجيل الوكالة المشار اليها في هذه المادة لدى دائرة التسجيل المختصة مقابل رسم نسبته (١٦) بالالف ستة عشر بالالف من القيمة المقدرة للمال غير المنقول الموكل به وتوضع اشارة بهذا الخصوص على صحيفة السجل العقاري العائدة لذلك المال .

٢- اذا تم تنفيذ البيع بموجب الوكالة خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ تسجيلها فيحسم الرسم المدفوع ، بمقتضى احكام البند (١) من هذه الفقرة ، من الرسوم والضرائب المتحققة بتاريخ التسجيل وفقاً لاحكام قانون رسوم تسجيل الاراضي وقانون ضريبة بيع العقار المعمول بهما .

٣- اذا انتهت المدة المشار اليها في البند (٢) من هذه الفقرة ولم يتم تنفيذ البيع فتستوفي الدائرة الرسوم والضرائب كاملة وفقاً لاحكام قانون رسوم تسجيل الاراضي وقانون ضريبة بيع العقار المعمول بهما .

٤- لا يجوز للموكل او الغير اجراء أي تصرف مهما كان نوعه بما في ذلك ايقاع الحجز على الاموال غير المنقولة موضوع الوكالة المشار اليها في هذه المادة بعد تسجيل الوكالة على صحيفة السجل العقاري لتلك الاموال لدى مديرية تسجيل الاراضي المختصة .

٢٠٠٧/١/١٢

### عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي
وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدليبات	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توك	
وزير الداخلية عبد الفايز	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو عبدا	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	
وزير النقل سعود نصيرات	وزير العدل شريف الزعبي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي
وزير العمل باسم السالم	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم
وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراولة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة
وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران	وزير الزراعة الدكتور مصطفى فرنقله	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير السياحة والآثار أسامة الدباس

مكتبة عبد الله الثاني

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٦  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

## نظام رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧

نظام معدل لنظام مكاتب وشركات السياحة والسفر

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام مكاتب وشركات السياحة والسفر  
لسنة ٢٠٠٧ ) ويقرأ مع النظام رقم (١١) لسنة ٢٠٠٥ المشار اليه فيما يلي  
بالنظام الاصلي نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص  
التالي :-

أ- يشترط في المكتب ان يكون له مدير متفرغ اردني الجنسية وغير محكوم  
بجناية او بجنحة مخلة بالشرف وان يوقع عقداً مع المكتب لمدة لا تقل  
عن سنة .

المادة ٣- يلغى نص المادة (٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ٧-

تتولى الوزارة تنظيم دورات تدريبية متخصصة في مجال السياحة والسفر

للمديرين وللعاملين في المكاتب وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه  
الغاية .

٢٠٠٧/٢/٦

## عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور معروف البخيت	نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الدكتور زياد فريز	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي
وزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيبات	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توك	
وزير الداخلية عبد الفايز	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	
وزير النقل سعود نصيرات	وزير العدل شريف الزعبي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير البيئة المهندس خالد الإبراني
وزير العمل باسم السالم	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم
وزير الثقافة الدكتور عادل الطوبسي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرايشة	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة
وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرفله	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير السياحة والآثار أسامة الدباس



نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٦  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٧

نظام معدل لنظام التنظيم الاداري لوزارة التربية والتعليم

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام التنظيم الاداري لوزارة التربية والتعليم  
لسنة ٢٠٠٧ ) ويقرا مع النظام رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠١ المشار اليه فيما يلي بالنظام  
الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٤) من النظام الاصلي على النحو التالي :-  
اولاً : باضافة البند (٦) الى الفقرة (١) منها بالنص التالي :-  
٦- المستشارون .

ثانياً : باضافة البند (١) الى الفقرة (ب) منها واعادة ترقيم البنود من (١-٤) الواردة  
فيها لتصبح من (٢-٥) على التوالي :-  
١- مدير التربية والتعليم .

المادة ٣- تعدل المادة (٥) من النظام الاصلي باضافة الفقرة (ج) اليها بالنص التالي واعادة  
ترقيم الفقرات من (ج-و) الواردة فيها لتصبح من (د-ز) على التوالي :-  
ج- المستشار في مركز الوزارة الذي يسميه ويكون مسؤولاً امامه عن القيام بالمهام  
والواجبات الموكولة اليه .

المادة ٤- تعدل المادة (١٤) من النظام الاصلي على النحو التالي :-  
اولاً : بالغاء نص كل من الفقرات (ب) و (ج) و (د) الواردة فيها والاستعاضة عنها  
بما يلي :-

ب- تتولى لجنة التشكيلات التنسيب بتسمية مديري الادارات ومديري  
التربية والتعليم والمديرين في مركز الوزارة والميدان والتنسيب  
بتسمية المديرين التابعين لمدير التربية والتعليم .

ج- يتولى الامين العام للشؤون الادارية والمالية رئاسة اللجنة في الامور  
المتعلقة بالتنسيب بتسمية مديري الادارات ومديري المديرية في  
مركز الوزارة في الادارات والمديرية المرتبطة به وتسمية مديري  
الشؤون الادارية والمالية في الميدان .

د- يتولى الامين العام للشؤون التعليمية والفنية رئاسة اللجنة في الامور  
المتعلقة بالتنسيب بتسمية مديري الادارات والمديرين فيها في مركز  
الوزارة في الادارات المرتبطة به وتسمية مديري الشؤون التعليمية  
والفنية في الميدان .

محكمة العدل

ثانيا : باضافة الفقرة (هـ) اليها بالنص التالي واعادة ترقيم الفقرة (هـ) منها لتصبح (و) :-

هـ- مع مراعاة ما ورد في الفقرتين (ج) و (د) من هذه المادة ، يتولى الوزير رئاسة اللجنة في الامور المتعلقة بتسمية مديري التربية والتعليم .

٢٠٠٧/٢/٦

### عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين ثوق	وزير الشؤون البلدية لادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيبات	
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عيد الفايز	
وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي	وزير النقل سعود نصيرات
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرايشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطوبسي
وزير السباحة والآثار أسلمة الدباسي	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنطة	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٦  
لأمر بوضع النظام الآتي :-

### نظام رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧

نظام معدل لنظام صندوق الضمان الاجتماعي للعاملين في وزارة التربية والتعليم

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام صندوق الضمان الاجتماعي للعاملين في وزارة التربية والتعليم لسنة ٢٠٠٧ ) ويقرأ مع النظام رقم (٣١) لسنة ١٩٩٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٩) من النظام الاصلي باضافة الفقرة (ج) اليها بالنص التالي واعادة ترقيم الفقرتين (ج) و (د) الواردتين فيها لتصبحا (د) و (هـ) على التوالي :-  
ج- اذا شغرت عضوية أي من الاعضاء المنتخبين المشار اليهم في البند (٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة لأي سبب من الاسباب فيحل محله من حصل على اعلى الاصوات ان وجد وفي حال عدم توفره يتم تسميته من قبل الوزير وذلك للمدة المتبقية من عضويته .

مكتبة مجلس العمل



المادة ٣- يعدل النظام الاصلي باضافة المادة (١٣) اليه بالنص التالي واعادة ترقيم المادة (١٣) الواردة فيه لتصبح المادة (١٤) :-

المادة ١٣-

أ- يجوز للمشارك في الصندوق الحصول على سلفة لا يقل مقدارها عن اربعة الاف دينار ولا يزيد على ستة الاف دينار وبما يعادل المبلغ المترصد له من مستحقاته في الصندوق بتاريخ طلب السلفة .

ب- يتولى المجلس كل ثلاثة اشهر تحديد الحد الاعلى لاجمالي السلف التي سيتم منحها للمشاركين استنادا الى الملاءة المالية للصندوق وذلك بعد تسديد جميع الالتزامات المالية المترتبة عليه وفقا لتعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .

ج- لغايات هذه المادة تعطى الاولوية في الحصول على السلفة للمشارك اذا كانت لغايات السكن او تعليم اولاده .

د- يتم تسديد مقدار السلفة دفعة واحدة وبدون فائدة على ان يتم حسمها من المبالغ التي يستحقها الموظف وفقا لاحكام المادة (٧) من هذا النظام .

٢٠٠٧/٢/٦

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توق	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنبيات	
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عبد القايز	
وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي	وزير النقل سعود نصيرات
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراولة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي
وزير السياحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرفله	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

مكة ابن الحسن

نحن عبد الله الثاني، ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٦  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

### نظام رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٧

نظام معدل لنظام مراقبة المياه الجوفية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام مراقبة المياه الجوفية لسنة ٢٠٠٧) ويقرأ مع النظام رقم (٨٥) لسنة ٢٠٠٢ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من النظام الأصلي باضافة تعريف (الآبار الانتاجية) الى آخرها على النحو التالي :-

الآبار الانتاجية : الآبار التي تستعمل المياه المستخرجة منها في مشاريع تربية الثروة الحيوانية .

المادة ٣- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٦) من النظام الأصلي باضافة عبارة (والانتاج) بعد عبارة (الصناعة والسياحة) الواردة فيها .

المادة ٤- تعدل المادة (٢٤) من النظام الأصلي باضافة عبارة (او الانتاج) بعد عبارة (او السياحة) الواردة في مطلعها .

المادة ٥- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٢٥) من النظام الأصلي باضافة عبارة (والآبار المخصصة لشركات تملكها سلطة المياه كلياً أو جزئياً) الى آخرها .

المادة ٦- تعدل المادة (٣٨) من النظام الأصلي على النحو التالي :-  
اولاً : إلغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ج- مائتان وخمسون فلساً للمتر المكعب الواحد من الآبار الصناعية او السياحية او الجامعات .

ثانياً : باضافة الفقرتين (ز) و (ح) اليها بالنصين التاليين :-

ز- مائة فلس للمتر المكعب الواحد من الآبار الانتاجية .

ح- الآبار المخصصة لشركات تملكها سلطة المياه كلياً أو جزئياً ، تحدد امان المياه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسب من المجلس .

المادة ٧- تعدل المادة (٤١) من النظام الأصلي باضافة الفقرة (د) اليها بالنص التالي :-

محكمة منبج الأصل



د- يجوز بقرار من المجلس منح اجازة استخراج للآبار غير المرخصة العاملة قبل ٢٠٠٥/٧/١ والتي طلب اصحابها ضمن هذه المدة تسوية اوضاعها ، على ان يتم ذلك وفق الاسس والشروط والمقابل المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة .

٢٠٠٧/٢/٦

## عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبدالله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توقي	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيبات	
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عبد الفايز	
وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي	وزير النقل سعود نصيرات
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم
وزير الطاقة والتربية المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويحي
وزير السياحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرفله	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٦  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

## نظام رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٧

نظام معدل لنظام الابنية والتنظيم للمدن والقرى

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الابنية والتنظيم للمدن والقرى لسنة ٢٠٠٧ ) ويقرأ مع النظام رقم (١٩) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي على النحو التالي :-

اولا : بالغاء تعريف ( ارتفاع البناء ) الوارد فيها والاستعاضة عنه بما يلي :-

ارتفاع البناء : المسافة العمودية من منسوب منتصف الطريق الاعلى منسوباً ( في حالة تعدد الطرق المتاخمة لقطعة الارض ) الى اعلى نقطة من ظهر البناء ويكون هو المنسوب الخرساني للطابق الاخير باستثناء طابق السطح .

ثانيا : باضافة تعريف كل من ( طابق السطح ) و ( التصويينة ) بعد تعريف ( الخدمات

الاساسية ) الوارد فيها :-

طابق السطح : الجزء من الطابق المرخص وفقا لاحكام هذا النظام والذي يقع

فوق اخر طابق مسموح به .

التصويينة : اي جدار او حاجز من اي مادة على محيط سطح البناء او شرفة

يقصد السلامة العامة .

المادة ٣- يلغى نص البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٢- المناطق السكنية العادية وتشمل :-					
سكن لثة (أ)	٣٩	٤	١٥	٥	٧
سكن لثة (ب)	٤٥	٤	١٥	٤	٦
سكن لثة (ج)	٥١	٤	١٥	٤	٤
سكن لثة (د)	٥٥	٤	١٥	٣	٢,٥
سكن لثة (هـ)	٦٠	٣	١١	٣	٢

المادة ٤- تعدل المادة (٧) من النظام الاصلي بالنفاء البند المتعلق بالرسوم المستوفاة عن بدل لمواقف السيارات الوارد في الجدول الوارد فيها والاستعاضة عنه بما يلي :-

نوع الطلب	الوحدة	المناطق السكنية	المناطق التجارية والمعارض	المناطق الخفيفة والحرفية والصناعات والكبرى	الصناعات المتوسطة والمصانع والكبرى	المجمعات التجارية والمكاتب والشركات والمباني المتعددة الاستخدام والمجمعات الصناعية	المجمعات السكنية العالية والسطوح السكنية	المنتجعات الزراعية
بدل لمواقف السيارات	تسكن سيارة	٦٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٣٠٠	-

المادة ٥- يلغى نص المادة (٨) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

#### المادة ٨-

مع مراعاة احكام المادة (٩) من هذا النظام عند تطبيق احكام هذه المادة تستوفي اللجنة المختصة عند ترخيص أي بناء بموجبها الرسوم التالية عن التجاوز فيه وذلك بالإضافة الى الرسوم المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا النظام وفقا للجدول التالي :-

رسوم لترخيص التجاوزات للابنية لجميع الاستعمالات

نوع التجاوز	الوحدة	المناطق السكنية	المناطق التجارية والمعارض	المناطق الخفيفة والحرفية والصناعات والكبرى	الصناعات المتوسطة والمصانع والكبرى	المجمعات التجارية والمكاتب والشركات والمباني المتعددة الاستخدام والمجمعات الصناعية	المجمعات السكنية العالية والسطوح السكنية	المنتجعات الزراعية
على مساحة الارضيات الامامية والخلفية والجانبية	المستتر المربع	٣٣	٢٤	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
على التربة المثلثة السطحية	المستتر المربع	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
على التربة المثلثة السطحية	المستتر المربع	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
على حجوم البضائع او الطوايق	المستتر المربع	٧,٢٠٠	١٦	٢٠	١٦	١٦	١٦	١٦

محكمة أمن الدولة



المادة ٦- تعدل المادة (١١) من النظام الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرتين (ب) و(ج) اليها على النحو التالي :-

ب-١- يسمح بإنشاء طابق السطح شريطة ان لا يستعمل لغير خدمة البناء ، وأن لا يزيد ارتفاع أعلى نقطة منه على (٣,٢٥) م عن سطح الطابق المنشأ عليه ، ويكون مرتبطا بمكرر الدرج ، وأن لا تزيد مساحته على (٢٥٪) من مساحة سطح الطابق المنشأ عليه على ان لا تتجاوز هذه المساحة (١٠٠) م<sup>٢</sup> في المناطق التجارية والصناعية و(٥٠) م<sup>٢</sup> في باقي المناطق ويستثنى من تلك المساحات مكبرات الادراج والمصاعد .

٢- اذا كانت استعمالات البناء متعددة وتتطلب وجود أكثر من بيت درج واحد أو مصعد واحد للمجلس زيادة المساحة المقررة لطابق السطح بما يساوي مساحة الادراج والمصاعد الإضافية مهما بلغ عددها بحيث لا يتجاوز مجموع تلك المساحة في جميع الاحوال (٢٥٪) من مساحة الطابق المنشأ عليه .

ج- يجب انشاء تصوينه على محيط سطح الطابق الاخير من البناء بارتفاع لا يقل عن متر ولا يزيد على (١,٥) م .

المادة ٧- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (١٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب- افراز أرض مشروع الاسكان الاستثماري الى قسائم سكنية ومرافق عامة وشوارع وتسجيل القسائم المفزة باسم المستثمر او المستفيد من المشروع بعد استكمال اجراءات موافقة المجلس عليها شريطة ان تكون أرض مشروع الاسكان الاستثماري مسجلة باسم المستثمر وان يتم التسجيل وفقا للتشريعات السارية المفعول .

٢٠٠٧/٢/٦

### عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	وزير الخارجية عبد الله الزعبي	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي
وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدليبات	وزير الشؤون البلدية لادر الظهيريات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توق	
وزير الداخلية عبد الفايز	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	
وزير النقل سعود نصيرات	وزير العدل شريف الزعبي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي
وزير العمل باسم السالم	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم
وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة
وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العموران	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرفله	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير السياحة والآثار أسامة الدباس

مكتبة الملك فيصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/١/٣٠  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

### نظام رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧

نظام معدل لنظام التأمين على الحياة لضباط وفراد القوات المسلحة الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام التأمين على الحياة لضباط وفراد القوات المسلحة الأردنية لسنة ٢٠٠٧ ) ويقرأ مع النظام رقم (٨٩) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (١١) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (الف دينار) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة ( خمسة آلاف دينار ) .  
٢٠٠٧/١/٣٠

### عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور معروف البخيت	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي
وزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدليب	وزير الشؤون البلدية ووزير الداخلية بالوكالة نادر الظهيريات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توفيق	وزير النقل سعود نصيرات
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو عيدا	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير البيئة ووزير الصحة ووزير السباحة والآثار بالوكالة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم
وزير العدل ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة شريف الزعبي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير الطاقة والتروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان
وزير العمل باسم السالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراولة	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرفله
وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران		

هكذا في الأصل



نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/١/٣٠  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

### نظام رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٧

نظام معدل لنظام الاشغال العسكرية

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الاشغال العسكرية لسنة ٢٠٠٧ ) ويقرأ مع النظام رقم (٤) لسنة ١٩٩٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٩) من النظام الاصلي باضافة الفقرة (ج) اليها بالنص التالي :-

ج-١- لرئيس هيئة الاركان احوالة الاشغال والخدمات الفنية التي لا يزيد مقدارها على مليون دينار بطريقة التلزم على أي من المؤسسات او الشركات او الجهات التابعة للقوات المسلحة .

٢- اما اذا زاد مقدار الاشغال والخدمات الفنية على مليون دينار فيخضع قرار التلزم لمصادقة الوزير .

٢٠٠٧/١/٣٠

### عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البقيت	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي
وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الذنيبات	وزير الشؤون البلدية ووزير الداخلية بالوكالة نادر الظهيريات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توفيق	
وزير الاشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير النقل سعود نصيرات	
وزير العدل ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة شريف الزعبي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير البيئة ووزير الصحة ووزير السياحة والآثار بالوكالة المهندس خالد الإبراهيمي	
وزير العمل باسم السالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	
وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	
وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرفله	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	

محكمة العدل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/١/٣٠  
لأمر بوضع النظام الآتي :-

## نظام رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٧

نظام معدل لنظام الجمعية الخيرية لافراد الامن العام

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الجمعية الخيرية لافراد الامن العام لسنة ٢٠٠٧ )  
ويقرأ مع النظام رقم (١٠٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ  
عليه من تعديل نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يعدل البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة (٦) من النظام الاصلي بالنساء عبارة  
( مائتي دينار ) الواردة فيه والاستعاضة عنها بعبارة ( ألف دينار ) .

المادة ٣- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
١- الاشتراكات الشهرية الانزامية المستوفاة من الافراد بالمبالغ التالية :-

- ١- الضابط دينار واحد  
٢- الفرد دون رتبة ضابط نصف دينار

٢٠٠٧/١/٣٠

## عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي
وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيلات	وزير الشؤون البلدية ووزير الداخلية بالوكالة نادر الظهيريات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توفيق	
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير النقل سعود نصيرات	
وزير العدل ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة شريف الزعبي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير البيئة ووزير الصحة ووزير السياحة والآثار بالوكالة المهندس خالد الإيراني	
وزير العمل باسم السالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	
وزير الثقافة الدكتور عادل الطوبسي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراولة	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	
وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفلة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	



نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/١/٣٠  
لأمر بوضع النظام الآتي :-

### نظام رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧

نظام معدل لنظام رسوم الرخص والتصاريح الاشعاعية

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام رسوم الرخص والتصاريح الاشعاعية لسنة ٢٠٠٧ )  
ويقرأ مع النظام رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاماً واحداً  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٣) من النظام الاصلي على النحو التالي :-  
اولاً: بإلغاء كلمة ( سنوياً ) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة ( كل سنتين ) .  
ثانياً: بإلغاء كلمة ( عشرين ) الواردة في البند (١) منها والاستعاضة عنها بكلمة  
( ثلاثين ) .  
ثالثاً: بإلغاء عبارة ( عشرة دنانير ) الواردة في البند (٢) منها والاستعاضة عنها بعبارة ( خمسة  
عشر ديناراً ) .  
رابعاً: بإلغاء كلمة ( ثلاثين ) الواردة في البند (٣) منها والاستعاضة عنها بعبارة ( خمسة  
وأربعين ) .  
خامساً: بإلغاء كلمة ( خمسين ) الواردة في البند (٥) منها والاستعاضة عنها بعبارة ( خمسة  
وسبعين ) .

المادة ٣- يلغى نص المادة (٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ٤-

أ- تستوفي الهيئة عن اصدار رخصة الموقع الرسوم التالية:-

- ١- خمسين ديناراً عن المؤسسة الاشعاعية الصغيرة او المتوسطة .
- ٢- مائة دينار عن المؤسسة الاشعاعية الكبيرة او المرفق النووي .

- ب- تستوفي الهيئة عن اصدار رخصة المنشأة الرسوم التالية:-
- ١- خمسين ديناراً عن المؤسسة الاشعاعية الصغيرة او المتوسطة .
  - ٢- مائة دينار عن المؤسسة الاشعاعية الكبيرة او المرفق النووي .
- ج- تستوفي الهيئة عن اصدار رخصة ممارسة العمل الاشعاعي (حيازة ، استخدام) عن كل  
مصدر اشعة او تجديدها كل سنتين ، الرسوم التالية:-
- ١- مائة وخمسين ديناراً عن المؤسسة الاشعاعية الصغيرة .
  - ٢- مائتي دينار عن المؤسسة الاشعاعية المتوسطة .
  - ٣- ثلاثمائة دينار عن المؤسسة الاشعاعية الكبيرة .
- د- تستوفي الهيئة مائتين وخمسين ديناراً كل سنتين عن اصدار او تجديد رخصة ممارسة  
استيراد او تصدير او اعادة تصدير او نقل او ائجار بالمصادر الاشعاعية او تركيب  
ومعايرة وصيانة المصادر المشعة ، على ان يعفى من اصدار رخصة الموقع ورخصة  
المنشأة ، الا اذا اقتضت متطلبات الوقاية الاشعاعية غير ذلك ففي هذه الحالة تطبق  
احكام البند (١) من الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة .
- هـ- تستوفي الهيئة سبعمائة وخمسين ديناراً عن اصدار ترخيص ممارسة العمل الاشعاعي او  
تجديده كل سنتين للمرفق النووي .
- و- تستوفي الهيئة عن اصدار نسخة بدل فاقد او نسخة اضافية من الترخيص الاشعاعي  
المؤسسي الرسوم التالية :-
- ١- عشرة دنانير عن ترخيص الموقع او المنشأة للمؤسسة الصغيرة او المتوسطة ،  
وعشرين ديناراً للمؤسسة الكبيرة ، وخمسين ديناراً للمرفق النووي .
  - ٢- عشرة دنانير عن ترخيص ممارسة العمل الاشعاعي عن كل مصدر اشعة للمؤسسة  
الصغيرة او المتوسطة ، وعشرين ديناراً عن كل مصدر اشعة للمؤسسة الكبيرة ،  
وخمسين ديناراً للمرفق النووي .
- ز- تستوفي الهيئة ولمرة واحدة عشرة دنانير عن اصدار شهادة تسجيل للمواد المشعة  
المعفاة والاجهزة الاشعاعية المعفاة .

محكمة العدل

المادة ٤- تعدل المادة (٥) من النظام الاصيلي على النحو التالي :-

اولاً : بإلغاء عبارة (مائة دينار) الواردة في البند (٣) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (خمسين ديناراً) .

ثانياً : بإلغاء عبارة (مائتي دينار) الواردة في البند (٣) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (مائتين وخمسة وعشرين ديناراً) وازافة عبارة (كل سنتين) الى آخره .

ثالثاً : بإلغاء عبارة (خمسة وعشرين ديناراً) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (عشرة دنانير) .

المادة ٥- يعدل النظام الاصيلي باضافة المادة (٩) اليه بالنص التالي واعادة ترقيم المادة (٩) منه لتصبح (١٠) :-

#### المادة ٩-

على الرغم مما ورد في احكام هذا النظام ، تستوفي الهيئة ما نسبته (٥٠٪) من الرسوم المنصوص عليها فيه من مؤسسات القطاع العام والعاملين فيها .

٢٠٠٧/١/٣٠

#### عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توف	وزير الشؤون البلدية ووزير الداخلية بالوكالة نادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدليليات	
وزير النقل سعود نصيرات	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو عيدا	
وزير البيئة ووزير الصحة ووزير السياحة والآثار بالوكالة المهندس خالد الإبراني	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة شريف الزعبي	
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير العمل باسم السالم	
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراولة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي	
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنقله	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران	

هكذا على الأصل



نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/١/٣٠  
نأمر بوضع النظام الآتي:-

### نظام رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٧

نظام معدل لنظام أسس وشروط منح رخص وتصاريح العمل الاشعاعي

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام أسس وشروط منح رخص وتصاريح العمل الاشعاعي لسنة ٢٠٠٧) ويقرأ مع النظام رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

ب- أن يجتاز الامتحان الخاص بالوقاية الاشعاعية الذي تجريه الهيئة ويستثنى من هذا الشرط ذوي الاختصاص في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية او الاشعاعية وطبيب الاختصاص ، ويكتفى بأن يكون الطبيب حاصلا على شهادة اختصاص صادرة عن المجلس الطبي الاردني .

المادة ٣- تعدل المادة (١٢) من النظام الاصلي على النحو التالي:-

اولا : باضافة عبارة ( ومنشأة متوسطة ) بعد عبارة ( منشأة كبيرة ) الواردة في الفقرة (أ) منها .

ثانيا : باضافة عبارة ( المتوسطة و ) بعد عبارة ( المؤسسات الاشعاعية ) الواردة في الفقرة (ج) منها .

المادة ٤- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (١٨) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

أ- تكون مدة الترخيص الشخصي او المؤسسي او ترخيص الممارسة الصادر عن الهيئة سنتين قابلة للتجديد وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٥- يلغى نص المادة (١٩) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

### المادة ١٩-

يشترط لاصدار وتجديد رخص المهن ذات العلاقة بالعمل في المجال الاشعاعي الحصول على التراخيص المنصوص عليها في هذا النظام او التعليمات الصادرة بمقتضاه .

المادة ٦- يلغى نص المادة (٢٠) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

### المادة ٢٠-

أ- يقر المجلس حدود الاعفاء لمصادر الاشعة المعفاة من اجراءات الترخيص والتفتيش الاشعاعي .

محكمة

ب- تخضع مصادر الاشعة وجوبا لاجراءات التبليغ والتسجيل والمراقبة وتحصيل الرسوم الخاصة بذلك .

٢٠٠٧/١/٣٠

### عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توفيق	وزير الشؤون البلدية ووزير الداخلية بالوكالة نادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيبات	
وزير النقل سعود نصيرات	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	
وزير البيئة ووزير الصحة ووزير السياحة والآثار بالوكالة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير علي	وزير العدل ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة شريف الزعبي	
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير العمل باسم السالم	
وزير الطاقة والتروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويحي	
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفلة	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران	

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٦  
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧

نظام معدل لنظام الموظفين في مؤسسة المواصفات والمقاييس

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الموظفين في مؤسسة المواصفات والمقاييس  
لسنة ٢٠٠٧ ) ويقرأ مع النظام رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام  
الاصلي نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢٢) من النظام الاصلي على النحو التالي :-  
اولا : باضافة الفقرة (هـ) اليها بالنص التالي :-

هـ- على الرغم مما ورد في الفقرة (د) من هذه المادة ، اذا بلغ الموظف  
اعلى مربوط الدرجة التي يشغلها ولم يرفع الى درجة اعلى لاي سبب  
من الاسباب فيمنح الزيادة السنوية المقررة ولمدة لا تتجاوز خمس  
سنوات .

ثانيا : باعادة ترقيم الفقرة (هـ) الواردة فيها لتصبح الفقرة (و) .

المادة ٣- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٥٨) من النظام الاصلي على النحو التالي :-  
اولا : باضافة البند (٢) اليها بالنص التالي :-

٢- تطبيق الاحكام المتعلقة بالترقيع المعمول بها في نظام الخدمة المدنية  
على الموظفين المصنفين الخاضعين لاحكام قانون التقاعد المدني .



ثانياً : باعادة ترقيم البند (٢) الوارد فيها ليصبح البند (٣) .

٢٠٠٧/٢/٦

### عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين ثوق	وزير الشؤون البلدية لادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنبيات	
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عيد الفايز	
وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي	وزير النقل سمود نصيرات
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطوبسي
وزير السياحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفله	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٠  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

### نظام رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٧

نظام معدل لنظام موظفي أمانة عمان

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام موظفي أمانة عمان لسنة ٢٠٠٧ ) ويقرأ مع النظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (ب) واطافة الفقرة (أ) اليها بالنص التالي :-

محكمة العدل

١- يجوز تعيين وكيلين للامانة وفقا لاحكام هذا النظام على ان يمارس كل منهم المهام والصلاحيات المحددة في الانظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها في الامانة وفقا لتعليمات يصدرها الامين لهذه الغاية .

٢٠٠٧/٢/١٠

## عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توقي	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيبات	
وزير النقل ووزير الأشغال العامة والإسكان بالوكالة سعود نصيرات	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الدخالية عبد الفايز	
وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي	
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم
وزير الطاقة والتروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويحي
وزير السباحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرفله	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٠  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

## نظام رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٧

نظام نشر الثقافة والتراث  
صادر بمقتضى المادة (٧) من قانون رعاية الثقافة  
رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٦

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام نشر الثقافة والتراث لسنة ٢٠٠٧ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة الثقافة .
الوزير :	وزير الثقافة .
الناتج الثقافي :	الناتج الذي تتولى الوزارة طباعته ونشره بما في ذلك الكتب والكتيبات والمجلات والنشرات التي تتولى الوزارة دعمها او نشرها او ترجمتها او اعادة طباعتها .
المؤلف :	مؤلف الناتج الثقافي .

المادة ٣- تعمل الوزارة على نشر الناتج الثقافي بالوسائل الممكنة ، ولها في سبيل ذلك طباعة الناتج الثقافي ونشره او دعم نشره او نسخه بأي وسيلة وفقا لاحكام هذا النظام .

محكمة العدل

المادة ٤-أ- على المؤلف الأردني الذي يرغب في أن تقوم الوزارة بنشر أو دعم نتاجه الثقافي الذي لم يسبق نشره أو دعمه ، ان يقدم طلبا خطيا الى الوزارة وفقا للتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية .

ب- اذا كان النتاج الثقافي مترجما فتشترط الموافقة الخطية على النشر من المؤلف أو ممن آل اليه حق المؤلف والمترجم أو من آل اليه حق الترجمة وفقا لقانون حماية حق المؤلف الناقد المفعول .

المادة ٥- يتم تقييم النتاج الثقافي المقدم بمقتضى المادة (٤) من هذا النظام وفقا للآليات المحددة في تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .

المادة ٦- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من المادة (٤) من هذا النظام ، للوزير تكليف من يراه مناسباً لتأليف أو ترجمة أي نتاج ثقافي في حقول الثقافة والتراث القومي بقصد طباعتها ونشرها .

المادة ٧- تتولى الوزارة بقرار من الوزير القيام بما يلي :-

أ- اعادة طباعة أو نسخ أي نتاج ثقافي سبق ان نشرته أو التجهت الوزارة .

ب- اعادة طباعة أو نسخ أي نتاج ثقافي آخر بعد الحصول على موافقة خطية من المؤلف والناشر أو من ورثته أو من أي منهما ممن يملكون اكثر من (٥٠٪) من الارث حسب مقتضى الحال ووفقا لقانون حماية حق المؤلف الناقد المفعول .

ج- نشر أو دعم نشر أي نتاج ثقافي لمؤلف أو مترجم غير أردني وفقا لشروط النشر المنصوص عليها في هذا النظام واي تعليمات صادرة بمقتضاه .

المادة ٨-أ- مع مراعاة قانون حماية حق المؤلف الناقد المفعول ، تصبح حقوق نشر وتوزيع النتاج الثقافي المنشور من الوزارة ملكا لها من تاريخ موافقة الوزارة على نشره ، ويعطى كل مؤلف أو مترجم في هذه الحالة (١٠٪) من عدد النسخ المطبوعة من النتاج الثقافي لاستعماله الشخصي ، وفي حالة اعادة الطباعة يعطى (٥٪) من النسخ عن كل طبعة من الطباعات اللاحقة .

ب- يتم دعم نشر النتاج الثقافي وفق تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .

المادة ٩- للوزير تشكيل هيئة تحرير أو لجنة استشارية أو أكثر للنتاج الثقافي الذي تصدره الوزارة من اشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص من داخل الوزارة أو خارجها ، وله ان يكلف أي مؤلف لتقديم أي نتاج ابداعي لنشره .

المادة ١٠-أ- تعرض الوزارة النتاج الثقافي الصادر عنها للبيع بأسعار ميسرة يحددها الوزير ، وتعتبر المبالغ المستوفاة من ذلك ايرادا لصندوق دعم الحركة الثقافية .

ب- للوزير تقديم نسخ مجانية من أي نتاج ثقافي مشار اليه في الفقرة (أ) من هذه المادة الى الجهات الرسمية والهيئات الثقافية والتطوعية ، على ان لا تتجاوز (٥٠٪) من عدد النسخ المطبوعة .

ج- للوزير ان يقرر شراء عدد من النسخ لأي نتاج ثقافي لم تقم الوزارة بطباعته أو نشره أو دعمه من اجل اقتنائه أو مبادلته أو اهدائه وذلك بهدف دعم النتاج الثقافي الأردني وتشجيع انتشاره محليا ودوليا .

مكتبة



المادة ١١-١- يحدد الوزير مقدار المكافآت المالية المستحقة عن النتائج الثقافية الذي تقوم الوزارة بنشره وفق الانظمة المالية المعمول بها ، وفي حالة اعادة طباعة ذلك النتائج الثقافي يدفع لصاحب الملائكة نصف مقدار المكافأة المالية التي استحقها لأول مرة ، وريع مقدار المكافأة المالية عن كل طبعة تالية .

ب- للوزير صرف المكافآت المنصوص عليها في هذا النظام للمقيمين واعضاء اللجان والهيئات والمبدعين المكلفين من داخل الوزارة او خارجها .  
ج- تصرف المكافآت المالية المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة وفقا للصلاحيات التالية :-

- ١- بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اذا تجاوز مقدارها ثلاثة الاف دينار .
- ٢- بقرار من الوزير اذا لم تتجاوز ثلاثة الاف دينار .

المادة ١٢- ترصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام في موازنة الوزارة .

المادة ١٣- يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ١٤- يلغى نظام نشر الثقافة والتراث القومي رقم (٤٨) لسنة ١٩٨٨ .

٢٠٠٧/٢/١٠

### عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توقي	وزير الشؤون البلدية لادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الذنبيات	
وزير النقل ووزير الأشغال العامة والإسكان بالوكالة سعود نصيرات	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الداخلية عبد الفايز	
وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي	
وزير المياه والري المهندس محمد طاهر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السام
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرايشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطوبسي
وزير السياحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرفله	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

هكذا على الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٠  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

### نظام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٧

نظام التفريغ الإبداعي الثقافي الأردني  
صادر بمقتضى الفقرة (و) من المادة (٤) والمادة (٧)  
من قانون رعاية الثقافة رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٦

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام التفريغ الإبداعي الثقافي الأردني لسنة ٢٠٠٧ )  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني  
المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة	: وزارة الثقافة .
الوزير	: وزير الثقافة .
اللجنة	: لجنة التفريغ الإبداعي المشكلة بموجب أحكام هذا النظام .
المبدع	: الشخص المتميز في حقول الفكر أو الأدب أو الفن .
المتفريغ	: المبدع الأردني الذي تم إقرار تفريغه منفرداً أو مجتمعاً مع غيره .
الدعم	: المبلغ المقدم للمبدع لإنجاز مشروعه الإبداعي ، إضافة إلى الاحتياجات اللازمة لتنفيذه .

المشروع الإبداعي : العمل الذي يتقدم المبدع من أجله للتفريغ .

المادة ٣-١- يشكل الوزير لجنة تسمى ( لجنة التفريغ الإبداعي ) برأسه وعضوية ثمانية  
أشخاص من الوسط الثقافي والفني ممن تتوافر فيهم الخبرة والكفاءة  
والموضوعية لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد .

ب- تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية :-

١- الإعلان عن فتح باب الترشيح للتفريغ بوسائل الإعلام المتاحة خلال

المدة التي يحددها الوزير .

٢- تحديد المدة الممنوحة لإنجاز المشروع ، بالاتفاق مع المبدع ، وفقاً

لقناعتها .

٣- البت في طلبات التفريغ المحالة إليها والإعلان عن المبدعين الذين

وقع عليهم الاختيار للتفريغ .

ج- ١- تجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها

قانونياً بحضور ما لا يقل عن أغلبية أعضائها وتتخذ قراراتها بأغلبية

أصوات أعضائها على الأقل .

٢- للجنة الاستعانة بدوي الخبرة والكفاءة إذا اقتضت الضرورة ذلك ، دون

أن يكون لهم حق التصويت على قراراتها .

د- لا يجوز لأي من أعضاء اللجنة التقدم للتفريغ خلال مدة العضوية في

اللجنة .

المادة ٤- يتم الترشيح للتفريغ وفقاً لأحكام هذا النظام من خلال الهيئات والمؤسسات

الثقافية أو الدوائر والمؤسسات الرسمية أو بالصفة الشخصية .

المادة ٥-١- تمنح إجازة التفريغ لمدة لا تزيد على عشرة مبدعين سنوياً .

ب- يوقع المتفريغ الذي يقع عليه الاختيار اتفاقية مع الوزارة .

هكذا من الأصل

المادة ٦- مع مراعاة احكام نظام الخدمة المدنية الناقد المفعول ، لمجلس الوزراء بناء على تسبب رئيس مجلس الخدمة المدنية المستند الى توصية الوزير الموافقة على منح اجازة التفرغ لاي من موظفي الدولة الذي تم تنسيبه للتفرغ من اللجنة ، على ان يراعى في القرار معالجة جميع حقوقه الوظيفية .

المادة ٧-١- تقدم الوزارة للمتفرغ دعماً مالياً لا يزيد مقداره على (١٥٠٠٠) خمسة عشر ألف دينار عن المشروع الابداعي .

ب- اذا كان المتفرغ فريقاً فيعامل معاملة المتفرغ الفرد ، ويتقاسم الفريق مقدار الدعم المخصص للمتفرغ المشار اليه في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٨- يقدم المتفرغ عمله الابداعي للوزارة عند نهاية مدة تفرغه ، وتكون حقوق نشر هذا العمل الابداعي للوزارة على ان تؤول حقوقه للمتفرغ بعد مرور ثلاث سنوات على تاريخ تسليمه لها .

المادة ٩- للوزارة انشاء بيوت ابداع ثقافية ، لغايات استخدامها في تنفيذ مشاريع دعم الابداع الثقافي .

المادة ١٠-١- ترصد المخصصات اللازمة في موازنة الوزارة لغايات تنفيذ احكام هذا النظام .

ب- يتم بقرار من الوزير صرف النفقات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام من المخصصات المرسودة في موازنة الوزارة بما في ذلك صرف مكافآت مالية لاي من اعضاء اللجنة او من تتم الاستعانة بهم من ذوي الخبرة والكفاءة بمقتضى احكام هذا النظام .

المادة ١١- لا يحق للمبدع الذي تفرغ وفقاً لاحكام هذا النظام التقدم بطلب للتفرغ مرة اخرى الا بعد مرور ما لا يقل عن ثلاث سنوات على تاريخ تفرغه .

المادة ١٢- يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٧/٢/١٠

### عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي
وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدليب	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توك	وزير النقل ووزير الأشغال العامة والإسكان بالوكالة سمود نصيرات
وزير الداخلية عبد الفايز	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي
وزير العدل شريف الزعبي	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم
وزير العمل باسم السالم	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرايشة	وزير الطاقة والتروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة
وزير الثقافة الدكتور عادل الطويحي	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفلة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير السياحة والآثار أسامة الدباس
وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران			

هكذا من الأصل



نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٠  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

### نظام رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧

نظام جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية  
صادر بمقتضى المادة (٧) من قانون رعاية الثقافة  
رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٦

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية لسنة ٢٠٠٧ )  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني  
المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة الثقافة .
الوزير :	وزير الثقافة .
الجائزة :	جائزة الدولة التقديرية أو جائزة الدولة التشجيعية
حسب مقتضى الحال :	حسب مقتضى الحال .
المرشح :	الشخص الطبيعي أو الاعتباري .
النتائج :	مجموع أعمال المرشح أو إسهاماته المقدمة للحصول على جائزة الدولة التقديرية ، أو عمل واحد في موضوع معين والمقدم للحصول على جائزة الدولة التشجيعية .

المادة ٣- أ- تمنح بمقتضى أحكام هذا النظام الجائزتان التاليتان :-

- ١- جائزة الدولة التقديرية .
- ٢- جائزة الدولة التشجيعية .

ب- تتكون الجائزة مما يلي :-

- ١- شهادة .
- ٢- مكافأة نقدية مقدارها خمسة عشر ألف دينار لجائزة الدولة التقديرية ،  
وسبعة آلاف وخمسمائة دينار لجائزة الدولة التشجيعية .
- ج- إذا استحق الجائزة الواحدة أكثر من شخص فيمنح كل منهم شهادة ،  
وتوزع المكافأة النقدية بينهم بالتساوي .

المادة ٤- أ- تمنح جائزة الدولة التقديرية في أي من الحقول التالية :-

- ١- الآداب .
- ٢- العلوم البحتة والعلوم التطبيقية .
- ٣- العلوم الاجتماعية والانسانية .
- ٤- الفنون .

هـ- أي حقل آخر يوافق عليه مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

ب- تمنح جائزة الدولة التشجيعية في موضوع معين في أي من الحقول الواردة  
في الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج- يخصص لكل حقل جائزة واحدة تمنح عن الفضل نتاج أو إسهام في ذلك  
الحقل .

المادة ٥- أ- تمنح جائزة الدولة التقديرية عن مجموع أعمال المرشح أو إسهاماته في  
حقل الجائزة .

ب- تمنح جائزة الدولة التشجيعية عن أفضل عمل من أعمال المتقدمين في  
الموضوع المعين في حقل الجائزة .

مكتبة مجلس الوزراء

المادة ٦-أ- يحدد بقرار من الوزير بناء على تنسيب لجنة تؤلف لهذه الغاية موضوع الجائزة سنوياً في كل حقل ويصدر الوزير التعليمات اللازمة لتحديد اسس وشروط منحها .

ب- يعلن عن موضوع جائزة الدولة التشجيعية في كل حقل في وسائل الاعلام المحلية .

ج- يجوز ترشيح الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين لجائزة الدولة التقديرية بمن في ذلك المتوفين .

المادة ٧-أ- يشترط في المرشح للحصول على جائزة الدولة التقديرية ان يكون اردنياً، والمرشح للحصول على جائزة الدولة التشجيعية ان يكون اردنياً لا يزيد عمره على اربعين سنة .

ب- يشترط في النتاج المقدم للحصول على الجائزة ما يلي :-

١- ان يكون منشوراً ، او معلنأ عنه .

٢- ان تتوافر فيه الأصالة والتميز .

٣- ان يتضمن اضافة نوعية في حقله .

ج- مع مراعاة ما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة ، يشترط في النتاج المقدم للحصول على جائزة الدولة التشجيعية ما يلي :-

١- لم يمض على نشره او الاعلان عنه أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ تقديمه .

٢- لم يسبق لتقديمه للحصول على درجة علمية .

٣- لم يسبق حصوله على أي جائزة ، سواء داخل المملكة او خارجها .

المادة ٨-أ- يشكل الوزير في بداية كل سنة لجنة تسمى ( اللجنة التنظيمية للجائزة ) من ثلاثة من موظفي الوزارة من ذوي الخبرة ويسمي من بينهم مقرراً لها .

ب- تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية :-

١- تصنيف النتاج المقدم حسب الحقل او الموضوع المقدم عنه ، والتأكد من توافر الشروط الخاصة بالجائزة التي سيقدم للحصول عليها .

٢- احالة النتاج المقدم الى لجنة التحكيم المختصة به .

٣- تزويد لجان التحكيم بما تحتاج اليه من بيانات او معلومات لغايات تقييم النتاج .

المادة ٩-أ- يشكل الوزير سنوياً لجنة تحكيم من ثلاثة اشخاص من داخل الوزارة او خارجها لكل حقل من حقول الجائزة ، ويشترط في عضو لجنة التحكيم ما يلي :-

١- ان يكون من ذوي الخبرة والاختصاص في حقل الجائزة وموضوعها .

٢- ان لا يكون من بين المرشحين او المتقدمين للجائزة .

٣- ان لا يكون عضواً في اللجنة التنظيمية للجائزة المشار اليها في المادة (٨) من هذا النظام .

ب- تتولى لجان التحكيم المهام والصلاحيات التالية :-

١- الاطلاع على النتاج المقدم للمرشح في حقل جائزة الدولة التقديرية وتقييمه .

٢- دراسة النتاج المقدم للحصول على جائزة الدولة التشجيعية وتقييمه .

ج- تكون اجتماعات لجان التحكيم قالولية بحضور جميع اعضائها وتتخذ توصياتها بالاجماع او بأغلبية ثلثي اعضائها وترفع توصياتها الى الوزير لافرارها مع بيان اسباب مخالفة أي عضو من اعضائها ان وجدت .

د- يجوز لاي لجنة من لجان التحكيم وبموافقة الوزير ان تستعين بدوي الخبرة والاختصاص من غير اعضائها اذا اقتضت الضرورة ذلك دون ان يكون لهم حق التصويت .

محكمة العدل

المادة ١٠-أ- تمنح الجائزة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يقترن القرار بالارادة الملكية السامية .

ب- يعلن الوزير بالوسيلة الاعلامية التي يراها مناسبة اسماء الفائزين بالجوائز ويتم تسليمها لهم في حفل خاص يقام لهذه الغاية .

المادة ١١- يتم بقرار من الوزير صرف النفقات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام من المخصصات المالية المرصودة في موازنة الوزارة بما في ذلك صرف مكافآت مالية لاي من اعضاء اللجان المشكلة وللمن تستعين بهم اي لجنة من ذوي الاختصاص بمقتضى احكام هذا النظام .

المادة ١٢- يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ١٣- يلغى نظام جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠٠ .

٢٠٠٧/٢/١٠

### عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توقي	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الذنيبات	
وزير النقل ووزير الأشغال العامة والإسكان بالوكالة سعود نصيرات	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الداخلية عبد الفايز	
وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي	
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي
وزير السياحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفلة	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران



نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٠  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

### نظام رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٧

نظام معهد الفنون والعمارة الاسلامية

صادر بمقتضى احكام الفقرة (١) من المادة (٥) والمادة (٢٥)  
من قانون الجامعات الاردنية الرسمية رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معهد الفنون والعمارة الاسلامية لسنة ٢٠٠٧ ) ويعمل  
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني  
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

الجامعة	:	جامعة البلقاء التطبيقية.
المعهد	:	معهد الفنون والعمارة الاسلامية المنشأ وفقاً لاحكام الفقرة (١) من المادة (٥) من قانون الجامعات الاردنية الرسمية النافذ المفعول .
المجلس الاعلى	:	المجلس الاعلى للمعهد .
الرئيس	:	رئيس المجلس الاعلى .
المجلس	:	مجلس المعهد .
المدير	:	مدير المعهد .
القسم	:	القسم الاكاديمي في المعهد .

المادة ٣- يعنى المعهد بالتراث الفني الاسلامي ، من ضمن قنوات التدريس  
الاكاديمي ، والبحث العلمي ، واحياء الصناعات التقليدية ، وتوفير الخريجين  
المؤهلين في مجالات الفنون الاسلامية والتراث الاسلامي ، من مستوى  
البكالوريوس والماجستير والدكتوراة .

المادة ٤- يهدف المعهد الى خدمة المجتمع الاردني والعربي والاسلامي وزيادة  
المعرفة وتنمية القوى البشرية ، وذلك من خلال :-

- أ- اعداد العاملين والمهتمين في ميادين الفنون والعمارة الاسلامية  
التقليدية وتنمية قدراتهم .
- ب- عقد دورات تدريبية متخصصة ذات علاقة بطبيعة عمل المعهد .
- ج- اعداد الدراسات والبحوث الميدانية والنظرية المتعلقة بالتراث  
الاسلامي والانساني ، والفنون والعمارة الاسلامية التقليدية .
- د- اصدار مطبوعات علمية متخصصة ، واعداد تقارير ودراسات ومواد  
اعلامية واخبارية خاصة بمجالات عمل المعهد .
- هـ- عقد الندوات والمؤتمرات العلمية والمشاركة في الندوات والمؤتمرات  
وورش العمل ومشاريع البحث المشتركة عربيا ودوليا في مجالات عمل  
المعهد وتخصصاته .
- و- نشر الوعي لدى المؤسسات والافراد للمشاركة معنويا وماديا في العناية  
في التراث الفني والمعماري الاسلامي .
- ز- الحفاظ على الخبرة الفنية التي يتوارثها حفظة هذه الفنون جيلا بعد  
جيل ، وذلك بصيانة اسسها وجدورها واصالتها الابداعية .
- ح- توثيق التعاون العلمي والفني مع المؤسسات العلمية والفنية داخل  
المملكة وخارجها في مجالات عمل المعهد وعقد اتفاقيات معها لهذه  
الغاية .
- ط- انتاج الاعمال الفنية في مجالات الفنون والعمارة الاسلامية التقليدية  
من خلال مشاغل المعهد .

هكذا من الأصل

ي- اقامة المعارض الفنية الداخلية والخارجية .

ك- تقديم الاستشارات في مجالات عمل المعهد لاي جهة محلية او عربية او دولية .

المادة ٥- للمعهد في سبيل تحقيق اهدافه التعاون مع الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية والخاصة ذات العلاقة باهدافه ، ومع الجامعات والكليات والمعاهد الاردنية والعربية والاجنبية ذات العلاقة .

المادة ٦- يكون للمعهد مجلس اعلى يتألف من خمسة اعضاء برئاسة رئيس مجلس امانة الجامعة وعضوية كل من :-

أ- رئيس الجامعة نائبا للرئيس .  
ب- المدير .

ج- نائب او احد نواب المدير ، وفي حال تعددهم يعين عضو المجلس من بين نواب المدير بقرار من الرئيس بناء على تنسيب المدير .

د- عضو من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال عمل المعهد يعينه الرئيس بناء على تنسيب رئيس الجامعة لمدة سنتين قابلة للتجديد .

المادة ٧- يتولى المجلس الاعلى المهام والصلاحيات التالية :-

أ- رسم السياسة العامة للمعهد والقرار الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها .  
ب- تعيين نواب المدير .

ج- السعي للحصول على موارد مالية لصالح المعهد .

د- التنسيب بمقدار الرسوم الدراسية لمجلس امانة الجامعة .

هـ- التنسيب باشاء التخصصات والاقسام الاكاديمية والاستشارية او دمج أي منها او إلغائها وفقا للتشريعات ذات العلاقة .

و- اقرار التقارير السنوية عن أنشطة المعهد وإنجازاته .

ز- النظر في مشروعات الخطط الدراسية ومناهجها المقدمة من الاقسام الاكاديمية والتوصية الى المجالس المختصة لقرارها .

ح- النظر في برامج التعاون بين المعهد والجهات والمؤسسات المحلية والخارجية بناء على توصية من المجلس ورفعها الى الجهات المختصة لاقرارها .

ط- دراسة مشروع موازنة المعهد السنوية ورفعها لرئيس الجامعة لاستكمال اجراءات اقراره وفق التشريعات النافذة .

ي- اصدار التعليمات المتعلقة بتنظيم عمل المعهد وإدارة شؤونه .

ك- أي صلاحيات او مسؤوليات اخرى تنص عليها الانظمة والتعليمات والاسس المعمول بها في المعهد .

ل- النظر في أي امر يتعلق بالمعهد يعرضه عليه الرئيس .

المادة ٨- يجتمع المجلس الاعلى بصورة دورية وكلما دعت الحاجة ، بدعوة من رئيسه ، او نائبه عند غيابه ، ويتكون النصاب القانوني لاجتماعاته بحضور ما لا يقل عن اقلية اعضائه على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه ، ويتخذ قراراته بالاجماع او باكثرية اصوات اعضائه على الاقل ، وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

المادة ٩- يكون للمعهد مجلس يسمى ( مجلس المعهد ) برئاسة المدير وعضوية كل من :-

أ- نائب او نواب المدير .

ب- رؤساء الاقسام الاكاديمية في المعهد .

ج- المدير الاداري للمعهد .

د- ممثل عن كل قسم اكاديمي في المعهد ينتخبه اعضاء الهيئة التدريسية في القسم لمدة سنة واحدة .

هـ- عضوين من خارج المعهد من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال عمل المعهد ، يعينهما رئيس الجامعة بناء على تنسيب المدير لمدة سنتين قابلة للتجديد .

محكمة

- المادة ١٠- يتولى المجلس تنظيم الشؤون الأكاديمية والعلمية والتطبيقية واقتراح السياسة العلمية والتطبيقية للمعهد بالإضافة إلى المسؤوليات التالية :-
- أ- التنسيق بين الأقسام الأكاديمية في المعهد .
  - ب- التنسيب بتعيين أعضاء الهيئة التدريسية والعاملين في المعهد وتثبيتهم ونقلهم وترقيتهم واجازاتهم وانتدابهم واعارتهم وايفادهم وقبول استقالاتهم وانهاء خدماتهم وكل ما يتعلق بشؤونهم الوظيفية وفقا لاحكام الانظمة والتعليمات المعمول بها .
  - ج- مناقشة التقارير السنوية التي يقدمها المدير ورفعها الى المجلس الاعلى لقرارها .
  - د- النظر في مشروعات الخطط الدراسية ومناهجها المقدمة من الاقسام الأكاديمية والتوصية الى المجلس الاعلى بشأنها .
  - هـ- تقييم مستوى الاداء العلمي والتدريسي لأعضاء هيئة التدريس .
  - و- تشكيل الوفود واللجان التي تعمل على نشر رسالة المعهد واهدافه وغاياته ، وله في سبيل ذلك الاستعانة بالهيئات الأكاديمية وغيرها داخل المملكة او خارجها بما في ذلك اقامة المؤتمرات والندوات والمعارض والمشاريع البحثية والدراسات والرحلات العلمية .
  - ز- التنسيب لمجلس عمداء الجامعة بمنح الدرجات العلمية والشهادات لمختلف المراحل الدراسية في المعهد .
  - ح- التوصية الى المجلس الاعلى بالنشاء التخصصات والاقسام الأكاديمية والمراكز العلمية ودمجها والفاظها .
  - ط- الاشراف على تنظيم الدراسة في المعهد والتنسيق بين الاقسام والمراكز والشطتها العلمية والاجتماعية .
  - ي- تنظيم اجراءات الامتحانات في المعهد والاشراف عليها والتداول في نتائجها الواردة من الاقسام المختصة لاعتمادها .
  - ك- الاشراف على تنظيم البحث العلمي في المعهد وتشجيعه .

- ل- اقرار شروط قبول الطلبة في الاقسام الأكاديمية من بين المقبولين في المعهد .
  - م- اقرار الهيكل التنظيمي للمعهد وادخال التعديلات عليه بناء على تنسيب المدير .
  - ن- اقتراح مشاريع التمويل وبرامجها والمصادر المالية ورفعها الى المجلس الاعلى .
  - س- التوصية الى المجلس الاعلى بشأن برامج التعاون العلمي والاكاديمي بين المعهد والجهات والمؤسسات المحلية والخارجية ذات الانشطة المماثلة لعمل المعهد .
  - ع- اقتراح التعليمات اللازمة لعمل المعهد والتوصية للمجلس الاعلى بشأنها .
  - ف- أي مسؤوليات او صلاحيات اخرى تنص عليها التعليمات المعمول بها في المعهد .
  - ص- أي امور اخرى يعرضها عليه المجلس الاعلى او رئيس المجلس مما لها علاقة بأهداف واعمال المعهد والعاملين فيه .
- المادة ١١- يجتمع المجلس بصورة دورية وكلما دعت الحاجة ، بدعوة من رئيسه او نائبه عند غيابه ، ويتكون النصاب القانوني لاجتماعاته بحضور ما لا يقل عن اغلبية اعضائه على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه ، ويتخذ قراراته بالاجماع او بأكثرية اصوات اعضائه الحاضرين على الاقل ، وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .
- المادة ١٢- أ- يعين المدير بقرار من الرئيس بناء على تنسيب رئيس الجامعة لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد وتنتهى خدماته بالطريقة ذاتها .
- ب- ١- للمجلس الاعلى بتنسيب من المدير تعيين نائب او اكثر للمدير يتولى مساعدته في اعماله .

محكمة



٢- للمدير تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام لنائبه أو نوابه أو للمدير الإداري على أن يكون التفويض خطياً ومحدداً .

ج- يمارس نائب المدير صلاحيات المدير كاملة عند خلو منصبه أو في حالة غيابه ، وفي حالة تعدد نواب المدير يسمي المدير النائب الذي يمارس صلاحياته في حالة غيابه ، ويسمي المجلس الأعلى النائب الذي يمارس صلاحيات المدير عند خلو منصبه .

المادة ١٣- يتولى المدير المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- إدارة شؤون المعهد العلمية والتعليمية والإدارية .
- ب- متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى ومجلس المعهد والاتفاقيات المبرمة مع الجهات المحلية والخارجية .
- ج- إعداد تقرير سنوي عن أعمال المعهد ونشاطه وإنجازاته لعرضه على المجلس .
- د- التوصية إلى رئيس الجامعة بإبرام العقود والاتفاقيات التي يرى فيها المجلس الأعلى مصلحة للمعهد مع الأفراد أو الجهات ذات العلاقة .
- هـ- إعداد مشروع موازنة المعهد السنوية وعرضه على المجلس لمناقشته ورفعها إلى المجلس الأعلى .
- و- إصدار أوامر الصرف واعتماد النفقات الخاصة بالمعهد من حساب أمانات المعهد .
- ز- إعداد تعليمات أسس صرف مكافآت اللجان المختلفة والخبراء والمستشارين ورفعها إلى المجلس الأعلى لإقرارها .
- ح- الاستعانة بالخبراء والمستشارين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال عمل المعهد من داخل الجامعة أو من خارجها لغايات المشاريع التي ينشدها المعهد .
- ط- أي مهام أو أعمال أخرى خاصة بالمعهد يكلفه بها المجلس الأعلى أو المجلس .

المادة ١٤- أ- تشكل في المعهد بقرار من المجلس الأعلى لجنة للدراسات العليا ولجنة للبحث العلمي ويحدد في قرار تشكيلها عدد أعضائها وكيفية اجتماعاتها واتخاذ قراراتها .

ب- ينشأ في المعهد دائرة للأعمار الحضري تعنى بإعداد البحوث وتقديم الخدمات الاستشارية في مجال العمارة والتخطيط الحضري .

ج- ينشأ في المعهد دائرة للنفاثات الإسلامية تعنى بالانتاج الفكري والأدبي والصناعي والتسويقي .

المادة ١٥- أ- يكون لكل قسم من أقسام المعهد مجلس برئاسة رئيس القسم وعضوية جميع أعضاء الهيئة التدريسية فيه .

ب- يعين بقرار من الرئيس بناء على تنسيب المدير رئيس لكل قسم في المعهد .

ج- تحدد مهام وصلاحيات مجلس القسم وكيفية اجتماعاته واتخاذ قراراته بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة ١٦- أ- يجتمع كل مجلس من المجالس المنصوص عليها في هذا النظام بدعوة من رئيس ذلك المجلس أو من ينوب عنه في حالة غيابه .

ب- للمدير دعوة أي من مجالس الأقسام للاجتماع .

ج- لنصف أعضاء أي مجلس على الأقل تقديم طلب إلى رئيسه لعقد اجتماع له وعلى رئيس ذلك المجلس في هذه الحالة دعوته للاجتماع خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب إليه .

المادة ١٧- يكون للمعهد موازنة ، مدرج ضمن موازنة الجامعة ، ولبدأ السنة المالية للمعهد في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها .

محكمة العدل

المادة ١٨- تتكون الموارد المالية للمعهد مما يلي :-

- ١- المبالغ التي ترصدها الجامعة للمعهد في موازنتها السنوية .
- ب- المبالغ المرصودة في حساب امانات المعهد والتي تتأني للمعهد من :-
- ١- الهبات والتبرعات والوصايا وريع الوقفيات والاعانات والمنح التي ترد باسم المعهد او المنح الخارجية التي تخصص للمعهد او للعاملين والدارسين فيه للاغراض الاكاديمية والتطبيقية والبحث العلمي على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير اردني .
- ٢- ريع الاعمال التي ينجزها المعهد وعوائد البحوث والدراسات والاستشارات وعوائد العقود التي ينفذها المعهد من خلال مشاغله وبرامج التدريب والمعارض وتسويق منتجات المعهد من الانتاج الفكري والادبي والصناعي والتسويقي .
- ٣- ريع الاموال المنقولة وغير المنقولة المخصصة للمعهد .
- ٤- أي موارد اخرى يوافق عليها المجلس الاعلى .

المادة ١٩- تحول الجامعة شهرياً ما مقداره ( ١٢/١ ) من المبالغ المرصودة في موازنتها للمعهد الى حساب امانات المعهد ، باستثناء ما يتعلق برواتب العاملين في المعهد وحقوقهم المالية ، فيبقى صرفها من وحدة الشؤون المالية في الجامعة .

المادة ٢٠- أ- يفتح في البنوك العاملة في المملكة حساب ، او سر ، تحت اسم جامعة البلقاء التطبيقية / معهد الفنون والعمارة الاسلامية ، تودع فيه اليرادات التي تتأني للمعهد وفقاً لاحكام البنود الواردة في الفقرة (ب) من المادة (١٨) من هذا النظام وتخصص المبالغ المرصودة في هذا الحساب للانفاق منها على شؤون المعهد ، ويكون المقفوض بالتوقيع على الشيكات المسحوبة على هذه الحسابات المدير او من ينوب عنه ، واحد العاملين في القسم المالي في المعهد يسميه المدير .

ب- على الرغم مما ورد في انظمة الجامعة المالية ، يدور رصيد حساب امانات المعهد في نهاية كل سنة مالية الى السنة التي تليها ، وفي حال وجود عجز يتم اقفاله في الحسابات الختامية للجامعة بزيادة العجز او تخفيض الفائض .

المادة ٢١- أ- تشكل في المعهد بقرار من رئيس الجامعة لجنة لتسيير المشاريع والاعمال التي ينفذها المعهد للجهات الاخرى من خلال مشاغل المعهد مؤلفة من خمسة اعضاء ، ثلاثة منهم من العاملين في المعهد يسميهم المدير واثنان من العاملين في الجامعة يسميها رئيس الجامعة بالتنسيق من المدير .

ب- يشكل المدير لجنة متخصصة لكل مشروع من ثلاثة اعضاء على الاقل من العاملين في المعهد ، تتولى التنسيق للمدير بالتعاون مع المهنيين المتخصصين لانجاز الاعمال وشراء المواد بما لا يتعارض مع احكام المادتين (٢٦) و (٢٧) من هذا النظام ، وتكون مسؤولة هي ولجنة التسعير عن النتيجة المالية لكل مشروع ، كل منها حسب اختصاصها .

المادة ٢٢- على الرغم مما ورد في أي نظام او تعليمات اخرى ، يتم توزيع ارباح المشاريع والاعمال والعقود التي ينفذها المعهد للجهات الاخرى على النحو التالي :-

- أ- (٩٠٪) للمعهد .
- ب- (١٠٪) للجامعة .

مكتبة

المادة ٢٣-أ- على الرغم مما ورد في احكام الانظمة المعمول بها في الجامعة ، للمجلس ان يقرر بيع الاعمال الفنية التي ينتجها اعضاء هيئة التدريس والفنيون والطلبة الى الجمهور بالاسعار التي تحددها لجنة التسعير .

ب- يتم توزيع ارباح الاعمال الفنية التي يتم بيعها وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة بموجب تعليمات يصدرها رئيس الجامعة بناء على تنسيب المجلس .

المادة ٢٤-أ- يتولى المدير متابعة تنفيذ المشاريع والاعمال والعقود التي ينفذها المعهد لجهات اخرى ، وله في سبيل ذلك مخاطبة الجهات المتعاقد معها مباشرة ومعالجة المشكلات التي قد تنجم اثناء الاعمال والعقود والمشاريع .

ب- اذا ترتب على الجامعة التزام مالي اضافي بسبب تنفيذ المشاريع والاعمال والعقود المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ، تتم المتابعة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها بقرار من رئيس الجامعة بناء على تنسيب المدير .

المادة ٢٥- تشكل في المعهد بقرار من رئيس الجامعة لجنة مشتريات مكونة من ثلاثة اعضاء احدهم من دائرة اللوازم في الجامعة والثنان من العاملين في المعهد يبينهم رئيس الجامعة بناء على تنسيب المدير .

المادة ٢٦- يتم شراء اللوازم والتجهيزات التعليمية من حساب امانات المعهد وفقاً للصلاحيات التالية :-

- أ- بقرار من المدير بناء على تنسيب لجنة المشتريات المشار اليها في المادة (٢٥) من هذا النظام ، اذا كانت قيمة أي عملية شراء منفصلة لا تزيد على (٢٥٠٠) الفين وخمسمائة دينار .
- ب- بقرار من رئيس الجامعة بناء على تنسيب المدير وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في نظام اللوازم والاشغال في الجامعة ، اذا زادت قيمة أي عملية شراء منفصلة على (٢٥٠٠) الفين وخمسمائة دينار .

المادة ٢٧- يتم شراء المعدات والآلات والمواد الخاصة بالمشاريع والاعمال والعقود التي ينفذها المعهد لصالح جهات اخرى وفقاً للصلاحيات التالية :-

- أ- بقرار من المدير بناء على تنسيب اللجنة المشكلة وفقاً لاحكام الفقرة (ب) من المادة (٢١) من هذا النظام ، بالنسبة للمعدات والآلات التي لا تزيد قيمتها على (١٥٠٠٠) خمسة عشر الف دينار والمواد التي لا تزيد قيمتها على (٢٥٠٠٠) خمس وعشرين الف دينار .
- ب- بقرار من رئيس الجامعة بناء على تنسيب المدير المستند الى توصية اللجنة المشكلة وفقاً لاحكام الفقرة (ب) من المادة (٢١) من هذا النظام ، اذا كانت قيمة المعدات او المواد لا تزيد على (٤٠٠٠٠) اربعين الف دينار .
- ج- وفقاً للصلاحيات والاجراءات المنصوص عليها في نظام اللوازم والاشغال المعمول به في الجامعة اذا زادت القيمة على (٤٠٠٠٠) اربعين الف دينار .

المادة ٢٨- ١٥١ تبين للجنة المشتريات المشار اليها في المادة (٢٥) من هذا النظام عدم توافر مواد معينة في المملكة او كانت هذه المواد اعلى سعراً بفارق ملحوظ او اقل جودة تنسب بشرائها من خارج المملكة ، وللمجلس بموافقة رئيس الجامعة تشكيل لجنة شراء مباشر لشراء هذه المواد من الاسواق الخارجية على ان يحدد في قرار تشكيلها اعضاؤها وصلاحيات الشراء .

المادة ٢٩- تصرف للمشرف على تنفيذ أي مشروع او عقد لصالح الغير سلفة مالية من حساب امانات المتبذ تحدد قيمتها وسبل الاتفاق منها بمقتضى أسس يصدرها المدير بناء على تنسيب لجنة التسعير المشار اليها في الفقرة (أ) من المادة (٢١) من هذا النظام .

هكذا في الأصل



المادة ٣٠-أ- يتم منح أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين والفنيين في المعهد الذين يتمتعون بمؤهلات أو كفاءات مميزة يحددها المجلس الأعلى وفق أسس يضعها ، علاوة خاصة يحدد مقدارها لكل منهم بقرار من المجلس الأعلى ، بناء على تنسيب المدير .

ب- لا يجوز أن يتجاوز مقدار العلاوة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ما نسبته (٩٠٪) من إجمالي الراتب الذي يستحقه عضو هيئة التدريس أو الموظف حسب النظم الجامعة .

ج- يجوز تعيين أعضاء هيئة تدريس في المعهد بموجب عقود خاصة ويتمتع عضو هيئة التدريس المعين بموجب عقد خاص بالمميزات التي يتمتع بها أعضاء هيئة التدريس المنصوص عليها في الأنظمة والتعليمات النافذة في الجامعة باستثناء اجازة التفرغ العلمي ومكافأة نهاية الخدمة والادخار .

د- تحدد اجراءات تعيين الفنيين والموظفين الإداريين في المعهد بموجب تعليمات يصدرها المجلس بناء على تنسيب المدير .

المادة ٣١- للمدير بناء على تنسيب لجنة التسعير المشار اليها في الفقرة (أ) من المادة (٢١) من هذا النظام تعيين عمال مياومة وفنيين على حساب المشاريع التي ينفذها المعهد لصالح الغير ينتهي عملهم بانتهاء المشروع الذي يعملون عليه ما لم تكن هنالك حاجة لاستمرارهم في العمل على مشاريع اخرى .

المادة ٣٢- للمدير تكليف العاملين على تنفيذ المشاريع من أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين والفنيين بساعات عمل اضافية يحددها وفق حاجة المشروع دون التقيد بالساعات المحددة في النظم الجامعة ووفق تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة ٣٣- تصرف لاعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين والفنيين نسبة من ارباح المشاريع وايرادات الاعمال الفنية يحددها مقدارها بموجب أسس يصدرها المجلس الأعلى لهذه الغاية .

المادة ٣٤- تتحمل الجامعة رسوم الاقامة وتصاريح العمل وما يترتب على تأخر صدورها من غرامات لاعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين والفنيين غير الاردنيين العاملين في المعهد وزوج واولاد أي منهم .

المادة ٣٥- في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه ، تسري على العاملين في المعهد انظمة الجامعة وتعليماتها المتعلقة بالرواتب والعلاوات والزيادات السنوية ومكافأة نهاية الخدمة والتوفير والادخار والضمان الاجتماعي وصندوق الاسكان والتأمين الصحي وقبول ابناء العاملين للدراسة في الجامعة او في الجامعات الاردنية الرسمية واي امور اخرى تتعلق بالعاملين في الجامعة .

المادة ٣٦- على الرغم مما ورد في النظم الجامعة وتعليماتها ، للمعهد بقرار من المدير تنظيم رحلات علمية خارج المملكة سنوياً يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس والطلبة لاعطاء محاضرات تتعلق بالفنون في المواقع التي يزورونها ، وتنظم شؤون هذه الرحلات بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة ٣٧- تتم اقامة المعارض والندوات والمؤتمرات الداخلية والخارجية المتعلقة باهداف المعهد والشطته بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير .

المادة ٣٨- تنشأ في المعهد اقسام ودوائر ادارية وفقاً لحاجات المعهد ومتطلبات عمله ويتم تحديدها وبيان مهامها وارتباطها بتعليمات يصدرها المجلس بناء على تنسيب المدير .

حفظت في الأصل

المادة ٣٩- تحدد شروط واجراءات قبول الطلبة في اقسام المعهد بما في ذلك تشكيل لجنة خاصة لاجراء امتحان القدرات الفنية للطلبة المرشحين للقبول فيه بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية بناء على تنسيب المدير .

المادة ٤٠-١- في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام تسري على المعهد التشريعات المعمول بها في الجامعة .

ب- الى حين صدور التعليمات والاسس المنصوص عليها في هذا النظام يعمل بالتعليمات والاسس المعمول بها في الجامعة .

المادة ٤١- يصدر المجلس الاعلى التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٧/٢/١٠

### عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توق	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيبات	
وزير النقل ووزير الأشغال العامة والإسكان بالوكالة سعود نصيرات	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الداخلية عبد الفايز	
وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي	
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطوبسي
وزير السياحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفلة	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

محكمة العدل

اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
ممثلة بالقوات المسلحة الأردنية وحكومة الجمهورية اليمنية

ممثلة بوزارة الدفاع اليمنية بخصوص التعاون في المجالات الدفاعية

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣١٤٠) تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٦ المتضمن الموافقة على اتفاقية التعاون في المجالات الدفاعية التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بالقوات المسلحة الأردنية وحكومة الجمهورية اليمنية ممثلة بوزارة الدفاع اليمنية في اليمن بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٩ بصيغتها التالية:-

\* \* \* \* \*

مقدمة

القيادة العامة للقوات المسلحة في المملكة الأردنية الهاشمية والقيادة العامة للقوات المسلحة في الجمهورية اليمنية/ وزارة الدفاع، والمتفق على تسميتهما في هذه الاتفاقية "الجانبين" وتسمية كل منهما "الجانب".

انطلاقاً من وشائج القربى وأواصر الأخوة التي تستمد منها العلاقات المتميزة بين البلدين الشقيقين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية التي عكست نفسها على صفاء العلاقة الودية الحميمة بين القوات المسلحة في البلدين الشقيقين بما يعزز الروابط الوثيقة والتعاون البناء خدمة لمصالح البلدين وقواتهما المسلحة.

رغبة منهما في وضع إطار للتعاون العسكري وتنظيم التواصل المبني على التنسيق والتعاون المركز على صدق النوايا وفق معايير علمية وموضوعية للوصول إلى جهد مشترك ينمي العلاقات بين القوات المسلحة محققاً ومفعلاً التوجهات العليا للقيادتين السياسيتين في البلدين الشقيقين.

إدراكاً منهما أن هذه الاتفاقية والاتفاقيات المبرمة ضمن إطارها ستكون منسجمة مع السياسات الوطنية والقومية والدولية لكل منهما، وأنها لن تتعارض مع أي من هذه السياسات ولن تكون عائقاً في سبيل التزامات أي من البلدين الشقيقين وقواتهما المسلحة على المستويين القومي والدولي.

تأكيداً منهما أن التعاون بينهما لن يكون موجهاً ضد أي طرف ثالث.

فقد اتفقا على ما يلي:

المادة ١

القصـد

١. إن القصد من هذه الاتفاقية هو وضع الإطار القانوني اللازم للتعاون بين الجانبين في المجالات الدفاعية المختلفة.

٢. القوات المسلحة في كلا الجانبين مسؤولتين عن تنفيذ شروط هذه الاتفاقية.

المادة ٢

مجالات التعاون

١. يتعاون الجانبان في المجالات العسكرية التالية:
  - أ. النظم والتشريعات المتعلقة بالدفاع الوطني والصنوف المختلفة للقوات المسلحة.
  - ب. التخطيط المالي وإدارة الموازنات المالية.
  - ج. إدارة الموارد البشرية والمالية.
  - د. تنظيم القيادات على المستوى العملي والاستراتيجي ووظائف هيئة الركن.
  - هـ. تنظيم الوحدات وتدريبها.
  - و. الصناعات والتكنولوجيا الدفاعية.
  - ز. التسليح والمعدات الدفاعية والتعاون في مجال تطويرها وتحديثها.
  - ح. تصميم وتشغيل أنظمة الاتصالات العاملة في صنوف القوات المسلحة.
  - ط. البنى التحتية العسكرية.
  - ي. الخدمات الطبية العسكرية.
  - ك. الشؤون الاجتماعية المتعلقة بمنسوبي القوات المسلحة.
  - ل. التنظيم والمهام اللوجستية لمختلف صنوف القوات المسلحة.

هكذا في الأصل



- م. التاريخ العسكري.
- ن. الجغرافيا والمساحة العسكرية.
- س. النشاطات الرياضية والثقافية.
- ع. إدارة الأزمات/الكوارث.
- ف. التخطيط الدفاعي.

٢. لا يقتصر التعاون بين الجانبين على المجالات المذكورة أعلاه حيث يمكن لأي من الجانبين اقتراح تأسيس تعاون عسكري في مجالات أخرى غير مشمولة في الفقرة (١) من هذه المادة وذلك ضمن صلاحيات واختصاص الجانبين.

٣. يمكن، ضمن إطار هذه الاتفاقية، إبرام اتفاقيات فرعية أو مذكرات تفاهم لتنفيذ أي من الفقرات أعلاه من قبل الجهات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية على غرار الاتفاقيات الفرعية الموقعة حالياً في مجالات الخدمات الطبية، والإعارة، والصيانة.

### المادة ٣

#### أشكال التعاون

١. أشكال التعاون تتمثل فيما يلي:
  - أ. الاجتماعات المتبادلة على كافة المستويات.
  - ب. الزيارات المتبادلة.
  - ج. البعثات الدراسية بالإضافة إلى المشاركة في الدورات التي تعقد في المعاهد والمدارس العسكرية.
  - د. المنتديات والاجتماعات والمؤتمرات.
  - هـ. تبادل الضباط من مختلف صنوف القوات المسلحة للتخطيط في مجال التدريب والتمارين العسكرية.
  - و. التمارين العسكرية المشتركة.
  - ز. التدريب المشترك للوحدات.
  - ح. اللقاءات بين الوفود العسكرية من مختلف صنوف القوات المسلحة والمعاهد العسكرية.
  - ط. تبادل الضباط بين المدارس والمعاهد العسكرية لتعزيز الخبرات.
  - ي. تبادل الوثائق.
  - ك. تبادل الخبرات العسكرية بين المعنيين في مجال إدارة الأزمات.
  - ل. أي شكل آخر من أشكال التعاون يتفق عليه من قبل الجانبين.

### المادة ٤

#### الزيارات

يقوم الجانبان بتنظيم الزيارات الثنائية وبأوقات منتظمة لتشمل كافة المستويات (وزراء الدفاع وهيئة ركن الدفاع والقادة وأركان الخدمات وروساء الشعب وفي مجالات الاختصاص على مستوى القيادات أو المديرية) وذلك لتعزيز التعاون الثنائي.

### المادة ٥

#### اللجنة العسكرية المشتركة

١. يتم تشكيل لجنة تعاون عسكري أردنية-يمنية بهدف تنظيم وتنسيق التعاون الثنائي في المجالات العسكرية.

٢. يترأس لجنة التعاون العسكري الأردنية-اليمنية أشخاص يعينهم رؤساء هيئة الأركان في بلدي الجانبين المتعاقدين، قد يشاركونهم أعضاء يمثلون وزارتي الدفاع في كلا الجانبين والملحقين العسكريين بالإضافة إلى مشاركين آخرين حسب المواضيع التي ستطرح.

٣. تعقد لجنة التعاون العسكري الأردنية-اليمنية المشتركة اجتماعاتها مرة واحدة في السنة وبشكل دوري، مرة في الجمهورية اليمنية ومرة في المملكة الأردنية الهاشمية.

٤. أي موضوع من شأنه أن يخدم التعاون الثنائي يمكن أن يوضع على أجندة جلسة لجنة التعاون العسكرية الأردنية-اليمنية المشتركة وبعد الموافقة المسبقة لرئيسي الوفدين.

٥. تراجع لجنة التعاون العسكري الأردنية-اليمنية المشتركة فعاليات التعاون للسنة الماضية وتضع خطة لفعاليات التعاون الثنائي للعام القادم.

محكمة

٦. تشمل خطة التعاون الثنائي على الفعاليات التي تم الاتفاق عليها، أسلوب وتواريخ التنفيذ ومكان التنفيذ بالإضافة إلى الجهات المسؤولة عن تنفيذ النشاطات. يخول رئيسي لجنة التعاون العسكري الأردنية-اليمنية المشتركة على توقيع خطة التعاون الثنائي.

٧. تعتبر كل من مديرية التخطيط والتنظيم في القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، ومديرية ودائرة التخطيط والتنظيم والإحصاء في وزارة الدفاع ورناسة هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة اليمنية نقطتي الاتصال لتنسيق تنفيذ النشاطات وتبادل المخاطبات المتعلقة بالتعاون ضمن إطار هذه الاتفاقية، بحيث يتم التخابر بين نقطتي الاتصال المذكورتين من خلال السفارتين/الملحقين العسكريين.

#### المادة ٦ القضايا المالية

١. إن تمويل التعاون مبني على مبدأ التبادل.
٢. على الجهة المستقبلية أن تغطي تكاليف السكن والطعام، والحالات الطبية الطارئة بما في ذلك معالجة الأسنان، والنشاطات الثقافية، والتنقل الداخلي على أراضي البلد المستقبل، والنشاطات الناتجة عن هذه الاتفاقية.
٣. تدفع الجهة المرسلة الرواتب والعلاوات حسب الأنظمة والتعليمات المتبعة لديها وتغطي تكاليف النقل الدولية لرعاياها.
٤. تتفق الجهات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاق والواردة في المادة (١) الفقرة (٢) على أي وسائل أخرى لتغطية النفقات المالية المترتبة على نشاطات التعاون.

#### المادة (٧) الصلاحيات القانونية والمطالبات

١. يحق للجانب المضيف استخدام صلاحياته القانونية على الزائرين بما يخص المخالفات التي توجب المساءلة القانونية والتي تقع على أرض الدولة المضيفة.

٢. يحق للجانب المرسل استخدام صلاحياته القانونية على منتسبيه من مدنيين وعسكريين في الحالات التالية:  
أ. المخالفات التي تهدد أمن وممتلكات البلد المرسل.  
ب. المخالفات الناجمة عن القيام بأعمال أو عدم القيام بأعمال بشكل متعمد أو نتيجة لإهمال خلال أداء الواجب.

٣. يتعهد الجانبان بالتنازل عن المطالبات المتعلقة بالأضرار التي قد تنجم بشكل غير متعمد وليس نتيجة لإهمال صريح خلال تنفيذ بنود هذه الاتفاقية بما في ذلك الأضرار للأفراد والممتلكات والمواد بالإضافة إلى التلف والفقدان.
٤. في حال وجود مطالبات لطرف ثالث ضد الجهة المرسلة تتعهد الجهة المضيفة بمراعاة مصالح الجهة المرسلة وذلك بالنيابة عنها خلال تسوية أي مطالبات.

#### المادة ٨ أمن المعلومات

١. المعلومات المتبادلة ضمن إطار هذه الاتفاقية، سواء أكانت هذه المعلومات تحمل درجة سرية أم لا، يبقى الاطلاع عليها محصوراً بين الجانبين الشقيقتين ولا يجوز اطلاع طرف ثالث عليها إلا بالموافقة الخطية من الجانب المنشئ لهذه المعلومات.
٢. إذا تمكن طرف ثالث من الاطلاع على أي من المعلومات التي يتبادلها الجانبان، فعلى الجانب الذي انكشفت المعلومات لديه أن يبلغ الجانب الآخر خطياً ويدون أي تأخير.

#### المادة ٩ حل الخلافات

١. إذا برز أي خلاف بين الجانبين أثناء تطبيق نصوص هذه الاتفاقية سيتم حله بالطرق الودية بين الجهات المكلفة بالمتابعة لدى كل جانب.

إذا لم تتوصل الجهات المكلفة بالمتابعة إلى حل فيمكنهم إحالة الموضوع إلى السلطات العسكرية الأعلى وحتى مستوى رئاستي هيتي الأركان للقوات المسلحة في البلدين الشقيقتين، ودون الاحتكام إلى طرف ثالث.

#### المادة ١٠ الإنهاء والتعديل

١. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الذي يقوم فيه الجانبان بتوقيع الاتفاقية، أو في اليوم الذي يوقعها فيه الجانب الثاني إذا تم التوقيع في جاستين منفصلتين.

٢. تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لخمس سنوات تتجدد تلقائياً لمدة سنة واحدة متكررة وبالشروط نفسها إلا إذا قام أحد الجانبين بإخطار الجانب الآخر خطياً، قبل ثلاثة أشهر من انتهاء مدتها الأولى أو المتجددة، عن نيته إنهاء الاتفاقية.

٣. إنهاء هذه الاتفاقية لا يؤثر سلباً على إتمام عقود مبرمة أو برامج تحت التنفيذ تم الاتفاق حولها في وقت سابق للإنهاء، والتي يجب تنفيذها طبقاً للمبادئ الموضوعة مسبقاً باتفاق الجانبين.

٤. يمكن إجراء تعديل على هذه الاتفاقية في أي زمان وبالاتفاق المشترك بين الجانبين وذلك من خلال القنوات والمخاطبات الرسمية.

تم التوقيع على هذه الاتفاقية بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) لعام ٢٠٠٦ ميلادية.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	عن وزارة الدفاع في الجمهورية اليمنية
القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية	رئاسة هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة اليمنية
رئيس هيئة الأركان المشتركة	رئيس هيئة الأركان العامة للجيش اليمني
الفريق أول الركن خالد جميل الصرايرة	السواء الركن أحمد علي الأشول

محكمة العدل



## قرار حول تنفيذ عطاء مشروع

## التوليد الخاص للكهرباء لمواجهة أحمال النظام الكهربائي

استعرض مجلس الوزراء كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية حول تنفيذ عطاء مشروع التوليد الخاص للكهرباء على أساس (BOO) لمواجهة أحمال النظام الكهربائي للفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٠، والتنسيق المشترك من كل من معالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٣١ بناء على توصية لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٩ ما يلي:-  
أولاً:- الموافقة على ما يلي:-

(١) اعتماد وثائق طلب العروض بما فيها مسودات اتفاقيات المشروع وهي الاتفاقية التنفيذية والاتفاقية شراء الطاقة واتفاقية تزويد المياه واتفاقية تأجير الأرض وما تضمنته هذه الوثائق والاتفاقيات من التزامات وتعهدات على الحكومة بصورتها الحالية لتقديم الحوافز والتسهيلات لإجاء هذا المشروع، على أن يتم عرض هذه الاتفاقيات بصيغتها النهائية في ضوء نتائج المفاوضات حولها بين الجهات المحلية المعنية والشركة المطورة للمشروع على مجلس الوزراء قبل التوقيع عليها مع هذه الشركة.

(٢) قيام الشركة التي ستقوم بتطوير المشروع بتأسيس شركة أردنية تقوم برفع كافة الرسوم والضرائب المطبقة على الشركات المسجلة لها في هذا القطاع فقط.

(٣) قيام الشركة المطورة للمشروع برفع رسوم الترخيص المحددة بموجب تعليمات الترخيص الصادرة عن هيئة تنظيم قطاع الكهرباء رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠١.

(٤) حماية الشركة في حال تم أي تغيير في القوانين الأردنية:-

والرسوم التي ستتحقق عليها بعد توقيع الاتفاقيات معها وإلغائها انتهاء فترة الاتفاقيات وكذلك عدم إخضاع الشركة التي ستقوم بتطوير المشروع لأي قانون يؤدي إلى فرض ضرائب خاصة على المشروع.

(٥) إصدار وثائق طلب العروض للشركات المؤهلة.

ثانياً:- الموافقة على التنسيق المشترك من كل من معالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة الوارد بالكتاب رقم ٣/م/٥١١/٢٦٣ تاريخ ٢٠٠٥/٥/٣١ بمنح الشركة المطورة الإغفاء التالية:-

لم ينشر القرار في حينه لسقوط نسخة الجريدة الرسمية سهواً

- إعفاء الشركة المطورة للمشروع الفائزة من ضريبة الدخل المطبقة على الشركة بنسبة ٢٥% لمدة عشر سنوات بدءاً من تاريخ التشغيل التجاري للمشروع وكذلك إعفاء جميع معدات المشروع ( الموجودات الثابتة) التي تستوردها الشركة ومقاولوها - الفرعون من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى المتحققة عليها وإعفاء قطع الغيار اللازمة للمشروع من هذه الضرائب ولمدة عشر سنوات وفقاً لأحكام قانون تشجيع الاستثمار.

- إعفاء الشركة المطورة للمشروع من رسوم الطوابع والجامعات على اتفاقيات المشروع ( الاتفاقية التنفيذية واتفاقية شراء الطاقة واتفاقية تزويد المياه واتفاقية تأجير الأرض والاتفاقيات التي تبرمها الشركة لتوفير التمويل اللازم للمشروع وعقد الصيغة والتشغيل وعقد توريد وتركيب المعدات "EPC" وأي اتفاقيات أو عقود تقتضي الحاجة لها لتنفيذ المشروع).

- إعفاء المشروع من الضريبة العامة على المبيعات.

محكمة العدل

• وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٧/٢/٢٠ الموافقة على نشر الاتفاقين والبروتوكولات التالية في الجريدة الرسمية لغايات إدخالها حيز التنفيذ:-  
أولاً:- اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩:-

١. اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان.
٢. اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار.
٣. اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.
٤. اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب.

ثانياً:- البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية. \*

ثالثاً:- البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية.

رابعاً:- بروتوكول حظر استعمال الغازات السامة والسامة أو ما شابهها والوسائل الجراثيمية في الحرب لسنة ١٩٢٥.

\* \* \* \* \*

### اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان

المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩  
اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لوضع اتفاقيات دولية لحماية ضحايا الحروب  
المعقود في جنيف خلال الفترة من ٢١ نيسان/أبريل إلى ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩  
تاريخ بدء النفاذ: ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٠ وفقا لأحكام المادة ٥٨  
الفصل الأول: أحكام عامة

المادة ١  
تتعهد الدول الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال.

المادة ٢  
علاوة على الأحكام التي تسري في وقت السلم، تطبق هذه الاتفاقية في حالة الحرب المفتقة أو أي اشتباك مسلح آخر ينشأ بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يعترف أحدها بحالة الحرب. تطبق الاتفاقية أيضا في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة. وإذا لم تكن إحدى دول النزاع طرفا في هذه الاتفاقية، فإن دول النزاع الأطراف فيها تبقى مع تلك ملتزمة بها في علاقتها المتبادلة. كما أنها تلتزم بالاتفاقية إزاء الدولة المذكورة إذا قبلت هذه الأخيرة أحكام الاتفاقية وعلقتها.

\* سينشر هذا البروتوكول في العدد القادم.

### المادة ٣

في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية:

١. الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألغوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد أو الثروة، أو أي معيار مماثل آخر.

ولهذا الغرض، تحظر الأعمال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه، وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن:

(أ) الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب،

(ب) أخذ الرهائن،

(ج) الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة،

(د) إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمتدة.

٢. يجمع الجرحى والمرضى ويحتوي بهم.
- ويجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع. وعلى أطراف النزاع أن تعمل فوق ذلك، عن طريق اتفاقات خاصة، على تنفيذ كل الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية أو بعضها.

وليس في تطبيق الأحكام المتقدمة ما يؤثر على الوضع القانوني لأطراف النزاع.

### المادة ٤

تطبق الدول المحايدة أحكام هذه الاتفاقية، بطريقة القياس، على الجرحى والمرضى وأفراد الخدمات الطبية والدولية التابعة للقوات المسلحة لأطراف النزاع، الذي يصلون إلى أراضيها أو يحتجزون بها، وكذلك على جنث الموتى.

### المادة ٥

بالتسوية للأشخاص المحميين الذين يقعون في قبضة العدو، تنطبق هذه الاتفاقية إلى أن تتم إعادتهم النهائية

### المادة ٦

إلى أوطانهم.

علاوة على الاتفاقات الخاصة المنصوص عنها صراحة في المواد ١٠ و ١٥ و ٢٣ و ٢٨ و ٣١ و ٣٦ و ٣٧ و

٥٢،

يجوز للأطراف السامية المتعاقدة أن تعقد اتفاقات خاصة أخرى بشأن أية مسائل تري من المناسب تسويتها بكيفية خاصة. ولا يؤثر أي اتفاق خاص تأثيرا ضارا على وضع الجرحى والمرضى، أو وضع أفراد الخدمات الطبية والدينية كما حددته هذه الاتفاقية، أو يقيّد الحقوق الممنوحة لهم بمقتضاها.

ويستمر اتفاق الجرحى والمرضى وأفراد الخدمات الطبية والدينية بهذه الاتفاقات مادامت الاتفاقية سارية عليهم، إلا إذا كانت هناك أحكام صريحة تقضي بخلاف ذلك في الاتفاقات سالفة الذكر أو اتفاقات لاحقة لها، أو إذا كان هذا الطرف أو ذلك من أطراف النزاع قد اتخذ تدابير أكثر ملاءمة لهم.

### المادة ٧

لا يجوز للجرحى والمرضى، وكذلك أفراد الخدمات الطبية والدينية، التنازل في أي حال من الأحوال جزليا أو كلية عن الحقوق الممنوحة لهم بمقتضى هذه الاتفاقية، أو بمقتضى الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة السابقة، إن وجدت.

### المادة ٨

تطبق هذه الاتفاقية بمعاونة وتحت إشراف الدول الحامية التي تكلف برعاية مصالح أطراف النزاع. وطلباً لهذه الغاية، يجوز للدول الحامية أن تعين، بخلاف موظفيها الدبلوماسيين أو القنصلين، مندوبين من رعاياها أو رعايا دول أخرى معاهدة. ويخضع تعيين هؤلاء المندوبين لموافقة الدولة التي سيؤدون واجباتهم لديها.

وعلى أطراف النزاع تسهيل مهمة ممثلي أو مندوبيها في أي حال من الأحوال حدود مهمتهم بمقتضى هذه الاتفاقية، ويجب ألا يتجاوز ممثلي الدول الحامية أو مندوبيها في أي حال من الأحوال حدود مهمتهم بمقتضى هذه الاتفاقية، وعليهم بصفة خاصة مراعاة مقتضيات أمن الدول التي يقومون فيها بواجباتهم. ولا يجوز تقيد نشاطهم إلا إذا استدعت ذلك الضرورات الحربية وحدها، ويكون ذلك بصفة استثنائية ومؤقتة.

### المادة ٩

لا تكون أحكام هذه الاتفاقية عقبة في سبيل الأنشطة الإنسانية التي يمكن أن تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أية هيئة إنسانية أخرى غير متحيزة بقصد حماية وإغاثة الجرحى وأفراد الخدمات الطبية والدينية، وشرطة موافقة أطراف النزاع المعنية.

هكذا في الأصل



## المادة 10

للأطراف السامية المتعاقدة أن تتفق في أي وقت على أن تعهد إلى هيئة تتوفر فيها كل ضمانات الحيادة والكفاءة بالمهام التي تلقها هذه الاتفاقية على عاتق الدول الحامية.

وإذا لم ينتفع الجرحى والمرضى وأفراد الخدمات الطبية والدينية أو توقف انتفاعهم لأي سبب كان بجهود دولة حامية أو هيئة معيّنة وفقاً للفقرة الأولى أعلاه، فعلى الدولة الحاجزة أن تطلب إلى دولة محايدة أو إلى هيئة من هذا القبيل أن تضطلع بالوظائف التي تنيطها هذه الاتفاقية بالدول الحامية التي تعينها أطراف النزاع.

فإذا لم يمكن توفير الحماية على هذا النحو، فعلى الدولة الحاجزة أن تطلب إلى هيئة إنسانية، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، الاضطلاع بالمهام الإنسانية التي تؤديها الدول الحامية بمقتضى هذه الاتفاقية، أو أن تقبل، رهنا بأحكام هذه المادة، عرض الخدمات الذي تقدمه مثل هذه الهيئة.

وعلى أية دولة محايدة أو هيئة طلبت إليها الدولة صاحبة الشأن تحقيق الأغراض المذكورة أعلاه، أو قدمت هي عرضاً للقيام بذلك، أن تقرر طوال مدة قيامها بنشاطها المسؤولية التي تقع عليها تجاه طرف النزاع الذي ينتمي إليه الأشخاص المحميون بمقتضى هذه الاتفاقية، وأن تقدم الضمانات الكافية لإثبات قدرتها على تنفيذ المهام المطلوبة وأدائها دون تحيز.

لا يجوز الخروج على الأحكام المتقدمة في أي اتفاق خاص يعقد بين دول تكون إحداها معقّدة الحرية في التفاوض مع الدولة الأخرى أو حلفائها بسبب أحداث الحرب، ولو بصفة مؤقتة، وعلى الأخص في حالة احتلال كل أراضيها أو جزء هام منها.

وكما ذكرت عبارة الدولة الحامية في هذه الاتفاقية، فإن مدلولها ينسحب أيضاً على الهيئات البديلة لها بالمضي المفهوم من هذه المادة.

## المادة 11

تقدم الدول الحامية مساعيها الحميدة من أجل تسوية الخلافات في جميع الحالات التي ترى فيها أن ذلك في مصلحة الأشخاص المحميين، وعلى الأخص في حالات عدم اتفاق أطراف النزاع على تطبيق أو تفسير أحكام هذه الاتفاقية. ولهذا الغرض، يجوز لكل دولة حامية أن تقدم لأطراف النزاع، بناء على دعوة أحد الأطراف أو من تلقاء ذاتها، اقتراحاً باجتماع ممثلها، وعلى الأخص ممثلي السلطات المسؤولة عن الجرحى والمرضى، وكذلك أفراد من الخدمات الطبية والدينية، عند الاقتضاء على أرض محايدة تختار بطريقة مناسبة. وتلتزم أطراف النزاع بتنفيذ المقترحات التي تقدم لها تحقيقاً لهذا الغرض. وللدول الحامية أن تقدم، إذا رأت ضرورة لذلك، اقتراحاً بخفض لموافقة أطراف النزاع بدعوة شخص ينتمي إلى دولة محايدة أو تلوضه اللجنة الدولية للصليب الأحمر للاشتراك في هذا الاجتماع.

## الفصل الثاني: الجرحى والمرضى

## المادة 12

يجب في جميع الأحوال احترام وحماية الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة وغيرهم من الأشخاص المشار إليهم في المادة التالية.

وعلى طرف النزاع الذي يكونون تحت سلطته أن يعاملهم معاملة إنسانية وأن يعنى بهم دون أي تمييز ضار على أساس الجنس أو العنصر أو الجنسية أو الدين أو الآراء السياسية أو أي معابر مماثلة أخرى. ويحظر بشدة أي لتجارب خاصة بعدم الحياة، أو تركهم عمداً دون علاج أو رعاية طبية، أو خلق ظروف تعرضهم لمخاطر العدوى والأمراض أو تلوث الجروح.

وتكرر الأولوية في نظم العلاج على أساس الدواعي الطبية المعالجة وحدها.

وعلى طرف النزاع الذي يضطر إلى ترك بعض الجرحى أو المرضى لفحصه أن يترك معهم، بقدر ما تسمح به الاعتبارات الحربية، بعض أفراد خدماته الطبية والمهام الطبية اللازمة للإسهام في العناية بهم.

## المادة 13

تطبق هذه الاتفاقية على الجرحى والمرضى من الفئات التالية:

1. أفراد القوات المسلحة التابعين لأحد أطراف النزاع، وكذلك أفراد الميليشيات والوحدات المتطوعة التي تشكل جزءاً من هذه القوات المسلحة.
2. أفراد الميليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويصلون داخل أو خارج الإقليم الذي ينتمون إليه، حتى لو كان هذا الإقليم محتلاً. على أن تتوفر الشروط التالية في هذه الميليشيات أو الوحدات المتطوعة، بما فيها حركات المقاومة المنظمة المشار إليها:

(أ) أن يقرها شخص مسؤول عن مؤوسسه،

(ب) أن تكون لها علامة مميزة محددة يمكن تمييزها من بعد.

## (ج) أن تحمل الأسلحة جهراً،

(د) أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها.

3. أفراد القوات المسلحة النظامية الذي يعلنون ولاءهم لحكومة أو سلطة لا تعترف بها الدولة الحاجزة.

4. الأشخاص الذين يراخقون القوات المسلحة دون أن يكونوا في الواقع جزءاً منها، كالأشخاص المدنيين الموجودين ضمن أطقم الطائرات الحربية، والمراسلين الحربيين، ومتعهدي التموين، وأفراد وحدات العمال أو الخدمات المختصة بالترفيه عن العسكريين، شريطة أن يكون لديهم تصريح من القوات المسلحة التي يراخقونها.

5. أفراد الأطقم الملاحية، بمن فيهم القادة والملاحون ومساعدوهم في السفن التجارية وأطقم الطائرات المدنية التابعة لأطراف النزاع، الذين لا ينتفعون بمعاملة أفضل بمقتضى أي أحكام أخرى من القانون الدولي.

6. سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو، لمقاومة القوات الغازية، دون أن يتوفر لهم الوقت لتشكيل وحدات مسلحة نظامية، شريطة أن يحملوا السلاح جهراً وأن يراعوا قوانين الحرب وعاداتها.

## المادة 14

مع مراعاة أحكام المادة 12، يعتبر الجرحى والمرضى التابعون لدولة محاربة الذين يقعون في أيدي العدو، أسرى حرب، وتطبق عليهم أحكام القانون الدولي المتعلقة بأسرى الحرب.

## المادة 15

في جميع الأوقات، وعلى الأخص بعد الاشتباك في القتال، يتخذ أطراف النزاع دون إبطاء جميع التدابير الممكنة للبحث عن الجرحى والمرضى، وجمعهم، وحمايتهم من السلب وسوء المعاملة، وتأمين الرعاية اللازمة لهم، وكذلك للبحث عن جثث الموتى ومنع سلبها.

وكما سمحت الظروف، يتفق على تدبير عقد هدنة أو وقف إطلاق النيران أو ترتيبات محلية لإمكان جمع وتبادل ونقل الجرحى المتروكين في ميدان القتال.

وبالمثل، يمكن الاتفاق على ترتيبات محلية بين أطراف النزاع لجمع أو تبادل الجرحى والمرضى في منطقة محاصرة أو مطوقة، ولمرور أفراد الخدمات الطبية والدينية والمهام الطبية إلى تلك المنطقة.

## المادة 16

على أطراف النزاع أن تسجل بأسرع ما يمكن جميع البيانات التي تساعد على التحقق من هوية الجرحى والمرضى والموتى الذي يقعون في قبضتها وينتمون إلى الطرف الخضم. ويجب أن تشمل هذه المعلومات إذا أمكن ما يلي:

(أ) اسم الدولة التي ينتمون إليها،

(ب) الرقم بالجيش، أو الفرقة، أو الرقم الشخصي أو المسلسل،

(ج) اللقب،

(د) الاسم الأول أو الأسماء الأولى،

(هـ) تاريخ الميلاد،

(و) أية معلومات أخرى مدونة في بطاقة أو لوحة تحقيق الهوية،

(ز) تاريخ ومكان الأسر أو الوفاة،

(ح) معلومات عن الجروح أو المرض أو سبب الوفاة.

وتبلغ المعلومات المذكورة أعلاه بأسرع ما يمكن إلى مكتب الاستعلامات المشار إليه في المادة 122 من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب، المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949، وعلى هذا المكتب أن ينقلها إلى الدولة التي ينتمي إليها هؤلاء الأشخاص وإلى الوكالة المركزية لأسرى الحرب.

وتعد أطراف النزاع ويرسل كل منهما للآخر عن طريق المكتب المذكور شهادات الوفاة أو قوائم بأسماء الموتى مصدقة عليها على النحو الواجب. كما يجمع ويقدم عن طريق المكتب نفسه أحد نصفي اللوحة المزدوجة الخاصة بتحقيق هوية المتوفى، والوصايا الأخيرة أو أي مستندات أخرى تكون ذات أهمية لأقربيه، والنفود، وعلى وجه العموم جميع الأشياء التي توجد مع الموتى وتكون لها قيمة لغوية أو معنوية. وترسل هذه الأشياء وكذلك الأشياء التي لم يعرف أصحابها في ظروف مخفومة ترفق بها إقرارات تتضمن جميع التفاصيل اللازمة لتحديد هوية أصحابها المتوفين، وقائمة كاملة بمحتويات الطرود.

هكذا في الأصل



## المادة 17

يتحقق أطراف النزاع من أن دفن الجثث أو حرقها يجري لكل حالة على حدة بغير ما تسمح به الظروف، وبسببه فحص الجثة بدقة، وفحص طبي إن أمكن، بقصد التأكد من حالة الوفاة، والتحقق من هوية المتوفي، والتمكين من وضع تقرير. ويجب أن يرفق مع الجثة أحد نصلي لوحة تحقيق الهوية إذا كانت مزدوجة أو للوحة نفسها إذا كانت مفردة.

لا يجوز حرق الجثث إلا لأسباب صحية قهرية أو لأسباب تتعلق بديانة المتوفي. وفي حالة الحرق، تبين أسبابه وظروفه بالتفصيل في شهادة الوفاة أو في قائمة أسماء الموتى المصدق عليها. وعلى أطراف النزاع التحقق من أن الموتى قد دفنوا باحترام وطبقا لشعائر دينهم إذا أمكن، وأن مقابرهم تحترم، وتجمع تبعا لجنسيتهم إذا أمكن، وتصلح بشكل ملائم، وتميز بعلامة يمكن من الاستئصال عليها دنانير، وعلما لهذه الغاية، والتحقق من هوية الجثث أين كان موقع المقابر، وتنشئ أطراف النزاع إدارة رسمية لتسجيل المقابر، لتيسير الاستئصال عليها فيما بعد، بالرماد الذي تحفظه إدارة تسجيل المقابر، وإلى أن يتم التصرف فيه طبقا لرغبات بلد المنشأ. وحالما تسمح الظروف، وبالقصر حد عند انتهاء الأعمال العدائية، تتبادل هذه الإدارات عن طريق مكتب الاستعلامات المذكور في المقرة الثانية من المادة 16 قوائم تبين بها بدقة مواقع المقابر وعلاماتها المميزة، وكذلك بيانات عن الموتى المنطوقين فيها.

## المادة 18

يجوز للسلطات العسكرية أن تلتزم مروءة السكان الذين يتوقعون لجمع الجرحى والمرضى والعناية بهم تحت إشرافها، مع منح الأشخاص الذين يستجيبون لهذا النداء الحماية والتسهيلات اللازمة. وفي حالة استيلاء الطرف الخصم على المنطقة أو إعادة استيلائه عليها، يتعين عليه أن يملح بالممثل هؤلاء الأشخاص الحماية والتسهيلات ذاتها. وتسمح السلطات العسكرية للسكان وجميعيات الإغاثة، حتى في المناطق التي غزيت أو احتلت، بأن يجمعوا الجرحى أو المرضى أو الأشخاص الذين كانت جنسيتهم وبأن يعتنوا بهم، وعلى السكان المدنيين احترام هؤلاء الجرحى والمرضى، وعلى الأخص أن يستمعوا عن اقتراح أي أعمال عنف ضدهم. لا يعرض أي شخص للإزعاج أو يبدأ بسبب ما قدمه من عناية للجرحى أو المرضى. لا تخلى أحكام هذه المادة دولة الاحتلال من الالتزامات التي تقع عليها إزاء الجرحى والمرضى في المجالين الطبي والمطوي.

## الفصل الثالث: الوحدات والمنشآت الطبية

## المادة 19

لا يجوز بأي حال الهجوم على المنشآت الثابتة والوحدات المتحركة التابعة للخدمات الطبية، بل تحترم وتحمي في جميع الأوقات بواسطة أطراف النزاع. وفي حالة سقوطها في أيدي الطرف الخصم، يمكن لأفرادها مواصلة واجباتهم مادامت الدولة الأسرة لا تقدم من جانبها العناية اللازمة للجرحى والمرضى الموجودين في هذه المنشآت والوحدات. وعلى السلطات المختصة أن تتحقق من أن المنشآت والوحدات الطبية المذكورة أعلاه تقع بمنازل عن أي خطر تسببه الهجمات على الأهداف الحربية.

## المادة 20

لا يجوز الهجوم من البر على السفن للمستشفيات التي تتوجب حمايتها بمقتضى اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949.

## المادة 21

لا يجوز وقف الحماية الواجبة للمنشآت الثابتة والوحدات الطبية المتحركة التابعة للخدمات الطبية إلا إذا استخدمت، خروجا على واجباتها الإنسانية، في أعمال تضر بالعدو. غير أنه لا يجوز وقف الحماية عنها إلا بعد توجيه إنذار لها بحد في جميع الأحوال المناسبة مهلة زمنية معقولة دون أن يخل ذلك (إليه).

## المادة 22

لا تضر الظروف التالية مبررة لحرمان وحدة أو منشأة طبية من الحماية المكفولة لها بمقتضى المادة 19: 1. كون أفراد الوحدة أو المنشأة مسلحين ويستخدمون الأسلحة في الدفاع عن أنفسهم أو عن الجرحى والمرضى الذين يطون بهم، 2. كون الوحدة أو المنشأة محروسة بخفيق أو لفظ حراسة أو حرس مراقب، وذلك في حالة عدم وجود معرضين لمسلحين.

3. احتواء الوحدة أو المنشأة على أسلحة صغيرة وخفيفة أخذت من الجرحى أو المرضى ولم تسلم بعد إلى الإدارة المختصة، 4. وجود أفراد أو مهمات من الخدمات البيطرية في الوحدة أو المنشأة دون أن يكون هؤلاء الأفراد أو هذه المهمات جزءا أساسيا منها، 5. امتداد النشاط الإنساني للوحدة أو المنشأة الطبية أو أفرادها ليشمل العناية بالجرحى أو المرضى المدنيين.

## المادة 23

يجوز للأطراف السامية المتعاقدة في وقت السلم، ولأطراف النزاع بعد نشوب الأعمال العدائية، أن تنشئ في أراضيها، أو في الأراضي المحتلة إذا دعت الحاجة، مناطق ومواقع استشفاء منظمة بكيفية تسمح بحماية الجرحى والمرضى من أضرار الحرب وكذلك حماية الأفراد المكلفين بتنظيم وإدارة هذه المناطق والمواقع والعناية بالأشخاص المجمعين فيها.

ويجوز للأطراف المعنية أن تعقد عند نشوب نزاع وخلال اتفاقات فيما بينها للاعتراف المتبادل بمناطق ومواقع الاستشفاء التي تكون قد أنشأتها. ولها أن تستخدم لهذا الغرض مشروع الاتفاق المعلق بهذه الاتفاقية مع إدخال التعديلات التي قد تراها ضرورية.

والدول الحامية واللجنة الدولية للصليب الأحمر مدعوة إلى تقديم مساعيها الحميدة لتسهيل إنشاء مناطق ومواقع الاستشفاء والاعتراف بها.

## الفصل الرابع: الموظفون

## المادة 24

يجب في جميع الأحوال احترام وحماية أفراد الحماية الطبية المشتغلين بصفة كلية في البحث عن الجرحى والمرضى أو جمعهم أو نقلهم أو معالجتهم، أو في الوقاية من الأمراض، والموظفين المشتغلين بصفة كلية في إدارة الوحدات والمنشآت الطبية، وكذلك رجال الدين الملحقين بالقوات المسلحة.

## المادة 25

يجب بالممثل احترام وحماية أفراد القوات المسلحة الذي يديرون خصيصا لاستخدامهم عند الحاجة كممرضين أو حاملين مساعدتين للقوات المرضى في البحث عن الجرحى والمرضى أو جمعهم أو نقلهم أو معالجتهم، وذلك إذا كانوا يؤدون هذه المهام في الوقت الذي يقع فيه احتكاك مع العدو أو عندما يقعون تحت سلطته.

## المادة 26

يوضع على قدم المساواة مع الموظفين المشار إليهم في المادة 24 موظفو الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر وغيرها من جمعيات الإغاثة الطوعية المعترف بها والمرخصة على النحو الواجب من قبل حكوماتها، الذين يستخدمون في تنفيذ نفس المهام التي يقوم بها الموظفون المشار إليهم في تلك المادة، شريطة خضوع موظفي هذه الجمعيات للقوانين واللوائح العسكرية.

وعلى كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة أن يخطر الطرف الآخر بأسماء الجمعيات التي يكون قد رخص لها بتقديم مساعدتها تحت مسؤوليته للخدمات الطبية الرسمية لقواته المسلحة. ويتم هذا الإخطار في وقت السلم أو عند بدء الأعمال الحربية أو خلالها، وعلى أي حال قبل أي استخدام فعلي لهذه الجمعيات.

## المادة 27

لا تقدم الجمعية المعترف بها التابعة لدولة محايدة خدمات موظفيها الطبيين وخدماتها الطبية لأحد أطراف النزاع إلا بعد حصولها على موافقة مسبقة من الحكومة التي تتبعها الجمعية وعلى ترخيص من طرف النزاع المعنى. ويوضع هؤلاء الموظفون وهذه الوحدات تحت إشراف طرف النزاع المذكور.

وتبلغ الحكومة المحايدة هذه الموافقة إلى الطرف الخصم للدولة التي تقبل المساعدة. ويلتزم طرف النزاع الذي يقبل هذه المساعدة بإبلاغ الطرف الخصم قبل أي استخدام لها.

ولا تعتبر هذه المساعدة بأي حال تدخلا في النزاع. ويتعين تزويد الموظفين المشار إليهم في المقرة الأولى ببطاقات تحقيق الهوية المنصوص عنها في المادة 40، وذلك قبل مغادرتهم البلد المحايد الذي يتبعونه.

هكذا في الأصل

## المادة 28

لا يجوز استيفاء الموظفين المشار إليهم في المادتين 24 و 26 إذا وقعوا في قبضة الطرف الخصم إلا بقدر ما تقتضيه الحالة الصحية لأسرى الحرب واحتياجاتهم الروحية وعندهم.

ولا يعتبر الموظفون الذين يستبقون بهذه الكيفية أسرى حرب. ومع ذلك، فإنهم ينتفعون، على أقل تقدير، بجميع أحكام اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب، والموزعة في 12 آب/أغسطس 1949، ويواصلون ممارسة مهامهم الطبية أو الروحية في إطار القوانين واللوائح العسكرية للدولة الحاجزة، وتحت سلطة الإدارة المختصة فيها ووفقاً لأداب مهنتهم، وذلك لخدمة أسرى الحرب الذي يفضل أن يكونوا من القوات المسلحة التي يتبعها الموظفون المذكورون. ويشتمل هؤلاء الموظفون أيضاً من أجل ممارسة مهامهم الطبية أو الروحية بالتسهيلات التالية:

(أ) يرخص لهم بعمل زيارات دورية لأسرى الحرب الموجودين في فصائل العمل أو في المستشفيات الواقعة خارج المعسكر وتضع السلطات الحاجزة تحت تصرفهم وسائل النقل اللازمة لهذا الغرض.

(ب) في كل معسكر، يكون أقدم ضابط طبي في أعلى رتبة موجودة هو المسؤول أمام سلطات المعسكر الحربية عن

كل ما يتعلق بأنشطة الموظفين الطبيين المستبقين. ولهذا الغرض، تتلقى أطراف النزاع عند بدء الأعمال الحربية بشأن موضوع أقدمية الرتب المتبقلة لموظفيها الطبيين، بمن فيهم موظفو الجمعيات المشار إليهم في المادة 26، ويكون لهذا الطبيب ورجال الدين حق الاتصال المباشر بسلطات المعسكر المختصة في جميع المسائل الخاصة بواجباتهم. وتقدم لهم هذه السلطات كافة التسهيلات الضرورية بشأن المراسلات التي تتعلق بهذه المسائل.

(ج) على الرغم من أن الموظفين المستبقين في معسكر يخضعون لنظامه الداخلي، فإنه لا يجوز إلزامهم بتدنية أي عمل يخرج عن نطاق مهامهم الطبية أو الدينية.

تتلقى أطراف النزاع أثناء الأعمال العدائية بشأن إمكان الإفراج عن الموظفين وتحديد إجراءاته. لا يخلو أي حكم من الأحكام المتقدمة الدولة الحاجزة من الالتزامات التي تقع عليها إزاء أسرى الحرب في المجالين الطبي والروحي.

## المادة 29

يعتبر الأفراد المشار إليهم في المادة 25 أسرى حرب إذا وقعوا في قبضة العدو، ولكنهم يستخدمون في أداء المهام الطبية ما دامت هناك حاجة لذلك.

## المادة 30

بعد الموظفون الذين لا يكون استيفائهم أمراً ضرورياً بمقتضى أحكام المادة 28، إلى طرف النزاع الذي يتبعونه بمجرد أن يفتح طريق عودتهم وتسمح بذلك الضرورات الحربية.

وإلى حين عودتهم، لا يعتبرون أسرى حرب، ومع ذلك، فإنهم ينتفعون على أقل تقدير، بجميع أحكام اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب، الموزعة في 12 آب/أغسطس 1949، ويواصلون تادية مهامهم تحت إمرة الطرف الخصم، ويفضل تكليفهم بالعناية بالجرحى ومرضى طرف النزاع الذي يتبعه هؤلاء الموظفون.

ويحصلون معهم عند رحيلهم متعلقاتهم ومهماتهم الشخصية والأشياء ذات القيمة والأدوات الخاصة بهم.

## المادة 31

يتم اختيار الموظفين الذي يعانون إلى طرف النزاع بمقتضى المادة 30 بصرف النظر عن أي اعتبار للعنصر أو الدين أو الرأي السياسي، ويفضل أن يتم وفقاً للترتيب الزمني لوقوعهم في قبضة العدو ولحالتهم الصحية.

ويجوز لأطراف النزاع أن تكرر باتفاقات خاصة منذ بدء الأعمال العدائية النسبة المئوية من الموظفين الذي يستبقون تبعاً لعدد الأسرى، وكذلك توزيع هؤلاء الموظفين على المعسكرات.

## المادة 32

لا يجوز استيفاء الأشخاص المشار إليهم في المادة 27 إذا وقعوا في قبضة العدو.

وما لم يتلق على خلاف ذلك، يصرح لهم بالعودة إلى بلدهم أو -إذا تعذر ذلك- إلى إقليم طرف النزاع الذي كانوا في خدمته، بمجرد أن يفتح طريق عودتهم وتسمح بذلك المقتضيات الحربية.

وإلى حين عودتهم، يواصلون تادية مهامهم تحت إمرة الطرف الخصم، ويفضل تخصيصهم للعناية بالجرحى ومرضى طرف النزاع الذي كانوا في خدمته.

ويحصلون معهم عند رحيلهم متعلقاتهم ومهماتهم الخاصة والأشياء ذات القيمة، والأدوات والأسلحة، وإذا أمكن وسائل المواصلات التي تخصهم.

وتوفر أطراف النزاع لهؤلاء الموظفين أثناء وجودهم تحت سلطتها لفس الغذاء والماوي والمخصصات والرواتب التي تخصي للموظفين المناظرين لهم في جوبشها. ويجب أن يكون الغذاء على أي حال كافياً من حيث الكمية والجودة والتتبع لتأمين توالن صحي طبيعي للموظفين المعنيين.

## الفصل الخامس: المياني والمهمات

## المادة 33

تبقى المهمات المتعلقة بالوحدات الطبية المتحركة التابعة للقوات المسلحة مخصصة لرعاية الجرحى والمرضى إذا وقعت في قبضة الطرف الخصم.

وتظل مياني ومهمات ومخازن المنشآت الطبية الثابتة التابعة للقوات المسلحة خاضعة لقوانين الحرب، ولكن لا يجوز تحويلها عن الغرض الذي تستخدم من أجله ما دامت هناك حاجة إليها لرعاية الجرحى والمرضى. ومع ذلك، يجوز للقادة في الميدان استخدامها في حالة الضرورة الحربية العاجلة شريطة أن يكونوا قد اتخذوا مسبقاً التدابير اللازمة لراحة المرضى والجرحى الذين يعالجون فيها.

ولا يجوز تعمد تدمير المهمات والمخازن المشار إليها في هذه المادة.

## المادة 34

تعتبر منفولات وعقارات جمعيات الإغاثة التي يحق لها الانتفاع بمزايا هذه الاتفاقية ممتلكات خاصة. لا يجوز ممارسة حق الاستيلاء المعترف به للدول المحاربة بمقتضى قوانين الحرب وعاداتها إلى في حالة الضرورة الملحة، وبعد تأمين راحة الجرحى والمرضى.

## الفصل السادس: النقل الطبي

## المادة 35

يجب احترام وحماية وسائل نقل الجرحى والمرضى أو المهمات الطبية شأنها شأن الوحدات الطبية المتحركة. وفي حالة وقوع هذه الوسائل أو المركبات في قبضة الطرف الخصم، فإنها تخضع لقوانين الحرب شريطة أن يتكفل طرف النزاع الذي يأسرها بالعناية بالجرحى والمرضى الموجودين فيها في جميع الحالات.

ويخضع الأفراد المنفيون الذين يحصل عليهم، وجميع وسائل النقل التي يحصل عليها عن طريق الاستيلاء، لقواعد القانون الدولي العامة.

## المادة 36

لا يجوز مهاجمة الطائرات الطبية، أي الطائرات المستخدمة كلية في إغلاء الجرحى والمرضى، وكذلك في نقل أفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية، وإنما يحترم من جانب الدول المحاربة عند طيرانها على ارتفاعات وفي أوقات ومسارات يتلقى عليها بصفة خاصة بين جميع الدول المحاربة المعنية.

وتحمل على سحلوها السفلي والطيا والجانبية، بشكل واضح، الشارة المميزة المنصوص عليها في المادة 38 إلى جانب أعلامها الوطنية. وتزود بأية علامات أو وسائل تمييز أخرى يمكن الاتفاق عليها بين الدول المحاربة عند نشوب الأعمال العدائية أو في أثناءها.

يحظر الطيران فوق أراضي العدو أو أراض يحتلها العدو، ما لم يتلقى على خلاف ذلك.

تمتثل الطائرات الطبية لأي أمر يصدر إليها بالهبوط. وفي حالة الهبوط بهذه الكيفية، يمكن للطائرة ومستقبلها مواصلة طيرانها بعد أي تفتيش قد يحدث.

وفي حالة الهبوط الاضطراري على أرض العدو أو على أرض يحتلها العدو، يعتبر الجرحى والمرضى وكذلك طاقم الطائرة أسرى حرب. ويعامل أفراد الخدمات الطبية طبقاً للمادة 24 وما بعدها.

## المادة 37

مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة، يجوز للطائرات التابعة لأطراف النزاع أن تطير فوق أراضي الدول المحايدة، وأن تهبط على أرضها أو مائها عند الضرورة أو للتوقف لفترة قصيرة. وعليها أن تبلغ الدول المحايدة مسبقاً بمرورها فوق أراضيها وأن تمتثل لأي أمر بالهبوط على الأرض أو الماء. ولا تكون في ملأ من الهجوم عليها إلا إذا طارت في مسارات وعلى ارتفاعات وفي أوقات محددة يتلقى عليها بين أطراف النزاع والدول المحايدة المعنية.

غير أنه يجوز للدول المحايدة أن تضع شروطاً أو قيوداً على مرور الطائرات الطبية فوق أراضيها أو هبوطها عليها.

وتطبق هذه الشروط أو القيود بكيفية مماثلة على جميع أطراف النزاع.

ما لم يتلقى على خلاف ذلك بين الدولة المحايدة وأطراف النزاع، تحتل الدولة المحايدة الجرحى والمرضى الذين يتم إنزالهم في أراضيها من طائرة طبية بناء على موافقة السلطات المحلية، حيثما يقتضي القانون الدولي ذلك، بحيث لا يستطيعون الاشتراك مجدداً في العمليات الحربية. وتحمّل الدولة التي ينتمون إليها نفقات علاجهم واحتجازهم.

هكذا من الأصل



## الفصل السابع: الشارة المميزة

## المادة 38

من قبيل التقدير لسويسرا، يحتفظ بالشعار المكون من صليب أحمر على أرضية بيضاء، وهو مقبول العلم الاتحادي، كشارة وعلامة مميزة للخدمات الطبية في القوات المسلحة.

ومع ذلك، فإنه في حالة البلدان التي تستخدم بالفعل، بدلاً من الصليب الأحمر، الهلال الأحمر أو الأسد والشمس الأحمرين على أرضية بيضاء كشارة مميزة، يعترف بهاتين الشارتين أيضاً في مفهوم هذه الاتفاقية.

## المادة 39

توضع الشارة على الأعلام وعلامات الذراع وعلى جميع المهمات المتعلقة بالخدمات الطبية وذلك تحت إشراف السلطة الحربية المختصة.

## المادة 40

يضع الموظفون المشار إليهم في المادة 24، وفي المادتين 26 و 27، على الذراع اليسرى علامة ذراع لا تتأثر بالماء وعليها الشارة المميزة، وتصرف بمعرفة السلطة الحربية وتختم بخاتمها.

ويحمل هؤلاء الموظفون، بالإضافة إلى لوحة تحقيق الهوية المشار إليها في المادة 16، بطاقة خاصة لتحقيق الهوية الوطنية، ويبين بها على الأقل لقب حاملها واسمه بالكامل، وتاريخ ميلاده وربته ورقم قيده الشخصي. وتبين بها الصلة التي تخول له حماية هذه الاتفاقية. وتحمل البطاقة صورة حاملها وتوقيعه أو بصمته أو كليهما معا وتختم بختم السلطة الحربية.

وتكون بطاقة تحقيق الهوية موحدة داخل كل جيش. ويقدر الاستطاعة من نوع مماثل بالنسبة لكل جيوش الأطراف السامية المتعاقدة. ويمكن لأطراف النزاع أن تسترشد بالنموذج الملحق بهذه الاتفاقية على سبيل المثال. وتخطر بعضها بعضاً عند بدء الأعمال العدائية بالنموذج الذي تستخدمه. وتستخرج بطاقات تحقيق الهوية، إذا أمكن، من صورتين على الأقل تحتفظ دولة المنشأ بأحدهما.

ولا يجوز، بأي حال، تجريد الموظفين المشار إليهم أعلاه من شاراتهم، أو بطاقت هويتهم، أو من حقهم في حمل علامة الذراع. ويحق لهم في حالة فقد البطاقة الحصول على نسخة بديلة ويحق لهم استعاضة الشارة.

## المادة 41

يضع الموظفون المبينون في المادة 25، وذلك أثناء قيامهم بمهام طبية فقط، علامة ذراع بيضاء في وسطها العلامة المميزة ولكن بأبعاد مصغرة، وتصرف بمعرفة السلطة الحربية وتختم بخاتمها.

وينص في مستندات تحقيق الهوية العسكرية التي يحملها هؤلاء الموظفون على نوع التدريب الخاص الذي حصل عليه حاملها، والطابع الموقت لأجباته وحقه في حمل علامة الذراع.

## المادة 42

لا يرفع علم الاتفاقية المميز إلا فوق الوحدات والمنشآت الطبية التي تلتصق هذه الاتفاقية باحترامها، ولا يتم ذلك إلا بناء على موافقة السلطة الحربية.

ويجوز في الوحدات المتحركة وفي المنشآت الثابتة أن يرفع إلى جانب العلم الوطني لطرف النزاع الذي تتبعه الوحدة أو المنشأة.

غير أن الوحدات الطبية التي تلج في قبضة العدو لا ترفع إلا علم الاتفاقية.

تتخذ أطراف النزاع الإجراءات اللازمة، بقدر ما تسمح مقتضيات الحربية، لجعل العلامة المميزة للوحدات والمنشآت الطبية ظاهرة بوضوح لقوات العدو البرية والجوية والبحرية لتلافي احتمال وقوع أي اعتداء عليها.

## المادة 43

ينص على الوحدات الطبية التابعة لبلدان محايدة، التي يكون قد رخص لها بتقديم خدماتها إلى دولة محاربة بالشروط المنصوص عنها في المادة 27، أن ترفع مع علم الاتفاقية العلم الوطني لتلك الدولة المحاربة، إذا كانت هذه الدولة تستخدم الصلاحية التي تمنحها لها المادة 42.

ويمكنها في جميع الأحوال، إذا لم تكن هناك أوامر من السلطة الحربية المختصة تنص بخلاف ذلك، أن ترفع علمها الوطني، حتى إذا وقعت في قبضة الطرف الخصم.

## المادة 44

باستثناء الحالات المذكورة في الفقرات التالية من هذه المادة، لا يجوز استخدام شارة الصليب الأحمر على أرضية بيضاء وعبرة "الصليب الأحمر" أو "صليب جنيف"، سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب، إلا لتمييز أو حماية الوحدات والمنشآت الطبية، والموظفين المحميين والمهمات المحمية بمقتضى هذه الاتفاقية والاتفاقيات الدولية الأخرى التي تنظم مثل هذه الأمور. وينطبق الشيء نفسه على الشارات المشار إليها بالفقرة الثانية من المادة 38 بالنسبة للبلدان التي تستخدمها. ولا يجوز لجمعيات الصليب الأحمر الوطنية وغيرها من الجمعيات المشار إليها بالمادة 26 أن تستخدم الشارة المميزة التي تمنح حماية الاتفاقية إلا في إطار أحكام هذه المادة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر (أو الهلال الأحمر أو الأسد أو الشمس الأحمرين) أن تستخدم في وقت السلم وفقاً لتشريعاتها الوطنية اسم وشارة الصليب الأحمر في أنشطتها الأخرى التي تغلق مع المبادئ التي وضعتها المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر. وفي حالة متابعة هذه الأنشطة في وقت الحرب، يكون استخدام الشارة بحيث لا يمكن اعتبارها مانحة للحماية التي تقتضيها الاتفاقية، وتكون الشارة ذات أبعاد صغيرة نسبياً، ولا يجوز وضعها على علامات الذراع أو فوق أسطح المباني.

ويسمح للأجهزة الدولية التابعة للصليب الأحمر وموظفيها المعتمدين حسب الأصول باستخدام شارة الصليب الأحمر على أرضية بيضاء في أي وقت.

يجوز بصفة استثنائية، وفقاً للتشريع الوطني، وبإذن صريح من إحدى الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر (أو الهلال الأحمر أو الأسد والشمس الأحمرين)، استخدام شارة الاتفاقية في وقت السلم لتمييز المركبات المستعملة للإسعاف وللإشارة إلى أماكن مراكز الإسعاف المخصصة كلية لتقديم الرعاية المجانية للجرحى أو المرضى.

## الفصل الثامن: تنفيذ الاتفاقية

## المادة 45

على كل طرف من أطراف النزاع أن يعمل من خلال قادته العظام على ضمان تنفيذ المواد المتقدمة بدقة، وأن يعالج الحالات التي لم ينص عنها على هدي المبادئ العامة لهذه الاتفاقية.

## المادة 46

تحظر تدابير الاكتصاص من الجرحى أو المرضى أو الموظفين الذين تحميهم هذه الاتفاقية، أو المباني أو المهمات التي تحميها.

## المادة 47

تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تنشر نص هذه الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن في بلدانها، في وقت السلم كما في وقت الحرب، وتعهد بصفة خاصة بأن تدرج دراساتها ضمن برامج التعليم العسكري، والمنفي إذا أمكن، بحيث تصبح المبادئ التي تتضمنها معروفة لجميع السكان، وعلى الأخص للقوات المقاتلة المسلحة، والفراد الخدمات الطبية والدينية.

## المادة 48

تتبادل الأطراف السامية المتعاقدة عن طريق مجلس الاتحاد السويسري، ومن خلال الدول الحامية أثناء الأعمال العدائية، التراجم الرسمية لهذه الاتفاقية، وكذلك القوانين واللوائح التي قد تعتمد كلائمة تطبيقها.

## الفصل التاسع: قمع إساءة الاستعمال والمخالفات

## المادة 49

تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم للرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يكتسبون أو يأسرون باقتراح إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية، المبينة في المادة التالية.

ولتكرم كل طرف متعاقداً بملاحة المتهمين بالقتال مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر بالقتال لها، وبمقتديهم إلى محاكمه، أيا كانت جنسيتهم. وله أيضاً، إذا فضل ذلك، وطبقاً لأحكام تشريعه، أن يسلمهم إلى طرف متعاقداً معني آخر لمحاكمتهم مادامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافيته ضد هؤلاء الأشخاص.

على كل طرف متعاقداً اتخاذ التدابير اللازمة لوقف جميع الأفعال التي تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية بخلاف المخالفات الجسيمة المبينة في المادة التالية.

وينتقل المتهمون في جميع الأحوال بضمقات للمحاكمة والدفاع الحر لا تقل ملامة عن الضمانات المنصوص عنها بالمادة 105 وما بعدها من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب، المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949.

هكذا من الأصل



## المادة 50

المخالفات الجسيمة التي تشير إليها المادة السابقة هي التي تتضمن أحد الأفعال التالية إذا اقترنت ضد أشخاص محبين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بطم الحياة، تعدد أحداث آلام شديدة أو الاضطراب الخطير بالسلمة البدنية أو بالصحة، تدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها على نطاق واسع لا تبرره الضرورات الحربية، وبطريقة غير مشروعة وتصفية.

## المادة 51

لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يتدخل أو يحل طرفاً متعاقداً آخر من المسؤوليات التي تقع عليه أو على طرف متعاقد آخر فيما يتعلق بالمخالفات المشار إليها في المادة السابقة.

## المادة 52

يجري، بناءً على طلب أي طرف في النزاع، وبطريقة تتقرر فيما بين الأطراف المعنية، تحقيق بصدد أي ادعاء بانتهاك هذه الاتفاقية.

وفي حالة عدم الاتفاق على إجراءات التحقيق، يتلقى الأطراف على اختيار حكم يقرر الإجراءات التي تتبع.

وما أن يثبت انتهاك الاتفاقية، يتعين على أطراف النزاع وضع حد له وقمعه بأسرع ما يمكن.

## المادة 53

يحظر في كل الأوقات على الأفراد والجمعيات والمؤسسات التجارية، العامة والخاصة على حد سواء، من غير المذول لهم بمقتضى هذه الاتفاقية، استخدام إشارة أو تسمية "الصلب الأحمر" أو "الصلب الخفيف"، أو أية علامة أو تسمية تنطوي على تقليد لها، أيا كان الغرض من هذا الاستخدام، ومهما كان التاريخ الذي يرجع إليه إقراره. وبسبب اعتماد معكوس ألوان علم الاتحاد السويسري تقديراً لسويسرا، وبسبب ما يمكن أن ينشأ من خلط بين الشعارات السويسرية وبين إشارة الاتفاقية المميزة، يحظر في كل الأوقات على الأفراد والجمعيات والمؤسسات التجارية استعمال شعارات الاتحاد السويسري، أو علامات تنطوي على تقليد لها، سواء كعلامات مسجلة أو علامات تجارية أو كجزء من هذه العلامات أو لغرض يتعارض مع الأمانة التجارية أو في حالات قد تخرج الشعور الوطني السويسري.

وبمع ذلك، يجوز للأطراف السامية المتعاقدة التي لم تكن أطرافاً في اتفاقية جنيف المورخة في 27 تموز/يوليه 1929 أن تمنح للمستعملين السابقين للشارات أو التسميات أو العلامات التجارية المشار إليها في الفقرة الأولى مهلة لالغاء هذا الاستعمال أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ سريان هذه الاتفاقية على ألا يبدو الاستعمال المذكور خلال هذه المهلة وكأنه يمتنع حماية الاتفاقية في وقت الحرب.

ويطبق الحظر المنصوص عنه في الفقرة الأولى من هذه المادة كذلك على الشارتين والتسميتين المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 38، دون أن يؤثر ذلك على أي حقوق اكتسبت بسبب الاستعمال السابق.

## المادة 54

تتخذ الأطراف السامية المتعاقدة التدابير اللازمة، إذا لم يكن تشريعها من الأصل كافياً، من أجل منع وقمع حالات إساءة الاستعمال المنصوص عنها بالمادة 53 في جميع الأوقات.

## أحكام ختامية

## المادة 55

وضعت هذه الاتفاقية باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وكلا النصين متساويان في الحجية. وسبق مجلس الاتحاد السويسري بوضع تراجع رسمية للاتفاقية باللغتين الروسية والإسبانية.

## المادة 56

تعرض هذه الاتفاقية التي تحمل تاريخ اليوم للتوقيع لغاية 12 شباط/فبراير 1950، باسم الدول الممثلة في المؤتمر الذي افتتح في جنيف في 21 نيسان/أبريل 1949، وباسم الدول التي لم تمثل في هذا المؤتمر ولكنها تشترك في اتفاقيات جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالجيش في الميدان. المورخة في 1864 أو 1906 أو 1929.

## المادة 57

تصدق هذه الاتفاقية بأسرع ما يمكن، وتودع صكوك التصديق في برن.

بحرر محضر بإبداع كل صك من صكوك التصديق، ويرسل مجلس الاتحاد السويسري صورة مؤلفة من هذا المحضر إلى جميع الدول التي تم باسمها توقيع الاتفاقية أو الإبلاغ عن الانضمام إليها.

## المادة 58

يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بعد ستة شهور من تاريخ إبداع صكين للتصديق على الأقل، وبعد ذلك، يبدأ نفاذها إلزام أي طرف سام متعاقد بعد ستة شهور من تاريخ إبداع صك تصديقه.

## المادة 59

تحل هذه الاتفاقية في العلاقات بين الأطراف السامية المتعاقدة محل اتفاقيات 22 آب/أغسطس 1864، و 6 تموز/يوليه 1906، و 27 تموز/يوليه 1929.

## المادة 60

تعرض هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ نفاذها لانضمام جميع الدول التي لم تكن الاتفاقية قد وقعت باسمها.

## المادة 61

يبلغ كل انضمام إلى مجلس الاتحاد السويسري كتابة، ويعتبر سارياً بعد مضي ستة شهور من تاريخ استلامه. ويبلغ مجلس الاتحاد السويسري كل انضمام إلى جميع الدول التي تم باسمها توقيع الاتفاقية أو الإبلاغ عن الانضمام إليها.

## المادة 62

يترتب على الحالات المنصوص عليها في المادتين 2 و 3 النفاذ الفوري للتصديقات التي تودعها أطراف النزاع والانضمامات التي تبليغها قبل أو بعد وقوع الأعمال العدائية أو الاحتلال. ويبلغ مجلس الاتحاد السويسري بأسرع وسيلة أي تصديقات أو انضمامات يتلقاها من أطراف النزاع.

## المادة 63

لكل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة حق الانسحاب من هذه الاتفاقية. ويبلغ الانسحاب كتابة إلى مجلس الاتحاد السويسري الذي يتولى إبلاغه إلى حكومات جميع الأطراف السامية المتعاقدة.

ويعتبر الانسحاب سارياً بعد مضي عام من تاريخ إبلاغه لمجلس الاتحاد السويسري. على أن الانسحاب الذي يبلغ في وقت تكون فيه الدول المنسحبة مشتركة في نزاع، لا يعتبر سارياً إلا بعد عقد الصلح، وعلى أي حال بعد انتهاء عمليات الإفراج عن الأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية وإعادةهم إلى أوطانهم.

ولا يكون للانسحاب أثره إلا بالنسبة للدول المنسحبة. ولا يكون له أي أثر على الالتزامات التي يجب أن تبقى أطراف النزاع ملتزمة بأدائها طبقاً لمبادئ القانون الدولي الناشئة من الأعراف الراسخة بين الأمم المتحضرة، ومن القوانين الإنسانية، وما يعمله ضمير العلم.

## المادة 64

يسجل مجلس الاتحاد السويسري هذه الاتفاقية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويخطر مجلس الاتحاد السويسري الأمانة العامة للأمم المتحدة كذلك بأي تصديقات أو انضمامات أو انسحابات يتلقاها بصدد هذه الاتفاقية.

إثباتاً لذلك، قام الموقعون أدناه، الذين أودعوا وثائق تلويضهم، بتوقيع هذه الاتفاقية. حرر في جنيف، في هذا اليوم الثاني عشر من آب/أغسطس 1949 باللغتين الإنكليزية والفرنسية، ويودع الأصل في محفوظات الاتحاد السويسري. ويرسل مجلس الاتحاد السويسري صورة مؤلفة من الاتفاقية إلى جميع الدول الموقعة، وكذلك إلى الدول التي تنضم إلى الاتفاقية.

## التحقيق الأول

## مشروع اتفاق بشأن مناطق ومواقع الاستشفاء

## المادة 1

تخصص مناطق الاستشفاء بصفة قطعية للأشخاص المشار إليهم في المادة 23 من اتفاقية جنيف. التصديق حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، المورخة في 12 آب/أغسطس 1949، وللأشخاص المكلفين بتنظيم وإنارة هذه المناطق والمواقع وبرعاية الأشخاص الموصفين فيها. وبمع ذلك، فالأشخاص الذي تكون إلتفاتهم داخل هذه المناطق مستهدفة يكون لهم الحق في البقاء فيها.

حفظت في الأصل

## المادة 2

لا يجوز للأشخاص الذين يقيمون، بأية صلة كانت، في منطقة استشفاء، أداء أي عمل له اتصال مباشر بالعمليات الحربية أو بإنتاج المهمات الحربية، سواء داخل هذه المنطقة أو خارجها.

## المادة 3

تتخذ الدولة التي تنشئ منطقة استشفاء جميع الإجراءات اللازمة لمنع دخول أي أشخاص ليس لهم حق الإقامة فيها أو دخولها.

## المادة 4

تستوفي في مناطق الاستشفاء الشروط التالية:

1. لا تشمل إلا قسما صغيرا من الإقليم الذي يخضع لسيطرة الدولة التي تنشئها.
2. أن تكون كثافتها السكانية منخفضة بالنسبة لإمكانات الإقامة فيها.
3. أن تكون بعيدة عن أي أهداف حربية أو منشآت صناعية أو إدارية كبيرة ومجردة من أي منها.
4. ألا تكون واقعة في مناطق يوجد أي احتمال أن تكون لها أهمية في سير الحرب.

## المادة 5

تفضع مناطق الاستشفاء للالتزامات التالية:

- (أ) لا يجوز استخدام وسائل الاتصال والنقل التي قد تكون تحت تصرفها في نقل الموظفين الحربيين أو المهمات الحربية ولو بصورة عابرة،
- (ب) يحظر الدفاع عنها بالوسائل الحربية بأي حال.

## المادة 6

يتم تمييز مناطق الاستشفاء بوضع علامات الصليب الأحمر (الهلال الأحمر أو الأسد والشمس الأحمرين) على أرضية بوضاء على حدودها الخارجية وفوق المباني.

ويمكن كذلك تمييزها لئلا بوسائل ضوئية ملائمة.

## المادة 7

تخطر الدول في وقت السلم أو عند نشوب الأعمال العدائية جميع الأطراف السامية المتعاقدة، بقائمة مناطق الاستشفاء الموجودة في الإقليم الخاضع لسيطرتها. كما تخطرها أيضا بجميع المناطق التي تستجد أثناء النزاع.

وبمجرد استلام الطرف الخصم الإخطار المشار إليه أعلاه، يصبح إنشاء منطقة الاستشفاء قانونيا.

غير أنه إذا اعتبر الطرف الخصم أن شروط هذا الاتفاق غير مستوفاة، جاز له أن يرفض الاعتراف بالمنطقة بإرسال إخطار عاجل بذلك إلى الطرف المسؤول عن هذه المنطقة، أو أن يعلق اعترافه بها على فرض الرقابة المنصوص عنها بالمادة 8.

## المادة 8

يجب لكل دولة تعترف بمنطقة أو عدة مناطق استشفاء أنشأها الطرف الخصم، أن تطلب فرض الرقابة عليها بواسطة لجنة خاصة أو أكثر بقصد التحقق من استيفاء المناطق للشروط والالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

وطبعا لهذه الغاية، يكون لأعضاء اللجان الخاصة حرية دخول مختلف المناطق في جميع الأوقات، بل يجوز لهم الإقامة فيها بصفة مستمرة. وتقدم لهم جميع التسهيلات لممارسة مهامهم التفتيشية.

## المادة 9

إذا لاحظت اللجان الخاصة أية وقلع تعثرها مخالفة لأحكام هذا الاتفاق، وجب عليها أن تبلغها في الحال إلى الدولة المسؤولة عن المنطقة، وأن تحدد أن مهلة أقصاها خمسة أيام لتصحيح الوضع. وعليها أن تبلغ بذلك الدولة التي اعترفت بالمنطقة.

فلذا القضت المهلة ولم تمثل الدولة المسؤولة عن المنطقة التحذير الذي وجه إليها، جاز للطرف الخصم أن يعلن أنه لم يعد ملتزما بهذا الاتفاق فيما يختص بالمنطقة المذكورة.

## المادة 10

تعين الدولة التي تنشئ منطقة أو موقعا أو أكثر من مناطق ومواقع الاستشفاء والأطراف المعادية التي أبرمت بوجودها، الأشخاص الذين يكونون أعضاء في اللجان الخاصة المذكورة في المادتين 8 و 9، أو تعهد إلى الدول المعاهدة بتعيينهم.

## المادة 11

لا يجوز بأي حال الهجوم على مناطق الاستشفاء. وعلى أطراف النزاع حمايتها واحترامها في جميع الأوقات.

## المادة 12

في حالة احتلال أي إقليم يجب أن يستمر احترام مناطق الاستشفاء الموجودة فيه واستخدامها بهذه الصفة. غير أنه يجوز لدولة الاحتلال أن تعطل الغرض من هذه المناطق شريطة أن تكون قد اتخذت جميع الإجراءات التي تكفل سلامة الأشخاص المقيمين فيها.

## المادة 13

ينطبق هذا الاتفاق أيضا على المواقع التي قد تستخدمها الدول لنفس أغراض مناطق الاستشفاء.

## المحلق الثاني

## بطاقة تحقيق الهوية لأفراد الخدمات الطبية والدينية الملحقين بالقوات المسلحة

(وجه البطاقة)

(مساحة مخصصة لبيان اسم الدولة والسلطة الحربية التي أصدرت البطاقة)

بطاقة تحقيق الهوية لأفراد الخدمات الطبية والدينية الملحقين بالقوات المسلحة

اللقب

الأسماء الأولى

تاريخ الميلاد

الرتبة

الرقم الشخصي بالجيش

يتمتع صاحب هذه البطاقة بحماية اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان

والمؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949، بصلته:

تاريخ إصدار البطاقة

رقم البطاقة

(ظهر البطاقة)

صورة حامل البطاقة

توقيع حامل البطاقة أو بصمات أصابعه أو كلاهما

خاتم السلطة الحربية التي أصدرت البطاقة

الطول

العنوان

الشعر أية علامات مميزة أخرى:

هكذا غني الأصل



### اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار

المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949  
اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لوضع اتفاقيات دولية لحماية ضحايا الحروب المعنوية في جنيف خلال الفترة من 21 نيسان/أبريل إلى 12 آب/أغسطس 1949  
تاريخ بدء النفاذ: 21 تشرين الأول/أكتوبر 1950 وفقا لأحكام المادة 57  
**الفصل الأول: أحكام عامة**

#### المادة 1

تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال.

#### المادة 2

علاوة على الأحكام التي تسري في وقت السلم، تنطبق هذه الاتفاقية في حالة الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح آخر ينشأ بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يعترف أحدهما بحالة الحرب. تنطبق الاتفاقية أيضا في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي للأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة. وإذا لم تكن إحدى دول النزاع طرفا في هذه الاتفاقية، فإن دول النزاع الأطراف فيها تبقى مع ذلك ملتزمة بها في علاقاتها المتبادلة. كما أنها تلتزم بالاتفاقية إزاء الدولة المذكورة إذا قبلت هذه الأخيرة أحكام الاتفاقية وطبقها.

#### المادة 3

في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، ولتزم كل طرف من أطراف النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية:  
1. الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين القوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص المعجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد أو الثروة، أو أي معيار مماثل آخر.  
ولهذا الغرض، تحظر الأعمال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه، وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن:  
(أ) الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب،  
(ب) أخذ الرهائن،  
(ج) الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحظيئة بالكرامة،  
(د) إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا. وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمتدة.

2. يجمع الجرحى والمرضى والغرقى ويعطي بهم.  
يجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع. وعلى أطراف النزاع أن تعمل فوق ذلك، عن طريق اتفاقات خاصة، على تنفيذ كل الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية أو بعضها.  
وليس في تطبيق الأحكام المتكاملة ما يؤثر على الوضع القانوني لأطراف النزاع.

#### المادة 4

في حالة نشوب أعمال عنادية بين قوات برية وبحرية تابعة لأطراف النزاع، يقتصر تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على القوات المبحرة.  
وتتضمن القوات فوز لزلها إلى البر لأحكام اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949.

#### المادة 5

تطبق الدول المحايدة أحكام هذه الاتفاقية، بطريقة القياس، على الجرحى والمرضى والغرقى وأفراد الخدمات الطبية والدينية التابعين للقوات المسلحة لأطراف النزاع، الذي يصلون إلى إقليمها أو يحتجزون به، وكذلك على جنث المبروتين.

#### المادة 6

علاوة على الاتفاقات الخاصة المنصوص عنها صراحة في المواد 10 و 18 و 31 و 38 و 39 و 40 و 43 و 53، يجوز للأطراف السامية المتعاقدة أن تعقد اتفاقات خاصة أخرى بشأن أية مسائل تروى من المناسبتة تسويتها. بكونية خاصة، ولا يؤثر أي اتفاق خاص تأثيرا ضارا على وضع الجرحى والمرضى والغرقى، أو وضع أفراد الخدمات الطبية والدينية كما حدثت هذه الاتفاقية، أو يقيّد الحقوق الممنوحة لهم بمقتضاها.  
ويستمر اتفاق الجرحى والمرضى والغرقى وأفراد الخدمات الطبية والدينية بهذه الاتفاقية ما دامت الاتفاقية سارية عليهم، إلا إذا كانت هناك أحكام صريحة تقتضي بخلاف ذلك في الاتفاقات سالفة الذكر أو في اتفاقات لاحقة لها، أو إذا كان هذا الطرف أو ذلك من أطراف النزاع قد اتخذ تدابير أكثر ملاءمة لهم.

#### المادة 7

لا يجوز للجرحى والمرضى والغرقى، وكذلك أفراد الخدمات الطبية والدينية، التنازل في أي حال من الأحوال جزئيا أو كلية عن الحقوق الممنوحة لهم بمقتضى هذه الاتفاقية، أو بمقتضى الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة السابقة، إن وجدت.

#### المادة 8

تطبق هذه الاتفاقية بمعاونة وتحت إشراف الدول الحامية التي تكلف برعاية مصالح أطراف النزاع. وطلبا لهذه الغاية، يجوز للدول الحامية أن تعين، بخلاف موظفيها الدبلوماسيين أو القنصلين، مندوبين من رعاياها أو رعايا دول أخرى محايدة. ويخضع تعيين هؤلاء المندوبين لموافقة الدول التي سيؤدون واجباتهم لديها.  
وعلى أطراف النزاع تسهيل مهمة ممثلي أو مندوبي الدول الحامية، إلى أقصى حد ممكن.  
ويجب ألا يتجاوز ممثلو الدول الحامية أو مندوبوها في أي حال من الأحوال حدود مهمتهم بمقتضى هذه الاتفاقية، وعليهم بصفة خاصة مراعاة مقتضيات أمن الدولة التي يقومون فيها بواجباتهم. ولا يجوز تقييد نشاطهم إلا إذا استدعت ذلك الضرورات الحربية وحدها، ويكون ذلك بصفة استثنائية ومؤقتة.

#### المادة 9

لا تكون أحكام هذه الاتفاقية عقبة في سبيل الأنشطة الإنسانية التي يمكن أن تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أية هيئة إنسانية غير متحيزة أخرى بقصد حماية وإغاثة الجرحى والمرضى والغرقى وأفراد الخدمات الطبية والدينية، شريطة موافقة أطراف النزاع المعنية.

#### المادة 10

للأطراف السامية المتعاقدة أن تتفق في أي وقت على أن تعهد إلى هيئة تتوفر فيها كل ضمانات الحيطة والكفاءة بالمهام التي تلقاها هذه الاتفاقية على عاتق الدول الحامية.  
وإذا لم ينتفع الجرحى والمرضى والغرقى وأفراد الخدمات الطبية والدينية أو توقف انتفاعهم لأي سبب كان بجهود دولة حامية أو هيئة معينة وفقا للفقرة الأولى أعلاه، فعلى الدولة الحاجزة أن تطلب إلى دولة محايدة أو إلى هيئة من دولها حامية أو هيئة معينة وفقا للفقرة الأولى أعلاه، فعلى الدولة الحاجزة التي تعينها أطراف النزاع. هذا القبول أن تضطلع بالوظائف التي تنبئها هذه الاتفاقية بالدول الحامية التي تعينها أطراف النزاع.  
فإذا لم يمكن توفير الحماية على هذا النحو، فعلى الدولة الحاجزة أن تطلب إلى هيئة إنسانية، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، الاضطلاع بالمهام الإنسانية التي تؤديها الدول الحامية بمقتضى هذه الاتفاقية، أو أن تقبل، رهنا بأحكام هذه المادة، عرض الخدمات الذي تقدمه مثل هذه الهيئة.  
وعلى أية دولة محايدة أو هيئة طلبت إليها الدولة صاحبة الشأن تحقيق الأغراض المذكورة أعلاه، أو قدمت هي عرضا للقيام بذلك، أن تكدر طوال مدة قيامها بنشاطها المسؤولي التي تقع عليها تجاه طرف النزاع الذي ينتمي إليه الأشخاص المحميون بمقتضى هذه الاتفاقية، وأن تقدم الضمانات الكافية لإثبات قدرتها على الاضطلاع بالمهام المطلوبة وأدائها دون تحيز.  
لا يجوز الخروج على الأحكام المتقدمة في أي اتفاق خاص يعقد بين دول تكون إحداها مقيدة الحرية في التفاوض مع الدول الأخرى أو حللتها بسبب أحداث الحرب، ولو بصفة مؤقتة، وعلى الأخص في حالة احتلال كل أراضيها أو جزء هام منها.  
وكما ذكرت عبارة الدول الحامية في هذه الاتفاقية، فإن مدلولها ينسحب أيضا على الهيئات البديلة لها بالمعنى المفهوم من هذه المادة.

#### المادة 11

تقدم الدول الحامية مساعدتها الحميدة من أجل تسوية الخلافات في جميع الحالات التي تروى فيها أن ذلك يفي مصلحة الأشخاص المحميين، وعلى الأخص في حالات عدم اتفاق أطراف النزاع على تطبيق أو تفسير أحكام هذه الاتفاقية. ولهذا الغرض، يجوز لكل دولة حامية أن تقدم لأطراف النزاع، بناء على دعوة أحد الأطراف أو من تلقاء ذاتها، اقتراحا باجتماع ممثليها، وعلى الأخص ممثلي السلطات المسؤولة عن الجرحى والمرضى والغرقى، وكذلك أفراد من الخدمات الطبية والدينية، على أرض محايدة تختار بطريقة مناسبة. وتتقدم أطراف النزاع بتنفيذ المقترحات التي تقدم لها تحقيقا لهذا الغرض، وللدول الحامية أن تقدم، إذا رأت ضرورة لذلك، اقتراحا يخضع لموافقة أطراف النزاع بدعوة شخص ينتمي إلى دولة محايدة أو تفوضه اللجنة الدولية للصليب الأحمر للاشتراك في هذا الاجتماع.

حكمة في الأصل



## الفصل الثاني: الجرحى والمرضى والغرقى

## المادة 12

يجب في جميع الأحوال احترام وحماية الجرحى والمرضى والغرقى ممن يكونون في البحر من أفراد القوات المسلحة وغيرهم من الأشخاص المشار إليهم في المادة التالية، على أن يكون مفهومًا أن تعبير "الغرقى" يقصد به الغرقى بأي أسباب، بما في ذلك حالات الهبوط الاضطراري للطائرات على الماء أو السقوط في البحر. وعلى طرف النزاع الذي يكونون تحت سلطته أن يعاملهم معاملة إنسانية وأن يعنى بهم دون أي تمييز ضار على أساس الجنس أو العنصر أو الجنسية أو الدين أو الآراء السياسية أو أي معايير مماثلة أخرى. ويحظر بشدة أي اعتداء على حياتهم أو استعمال العنف معهم، ويجب على الأخص عدم قتلهم أو إبادتهم أو تعريضهم للتعذيب أو لتجارب خاصة بعلم الحياة، أو تركهم عمداً دون علاج أو رعاية طبية، أو خلق ظروف تعرضهم لمخاطر العدوى بالأمراض أو تلوث الجروح.

وتقرر الأولية في نظام العلاج على أساس الدواعي الطبية العاجلة وحدها. وتعامل النساء بكل الاعتبار الخاص الواجب إزاء جنسهن.

## المادة 13

تطبق هذه الاتفاقية على الجرحى والمرضى والغرقى في البحر الذين ينتمون إلى الفئات التالية:

1. أفراد القوات المسلحة التابعين لأحد أطراف النزاع، وكذلك أفراد الميليشيات والوحدات المتطوعة التي تشكل جزءاً من هذه القوات المسلحة.
2. أفراد الميليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويملكون داخل أو خارج الإقليم الذي ينتمون إليه، حتى لو كان هذا الإقليم محتلاً، على أن تتوفر الشروط التالية في هذه الميليشيات أو الوحدات المتطوعة، بما فيها حركات المقاومة المنظمة المشار إليها: (أ) أن يقدوها شخص مسؤول عن مرسوميه، (ب) أن تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها من بعد، (ج) أن تحمل الأسلحة جهراً، (د) أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها.
3. أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يملكون ولائهم لحكومة أو سلطة لا تعترف بها الدولة الحائزة،
4. الأشخاص الذين يرالفون القوات المسلحة دون أن يكونوا في الواقع جزءاً منها، كالأشخاص المدنيين الموجودين ضمن أطقم الطائرات الحربية، والمراسلين الحربيين، ومتعهدي التموين، وأفراد وحدات العمال أو الخدمات المختصة بالترفيه على العسكريين، شريطة أن يكون لديهم تصريح من القوات المسلحة التي يرالفونها.
5. أفراد الأطقم الملاحية، بمن فيهم القادة والملاحون ومساعدوهم في السفن التجارية وأطقم الطائرات المدنية التابعة لأطراف النزاع، الذين لا ينتفعون بمعاملة أفضل بمقتضى أي أحكام أخرى من القانون الدولي.
6. سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو، لمقاومة القوات الغازية، دون أن يتوفر لهم الوقت لتشكيل وحدات مسلحة نظامية، شريطة أن يحملوا السلاح جهراً وأن يراعوا قوانين الحرب وعاداتها.

## المادة 14

يجب لأي بارحة حربية تابعة لطرف محارب أن تطلب تسليمها الجرحى والمرضى والغرقى الموجودين على ظهر السفن المستشفيات العسكرية والسفن المستشفيات التابعة لجمعيات إغاثة أو لأفراد، وكذلك السفن التجارية واليخوت وغيرها من الزوارق الأخرى، أياً كانت جنسياتهم، شريطة أن تسمح حالة الجرحى والمرضى بنقلهم وأن يتوافر على البارحة الحربية التسهيلات المناسبة لتأمين الرعاية الطبية الكافية لهم.

## المادة 15

في حالة حمل جرحى أو مرضى أو غرقى على بارحة حربية محايدة أو طائرة حربية محايدة، يجب، حيثما يقتضيه القانون الدولي ذلك، ضمان ألا يستطيعوا الاشتراك مجدداً في العمليات الحربية.

## المادة 16

مع مراعاة أحكام المادة 12، يعتبر الجرحى والمرضى والغرقى التابعون لدولة محاربة الذين يقعون في قبضة الخصم، أسرى حرب، وتطبق عليهم أحكام القانون الدولي المتعلقة بأسرى الحرب. وللطرف الأسير أن يقرر، تبعاً للظروف، ما إذا كان من المناسب استبدالهم أو نقلهم إلى ميناء في بلده أو ميناء محايد أو حتى إلى ميناء في إقليم الخصم. وفي هذه الحالة الأخيرة، لا يجوز لأسرى الحرب المعادين إلى بلدانهم بهذه الكيفية أن يعودوا إلى الخدمة طوال مدة الحرب.

## المادة 17

ما لم يتلق على خلاف ذلك بين الدولة المحايدة والأطراف المحاربة، تحتل الدولة المحايدة الجرحى والمرضى والغرقى الذين يتم إنزالهم في ميناء محايد بناءً على موافقة السلطات المحلية، حيثما يقتضيه القانون الدولي ذلك، بحيث لا يستطيعون الاشتراك مجدداً في العمليات الحربية.

وتحتمل الدولة التي يتبعها الجرحى أو المرضى أو الغرقى نقلات علاجهم واحتجازهم.

## المادة 18

يتخذ أطراف النزاع بعد كل اشتباك جميع التدابير الممكنة دون إبطاء للبحث عن الغرقى والجرحى والمرضى، وجمعهم، وحمايتهم من السلب وسوء المعاملة، وتأمين الرعاية اللازمة لهم، وكذلك للبحث عن جثث الموتى ومنع سلبها.

وكما سمحت الظروف، يتلقى أطراف النزاع على ترتيبات محلية لإخلاء الجرحى والمرضى بطريق البحر من منطقة محاصرة أو مطوقة، وللمرور أفراد الخدمات الطبية والدينية والمهمات الطبية إلى تلك المنطقة.

## المادة 19

على أطراف النزاع أن تسجل بأسرع ما يمكن جميع البيانات التي تساعد على التحقق من هوية الغرقى والجرحى والمرضى والموتى الذين يقعون في قبضتها وينتمون إلى الطرف الخصم. ويجب أن تشمل هذه المعلومات إذا أمكن ما يلي:

- (أ) اسم الدولة التي ينتمون إليها،
- (ب) الرقم بالجيش، أو الفرقة،
- (ج) اللقب،
- (د) الاسم الأول أو الأسماء الأولى،
- (هـ) تاريخ الميلاد،
- (و) أية معلومات أخرى مدونة في بطاقة أو لوحة تحقيق الهوية،
- (ز) تاريخ ومكان الأسر أو الوفاة،
- (ح) معلومات عن الجروح أو المرض أو سبب الوفاة.

وتبلغ المعلومات المذكورة أعلاه بأسرع ما يمكن إلى مكتب الاستعلامات المشار إليه في المادة 122 من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب، المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949، وعلى هذا المكتب أن ينقلها إلى الدولة التي يتبعها هؤلاء الأشخاص وإلى الوكالة المركزية لأسرى الحرب.

وتعد أطراف النزاع ويرسل كل منها للأخر عن طريق المكتب المذكور شهادات الوفاة أو قوائم بأسماء الموتى مصدقة عليها على النحو الواجب، كما يجمع ويقدّم عن طريق المكتب نفسه أحد نصفي اللوحة المزودة الخاصة بتحقيق هوية المتوفى، أو اللوحة لنفسها إذا كانت مفردة، والوصايا الأخيرة أو أي مستندات أخرى تكون ذات أهمية لأقاربه، والتقود، وبالإجمال جميع الأشياء التي توجد مع الموتى وتكون لها قيمة فنية أو معنوية. وترسل هذه الأشياء، وكذلك الأشياء التي لم يعرف أصحابها في ظروف مختومة ترفق بها إقرارات تتضمن جميع التفاصيل اللازمة لتحديد هوية أصحابها المتوفين، وقائمة كاملة بمحتويات الطرد.

## المادة 20

يتحقق أطراف النزاع من أن إلقاء جثث الموتى إلى البحر يجري لكل حالة على حدة بقدر ما تسمح به الظروف، ويسبقه فحص دقيق، وفحص طبي إذا أمكن، بغرض التأكد من حالة الوفاة، والتحقق من الشخصية وإمكان وضع تقرير. وفي حالة وجود لوحة مزدوجة لتحقيق الهوية، يستبقى أحد نصفيها مع الجثة.

وفي حالة إنزال جثث الموتى إلى البر، تطبق بشأنها أحكام اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، والمؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949.

## المادة 21

يجوز لأطراف النزاع أن تلتزم مروءة قادة السفن التجارية أو اليخوت أو الزوارق المحايدة، لكي يأخذوا معهم الجرحى والمرضى والغرقى ويحتوا بهم، وكذلك لكي يجمعوا جثث الموتى. وتتمتع حماية خاصة للسفن التي تستجيب لهذا النداء بجميع أنواعها، وكذلك للسفن التي تقوم من تلقاء ذاتها بجمع الجرحى والمرضى والغرقى، وتقدم لها تسهيلات للقيام بهذه المساعدة. ولا يجوز بأي حال أسرها بسبب هذا النقل، ولكنها تكون عرضة للأسر إذا كانت قد انتهكت انتهاكات لمعاد ما لم تكن قد أعطيت وعداً يقضي بخلاف ذلك.

هكذا من الأصل

## الفصل الثالث: السفن المستشفيات

## المادة 22

لا يجوز في أي حال مهاجمة أو أسر السفن المستشفيات العسكرية، أي السفن التي أنشأتها الدول أو جهزتها خصيصا ولغرض واحد هو إغاثة الجرحى والمرضى والغرقى، ومعالجتهم ونقلهم، بل يجب احترامها وحمايتها في جميع الأوقات، شريطة أن تكون أسماؤها وأوصافها قد أبلغت إلى أطراف النزاع قبل استخدامها بعشرة أيام. تتضمن الأوصاف التي يجب أن تبين في الإخطار الحمولة الإجمالية المسجلة، والطول من مقدمة السفينة إلى مؤخرها، وعدد الصواري والمدخن.

## المادة 23

لا يجوز الهجوم أو إلقاء القنابل من البحر على المنشآت الواقعة على الساحل والتي تكلل حمايتها بمقتضى اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949.

## المادة 24

تتمتع السفن المستشفيات التي تستعملها الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر أو جمعيات الإغاثة المعترف بها رسميا أو يستعملها أفراد، بنفس الحماية التي تتمتع بها السفن المستشفيات العسكرية، وتستثنى من الأسر، وذلك إذا كان طرف النزاع الذي تتبعه قد كلفها بمهمة رسمية وما دامت تراعي أحكام المادة 22 المتعلقة بالإخطار عنها. ويجب أن تزود هذه السفن بوثيقة من السلطة المختصة تليد بأن هذه السفن كانت تخضع لإشرافها أثناء تجهيزها وعند إبحارها.

## المادة 25

تتمتع السفن المستشفيات التي تستعملها الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر لبلدان محايدة أو جمعيات الإغاثة التي تعترف بها هذه البلدان رسميا أو يستعملها أفراد منها، بنفس الحماية التي تتمتع بها السفن المستشفيات العسكرية، وتستثنى من الأسر، شريطة أن تكون قد وضعت نفسها تحت إشراف أحد أطراف النزاع بموافقة سابقة من حكومة بلدها وتلويح من طرف النزاع المعني، ومادامت تراعي أحكام المادة 22 بشأن الإخطار عنها.

## المادة 26

تطبق الحماية المذكورة في المواد 22 و 24 و 25 على السفن المستشفيات بجميع حمولاتها وعلى قوارب النجاة الخاصة بها أينما كان المكان الذي تعمل فيه. على أنه لضمان الحد الأقصى من الراحة والأمن تعمل أطراف النزاع على ألا تستخدم للنقل الجرحى والمرضى والغرقى لمسافات طويلة وفي أعالي البحار إلا السفن المستشفيات التي تزيد حمولتها الإجمالية عن 2000 طن.

## المادة 27

يجب كذلك احترام وحماية الزوارق التي تستخدم في عمليات الإقلاء الساحلية بواسطة الدولة أو جمعيات الإغاثة المعترف بها رسميا، وكذلك بالقدر الذي تسمح به مقتضيات العمليات ونفس الشروط المنصوص عنها في المادتين 22 و 24.

ويطبق الشيء نفسه، بقدر الاستطاعة، على المنشآت الساحلية الثابتة التي يقتصر استخدامها على هذه الزوارق لأداء مهامها الإنسانية.

## المادة 28

وفي حالة وقوع اشتباك على ظهر بارحة حربية، يجب احترام أجنحة المرضى فيها وحمايتها بقدر الاستطاعة، وتبقى هذه الأجنحة ومهماتنا خاضعة للقوانين الحرب، ولكن لا يجوز تحويلها عن الغرض المستخدمة فيه ما دامت ضرورية للمرضى والجرحى. على أنه يجوز للقائد الذي تخضع السفينة لسلطته أن يستخدمها في أغراض أخرى في حالة الضرورات الحربية العاجلة بعد التأمين المسبق للطاير بالجرحى والمرضى الذين يعالجون فيها.

## المادة 29

بصرح لأية سفينة مستشفى تكون في ميناء يسقط في قبضة العدو بمغادرة ذلك الميناء.

## المادة 30

على السفن والزوارق المذكورة في المواد 22 و 24 و 25 و 27 أن تقدم الإغاثة والمساعدة للجرحى والمرضى والغرقى دون تمييز لجنسيتهم.

وتتخذ الأطراف السامية المتعاقدة بعدم استخدام هذه السفن والزوارق في أي أغراض حربية.

ويجب ألا تعوق هذه السفن والزوارق تحركات المقاتلين بأي طريقة.

وهي تعمل تحت مسؤوليتها أثناء الاشتباك وبعد.

## المادة 31

يجب لأطراف النزاع مراقبة وتفتيش السفن والزوارق المشار إليها في المواد 22 و 24 و 25 و 27، ولها أن ترفض المعاونة من هذه السفن والزوارق، وأن تأمرها بالابتعاد، وأن تفرض عليها مسارا معينا، وأن تنظم استخدام أجهزة اللاسلكي وغيرها من وسائل الاتصال الموجودة بها، بل وتحجزها لمدة أقصاها سبعة أيام من وقت تفتيشها إذا كانت خطورة الظروف تستدعي ذلك.

ويمكنها أن تضع مندوبا لها على ظهر السفينة بصفة مؤقتة تنحصر مهمته في مراقبة تنفيذ الأوامر التي تصدر بمقتضى أحكام الفقرة السابقة.

ويقدر المستطاع، تدون أطراف النزاع في يومية السفينة المستشفى الأوامر التي تعطيها للقائد السفينة بصفة بلهفها. ويمكن لأطراف النزاع أن تقوم، من جانب واحد أو بمقتضى اتفاقات خاصة، بتعيين مراقبين محايدين على ظهر سفنها للتحقق من دقة مراعاة أحكام هذه الاتفاقية.

## المادة 32

لا تعتبر السفن والزوارق المنصوص عليها في المواد 22 و 24 و 25 و 27 سفنا حربية فيما يتعلق بإقامتها في ميناء محايد.

## المادة 33

لا يجوز استخدام السفن التجارية المحولة إلى سفن مستشفيات في أي غرض آخر طوال مدة العمليات الحربية.

## المادة 34

لا يجوز وقف الحماية الواجبة للسفن المستشفيات وأجنحة المرضى في البوارج إلا إذا استخدمت، خلافا لواجباتها الإنسانية، في أعمال تضر بالعدو. على أنه لا يجوز وقف الحماية عنها إلا بعد توجيه إنذار لها يحدد في جميع الأحوال المناسبة مهلة زمنية معقولة دون أن يلتفت إليه.

وعلى الأخص، لا يجوز للسفن المستشفيات استعمال شفرة سرية لاتصالاتها اللاسلكية أو غيرها من وسائل الاتصال الأخرى.

## المادة 35

لا تعتبر الظروف التالية مبررة لحرمان السفن المستشفيات أو أجنحة المرضى بالبوارج من الحماية الواجبة لها:

1. أن يكون موظفو هذه السفن أو الأجنحة مسلحين بقصد المحافظة على النظام أو الدفاع عن أنفسهم أو عن المرضى والجرحى.
2. وجود أجهزة على ظهر السفينة مخصصة كلية لتسهيل الملاحة أو الاتصالات.
3. وجود أسلحة صغيرة وخفيفة على ظهر السفينة أو في أجنحة المرضى تكون قد أخذت من الجرحى والمرضى والغرقى ولم تسلم بعد إلى الإدارة المختصة.
4. امتداد النشاط الإنساني للسفينة المستشفى أو أجنحة المرضى بالبارحة أو موظفيها ليشمل العناية بالجرحى أو المرضى أو الغرقى من المدنيين.
5. نقل مهمات وأفراد بقدر يزيد على الاحتياجات المعتادة للسفينة المستشفى بغرض وحيد هو أداء مهام طبية.

## الفصل الرابع: الموظفون

## المادة 36

يجب احترام وحماية أفراد الخدمات الدينية والطبية وخدمات المستشفى في السفن المستشفيات والأفراد أطقمها، ولا يجوز أسرهم خلال الوقت الذي يقومون فيه بالخدمة في سفينة مستشفى، سواء أكان أم لم يكن على ظهرها جرحى ومرضى.

## المادة 37

يجب احترام أفراد الخدمات الدينية والطبية وخدمات المستشفى، المعينين للرعاية الطبية أو الروحية للأشخاص المشار إليهم في المادتين 12 و 13، إذا وقعوا في قبضة العدو، ويمكنهم مواصلة أداء مهامهم ما دام ذلك ضروريا للعناية بالجرحى والمرضى. ويجب إعادتهم فيما بعد بمجرد أن يري القائد الذي يكونون تحت سلطته ذلك ممكنا. ولهم أن يأخذوا متعلقاتهم الخاصة معهم لدى مغادرة السفينة.

على أنه إذا اتضحت ضرورة استبقاء قسم من هؤلاء الموظفين نظرا للاحتياجات الطبية أو الروحية لأسرى الحرب، وجب اتخاذ جميع التدابير لإتزالهم إلى البر بأسرع ما يمكن.

ويخضع الموظفون المستبقون بعد نزولهم إلى البر لأحكام اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949.

محكمة العدل



## الفصل الخامس: النقل الطبي

## المادة 38

يرخص للسفن المخصصة لهذا الغرض بنقل المهام المخصصة كلية لمعالجة الجرحى والمرضى من القوات المسلحة أو للوقاية من الأمراض، شريطة أن تبلغ التفاصيل الخاصة برحلتها إلى الدولة الخصم وأن توافق عليها هذه الدولة. وللدولة الخصم حق تفتيشها ولكن ليس لها أن تأسرها أو تستولي على المهام المحمولة عليها. ويمكن بتفاهل أطراف النزاع وضع مراقبين محابدين بهذه السفن للتحقق من المهام المحمولة عليها. ولهذا الغرض، يتعين أن يكون الوصول إلى هذه المهام ميسورا.

## المادة 39

لا يجوز مهاجمة الطائرات الطبية، أي الطائرات المستخدمة كلية في إجلاء الجرحى والمرضى والغرقى، وكذلك في نقل أفراد الخدمات الطبية والمهام الطبية، إنما تحترم من جانب أطراف النزاع أثناء طيرانها على ارتفاعات وفي أوقات ومسارات محددة تتلقى عليها أطراف النزاع المعنية. وتحمل على سطوحها السفلى والعلوية والجانبية، بشكل واضح، الشارة المميزة المنصوص عنها في المادة 41، إلى جانب أعلامها الوطنية. وتزود بأية علامات أو وسائل تمييز أخرى يمكن الالتحاق عليها بين أطراف النزاع عند نشوب الأعمال العدائية أو في أثناءها.

يحظر الطيران فوق أراضي العدو أو أراض يحتلها العدو، ما لم يتلقى على خلاف ذلك. تمثل الطائرات الطبية لأي أمر يصدر إليها بالهبوط على الأرض أو الماء. وفي حالة الهبوط المفروض بهذه الكيفية، يمكن للطائرة ومستقليها مواصلة طيرانها بعد أي تفتيش قد يحدث. وفي حالة الهبوط الاضطراري على الأرض أو الماء في إقليم العدو أو إقليم يحتله العدو، يعتبر الجرحى والمرضى والغرقى وكذلك طاقم الطائرة أسرى حرب. ويعامل أفراد الخدمات الطبية طبقا للمادتين 36 و 37.

## المادة 40

مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة، يجوز للطائرات الطبية التابعة لأطراف النزاع أن تطير فوق أراضي الدول المحايدة، وأن تهبط على أرضها أو مائها عند الضرورة أو للتوقف لفترة قصيرة. وعليها أن تبلغ الدول المحايدة مسبقا بمرورها فوق أراضيها وأن تمثل لأي أمر بالهبوط على الأرض أو الماء. ولا تكون في ملأ من الهجوم عليها إلا إذا طارت في مسارات وعلى ارتفاعات وفي أوقات محددة يتلقى عليها بين أطراف النزاع والدول المحايدة المعنية. على أنه يجوز للدول المحايدة أن تضع شروطا أو قيودا على مرور الطائرات الطبية فوق أراضيها أو هبوطها عليها. وتطبق هذه الشروط أو القيود بكيفية مماثلة على جميع أطراف النزاع. ما لم يتلقى على خلاف ذلك بين الدول المحايدة وأطراف النزاع، تحتجز الدولة المحايدة الجرحى والمرضى والغرقى الذين يتم إنزالهم في أراضيها من طائرة طبية بناء على موافقة السلطات المحلية، حيثما يقتضي القانون الدولي ذلك، بحيث لا يستطيعون الاشراف مجددا في العمليات الحربية. وتحمل الدولة التي ينتمي إليها الجرحى والمرضى والغرقى نفقات علاجهم واحتجازهم.

## الفصل السادس: الشارة المميزة

## المادة 41

توضع بإشراف السلطة الحربية المختصة شارة الصليب الأحمر على أرضية بيضاء على الأعلام وعلامات النزاع وعلى جميع المهام المتصلة بالخدمات الطبية. ومع ذلك، فإنه في حالة البلدان التي تستخدم بالقلم، بدلا من الصليب الأحمر، الهلال الأحمر أو الأسد أو الشمس الأحمرين على أرضية بيضاء كشارة مميزة، يعترف بهاتين الشارتين أيضا في مفهوم هذه الاتفاقية.

## المادة 42

يضع الموظفون المشار إليهم في المادتين 36 و 37، على النزاع الأيسر علامة نزاع لا تتأثر بالماء وعليها الشارة المميزة، وتصرف بمعرفة السلطة الحربية وتختتم بختمها. ويحمل هؤلاء الموظفون، بالإضافة إلى لوحة تحقيق الهوية المشار إليها في المادة 19، بطاقة خاصة لتحقيق الهوية عليها الشارة المميزة. وتكون هذه البطاقة من نوع لا يتأثر بالماء، ويحجم يسمح بوضعها في الجيب. وتحرر باللغة الوطنية، ويظهر بها على الأقل لقب حاملها واسمه بالكامل، وتاريخ ميلاده ورتبته ورقم قيده الشخصي. وتبين بها الصلة التي تكون له حماية هذه الاتفاقية. وتحمل البطاقة صورة حاملها وتوقيعه أو بصمته أو كليهما معا وتختتم بختم السلطة الحربية.

وتكون بطاقة تحقيق الهوية موحدة داخل كل جيش، ويكدر الاستطاعة من نوع مماثل بالنسبة لكل جيوش الأطراف السامية المتعاقدة. ويمكن لأطراف النزاع أن تسترشد بالنموذج المعلق بهذه الاتفاقية على سبيل المثال. وتحظر بعضها بعضا عند بدء الأعمال العدائية بالنموذج الذي تستخدمه. وتستخرج بطاقات تحقيق الهوية، إذا أمكن، من صورتين على الأقل تحتفظ دولة المنشأ بإحديهما. ولا يجوز، بأي حال، تجريد الموظفين المشار إليهم أعلاه من شاراتهم، أو بطاقات هويتهم، أو من حقهم في حمل علامة النزاع. ويحق لهم في حالة فقد البطاقة الحصول على نسخة بديلة، ويحق لهم استعاضة الشارة.

## المادة 43

تميز السفن المنصوص عنها في المواد 22 و 24 و 25 و 27 بالكيفية التالية:

(أ) تكون جميع الأسطح الخارجية بيضاء اللون، (ب) يرسم صليب أو أكثر بلون أحمر قائم وبأكبر حجم ممكن على كل جانب من جوانب جسم السفينة وكذلك على الأسطح الأفقية بكيفية تتيح أفضل رؤية لها من الجو أو البحر. وعلي جميع السفن المستشفيات أن تعلن عن هويتها برفع علمها الوطني. وترفع علاوة على ذلك علم طرف النزاع الذي قبلت العمل تحت إدارته إذا كانت تابعة لدولة محايدة. ويرفع علم أبيض عليه صليب أحمر على الصاري الرئيسي على أعلى ارتفاع ممكن.

وتطلي قوارب النجاة التابعة للسفن المستشفيات وزوارق الإنقاذ الساحلية وجميع الزوارق الصغيرة التي تستخدمها الخدمات الطبية بلون أبيض وترسم عليها صلبان بلون أحمر قائم تري بوضوح، وتطبق عليها بصورة عامة وسائل التمييز المنصوص عنها أعلاه بشأن السفن المستشفيات. ويتعين على السفن والزوارق المذكورة أعلاه والتي قد ترغب في تأمين الحماية الواجبة لها ليل وفي الأوقات التي تنخفض فيها الرؤية، أن تتخذ، بموافقة طرف النزاع الذي تخضع لسلطته، التدابير اللازمة لجعل طلائها وشاراتها المميزة واضحة بالقدر الكافي.

يتعين على السفن المستشفيات، التي تكون محجوزة بصفة مؤقتة بواسطة العدو وفق للمادة 31، إنزال علم طرف النزاع الذي تكون في خدمته أو الذي قبلت العمل تحت إمرته. ويجوز الترخيص لزوارق الإنقاذ الساحلية التي تواصل العمل من قاعدة محتلة، بنام على موافقة دولة الاحتلال، أن تواصل رفع أعلامها الوطنية بجانب علم يحمل صليباً أحمر عندما تكون بعيدة عن قاعدتها، شريطة أن تبلغ ذلك مسبقا إلى جميع أطراف النزاع المعنية.

تتطبق جميع الأحكام المتعلقة بشاره الصليب الأحمر في هذه المادة بالمثل على الشارتين الأخريين المذكورتين في المادة 41.

على أطراف النزاع أن تعمل في جميع الأوقات على التوصل إلى اتفاقات بشأن استخدام أحدث الطرق المتاحة لها لتسهيل تمييز السفن والزوارق المشار إليها في هذه المادة.

## المادة 44

لا تستخدم العلامات المميزة المشار إليها في المادة 43، سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب، إلا لتمييز أو حماية السفن المذكورة فيها، باستثناء الحالات التي ينص عنها في اتفاقية دولية أخرى أو يتلقى عليها بين جميع أطراف النزاع المعنية.

## المادة 45

تتخذ الأطراف السامية المتعاقدة، إذا لم يكن تشريعها كافيًا من الأصل، التدابير اللازمة في جميع الأوقات من أجل منع وقوع أية إساءة استعمال للعلامات المميزة المنصوص عنها في المادة 43.

## الفصل السابع: تنفيذ الاتفاقية

## المادة 46

على كل طرف من أطراف النزاع أن يعمل من خلال قادته العظام على ضمان تنفيذ المواد المتقدمة بفعلة، وأن يعالج الحالات التي لم ينص عنها وفقا للمبادئ العامة لهذه الاتفاقية.

## المادة 47

تحظر تدابير الاقتصاص من الجرحى أو المرضى أو الغرقى أو الموظفين الذين تحميهم هذه الاتفاقية، أو السفن أو المهام التي تحميها.



## المادة 48

تعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تنشر نص هذه الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن في بلداتها، في وقت السلم كما في وقت الحرب، وتعهد بصفة خاصة بأن تدرج دراستها ضمن برامج للتعليم العسكري، والمدني إذا أمكن، بحيث تصبح المبادئ التي تتضمنها معروفة لجميع السكان، وعلى الأخص للقوات المقاتلة المسلحة، وأفراد الخدمات الطبية ورجال الدين.

## المادة 49

تبادل الأطراف السامية المتعاقدة عن طريق مجلس الاتحاد السويسري، ومن خلال الدول الحامية أثناء الأعمال العدائية، التراجم الرسمية لهذه الاتفاقية، وكذلك القوانين واللوائح التي قد تعتمد لها لتطبيقها.

## الفصل الثامن: قمع إساءة الاستعمال والمخالفات

## المادة 50

تعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يفترون أو يلغون بالقراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية، المبينة في المادة التالية. يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين بالقراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر بالقراف إليها، ويتكديهم إلي محاكمة، أيا كانت جنسيتهم. وله أيضا، إذا فضل ذلك، ووفقا لأحكام تشريعه، أن يسلمهم إلى طرف متعاقد معني آخر لمحاكمتهم مادامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص. على كل طرف متعاقد أن يتخذ التدابير اللازمة لوقف جميع الأفعال التي تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية بخلاف المخالفات الجسيمة المبينة في المادة التالية.

وينتفع المتهمون في جميع الأحوال بضمانات المحاكمة والدفاع الحر لا تقل ملائمة عن الضمانات المنصوص عنها بالمادة 105 وما بعدها من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب، المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949.

## المادة 51

المخالفات الجسيمة التي تشير إليها المادة السابقة هي التي تتضمن أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، تعدد أحداث الأم شديدة أو الاضطراب الخطير والسلامة البدنية أو بالصحة، تدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها على نطاق واسع لا تبرره الضرورات الحربية، وبطريقة غير مشروعة وتصرفية.

## المادة 52

لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يحتل أو يحتل طرفا متعاقد آخر من المسؤولين التي تقع عليه أو على طرف متعاقد آخر فيما يتعلق بالمخالفات المشار إليها في المادة السابقة.

## المادة 53

يجري، بناء على طلب أي طرف في النزاع، وبطريقة تتقرر فيما بين الأطراف المعنية، تحقيق بصدد أي ادعاء بانتهاك هذه الاتفاقية.

وفي حالة عدم الاتفاق على إجراءات التحقيق، يُلْقَى الأطراف على اختيار حكم يقرر الإجراءات التي تتبع. وما أن يتبين انتهاك الاتفاقية، يتعين على أطراف النزاع وضع حد له وقعه بأسرع ما يمكن.

## أحكام ختامية

## المادة 54

وضعت هذه الاتفاقية باللغتين الإنكليزية والفرنسية. وكلا النصين متساويان في الحجية. وسبق مجلس الاتحاد السويسري بوضع تراجم رسمية للاتفاقية باللغتين الروسية والأسبانية.

## المادة 55

تعرض هذه الاتفاقية التي تحمل تاريخ اليوم للتوقيع لغاية 12 شباط/فبراير 1950، باسم الدول الممثلة في المؤتمر الذي افتتح في جنيف في 21 نيسان/أبريل 1949، وباسم الدول التي لم تمثل في هذا المؤتمر ولكنها تشترك في اتفاقية لاهاي العاشرة لتطبيق مبادئ اتفاقية جنيف لعام 1906 على الحرب البحرية أو في اتفاقيات جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالجيش في الميدان، المؤرخة في 1864 و 1906 و 1929.

## المادة 56

تصدق هذه الاتفاقية بأسرع ما يمكن، وتودع صكوك التصديق في برن.

يحرر محضر بإيداع كل صك من صكوك التصديق، ويرسل مجلس الاتحاد السويسري صورة موقلة من هذا المحضر إلى جميع الدول التي تم باسمها توقيع الاتفاقية أو الإبلاغ عن الانضمام إليها.

## المادة 57

يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بعد ستة شهور من تاريخ إيداع صكين للتصديق على الأقل. وبعد ذلك، يبدأ نفاذها إزاء أي طرف ساهم متعاقد بعد ستة شهور من تاريخ إيداع صكه تصديقه.

## المادة 58

تحل هذه الاتفاقية في العلاقات بين الأطراف السامية المتعاقدة محل اتفاقية لاهاي العاشرة، المؤرخة في 18 تشرين الأول/أكتوبر 1907، بشأن تطبيق مبادئ اتفاقية جنيف لعام 1906 على الحرب البحرية.

## المادة 59

تعرض هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ تنفيذها لانضمام جميع الدول التي لم تكن الاتفاقية قد وقعت باسمها.

## المادة 60

يبلغ كل انضمام إلى مجلس الاتحاد السويسري كتابة، ويعتبر ساريا بعد مضي ستة شهور من تاريخ استلامه. ويبلغ مجلس الاتحاد السويسري كل انضمام إلى جميع الدول التي تم باسمها توقيع الاتفاقية أو الإبلاغ عن الانضمام إليها.

## المادة 61

يرتّب على الحالات المنصوص عنها في المادتين 2 و 3 النفاذ الفوري للتصديقات التي تودعها أطراف النزاع والانضمامات التي تبليغها قبل أو بعد وقوع الأعمال العدائية أو الاحتلال. ويبلغ مجلس الاتحاد السويسري بأسرع وسيلة أي تصديقات أو الانضمامات يتلقاها من أطراف النزاع.

## المادة 62

لكل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة حق الانسحاب من هذه الاتفاقية. ويبلغ الانسحاب كتابة إلى مجلس الاتحاد السويسري الذي يتولى إبلاغه إلى حكومات جميع الأطراف السامية المتعاقدة.

ويعتبر الانسحاب ساريا بعد مضي عام من تاريخ إبلاغه لمجلس الاتحاد السويسري. على أن الانسحاب الذي يبلغ في وقت تكون فيه الدولة المنسحبة مشتركة في نزاع، لا يعتبر ساريا إلا بعد عقد الصلح، وعلى أي حال بعد انتهاء عمليات الإجراج عن الأشخاص الذين تخميه الاتفاقية وإعادتهم إلى أوطانهم.

ولا يكون للانسحاب أثره إلا بالنسبة للدولة المنسحبة. ولا يكون له أي أثر على الالتزامات التي يجب أن تبقى أطراف النزاع ملتزمة بأدائها طبقا لمبادئ القانون الدولي الناشئة عن الأعراف الراسخة بين الأمم المتعددة، ومن القوانين الإنسانية، وما يمل به الضمير العام.

## المادة 63

يسجل مجلس الاتحاد السويسري هذه الاتفاقية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويخطر مجلس الاتحاد السويسري الأمانة العامة للأمم المتحدة كذلك بأية تصديقات أو انضمامات أو السحابات يتلقاها بصدد هذه الاتفاقية.

إثباتا لذلك قام الموقعون أدناه، الذين أودعوا وثائق تفويضهم، بتوقيع هذه الاتفاقية.

حرر في جنيف، في هذا اليوم الثاني عشر من آب/أغسطس 1949 باللغتين الإنكليزية والفرنسية، ويودع في محفوظات الاتحاد السويسري. ويرسل مجلس الاتحاد السويسري صورة موقلة من الاتفاقية إلى جميع الدول الموقعة، وكذلك إلى الدول التي تنضم إلى الاتفاقية.

الملحق

بطاقة تحقيق الهوية لأفراد الخدمات الطبية والدينية  
الملحقين بالقوات المسلحة في البحار

(وجه البطاقة)

(مساحة مخصصة لبيان اسم الدولة والسلطة الحربية التي أصدرت البطاقة)

بطاقة تحقيق الهوية

لأفراد الخدمات الطبية والدينية الملحقين بالقوات المسلحة في البحار

اللقب

الاسماء الأولى

تاريخ الميلاد

الرتبة

الرقم الشخصي بالجيش

يتمتع صاحب هذه البطاقة بحماية اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى بالقوات المسلحة في البحار، والمؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949، بصقلته:  
تاريخ إصدار البطاقة  
رقم البطاقة

(ظهر البطاقة)

صورة حامل البطاقة

توقيع حامل البطاقة أو بضمت أصابعه أو كلاهما

خاتم السلطة الحربية التي أصدرت البطاقة

الطول

الوزن

الشعر

أية علامات مميزة أخرى:

اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب

المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949

اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي

لوضع اتفاقيات دولية لحماية ضحايا الحروب

المعقود في جنيف خلال الفترة من 21 نيسان/أبريل إلى 12 آب/أغسطس 1949

تاريخ بدء النفاذ: 21 تشرين الأول/أكتوبر 1950 ولحق الأحكام المادة 53 (1)

الباب الأول: أحكام عامة

المادة 1

تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال.

المادة 2

علاوة على الأحكام التي تسري في وقت السلم، تنطبق هذه الاتفاقية في حالة الحرب المعنة أو أي اشتباك مسلح آخر ينشأ بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يعترف أحدها بحالة الحرب. تنطبق الاتفاقية أيضا في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة.

وإذا لم تكن إحدى دول النزاع طرفا في هذه الاتفاقية، فإن دول النزاع الأطراف فيها تبقى مع ذلك ملتزمة بها في علاقاتها المتبادلة. كما أنها تلتزم بالاتفاقية إزاء الدولة المذكورة إذا قبلت هذه الأخيرة أحكام الاتفاقية وطبقتها.

المادة 3

في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية:

1. الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألغوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص المأجورون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد أو الثروة أو أي معيار مماثل آخر.

ولهذا الغرض، تحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه، وتبقي محظورة في جميع الأوقات والأماكن:

(أ) الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب.

(ب) أخذ الرهائن.

(ج) الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة.

(د) إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكيلة تشكيلة قانونيا، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمثلة.

2. يجمع الجرحى والمرضى ويعتني بهم.

ويجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع. وعلى أطراف النزاع أن تعمل فوق ذلك، عن طريق اتفاقات خاصة، على تنفيذ كل الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية أو بعضها. وليس في تطبيق الأحكام المتقدمة ما يؤثر على الوضع القانوني لأطراف النزاع.

المادة 4

الأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية هم أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان، في حالة قيام نزاع أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياه.

لا تحمي الاتفاقية رعايا الدولة غير المرتبطة بها. أما رعايا الدولة المحايدة الموجودون في أراضي دولة

محاربة ورعايا الدولة المحاربة لجانب لا يعتبرون أشخاصا محميين ما دامت الدولة التي ينتمون إليها ممثلة

تمثيلا دبلوماسيا عقدا في الدولة التي يقعون تحت سلطتها. على أن الأحكام الباب الثاني تطبق أوسع في

التطبيق، تبينه المادة 13. لا يعتبر من الأشخاص المحميين مفهوم هذه الاتفاقية الأشخاص الذين تحميهم

اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، المؤرخة في 12 آب/أغسطس

1949، أو اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، المؤرخة في 12

آب/أغسطس 1949، أو اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949.

هكذا في الأصل



المادة 5

إذا اقتنع أحد أطراف النزاع بوجود شبهات قاطعة بشأن قيام شخص تحميه الاتفاقية في أراضي هذا الطرف بنشاط يضر بأمن الدولة، أو إذا ثبت أنه يقوم بهذا النشاط، فإن هذا الشخص يحرم من الانتفاع بالحقوق والمزايا التي تمنحها هذه الاتفاقية، والتي قد تضر بأمن الدولة لو منحت له.

إذا اعتكف شخص تحميه الاتفاقية في أرض محتلة بتهمة الجاسوسية أو التخريب أو لوجود شبهات قاطعة بشأن قيامه بنشاط يضر بأمن دولة الاحتلال، أمكن حرمان هذا الشخص في الحالات التي يقتضيها الأمن الحربي حتماً من حقوق الاتصال المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

وفي كل من هاتين الحالتين، يعامل الأشخاص المشار إليهم في الفقرتين السابقتين، مع ذلك، بالساقية، وفي حالة ملاحظتهم فضائلاً، لا يحرمون من حقوقهم في محاكمة عادلة قانونية على النحو الذي نصت عليه هذه الاتفاقية. ويجب أيضاً أن يستعدوا للانتفاع بجميع الحقوق والمزايا التي يتمتع بها الشخص المحمي بمفهوم هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن مع مراعاة أمن الدولة الطرف في النزاع أو دولة الاحتلال، حسب الحالة.

المادة 6

تطبق هذه الاتفاقية بمجرد بدء أي نزاع أو احتلال وردت الإشارة إليه في المادة 2.

يؤلف تطبيق هذه الاتفاقية في أراضي أي طرف في النزاع عند انتهاء العمليات الحربية بوجه عام.

يؤلف تطبيق هذه الاتفاقية في الأراضي المحتلة بعد عام واحد من انتهاء العمليات الحربية بوجه عام، ومع ذلك، تنترم دولة الاحتلال بأحكام المواد التالية من هذه الاتفاقية: من 1 إلى 12 و 27 و 29 إلى 34 و 47 و 49 و 51 و 52 و 53 و 59 و 61 إلى 77 و 143، وذلك طوال مدة الاحتلال ما دامت هذه الدولة تمارس وظائف الحكومة في الأراضي المحتلة.

الأشخاص المحميون الذين يرحل عنهم أو يعادون إلى الوطن أو يعاد توطينهم بعد هذه التواريخ يستعمرون في الانتفاع بالاتفاقية في هذه الأثناء.

المادة 7

علوة على الاتفاقات الخاصة المنصوص عنها صراحة في المواد 11 و 14 و 15 و 17 و 36 و 108 و 109 و 132 و 133 و 149، يجوز للأطراف السامية المتعاقدة أن تعد اتفاقات خاصة أخرى بشأن أية مسائل تری من المناسب تسويتها بكيفية خاصة. ولا يؤثر أي اتفاق خاص تأثيراً ضاراً على وضع الأشخاص المحميين كما نظمتهم هذه الاتفاقية، أو بقيد الحقوق الممنوحة لهم بمقتضاها.

ويستمر النفاذ الأشخاص المحميون بهذه الاتفاقات ما دامت الاتفاقية سارية عليهم، إلا إذا كانت هناك أحكام صريحة تلغي بخلاف ذلك في الاتفاقات سائلة الذكر أو في اتفاقات لاحقة لها، أو إذا كان هذا الطرف أو ذلك من أطراف النزاع قد اتخذ تدابير أكثر فائدة لهم.

المادة 8

لا يجوز للأشخاص المحميين التنقل في أي حال من الأحوال جزائياً أو كلية عن الحقوق الممنوحة لهم بمقتضى هذه الاتفاقية، أو بمقتضى الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة السابقة، إن وجدت.

المادة 9

تطبق هذه الاتفاقية بمعاونة وتحت إشراف الدول الحامية التي تكلف برعاية مصالح أطراف النزاع. وطلباً لهذه الغاية، يجوز للدول الحامية أن تعين، بخلاف موظفيها الدبلوماسيين والقنصليين، مندوبين من رعاياها أو رعايا دول أخرى محايدة. ويخضع تعيين هؤلاء المندوبين لموافقة الدول التي سيؤدون واجباتهم لديها.

وعلى أطراف النزاع تسهيل مهمة ممثلي أو مندوبي الدول الحامية، إلى أقصى قدر ممكن.

ويجب ألا يتجاوز ممثلو الدول الحامية أو مندوبوها في أي حال من الأحوال حدود مهمتهم بمقتضى هذه الاتفاقية، وعليهم بصفة خاصة مراعاة مقتضيات أمن الدولة التي يقومون فيها بواجباتهم.

المادة 10

لا تكون أحكام هذه الاتفاقية عقبة في سبيل الأنشطة الإنسانية التي يمكن أن تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أية هيئة إنسانية أخرى غير متحيزة، بقصد حماية الأشخاص المدنيين وإغايتهم. شريطة موافقة أطراف النزاع المعنية.

المادة 11

للأطراف السامية المتعاقدة أن تتفق في أي وقت على أن تعهد إلى هيئة تتوفر فيها كل ضمانات الحيدة والكفاءة بالمهام التي تفكرها هذه الاتفاقية على عاتق الدول الحامية.

وإذا لم ينتفع الأشخاص المحميون أو توقف انتفاعهم لأي سبب كان بجهود دولة حامية أو هيئة معنية وفقاً للفقرة الأولى أعلاه، فعلى الدولة الحاجزة أن تطلب إلى دولة محايدة أو إلى هيئة من هذا القبيل أن تضطلع بالوظائف التي تنطويها هذه الاتفاقية بالدول الحامية التي تعينها أطراف النزاع.

فيما لم يمكن توفير الحماية على هذا النحو، فعلى الدول الحاجزة أن تطلب إلى هيئة إنسانية، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، الاضطلاع بالمهام الإنسانية التي تؤديها الدول الحامية بمقتضى هذه الاتفاقية، أو أن تقبل، رهناً بأحكام هذه المادة، عرض الخدمات الذي تقدمه مثل هذه الهيئة.

وعلى أية دولة محايدة أو هيئة طلبت إليها الدولة صاحبة الشأن تحقيق الأغراض المذكورة أعلاه، أو قدمت هي عرضاً للقيام بذلك، أن تكرر طوال مدة قيامها بنشاطها المسؤولية التي تقع عليها تجاه طرف النزاع الذي ينتمي إليه الأشخاص المحميون بمقتضى هذه الاتفاقية، وأن تقدم الضمانات الكافية لإثبات قدرتها على تنفيذ المهام المطلوبة وإدائها دون تحيز.

ولا يجوز الخروج على الأحكام المتقدمة في أي اتفاق خاص يعقد بين دول تكون إحداها مقيدة الحرية في التفاوض مع الدولة الأخرى أو حلفائها بسبب أحداث الحرب، ولو بصفة مؤقتة، وعلى الأخص في حالة احتلال كل أراضيها أو جزء هام منها.

وكما ذكرت عبارة الدولة الحامية في هذه الاتفاقية، فإن مدلولها ينسحب أيضاً على الهيئات البديلة لها بالمعنى المعلوم من هذه المادة.

تمتد أحكام هذه المادة وتعدل لتتنطبق على حالات رعاية أية دولة محايدة يكونون في أراضي دولة محتلة أو أراضي دولة محايدة لا يكون لدولتهم فيها تمثيل دبلوماسي عادي.

المادة 12

تقدم الدول الحامية مساعيها الحميدة من أجل تسوية الخلافات في جميع الحالات التي تری فيها أن ذلك في مصلحة الأشخاص المحميين، وعلى الأخص في حالات عدم اتفاق أطراف النزاع على تطبيق أو تفسير أحكام هذه الاتفاقية. ولهذا الغرض، يجوز لكل دولة حامية أن تقدم لأطراف النزاع، بناءً على دعوة أحد الأطراف أو من تلقاء ذاتها، اقتراحاً باجتماع ممثليها، وعلى الأخص ممثلي السلطات المسؤولة عن الأشخاص المحميين، عند الاقتضاء على أرض محايدة تختار بطريقة مناسبة. وتلتزم أطراف النزاع بتنفيذ المقترحات التي تقدم لها تحقيقاً لهذا الغرض. وللدول الحامية أن تقدم، إذا رأت ضرورة لذلك، اقتراحاً يخضع لموافقة أطراف النزاع بدعوة شخص ينتمي إلى دولة محايدة أو تلوضه اللجنة الدولية للصليب الأحمر للاشتراك في هذا الاجتماع.

الباب الثاني: الحماية العامة للسكان من بعض عواقب الحرب

المادة 13

تشمل أحكام الباب الثاني مجموع سكان البلدان المشتركة في النزاع، دون أي تمييز محض يرجع بشكل خاص إلى العنصر، أو الجنسية أو الدين، أو الآراء السياسية، والمقصود بها تخفيف المعاناة الناجمة عن الحرب.

المادة 14

يجوز للأطراف السامية المتعاقدة في وقت السلم، ولأطراف النزاع بعد نشوب الأعمال العدائية أن تنشئ في أراضيها، أو في الأراضي المحتلة إذا دعت الحاجة، مناطق ومواقع استشفاء وأمان منظمة بكيفية تسمح بحماية الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والحوامل وأمهات الأطفال دون السابعة.

يجوز للأطراف المعنية أن تعقد عند نشوب نزاع وخلال اتفاقات فيما بينها للاعتراف المتبادل بالمناطق والمواقع التي تكون قد أنشأتها. ولها أن تطبق لهذا الغرض مشروع الاتفاق الملحق بهذه الاتفاقية مع إدخال التعديلات التي قد تراها ضرورية عليه.

والدول الحامية واللجنة الدولية للصليب الأحمر مدعوة إلى تقديم مساعيها الحميدة لتسهيل إنشاء مناطق ومواقع الاستشفاء والأمان والاعتراف بها.

المادة 15

يجوز لأي طرف في النزاع، أن يقترح على الطرف المعادي، إما مباشرة أو عن طريق دولة محايدة أو هيئة إنسانية، إنشاء مناطق محيدة في الأقاليم التي يجري فيها القتال بقصد حماية الأشخاص المذكورين أثناء من أخطار القتال دون أي تمييز:

(أ) الجرحى والمرضى من المقاتلين وغير المقاتلين.

(ب) الأشخاص المدنيين الذين لا يشتركون في الأعمال العدائية ولا يقومون بأي عمل له طابع عسكري أثناء القتال.

في هذه المناطق.

وبمجرد اتفاق أطراف النزاع على الموقع الجغرافي للمنطقة المحيدة المقترحة وإدارتها وتمويلها ومراقبتها، يعقد اتفاق كتابي ويوقعه ممثلو أطراف النزاع. ويحدد الاتفاق بدء تحديد المنطقة ومدة.

هكذا في الأصل



## المادة 16

يكون الجرحى والمرضى وكذلك العجزة والحوامل موضع حماية واحترام خاصين. ويقرر ما تسمح به مقتضيات العسكرية، يسهل كل طرف من أطراف النزاع الإجراءات التي تتخذ للبحث عن القتلى أو الجرحى، وللمعاونة الغرقى وغيرهم من الأشخاص المعرضين لخطر كبير ولحمايتهم من السلب وسوء المعاملة.

## المادة 17

يعمل أطراف النزاع على إقرار ترتيبات محلية لنقل الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال والنساء اللباس من المناطق المحاصرة أو المطوقة، ولمرور رجال جميع الأديان، وأفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية إلى هذه المناطق.

## المادة 18

لا يجوز بأي حال الهجوم على المستشفيات المدنية المنتظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء اللباس. وعلى أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات.

على الدول الأطراف في أي نزاع أن تسلم جميع المستشفيات المدنية شهادات تثبت أنها مستشفيات ذات طابع مدني

وتبين أن المباني التي تشغلها لا تستخدم في أي غرض يمكن أن يحررها من الحماية بمفهوم المادة 19. تتميز المستشفيات المدنية، إذا رخصت لها الدولة بذلك، بواسطة الشارة المنصوص عليها في المادة 38 من اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949. تتخذ أطراف النزاع، بقدر ما تسمح به مقتضيات العسكرية، التدابير الضرورية لجعل الشارات التي تميز المستشفيات المدنية واضحة بجلء لقوات العدو البرية والجوية والبحرية، وذلك لتفادي إمكانية وقوع أي عمل عدواني عليها.

وبالنظر للخطر الذي يمكن أن يتعرض لها المستشفيات نتيجة لقرعها من الأهداف العسكرية، فإنه يجدر الحرص على أن تكون بعيدة ما أمكن عن هذه الأهداف.

## المادة 19

لا يجوز وقف الحماية الواجبة للمستشفيات المدنية إلا إذا استخدمت، خروجاً على واجباتها الإنسانية، في القيام بأعمال تضر بالعدو غير أنه لا يجوز وقف الحماية عنها إلا بعد توجيه إنذار لها يحدد في جميع الأحوال المناسبة مهلة زمنية معقولة دون أن يثقلت إليه.

لا يعتبر عمل ضار بالعدو وجود عسكريين جرحى أو مرضى تحت العلاج في هذه المستشفيات، أو وجود أسلحة صغيرة وذخيرة أخذت من هؤلاء العسكريين ولم تسلم بعد إلى الإدارة المختصة.

## المادة 20

يجب احترام وحماية الموظفين المخصصين كلية بصورة منتظمة لتشغيل وإدارة المستشفيات المدنية، بمن فيهم الأشخاص المكلفون بالبحث عن الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنساء اللباس وجمعهم ونقلهم ومعالجتهم. ويميز هؤلاء الموظفون في الأراضي المحتلة ومناطق العمليات الحربية ببطاقة لتحديد الهوية تبين صفة حاملها، وعليها صورته الشمسية، تحمل خاتم السلطة المسؤولة، كما يميزون أثناء العمل بعلامة ذراع مختومة من نوع لا يتأثر بالماء توضع على الذراع الأيسر. وتسلم علامة الذراع بواسطة الدولة وتحمل الشارة المنصوص عنها في المادة 38 من اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949.

يجب احترام وحماية جميع الموظفين الآخرين المخصصين لتشغيل أو إدارة المستشفيات المدنية، ولهم حق حمل شارة الذراع كما هو مذكور أعلاه وبالشروط المبينة في هذه المادة، وذلك أثناء أدائهم هذه الوظائف. وتبين المهام المناطة بهم في بطاقة تحديد الهوية التي تصدر لهم. وتحفظ إدارة كل مستشفى مدني بقائمة بأسماء موظفيها مستوفاة أولاً بأول وتكون تحت تصرف السلطات الوطنية أو سلطات الاحتلال المختصة في جميع الأوقات.

## المادة 21

يجب احترام وحماية عمليات نقل الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنساء اللباس التي تجري في البر بواسطة قوافل المركبات وطائرات المستشفى أو في البحر بواسطة سفن مخصصة لهذا الغرض، وذلك على قدم المساواة مع المستشفيات المشار إليها في المادة 18، وتميز، بترخيص من الدولة، بوضع الشارة المميزة المنصوص عليها في المادة 38 من اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949.

## المادة 22

لا يجوز الهجوم على الطائرات التي يقصر استخدامها على نقل الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنساء اللباس، أو نقل الموظفين الطبيين والمهمات الطبية، بل يجب احترامها عند طيرانها على ارتفاعات وفي أوقات ومسارات يتفق عليها بصفة خاصة بين أطراف النزاع المعنية.

ويجوز تمييزها بوضع الشارة المميزة المنصوص عنها في المادة 38 من اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949.

يحظر الطيران فوق أراضي العدو أو أرض يحتلها العدو، ما لم يتفق على خلاف ذلك. تمثل هذه الطائرات لأي أمر يصدر إليها بالهبوط وفي حالة الهبوط بهذه الكيفية، يمكن للطائرة ومستقليها مواصلة طيرانها بعد أي تفتيش قد يحدث.

## المادة 23

على كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة أن يكلل حرية مرور جميع رسالات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العيادة المرسله حصراً إلى سكان طرف متعاقداً آخر المدنيين، حتى لو كان خصماً. وعليه كذلك الترخيص بحرية مرور أي رسالات من الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل والنفاس.

يخضع التزام الطرف المتعاقد بمنح حرية مرور الرسالات المذكورة في الفقرة المتقدمة لشرط تأكد هذا الطرف من أنه ليست هناك أي أسباب قوية تدعو إلى التخوف من الاحتمالات التالية:

(أ) أن تحول الرسالات عن وجهتها الأصلية، أو  
(ب) أن تكون الرقابة غير فعالة، أو  
(ج) أن يحقق العدو فائدة واضحة لجهوده الحربية أو اقتصاده، عن طريق تبديل هذه الرسالات بسلع كان عليه أن يوردها أو ينتجها بوسيلة أخرى. أو عن طريق الاستيلاء عن مواد أو منتجات أو خدمات كان لا بد من تخصيصها

لإنتاج هذه السلع. وللدولة التي ترخص بمرور الرسالات المبينة في الفقرة الأولى من هذه المادة أن تشترط لمنح الترخيص أن يتم التوزيع على المستفيدين تحت إشراف محلي من قبل الدولة الحامية.

يجب أن ترسل هذه الرسالات بأسرع ما يمكن، ويكون للدولة التي ترخص بحرية مرورها حق وضع الشروط الفنية التي يسمح بالمرور بمقتضاها.

## المادة 24

على أطراف النزاع أن تتخذ التدابير الضرورية لضمان عدم إهمال الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر الذين يتيموا أو ألقوا عن عائلاتهم بسبب الحرب، وتيسير عائلتهم وممارسة دينهم وتعليمهم في جميع الأحوال. ويعهد بأمر تعليمهم إذا أمكن إلى أشخاص ينتمون إلى التقاليد الثقافية ذاتها.

وعلى أطراف النزاع أن تسهل إيواء هؤلاء الأطفال في بلد محايد طوال مدة النزاع، بموافقة الدولة الحامية، إذا وجدت، وبشرط الاستئذان من مراعاة المبادئ المبينة في الفقرة الأولى.

وعليها فوق ذلك أن تعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لإمكان التحقق من هوية جميع الأطفال دون الثانية عشرة من العمر، عن طريق حمل لوحة لتحديد الهوية أو بأي وسيلة أخرى.

## المادة 25

يسمح لأي شخص مقرب في أراضي أحد أطراف النزاع أو في أرض يحتلها طرف في النزاع بإبلاغ أفراد عائلته أينما كانوا الأخبار ذات الطابع العائلي المحض، ويتلقى أخبارهم. وتنقل هذه المراسلات بسرعة ودون إيذاء لا مبرر له.

إذا تعذر أو استحالت نتيجة للظروف تبادل المراسلات العائلية بواسطة البريد العادي، يجب على أطراف النزاع المتعاقدة أن تلجأ إلى وسيط محايد، من قبيل الوكالة المركزية المنصوص عنها في المادة 140، لتحدد معه وسائل تأمين تلك التزاماتها على أفضل وجه، وعلى الأخص بالاستعانة بالجمعيات الوطنية للصليب الأحمر (أو الهلال الأحمر أو الأمم

والششمس الأحمرين). وإذا رأت أطراف النزاع ضرورة لتكثيف المراسلات العائلية، فإن لها على الأكثر أن ترفض استخدام النماذج القياسية التي تتضمن خمسا وعشرين كلمة تختار بحرية، وتحديد عدد الظروف بواقع طرد واحد عن كل شهر.

## المادة 26

على كل طرف من أطراف النزاع أن يسهل أعمال البحث التي يقوم بها أفراد العائلات المشتتة بسبب الحرب من أجل تجديد الاتصال بينهم وإذا أمكن جمع شملهم. وعليه أن يسهل بصورة خاصة عمل الهيئات المكرسة لهذه المهمة، شريطة أن يكون قد اعتدتها وأن تراعي التدابير الأمنية التي اتخذها.

حفظت في الأصل

القسم الأول: أحكام عامة تنطبق على أراضي أطراف النزاع والأراضي المحتلة

## المادة 27

للأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم. ويجب معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية، وحمايتهم بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد، وضد الأسباب وفضول الجماهير. ويجب حماية النساء بصفة خاصة ضد أي اعتداء على شرفهن، ولا سيما ضد الاعتصاب، والإكراه على الدعارة وأي هتك لحرمتهن.

ومع مراعاة الأحكام المتعلقة بالحالة الصحية والسن والجنس، يعامل جميع الأشخاص المحميين بواسطة طرف النزاع الذي يخضعون لسلطته، بنفس الاعتبار دون أي تمييز ضار على أساس العنصر أو الدين أو الآراء السياسية. على أن لأطراف النزاع أن تتخذ إزاء الأشخاص المحميين تدابير المراقبة أو الأمن التي تكون ضرورية بسبب الحرب.

## المادة 28

لا يجوز استغلال أي شخص محمي بحيث يجعل وجوده بعض النقاط أو المناطق يمتد عن العمليات الحربية.

## المادة 29

طرف النزاع الذي يكون تحت سلطته أشخاص محميون مسؤول عن المعاملة التي يلقونها من وكلائه، دون المساس بالمسؤوليات الفردية التي يمكن التعرض لها.

## المادة 30

تكلم جميع التسهيلات للأشخاص المحميين ليتقدموا بطلباتهم إلى الدول الحامية وإلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والجمعية الوطنية للصليب الأحمر (أو الهلال الأحمر أو الأسد أو الشمس الأحمرين) التابعة للبلد الذي يوجدون فيه، وكذلك إلى أية هيئة يمكنها معاونتهم.

وتمنح هذه الهيئات المختلفة جميع التسهيلات لهذا الغرض من جانب السلطات، وذلك في نطاق الحدود التي تفرضها المقتضيات العسكرية أو الأمنية.

وبخلاف زيارات مندوبي الدول الحامية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنصوص عنها في المادة 143، تسهل الدول الحاجزة أو دول الاحتلال بقدر الإمكان الزيارات التي يرغب ممثلو المؤسسات الأخرى القيام بها للأشخاص المحميين بهدف تقديم معونة روحية أو مادية لهؤلاء الأشخاص.

## المادة 31

تُحظر ممارسة أي إكراه بدني أو معنوي إزاء الأشخاص المحميين، خصوصا بهدف الحصول على معلومات منهم أو من غيرهم.

## المادة 32

تُحظر الأطراف السامية المتعاقدة صراحة جميع التدابير التي من شأنها أن تسبب معاناة بدنية أو إبادة للأشخاص المحميين الموجودين تحت سلطتها، ولا يقتصر هذا الحظر على القتل والتعذيب والعقوبات البدنية والتشويه والتجارب الطبية العلمية التي لا تقتضيها المعالجة الطبية للشخص المحمي وحسب، ولكنه يشمل أيضا أي أعمال وحشية أخرى، سواء قام بها وكلاء مدنيون أو وكلاء عسكريون.

## المادة 33

لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقر لها هو شخصيا. تُحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإكراه.

## المادة 34

تُحظر تدابير الانفصال من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم.

أخذ الرهائن محظور.

القسم الثاني: الأجانب في أراضي أطراف النزاع

## المادة 35

أي شخص محمي يرغب في مغادرة البلد في بداية النزاع أو خلاله يحق له ذلك، إلا إذا كان رحيله يضر بالمصالح الوطنية للدولة.

ويجب في طلبه لمغادرة البلد طبقا لإجراءات قانونية ويصدر القرار بأسرع ما يمكن. ويجوز للشخص الذي يصرح له بمغادرة البلد أن يتزود بالمبلغ اللازم لرحلته وأن يحمل معه قدرًا معقولًا من اللوازم والمتعلقات الشخصية. وللأشخاص الذين رفض طلبهم لمغادرة البلد الحق في طلب إعادة النظر في هذا الرفض في أقرب وقت بواسطة محكمة أو لجنة إدارية مختصة تشهدها الدولة الحاجزة لهذا الغرض. ولمتلك الدولة الحامية أن يحصلوا، إذا طلبوا ذلك، على أسباب رفض طلب أي شخص لمغادرة البلد، وأن يحصلوا بأسرع ما يمكن على أسماء جميع الأشخاص الذين رفضت طلباتهم إلا إذا حالت دون ذلك نواحي الأمن أو اعتراض عليه الأشخاص المعنيون.

## المادة 36

تتخذ عمليات المغادرة التي يصرح بها بمقتضى المادة السابقة في ظروف ملائمة من حيث الأمن، والشروط الصحية، والسلامة والتغذية. ويتحمل بلد الوصول، أو الدولة التي يكون المستفيدون من رعاياها في حالة الإيواء في بلد محايد، جميع التكاليف المتكبدة من بدء الخروج من أراضي الدولة الحاجزة. وتحدد الطرائق العملية لهذه الانتقالات، عند الحاجة، عن طريق اتفاقات خاصة تعقد بين الدول المعنية. ولا يخل ما تقدم بالاتفاقات الخاصة التي قد تكون معقدة بين أطراف النزاع بشأن تبادل رعاياها الذين سقطوا في قبضة العدو وإعادتهم إلى أوطانهم.

## المادة 37

يجب أن يعامل الأشخاص المحميون الذين يكونون في الحبس الاحتياطي أو يقضون عقوبة سبلة للحرية معاملة إنسانية أثناء مدة احتجازهم. ولهم أن يطلبوا بمجرّد الإفراج عنهم مغادرة البلد طبقا للمادتين السابقتين.

## المادة 38

باستثناء بعض الإجراءات الخاصة التي قد تتخذ بمقتضى هذه الاتفاقية، ولا سيما منها المادتين 37 و 41، يستمر من حيث المبدأ تنظيم وضع الأشخاص المحميين طبقا للأحكام المتعلقة بمعاملة الأجانب في وقت السلم. وتمنح لهم على أي حال الحقوق التالية:

1. لهم أن يتلقوا إمدادات الإغاثة الفردية أو الجماعية التي ترسل إليهم؛
2. يجب أن يحصلوا على العلاج الطبي والرعاية في المستشفى، ولما لم تقتضيه حالتهم الصحية، وذلك بقدر مماثل لما يقدم لرعايا الدولة المعنية؛
3. يسمح لهم بممارسة عقائدهم الدينية والحصول على المعاملة الروحية من رجال دينهم؛
4. يسمح لهم إذا كانوا يقيمون في منطقة معرضة بصورة خاصة لأخطار الحرب بالانتقال من تلك المنطقة بنفس الكيفية التي يعامل بها رعايا الدولة المعنية؛
5. يجب أن يتنقل الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر والحوامل وأمهات الأطفال دون السابعة من العمر من أي معاملة تفضيلية يعامل بها رعايا الدولة المعنية.

## المادة 39

توفر للأشخاص المحميين الذين يكونون قد لُقِدوا بسبب الحرب عملهم الذي يتكسبون منه، فرصة إيجاد عمل مكسب، ويستعملون لهذا الغرض بنفس المزايا التي يتمتع بها رعايا الدولة التي يوجدون في أراضيها، مع مراعاة اعتبارات الأمن وأحكام المادة 40.

إذا فرض أحد أطراف النزاع على شخص محمي تدابير مراقبة من شأنها أن تجعله غير قادر على إعالة نفسه، وبخاصة إذا كان هذا الشخص غير قادر لأسباب أمنية على إيجاد عمل مكسب بشروط معقولة، وجب على طرف النزاع المذكور أن يتكفل باحتياجاته واحتياجات الأشخاص الذين يعملهم. وللأشخاص المحميين في جميع الحالات أن يتلقوا الإعانات من بلدان منشئهم، أو من الدولة الحامية، أو جميعها والإغاثة المشار إليها في المادة 30.

## المادة 40

لا يجوز إرغام الأشخاص المحميين على العمل إلا بكيفية مماثلة لما يتبع مع رعايا طرف النزاع الذي يوجدون في أراضيهم. لا يجوز إرغام الأشخاص المحميين، إذا كانوا من جنسية الخصم، إلا على الأعمال اللازمة عادة لتأمين تغذية البلد وإيوائهم وملبسهم ونقلهم وصحتهم دون أن تكون لها علاقة مباشرة بسير العمليات الحربية.



في الحالات المذكورة في الفقرتين السابقتين، ينتفع الأشخاص المحميون الذين يرغمون على العمل بنفس شروط العمل وتدابير الحماية التي تكفل للعمال الوطنيين، وبخاصة فيما يتعلق بالراتب، وساعات العمل، والملبس وتجهيزات الوقاية، والتدريب السابق، والتعويض عن حوادث العمل والأمراض المهنية.

يسمح للأشخاص المحميين بمباشرة حقهم في الشكوى طبقاً للمادة 31 في حالة انتهاك التعليمات المذكورة أعلاه.

## المادة 41

إذا رأت الدولة التي يوجد الأشخاص المحميون تحت سلطتها أن تدابير المراقبة الأخرى المذكورة في هذه الاتفاقية غير كافية، فإن أشد تدابير رقابة يجوز لها اللجوء إليها هو فرض الإقامة الجبرية أو الاعتقال وفقاً لأحكام المادتين 42 و 43.

عند تطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة 39 على الأشخاص الذين اضطروا إلى ترك محال إقامتهم العادية بموجب قرار يفرض عليهم الإقامة الجبرية في مكان آخر، تسترشد الدولة الحاجزة بأكثر دقة ممكنة بالفواحد المتعلقة بمعدلة المعتقلين، المبينة في القسم الرابع من الباب الثالث من هذه الاتفاقية.

## المادة 42

لا يجوز الأمر باعتقال الأشخاص المحميين أو فرض الإقامة الجبرية عليهم إلا إذا اقتضى ذلك بصورة مطلقة أمن الدولة التي يوجد الأشخاص المحميون تحت سلطتها.

وإذا طلب أي شخص اعتقاله بحض إرادته عن طريق ممثلي الدولة الحامية وكان وضعه الخاص يستدعي ذلك، فإنه يحتفل بواسطة الدولة التي يوجد تحت سلطتها.

## المادة 43

أي شخص محمي يحتفل أو تعرض عليه إقامة جبرية له الحق في إعادة النظر في القرار المتخذ بشأنه في أقرب وقت بواسطة محكمة أو لجنة إدارية مختصة بتنشئها الدولة الحاجزة لهذا الغرض. فإذا استمر الاعتقال أو الإقامة الجبرية، وجب على المحكمة أو اللجنة الإدارية بحث حالة هذا الشخص بصفة دورية. بواقع مرتين على الأقل في السنة، بهدف تعديل القرار لمصلحته إذا كانت الظروف تسمح بذلك.

ما لم يعترض على ذلك الأشخاص المحميون المعنيون، تقدم الدولة الحاجزة بأسرع ما يمكن إلى الدولة الحامية أسماء الأشخاص المحميين الذين اعتقلوا أو فرضت عليهم الإقامة الجبرية وأسماء الذين أفرج عنهم من الاعتقال أو الإقامة الجبرية. ورهنا بالشرط نفسه، تبلغ أيضاً قرارات المحاكم واللجان المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة بأسرع ما يمكن إلى الدولة الحامية.

## المادة 44

عند تطبيق تدابير المراقبة المنصوص عنها في هذه الاتفاقية، لا تعامل الدولة الحاجزة اللاجئين، الذين لا يتمتعون في الواقع بحماية أية حكومة، كإجانب أعداء لمجرد تبعيتهم القانونية لدولة معادية.

## المادة 45

لا يجوز نقل الأشخاص المحميين إلى دولة ليست طرفاً في هذه الاتفاقية.

ولا يجوز أن يشكل هذا الحكم بأي حال عقبة أمام إعادة الأشخاص المحميين إلى أوطانهم أو عودتهم إلى بلدان إقامتهم بعد انتهاء الأعمال العدائية.

لا يجوز أن تنقل الدولة الحاجزة الأشخاص المحميين إلى دولة طرف في هذه الاتفاقية إلا بعد أن تتأكد من أن الدولة المذكورة راغبة في تطبيق الاتفاقية وقادرة على ذلك. فإذا تم نقل الأشخاص المحميين على هذا النحو، أصبحت مسؤولية تطبيق الاتفاقية تقع على الدولة التي قبلتهم طوال المدة التي يبعد بهم إليها. ومع ذلك، ففي حالة تقصير هذه الدولة في تطبيق أحكام الاتفاقية في أي نقطة هامة، يتعين على الدولة التي نقلت الأشخاص المحميين أن تتخذ، بعد إشعار الدولة الحامية بذلك، تدابير فعالة لتصحيح الوضع، أو أن تطلب إعادة الأشخاص المحميين إليها. ويجب تلبية هذا الطلب.

لا يجوز نقل أي شخص محمي في أي حال إلى بلد يخشى فيه الاضطهاد بسبب آرائه السياسية أو عقائده الدينية. لا تشكل أحكام هذه المادة عقبة أمام تسليم الأشخاص المحميين المتهمين بجرائم ضد انقائون العام طبقاً لمعاهدات تسليم المجرمين التي تكون مبرمة قبل نشوب الأعمال العدائية.

## المادة 46

تتلى التدابير التقييدية التي اتخذت إزاء الأشخاص المحميين بأسرع ما يمكن بعد انتهاء الأعمال العدائية، ما لم تكن قد ألغيت قبل ذلك.

وتبطل التدابير التقييدية التي اتخذت إزاء ممتلكاتهم بأسرع ما يمكن بعد انتهاء العمليات العدائية طبقاً لتشريع الدولة الحاجزة.

## القسم الثالث: الأراضي المحتلة

## المادة 47

لا يحرم الأشخاص المحميون الذين يوجدون في أي إقليم محتل بأي حال ولا بأية كلفة من الانتفاع بهذه الاتفاقية، سواء بسبب أي تغيير بطراً نتيجة لاحتلال الأراضي على مؤسسات الإقليم المذكور أو حكومته، أو بسبب أي اتفاق يحد بين سلطات الإقليم المحتل ودولة الاحتلال، أو كذلك بسبب قيام هذه الدولة بضم كل أو جزء من الأراضي المحتلة.

## المادة 48

يجوز للأشخاص المحميين من غير رعايا الدولة التي احتلت أراضيها أن ينتفعوا بحق مغادرة البلد مع مراعاة الشروط المنصوص عنها في المادة 35، وتتخذ القرارات المتعلقة بذلك وفقاً للنظام الذي تقرره دولة الاحتلال وفقاً للمادة المذكورة.

## المادة 49

يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نقلهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، إلا كانت دواعيه.

ومع ذلك، يجوز لدولة الاحتلال أن تقوم بإخلاء كلي أو جزئي لمنطقة محتلة معينة، إذا اقتضى ذلك أمن السكان أو لأسباب عسكرية قهرية. ولا يجوز أن يترتب على عمليات الإخلاء نزوح الأشخاص المحميين إلا في إطار حدود الأراضي المحتلة، ما لم يتعد ذلك من الناحية المادية. ويجب إعادة السكان المنقولين على هذا النحو إلى مواطنهم بمجرد توقف الأعمال العدائية في هذا القطاع.

وعلى دولة الاحتلال التي تقوم بعمليات النقل أو الإخلاء هذه أن تتحقق إلى أقصى حد ممكن من توفير أماكن الإقامة المناسبة لاستقبال الأشخاص المحميين، ومن أن الانتقالات تجري في ظروف مرضية من وجهة السلامة والشروط الصحية والأمن والتغذية، ومن عدم تفريق أفراد العائلة الواحدة.

ويجب إخطار الدولة الحامية بعمليات النقل والإخلاء بمجرد حدوثها.

لا يجوز لدولة الاحتلال أن تحجز الأشخاص المحميين في منطقة معرضة بشكل خاص لأخطار الحرب، إلا إذا اقتضى ذلك أمن السكان أو لأسباب عسكرية قهرية.

لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

## المادة 50

تكفل دولة الاحتلال، بالاستعانة بالسلطات الوطنية والمحلية، حسن تشغيل المنشآت المخصصة لرعاية الأطفال وتعليمهم.

وعليها أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتيسير التحقق من هوية الأطفال وتسجيل نسبهم. ولا يجوز لها بأي حال أن تغير حالتهم الشخصية أو أن تلحقهم بتشكيلات أو منظمات تابعة لها.

إذا كانت المؤسسات المحلية عاجزة، وجب على دولة الاحتلال أن تتخذ إجراءات لتأمين إعالة وتعليم الأطفال الذين ينتموا أو ائترفوا عن والديهم بسبب الحزب في حالة عدم وجود قريب أو صديق يستطيع رعايتهم، على أن يكون ذلك كلما أمكن بواسطة أشخاص من جنسيتهم ولقبتهم ودينهم.

يكلف قسم خاص من المكتب الذي ينشأ طبقاً لأحكام المادة 136 باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق هوية الأطفال الذين يوجد شك حول هويتهم. ويجب دائماً أن تسجل المعلومات التي تتوفر عن والديهم أو أي أقارب لهم.

على دولة الاحتلال ألا تعطل تطبيق أي تدابير تفضيلية فيما يتعلق بالتغذية والرعاية الطبية والوقاية من آثار الحرب تكون قد اتخذت قبل الاحتلال للملاكمة الأطفال دون الخامسة عشرة والحوامل وأمهات الأطفال دون السابعة.

## المادة 51

لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترغم الأشخاص المحميين على الخدمة في قواتها المسلحة أو المعاونة. كما يحظر أي ضغط أو دعاية بغرض تطوعهم.

ولا يجوز لها أن ترغم الأشخاص المحميين على العمل إلا إذا كانوا فوق الثامنة عشرة من العمر، وفي هذه الحالة تقتصر الخدمة على الأعمال اللازمة لتوفير احتياجات جيش الاحتلال أو في خدمة المصلحة العامة، أو لتوفير الغذاء أو المأوى أو الملابس أو النقل أو الصحة لسكان البلد المحتل. ولا يجوز إرغام الأشخاص المحميين على القيام بأي عمل يترتب عليه التزامهم بالاشتراك في عمليات حربية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن ترغم الأشخاص المحميين على استعمال القوة لتأمين أمن المنشآت التي يقومون فيها بتأدية عمل إجباري.

ولا يجري تنفيذ العمل إلا في داخل الأراضي المحتلة التي يوجد بها الأشخاص المعنيون، وبقي كل شخص بقدر استطاعته في مكان عمله المعتاد. ويعطي عن العمل أجر منصف ويكون العمل متناسباً مع قدرات العمال البدنية والعقلية. ويطبق على الأشخاص المحميين المكلفين بالأعمال المشاء إليها في هذه المادة التشريع الساري في البلد المحتل فيما يتعلق بشروط العمل والتدابير الوقائية، وبخاصة فيما يتعلق بالراتب، وساعات العمل، وتجهيزات الوقاية، والتدريب المسبق، والتعويض عن حوادث العمل والأمراض المهنية.

لا يجوز بأي حال أن يؤدي حشد القوة العاملة إلى تعبئة العمال في تنظيم ذي صبغة عسكرية أو شبه عسكرية.



## المادة 52

لا يجوز أن يمن أي عقد أو اتفاق أو لائحة تنظيمية حق أي عامل، سواء كان متطوعاً أم لا، أن يمتدح، في أن يلجأ إلى ممثلي الدولة الحامية لطلب تدخل تلك الدولة.

تخطر جميع التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى بطالة العاملين في البلد المحتل أو تقييد إمكانيات عملهم بقصد حملهم على العمل في خدمة دولة الاحتلال.

## المادة 53

يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو متحركة تتعلق بالفرد أو جماعة، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير.

## المادة 54

يحظر على دولة الاحتلال أن تغير وضع الموظفين أو القضاة في الأراضي المحتلة أو أن توقع عليهم عقوبات أو تتخذ ضدهم أي تدابير تصفية إذا امتنعوا عن تادية وظائفهم بدافع من ضمائرهم.

على أن هذا الحظر لا يعوق تطبيق الفقرة الثانية من المادة 51. ولا يؤثر على حق دولة الاحتلال في إقصاء الموظفين العموميين من مناصبهم.

## المادة 55

من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بالقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية.

ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة إلا لحاجة قوات الاحتلال والفرد الإدارة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين. ومع مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية الأخرى، وتتخذ دولة الاحتلال الإجراءات التي تكفل سداد قيمة عادلة عن كل ما تستولي عليه.

والدولة الحامية أن تتحقق دون أي عائق في أي وقت من حالة إمدادات الأغذية والأدوية في الأراضي المحتلة، إلا إذا فرضت قيود مؤقتة تستدعيها ضرورات حربية قهرية.

## المادة 56

من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بالقصى ما تسمح به وسائلها، وبمعاونة السلطات الوطنية والمحلية، على صيانة المنشآت والخدمات الطبية والمستشفيات وكذلك الصحة العامة والشروط الصحية في الأراضي المحتلة، وذلك بوجه خاص عن طريق اعتماد وتطبيق التدابير الوقائية اللازمة لمكافحة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة. ويسمح لجميع أفراد الخدمات الطبية بكل فئاتهم بأداء مهامهم.

إذا انشلت مستشفيات جديدة في الأراضي المحتلة حيث لم تعد الأجهزة المختصة للدولة تؤدي وظائفها، يجب على سلطات الاحتلال أن تعترف بهذه المستشفيات عند الاقتضاء على النحو الوارد في المادة 18. وفي الظروف المشابهة، تعترف سلطات الاحتلال كذلك بموظفي المستشفيات ومركبات النقل بموجب أحكام المادتين 20 و 21.

لدي اعتماد وتطبيق تدابير الصحة والشروط الصحية، تراعي دولة الاحتلال الاعتبارات المعنوية والأدبية لسكان الأراضي المحتلة.

## المادة 57

لا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على المستشفيات المدنية إلا بصفة مؤقتة وفي حالات الضرورة العاجلة للعناية بالجرحى والمرضى العسكريين، وشريطة أن تتخذ التدابير المناسبة وفي الوقت المناسب لرعاية وعلاج الأشخاص الذين يعالجون فيها وتكدير احتياجات السكان المدنيين.

لا يجوز الاستيلاء على مهمات ومخازن المستشفيات المدنية ما دامت ضرورية لاحتياجات السكان المدنيين.

## المادة 58

تسمح دولة الاحتلال لرجال الدين بتقديم المساعدة الروحية لأفراد طوائفهم الدينية.

وتقبل دولة الاحتلال كذلك رسائل الكتب والأدوات اللازمة لتلبية الاحتياجات الدينية وتسهيل توزيعها في الأراضي المحتلة.

## المادة 59

إذا كان كل سكان الأراضي المحتلة أو قسم منهم تنقصهم المؤن الكافية، يجب على دولة الاحتلال أن تسمح بصحبات الإغاثة لمصلحة هؤلاء السكان وتوفير لها التسهيلات بقدر ما تسمح به وسائلها.

وتتكون هذه الصحبات التي يمكن أن تقوم بها دول أو هيئة إنسانية غير متحيزة كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، على الأخص من رسائل الأغذية والإمدادات الطبية والملايس.

وعلى جميع الدول المتعاقدة أن ترخص بمرور هذه الرسائل بحرية وأن تكفل لها الحماية.

على أنه يجوز للدولة التي تسمح بحرية مرور رسائلها فيها إلى أراضي يحتلها طرف خصم في النزاع أن تقتضي الرسائل وتنظم مرورها طبقاً لمواعيد وخطوط سير محدودة، وأن تحصل من الدولة الحامية على ضمان كاف بأن هذه الرسائل مخصصة لإغاثة السكان المحتاجين وأنها لن تستخدم للقادة دولة الاحتلال.

## المادة 60

لا تخلي رسائل الإغاثة بأي حال دولة الاحتلال من المسؤوليات التي تفرضها عليها المواد 55 و 56 و 59. ولا يجوز لها بأي حال أن تحول رسائل الإغاثة عن الغرض المخصصة له إلا في حالات الضرورة الملحة لمصلحة سكان الأراضي المحتلة وبموافقة الدولة الحامية.

## المادة 61

يجري توزيع رسائل الإغاثة المشار إليها في المادة السابقة بمعاونة الدولة الحامية وتحت إشرافها. ويجوز أيضاً أن يعهد بهذا العمل باتفاق دولة الاحتلال والدولة الحامية إلى دولة محايدة أو إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو إلى أية هيئة إنسانية غير متحيزة.

لا تحصل عن هذه الرسائل أية مصاريف أو ضرائب أو رسوم في الأراضي المحتلة، إلا إذا كانت هذه الجباية ضرورية لمصلحة اقتصاد الإقليم. وعلى دولة الاحتلال أن تسهل توزيع هذه الرسائل بسرعة.

تعمل جميع الأطراف المتعاقدة على السماح بمرور رسائل الإغاثة عبر أراضيها ونقلها مجاناً في طريقها إلى الأراضي المحتلة.

## المادة 62

يسمح للأشخاص المحميين الموجودين في الأراضي المحتلة بتلقي طرود الإغاثة الفردية المرسلة إليهم مع مراعاة اعتبارات الأمن القهرية.

## المادة 63

مع مراعاة التدابير المؤقتة والاستثنائية التي تفرضها الاعتبارات القهرية لأمن دولة الاحتلال:

(أ) يجوز للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر (والهلال الأحمر والأسد والشمس الأحمرين) المعترف بها، أن تباشر الأنشطة التي تتفق مع مبادئ الصليب الأحمر التي حددتها المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر. ويجب تمكين جمعيات الإغاثة الأخرى من مباشرة أنشطتها الإنسانية في ظروف مماثلة،

(ب) لا يجوز لدولة الاحتلال أن تقتضي إجراء أي تغيير في موظفي أو تكوين هذه الجمعيات مما قد يضر بالجهود المذكورة أعلاه.

وتطبق المبادئ ذاتها على نشاط وموظفي الهيئات الخاصة التي ليس لها طابع عسكري، القائمة من قبل أو التي قد تنشأ لتأمين وسائل المعيشة للسكان المدنيين من خلال دعم خدمات المنفعة العامة الأساسية، وتوزيع مواد الإغاثة وتنظيم عمليات الإنقاذ.

## المادة 64

تبقى التشريعات الجزائية الخاصة بالأراضي المحتلة نافذة، ما لم تلغها دولة الاحتلال أو تعطّلها إذا كان فيها ما يهدد أمنها أو يمثل عقبة في تطبيق هذه الاتفاقية. ومع مراعاة الاعتبار الأخير، وللضرورة ضمان تطبيق العدالة على نحو فعال، تواصل محاكم الأراضي المحتلة عملها فيما يتعلق بجميع المخالفات المنصوص عنها في هذه التشريعات.

على أنه يجوز لدولة الاحتلال إخضاع سكان الأراضي المحتلة للقوانين التي تراها لازمة لتأمينها من الوفاء بالتزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية، وتأمين الإدارة المنتظمة للإقليم وضمان أمن دولة الاحتلال وأمن الأفراد وممتلكات قوات أو إدارة الاحتلال وكذلك المنشآت وخطوط المواصلات التي تستخدمها.

## المادة 65

لا تصبح القوانين الجزائية التي تفرضها دولة الاحتلال نافذة إلا بعد نشرها وإبلاغها للسكان بلغتهم، ولا يكون لهذه الأحكام أثر رجعي.

## المادة 66

في حالة مخالفة القوانين الجزائية التي تصدرها دولة الاحتلال وفقاً للفقرة الثانية من المادة 64، يجوز لدولة الاحتلال أن تقدم المتهمين لمحاكمها العسكرية غير السياسية، والمشكلة تشكيلاً قانونياً، شريطة أن تعقد المحاكم في البلد المحتل. ويفضل عقد محاكم الاستئناف في البلد المحتل.

## المادة 67

لا تطبق المحاكم إلا القوانين التي كانت سارية قبل وقوع المخالفة والتي تكون مطابقة للمبادئ القانونية العامة، وعلى الأخص المبدأ الذي يقضي بأن تكون العقوبة متناسبة مع الذنب. ويجب أن تضع في الاعتبار أن المتهم ليس من رعايا دولة الاحتلال.

محكمة أمن الاحتلال

## المادة 68

إذا اُقترب شخص محمي مخالفة بقصد بها الإضرار بدولة الاحتلال، ولغتها لا تنطوي على الاعتداء على حياة الأفراد قوات أو إدارة الاحتلال أو على سلامتهم البدنية، أو على خطر جماعي كبير، أو على اعتداء خطير على ممتلكات قوات أو إدارة الاحتلال أو على المنشآت التي تستخدمها، جاز اعتقاله أو حبسه حبسا بسيطا، على أن تكون مدة الاعتقال أو الحبس متناسبة مع المخالفة التي اُقتربها. وعلاوة على ذلك، يكون الاعتقال أو الحبس في حالة هذه المخالفات هو الإجراء الوحيد السالب للحرية الذي يمكن اتخاذه ضد الأشخاص المحميين. ويجوز للمحاكم المدنية في المادة 66 من هذه الاتفاقية، إذا رأت ذلك، أن تحول عقوبة السجن إلى اعتقال للمدة نفسها.

لا يجوز أن تفضي القوانين الجزائية التي تصدرها دولة الاحتلال وفقا للمادتين 64 و 65 بعقوبة الإعدام على أشخاص محميين إلا في الحالات التي يدانون فيها بالجاسوسية أو أعمال التخريب الخطيرة للمنشآت العسكرية التابعة لدولة الاحتلال أو بمخالفات متعمدة سببت وفاة شخص أو أكثر، ويشترط أن يكون الإعدام هو عقوبة هذه الحالات بمقتضى التشريع الذي كان ساريا في الأراضي المحتلة قبل بدء الاحتلال.

لا يجوز إصدار حكم بإعدام شخص محمي إلا بعد توجيه نظر المحكمة بصلته خاصة إلى أن المتهم ليس من رعايا دولة الاحتلال، وهو لذلك غير ملزم بأي واجب للولاء نحوها.

لا يجوز بأي حال إصدار حكم بإعدام شخص محمي تقل سنه عن ثمانية عشر عاما وقت اُقتراح المخالفة.

## المادة 69

في جميع الأحوال تخضع مدة الحبس الاحتياطي التي يقضيها شخص محمي متهم من أي عقوبة بالحبس بحكم بها عليه.

## المادة 70

لا يجوز لدولة الاحتلال أن تفيض على الأشخاص المحميين أو تحاكمهم أو تدنّبهم بسبب المعلن اُقتربوها أو أراء أعربوها عليها قبل الاحتلال أو أثناء انقطاع مؤقت للاحتلال، باستثناء مخالفات قوانين وعادات الحرب. لا يجوز القبض على رعايا دولة الاحتلال الذين لجأوا قبل بدء النزاع إلى الأراضي المحتلة، أو محاكمتهم أو إدانتهم أو إعدامهم عن الأراضي المحتلة، إلا بسبب مخالفات اُقتربوها بعد بدء الأعمال العدائية، أو بسبب مخالفات للقانون العام اُقتربوها قبل بدء الأعمال العدائية وتبرر تسليم المتهمين إلى حكومتهم في وقت السلم طبقا للقانون الدولي المحتلة أراضيها.

## المادة 71

لا يجوز للمحاكم المختصة التابعة لدولة الاحتلال إصدار أي حكم إلا إذا سبقته محاكمة قانونية. يتم دون إبطاء إبلاغ أي منهم تحاكمه دولة الاحتلال كتابة وبلغه بلهجاتها بتفاصيل الاتهامات الموجهة إليه، وينظر في الدعوى بأسرع ما يمكن. ويتم إبلاغ الدولة الحامية بأية محاكمة تجريها دولة الاحتلال لأشخاص محميين بينهم تكون عقوبتها الإعدام أو السجن لمدة سنتين أو أكثر، ولها في جميع الأوقات الحصول على معلومات عن سير الإجراءات. وعلاوة على ذلك، يحق للدولة الحامية أن تحصل، بناء على طلبها، على جميع المعلومات المتعلقة بهذه الإجراءات. وبأي محاكمة أخرى تقوم بها دولة الاحتلال للأشخاص المحميين.

يبلغ الإخطار المشار إليه بالفقرة الثانية من هذه المادة للدولة الحامية فورا، ويجب أن يصلها على أي حال قبل تاريخ روعيت بالمكمل. ويجب أن يتضمن الإخطار العناصر التالية على وجه الخصوص:

- (أ) بولت هوية المتهم،
- (ب) مكان الإقامة أو الاحتجاز،
- (ج) تفاصيل التهمة أو التهم (مع ذكر القوانين الجنائية التي ستجري المحاكمة بمقتضاها)،
- (د) اسم المحكمة التي ستعقد في الدعوى،
- (هـ) مكان وتاريخ انعقاد الجلسة الأولى للمحاكمة.

## المادة 72

أي منهم له الحق في تقديم الأدلة اللازمة لدفاعه، وعلى الأخص استدعاء الشهود. وله حق في الاستعانة بمحام مزل يختاره يستطيع زيارته بحرية وتوفير له التسهيلات اللازمة لإعداد دفاعه.

إذا لم يقدم المتهم على اختيار محام، تعين له الدولة الحامية محاميا. وفي حالة مواجهة المتهم بتهمة خطيرة وعدم يحق لأي منهم، إلا إذا تخطى بمحض إرادته عن هذا الحق، أن يستعين بمترجم، سواء أثناء التحقيق أو جلسات المحاكمة. وله في أي وقت أن يعترض على المترجم أو يطلب تغييره.

## المادة 73

للشخص المحكوم عليه حق استخدام وسائل الاستئناف التي يقرها التشريع الذي تطبقه المحكمة. ويبلغ بكامل حقوقه في الاستئناف والمهلة المقررة لممارسة هذه الحقوق.

تطبق الإجراءات الجنائية المنصوص عنها بهذا القسم على الاستئناف بطريقة القياس. وفي حالة عدم النص في التشريع الذي تطبقه المحكمة على إمكانية الاستئناف، يكون للشخص المحكوم عليه حق الطعن في الحكم والعقوبة أمام السلطة المختصة في دولة الاحتلال.

## المادة 74

يكون لممثلي الدولة الحامية حق حضور جلسات أي محكمة تحاكم شخصا محميا، إلا إذا جرت المحاكمة، بصلته استئنافية، بطريقة سرية مراعاة لأمن دولة الاحتلال التي يتبعن عليها في هذه الحالة أن تخطر الدولة الحامية بذلك. ويرسل إلى الدولة الحامية إخطار بمكان وتاريخ بدء المحاكمة.

وتبلغ للدولة الحامية بأسرع ما يمكن جميع الأحكام التي تصدر بتطبيق عقوبة الإعدام أو السجن لمدة سنتين أو أكثر مع بيان حيثياتها، ويتضمن الإخطار إشارة إلى الإخطار المرسل بمقتضى المادة 71، وفي حالة الحكم بتطبيق عقوبة سالية للحرية يبين المكان الذي تلتف فيه العقوبة. وتحفظ الأحكام الأخرى في محاضر المحكمة ويجوز لممثلي الدولة الحامية الرجوع إليها. لا تبدأ مهلة الاستئناف في حالة الحكم بالإعدام أو بعقوبة سالية للحرية لمدة سنتين أو أكثر إلا بعد وصول إخطار بالحكم إلى الدولة الحامية.

## المادة 75

لا يحرم الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام بأي حال من حق رفع التماس بالعلو أو بإرجاء العقوبة.

لا ينفذ حكم بالإعدام قبل مضي مدة لا تقل عن ستة شهور من تاريخ استلام الدولة الحامية للإخطار المتعلق بالحكم.

التهاني الذي يزيد عقوبة الإعدام، أو بقرار رفض التماس العلو أو إرجاء العقوبة.

يجوز خفض مهلة الستة شهور في حالات معينة محددة، عندما يترتب على وجود ظروف خطيرة وحرجة تهدد منظم لأمن دولة الاحتلال أو قواتها المسلحة، ويجب أن تتلقى الدولة الحامية دائما إخطار بخفض المهلة، وتعطي لها الفرصة دائما لإرسال ملاحظاتها في الوقت المناسب بشأن أحكام الإعدام هذه إلى سلطات الاحتلال المختصة.

## المادة 76

يحتجز الأشخاص المحميين المتهمون في البلد المحتل، ويقضون فيه عقوبتهم إذا أدنوا. ويفصلون إذا أمكن عن بقية المحتجزين، ويخضعون لنظام غذائي وصحي يكفل المحافظة على صحتهم وينظر على الأقل النظام المتبع في سجون البلد المحتل.

وتكلم لهم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية.

ويكون لهم الحق أيضا في تلقي المعاونة الروحية التي قد يحتاجون إليها.

تحتجز النساء في أماكن منفصلة عن الرجال وبوكل الإشراف المباشر عليهن إلى نساء.

يؤخذ في الاعتبار النظام الخاص الواجب للصغار.

للأشخاص المحميين الحق في أن يزورهم مندوب الدولة الحامية ومندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر وفقا لأحكام المادة 143.

## المادة 77

علاوة على ذلك، يحق لهم تلقي طرد إغاثة واحد على الأقل شهريا.

يسلم الأشخاص المحميين الذين اتهموا أو أدانتهم المحاكم في الأراضي المحتلة، مع الملفات المتعلقة بهم، عند انتهاء الاحتلال إلى سلطات الأراضي المحررة.

## المادة 78

إذا رأت دولة الاحتلال لأسباب أمنية قهرية أن تتخذ تدابير أمنية إزاء أشخاص محميين، فلها على الأكثر أن تفرض عليهم إقامة جبرية أو اعتقالهم.

تتخذ قرارات الإقامة الجبرية أو الاعتقال طبقا لإجراءات قانونية تحددها دولة الاحتلال وفقا لأحكام هذه الاتفاقية. وتكفل هذه الإجراءات حق الأشخاص المحميين في الاستئناف. ويبت بشأن هذا الاستئناف في أقرب وقت ممكن. وفي حالة تأييد القرارات، يعاد النظر فيها بصفة دورية، وإذا أمكن كل ستة شهور، بواسطة جهاز مختص تشكله الدولة المذكورة.

ينتقل الأشخاص المحميين الذين تفرض عليهم الإقامة الجبرية ويضطرون بسبب ذلك إلى ترك منازلهم، بأحكام المادة 39 من هذه الاتفاقية دون أي قيود.

هكذا في الأصل



القسم الرابع: قواعد معاملة المعتقلين  
الفصل الأول: أحكام عامة

## المادة 79

لا تعقل أطراف النزاع أشخاصا محبين إلا طبقا للمواد 41 و 42 و 43 و 68 و 78.

## المادة 80

يحفظ المدنيون بكامل أهليتهم المدنية ويمارسون الحقوق المرتبة على ذلك بقدر ما تسمح به حالة الاعتقال.

## المادة 81

تلتزم أطراف النزاع التي تعقل أشخاصا محبين بإعتالهم مجانا وكذلك بتوفير الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية.

ولا يخصم أي شيء لسداد هذه المصاريف من مخصصات المعتقلين أو رواتبهم أو مستحقاتهم. وعلى الدولة الحاجزة أن تعول الأشخاص الذين يعولهم المعتقلون إذا لم تكن لديهم وسائل معيشة كافية أو كانوا غير قادرين على التكسب.

## المادة 82

تجمع الدولة الحاجزة بقدر الإمكان المعتقلين معا تبعا لجنسيتهم ولعقبتهم وعاداتهم. ولا يفصل المعتقلون من رعيا البلد الواحد لمجرد اختلاف لغاتهم.

يجمع أفراد العائلة الواحدة، وبخاصة الوالدان والأطفال، معا في معتقل واحد طوال مدة الاعتقال. إلا في الحالات التي تقتضي فيها احتياجات العمل، أو أسباب صحية أو تطبيق الأحكام الواردة في الفصل التاسع من هذا القسم لمصلهم بصفة مؤقتة. وللمعتقلين أن يطلبوا أن يعقل معهم أطفالهم المتروكون دون رعاية عائلية. ويجمع أفراد العائلة الواحدة المعتقلون كلما أمكن في المبني نفسه، ويخصص لهم مكان إقامة منفصل عن بقية المعتقلين، ويجب توفير التسهيلات اللازمة لهم للمعيشة في حياة عائلية.

## الفصل الثاني: المعتقلات

## المادة 83

لا يجوز للدولة الحاجزة أن تقيم المعتقلات في مناطق معرضة بشكل خاص لآخطار الحرب.

تقدم الدولة الحاجزة جميع المعلومات المفيدة عن الموقع الجغرافي للمعتقلات إلى الدول المعادية عن طريق الدول الحامية.

تميز معسكرات الاعتقال كلما سمحت الاعتبارات الحربية بذلك، بالحرارين ١٢٠، اللذين يوضعن بكيفية تجعلهما واضحين بجلاء في النهار من الجو. على أنه يجوز للدولة المعنية أن تتخذ على وسيلة أخرى للتمييز. ولا يميز أي مكان آخر خلاف معسكر الاعتقال بهذه الكيفية.

## المادة 84

يجب فصل المعتقلين من جهة الإقامة والإدارة عن أسرى الحرب وعن الأشخاص المسلوحة حريتهم لأي سبب آخر.

## المادة 85

من واجب الدولة الحاجزة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة والممكنة لضمان إيواء الأشخاص المحبين منذ بدء اعتقالهم في مباني أو أماكن تتوفر فيها كل الشروط الصحية وضمانات السلامة وتكفل الحماية الفعالة من قسوة المناخ وأثار الحرب. ولا يجوز بأي حال وضع أماكن الاعتقال الدائم في مناطق غير صحية أو أن يكون مناخها ضار بالمعتقلين. وفي جميع الحالات التي يعقل فيها أشخاص محبين بصورة مؤقتة في منطقة غير صحية أو يكون مناخها ضار بالصحة، يتعين نقلهم بأسرع ما تسمح به الظروف إلى معتقل لا يخشى فيه من هذه المخاطر. ويجب أن تكون المباني محمية تماما من الرطوبة، وكافية التدفئة والإضاءة، وبخاصة بين الفسق وإطفاء الأتوار. ويجب أن تكون أماكن النوم كافية الاتساع والهوية، وأن يزداد المعتقلون بالفرش المناسب والأغطية الكافية، مع مراعاة المناخ وأصناف المعتقلين وجنسهم وحالتهم الصحية.

وتزودون بكميات من الماء والصابون كافية لاستعمالهم اليومي ونظافتهم وغسل ملابسهم الخاصة، وتوفر لهم المراحيض والتسهيلات اللازمة لهذا الغرض. كما توفر لهم المرشحات (الأشاش) أو الحمامات. ويتاح لهم الوقت اللازم للاغتسال وأعمال النظافة.

وعندما تقتضي الضرورة في الحالات الاستثنائية والموقته إيواء نساء معتقلات لا ينتمين إلى وحدة أسرية في المعتقل نفسه الذي يعقل فيه الرجال، يتعين بشكل ملائم تخصيص أماكن نوم منفصلة ومرافق صحية خاصة لهن.

## المادة 86

تضع الدولة الحاجزة تحت تصرف المعتقلين، أيا كانت عقيدتهم، الأماكن المناسبة لإقامة شعائهم الدينية.

## المادة 87

ما لم تتوفر للمعتقلين تسهيلات أخرى مناسبة، تقام مقاصف (كنفئات) في كل معتقل، لتأمينهم من الحصول بأسعار لا تزيد بأي حال عن أسعار السوق المحلية على الأغذية والمستلزمات اليومية، بما فيها الصابون والنفط، التي من شأنها أن توفر لهم شعورا متزايدا بالحياة والراحة الشخصية.

تودع أرباح المقاصف في صندوق خاص للمساعدة ينشأ في كل معتقل ويدار لصالح المعتقلين الموجودين في المعتقل المعني. واللجنة المعتقلين المنصوص عليها في المادة 102 حق الإشراف على إدارة المقاصف وإدارة هذا الصندوق. وفي حالة تصفية أحد المعتقلات، يحول الرصيد الدائن للصندوق إلى صندوق المساعدة الخاص بمعتقل آخر يوجد به معتقلون من نفس الجنسية أو، في حالة عدم وجود مثل هذا المعتقل، إلى صندوق مركزي للمساعدة يدار لصالح جميع المعتقلين الذين لا يزالون خاضعين لسلطة الدولة الحاجزة. وفي حالة الإفراج العام، تحتفظ هذه الأرباح لدى الدولة الحاجزة، ما لم يتم التفاق يقضي بخلاف ذلك بين الدول المعنية.

## المادة 88

تنشأ في جميع المعتقلات المعرضة للغارات الجوية وأخطار الحرب الأخرى، مخابر مناسبة ويحدد كالتأمين الحماية اللازمة. وفي حالات الانذار بالغارات، يسمح للمعتقلين بالجوء إليهما بأسرع ما يمكن، باستثناء المعتقلين الذين يشتركون في حماية أماكنهم من هذه الأخطار. وتطبق عليهم أيضا أي إجراءات وقائية تتخذ لمصلحة السكان. يجب أن تتخذ الاحتياطات الكافية في المعتقلات لمنع أخطار الحريق.

## الفصل الثالث: الغذاء والملبس

## المادة 89

تكون الجارية الغذائية اليومية للمعتقلين كافية من حيث كميتها ونوعيتها وتنوعها بحيث تكفل التوازن الصحي الطبيعي وتمنع اضطرابات النقص الغذائي، ويراعي كذلك النظام الغذائي المعتاد للمعتقلين.

تغطي للمعتقلين الوسائل التي تمكنهم من أن يعدوا لأنفسهم أي أطعمة إضافية تكون في حوزتهم.

ويزودون بكميات كافية من ماء الشرب. ويرخص لهم باستعمال النخ.

تصرف للعمال من المعتقلين أغذية إضافية تتناسب مع طبيعة العمل الذي يزودونه.

تصرف للحوامل والمرضعات وللأطفال دون الخامسة عشرة أغذية إضافية تتناسب مع احتياجات أجسامهم.

## المادة 90

توفر للمعتقلين عدد القميص عليهم جميع التسهيلات للتزود بالملابس والأحذية وغطايات الملابس، وللحصول فيما بعد على هذه الأشياء عند الحاجة. وإذا كان المعتقلون لا يملكون ملابس كافية ملائمة للمناخ ولا يستطيعون الحصول عليها، وجب على الدولة الحاجزة أن تزودهم بها مجانا.

يجب ألا تكون الملابس التي تصرفها الدولة الحاجزة للمعتقلين والعلامات الخارجية التي يجوز لها وضعها على

ملابسهم مخزية أو تعرضهم للسخرية.

يصرف للعمال زي للعمل، يشمل ملابس الوقاية المناسبة، كلما تطلبت طبيعة العمل ذلك.

## الفصل الرابع: الشرىط الصحية والرعاية الطبية

## المادة 91

توفر في كل معتقل عيادة مناسبة، يشرف عليها طبيب مؤهل ويحصل فيها المعتقلون على ما يحتاجونه من رعاية طبية وكذلك على نظام غذائي مناسب. وتخصص عتابر لعزل المصابين بأمراض معدية أو عقلية.

بعد حالات الولادة والمعتقلين المصابين بأمراض خطيرة أو الذين تستدعي حالتهم علاجات خاصة، أو صلبة جراحية أو علاج بالمستشفى، إلى أي منشأة يتوفر فيها العلاج المناسب وتقدم لهم فيها رعاية لا تقل عن الرعاية التي تقدم لعامة السكان.

ويفضل أن يقوم على علاج المعتقلين موظفون طبيون من جنسيتهم. وتصرف السلطات الطبية بالدولة الحاجزة لا يجوز منع المعتقلين من عرض أنفسهم على السلطات الطبية للفحص. ومدة العلاج والرعاية التي لكل شخص معتقل، بناء على طلبه، شهادة رسمية تبين فيها طبيعة مرضه أو إصابته، ومدة العلاج والرعاية التي قدمت له. وترسل صورة من هذه الشهادة إلى الوكالة المركزية المنصوص عليها في المادة 140.

تكون معالجة المعتقلين، وكذلك تركيب أي أجهزة ضرورية للمحافظة على صحتهم في حالة جيدة، وبخاصة تركيبات الأسنان وغيرها من التركيبات، والنظارات الطبية، مجانية.

هكذا في الأصل



## المادة 92

تجري لحوص طبية للمعتقلين مرة واحدة على الأقل شهرياً. والغرض منها بصورة خاصة مراقبة الحالة الصحية والتغذية العامة، والنظافة، وكذلك اكتشاف الأمراض المعدية، وبخاصة التلوث والأمراض التنفسية والملاريا (البرداء). ويتضمن الحوص بوجه خاص مراجعة وزن كل شخص معتقل، ولحوصاً بالتصوير بالأشعة مرة واحدة على الأقل سنوياً.

## الفصل الخامس: الأنشطة البدنية والذهنية

## المادة 93

تترك الحرية الدينية التامة للمعتقلين في ممارسة عقائدهم الدينية، بما في ذلك الاشتراك في الشعائر، شريطة مراعاة تدابير النظام السارية التي وضعتها السلطات الحاجزة. يسمح للمعتقلين من رجال الدين بممارسة شعائر دينهم بكامل الحرية بين أفراد طائفتهم. ولهذا الغرض تراعى الدولة الحاجزة أن يكون توزيعهم متناسباً بين مختلف المعتقدات التي يوجد بها معتقلون وتكلمون لغتهم ويتبعون دينهم. فإذا كانوا بأعداد غير كافية وجب على الدولة الحاجزة أن توفر لهم التسهيلات اللازمة، بما في ذلك وسائل الانتقال، للتحرك من معتقل إلى آخر، ويسمح لهم بزيارة المعتقلين الموجودين بالمستشفيات. ويكون لرجال الدين حرية المراسلة بشأن مسائل دينهم مع السلطات الدينية في البلد الذي يحتجزون فيه وبقدر الإمكان مع المنظمات الدينية الدولية المختصة بدينهم. ولا تعتبر هذه المراسلات جزءاً من الحصة المذكورة في المادة 107. ولكنها تخضع لأحكام المادة 112.

وفي حالة عدم توفر المعاونة الدينية للمعتقلين من قبل رجل دين من اتباع عقيدتهم. أو عدم كفاية عدد رجال الدين، فإنه يجوز للسلطات الدينية المحلية من العقيدة ذاتها أن تعين، بالاتفاق مع الدولة الحاجزة أحد رجال الدين من اتباع عقيدة المعتقلين، أو أحد رجال الدين من مذهب مشابه أو أحد العلمانيين المؤهلين إذا كان ذلك ممكناً من وجهة النظر الدينية، ويمنح هذا الأخير بالتسهيلات المرتبطة بالمهمة التي يضطلع بها. وعلى الأشخاص الذين يعينون بهذه الكيفية مراعاة جميع اللوائح التي تضعها الدولة الحاجزة لمصلحة النظام والأمن.

## المادة 94

على الدولة الحاجزة أن تشجع الأنشطة الذهنية والتعليمية، والترفيهية، والرياضية للمعتقلين. مع ترك الحرية لهم في الاشتراك أو عدم الاشتراك فيها. وتتخذ جميع التدابير الممكنة التي تكفل ممارستها وتوفر لهم على الإخص الأماكن المناسبة لذلك. وتمنح للمعتقلين جميع التسهيلات الممكنة لمواصلة دراساتهم أو عمل دراسات جديدة. ويكفل تعليم الأطفال والشباب، ويجوز لهم الانتظام بالمدارس، سواء داخل أماكن الاعتقال أو خارجها. ويجب تمكين المعتقلين من ممارسة التمارين البدنية والاشتراك في الرياضات والألعاب في الهواء الطلق. وتخصص أماكن قضاء كافية لهذا الاستعمال في جميع المعتقلات. وتخصص أماكن خاصة لألعاب الأطفال والشباب.

## المادة 95

لا يجوز للدولة الحاجزة تشغيل المعتقلين كعمال إلا بناء على رغبته. ويحظر في جميع الأحوال: تشغيل أي شخص محمي غير معتقل إذا كان العمل يشكل مخالفة للمادة 40. أو 51 من هذه الاتفاقية، وكذلك تشغيله في أعمال مهينة أو حادة بالكرامة. للمعتقلين الحق في التخلي عن العمل في أي وقت إذا كانوا قد قضوا فيه ستة أسابيع وذلك باخطار سبقي بثمانية أيام. لا تكون هذه الأحكام عقبة أمام حق الدولة الحاجزة في إلزام المعتقلين من الأطباء وأطباء الأسنان وغيرهم من الموظفين الطبيين بممارسة مهنتهم لمصلحة زملائهم المعتقلين، وفي تشغيل المعتقلين في أعمال إدارة وصيانة

المعتقلات، وفي تكليف هؤلاء الأشخاص بأعمال المطبخ أو غير ذلك من الأعمال المنزلية، وأخيراً تشغيلهم في أعمال وقاية المعتقلين من الغارات الجوية أو الأخطار الأخرى الناجمة من الحرب. غير أنه لا يجوز إكراه أي شخص معتقل على تأدية أعمال يعلن أحد أطباء الإدارة أنه غير لائق لها بدنياً.

تتحمل الدولة الحاجزة المسؤولية كاملة عن جميع شروط العمل، والرعاية الطبية، وبلغ الرواتب، والتعويض عن حوادث العمل والأمراض المهنية. وتكون شروط العمل والتعويض عن حوادث العمل والأمراض المهنية متفقة مع التشريع الوطني والعرف السائد، ولا تكون بأي حال أدنى مما يطبق على العمل المماثل في طبيعته في المنطقة نفسها. وتحدد الرواتب بطريقة متصفة بالاتفاق بين الدولة الحاجزة والمعتقلين، وعند الاقتضاء مع أرباب العمل بخلاف الدولة الحاجزة، مع مراعاة التزام الدولة الحاجزة بإعالة المعتقلين مجاناً وتقديم الرعاية الطبية التي تقتضيها حالتهم الصحية. ويحصل المعتقلون الذين يوظفون بصفة دائمة في الأعمال التي تنص عليها الفقرة الثالثة على رواتب مناسبة من الدولة الحاجزة، ولا تكون شروط العمل والتعويض عن حوادث العمل والأمراض المهنية أدنى مما يطبق على العمل المماثل في المنطقة نفسها.

## المادة 96

يجب أن تكون كل فصيلة عمل تابعة لأحد المعتقلات. وتكون السلطات المسؤولة للدولة الحاجزة مسؤولة مع قلة المعتقلين عن تطبيق أحكام هذه الاتفاقية في فصائل العمل. ويسمى القائد بالنظام قائدة بفصائل العمل التي تتبعه ويبلغ القائمة إلى مندوبي الدولة الحامية، ومندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أي منظمات إنسانية أخرى تزود المعتقلات.

## الفصل السادس: الممتلكات الخاصة والموارد المالية

## المادة 97

يرخص للمعتقلين بالاحتفاظ بالأشياء والممتلكات الخاصة بالاستعمال الشخصي. ولا يجوز سحب المبالغ النقدية والشيكات المصرفية والأوراق المالية، وما إلى ذلك، وكذلك الأشياء القيمة التي يحملها إلا طبقاً للنظم المقررة. ويعطى لهم عليها إيصال مفصل.

تودع المبالغ النقدية في حساب الشخص المعتقل طبقاً لما تنص عليه المادة 98، ولا يجوز تحويلها إلى صلة أخرى ما لم ينص على ذلك التشريع الساري في الإقليم الذي يحتل فيه صاحبها، أو بناء على موافقته.

لا يجوز سحب الأشياء التي لها لوق كل شيء قيمة شخصية أو عاطفية من المعتقلين.

لا يجوز أن تقتش المرأة المعتقلة إلا بواسطة امرأة.

ترد للمعتقلين لدى الإفراج عنهم أو إعائتهم إلى الوطن الأرصدة النقدية المتبقية في حساباتهم المفتوحة بموجب المادة 98، وكذلك جميع الأشياء والمبالغ والشيكات المصرفية والأوراق المالية وما إلى ذلك، التي سحبت منهم أثناء الاعتقال، باستثناء الأشياء أو المقتنيات القيمة التي يتعين على الدولة الحاجزة أن تحتفظ بها طبقاً لتشريعها الساري. وفي حالة حجز أشياء خاصة بأحد المعتقلين بسبب هذا التشريع، يعطى للشخص المعني شهادة مفصلة بذلك. ولا يجوز سحب المستندات العائلية أو مستندات إثبات الهوية التي يحملها المعتقلون إلا مقابل إيصال. ولا يجوز أن يبقى المعتقلون بدون مستندات إثبات هويتهم في أي لحظة. فإذا لم تكن لديهم مثل هذه المستندات، وجب أن تصرف لهم مستندات خاصة تصدرها السلطات الحاجزة وتضمن كاستندات تحقيق الهوية لغاية انتهاء الاعتقال. والمعتقلين أن يحتفظوا معهم بمبلغ نقدي أو في شكل أدون شراء ليتمكنوا من القيام بمشترياتهم.

## المادة 98

يتسلم جميع المعتقلين بالنظام مخصصات للتمكن من شراء أغذية وأشياء من قبيل التبغ، والذوات الزينة، وما إلى ذلك. ويمكن أن تأخذ هذه المخصصات شكل حساب دائن أو أدون شراء.

وعلاوة على ذلك، يجوز للمعتقلين أن يتلقوا إعانات من الدولة التي يكونون من رعاياها، أو من الدولة الحامية، أو من أي هيئة تساعد، أو من عائلاتهم، وكذلك إيرادات ممتلكاتهم طبقاً لتشريع الدولة الحاجزة. وتكون مبالغ الإعانات التي تخصصها دولة المنشأ واحدة لكل فئة من فئات المعتقلين (العجزة، المرضى، الحوامل، الخ)، ولا يجوز أن تحدد هذه الدولة أو تولعها الدولة الحاجزة على أساس ضرب من ضروب التمييز التي تحظرها المادة 27 من هذه الاتفاقية.

وتلتزم الدولة الحاجزة حساباً منتظماً لكل شخص معتقل تودع فيه المخصصات المبينة في هذه المادة، والأجور التي يتقاضونها، وكذلك المبالغ التي ترسل إليه. كما تودع في حسابه أيضاً المبالغ التي سحبت منه والتي يمكنه التصرف فيها طبقاً للتشريع الساري في الإقليم الذي يوجد فيه الشخص المعتقل. وتوفر له جميع التسهيلات التي تتفق مع التشريع الساري في الإقليم المعني لإرسال إعانات إلى عائلته وإلى الأشخاص الذين يعتمدون عليه اقتصادياً وله أن يسحب من هذا الحساب المبالغ اللازمة لمصاريفه الشخصية في الحدود التي تعيها الدولة الحاجزة. وتوفر له في جميع الأولات تسهيلات معقولة للرجوع إلى حساب والحصول على صورة منه. ويبلغ هذا الحساب إلى الدولة الحامية، بناء على طلبها، ويلتزم الشخص المعتقل في حالة نقله.

هكذا من العمل

## الفصل السابع: الإدارة والنظام

## المادة 99

يوضع كل معتقل تحت سلطة ضابط أو موظف مسؤول يختار من القوات المسلحة النظامية أو من كوادرات الإدارة

المدنية النظامية بالدولة الحاجزة. ويكون لدى الضابط أو الموظف الذي يرأس المعتقل نص هذه الاتفاقية باللغة الرسمية أو بإحدى اللغات الرسمية لبلده، ويكون مسؤولاً عن تطبيقها. ويلقن الموظفون المختصون بمراقبة المعتقل أحكام هذه الاتفاقية والتعليمات التي تهدف إلى تطبيقها.

يجوز نص هذه الاتفاقية ونصوص الاتفاقات الخاصة التي تعقد وفقاً للاتفاقية داخل المعتقل بلغة رسمية يلهمها المعتقلون، أو تودع هذه الصكوك لدى لجنة المعتقلين.

وتبلغ للمعتقلين اللوائح والأوامر والإعانات والبلاغات بجميع أنواعها وتعلن داخل المعتقلات بلغة يفهمونها. ويبلغ جميع الأوامر والتنبيهات الموجهة بصورة فردية إلى معتقلين بلغة يفهمونها كذلك.

## المادة 100

يجب أن يتمشى النظام في المعتقلات مع مبادئ الإنسانية، وألا يتضمن بأي حال لوائح تفرض على المعتقلين إجهالاً بدنياً خطيراً على صحتهم أو إزعاجاً بدنياً أو معنوياً. ويحظر الوشم أو وضع علامات أو إشارات بدنية للتمييز. وتحظر على وجه الخصوص إبادة الوقوف أو النداءات، والتمارين البدنية العقابية، وتدريب المناورات العسكرية وخلف جدران الأغنية.

## المادة 101

للمعتقلين الحق في تقديم التماساتهم إلى السلطة التي يخضعون لها بشأن نظام الاعتقال.

ولهم حق مطلق أيضاً في أن يلجأوا إلى ممثلي الدولة الحامية، سواء عن طريق لجنة المعتقلين أو مباشرة. بغرض تنبيههم إلى النقاط التي لهم شكاوي بشأنها فيما يتعلق بنظام الاعتقال.

ويجب أن تحول هذه التماسات والشكاوي بصورة عاجلة دون أي تحوير، ولا يجوز أن تترتب عليها أية عقوبة حتى إذا اعتبر أنها بدون أساس.

وللجنة المعتقلين أن ترسل إلى ممثلي الدولة الحامية تقارير دورية عن الحالة في المعتقلات وعن احتياجات المعتقلين.

## المادة 102

في كل معتقل، ينتخب المعتقلون بحرية كل سنة شعور، بالاقتراع السري أعضاء لجنة تمثلهم لدى سلطات الدولة الحاجزة والدول الحامية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وجميع الهيئات الأخرى التي تساعدكم. ويجوز إعادة انتخاب أعضاء هذه اللجنة.

يباشر المعتقلون المنتخبون مهامهم بعد موافقة السلطة الحاجزة على انتخابهم. ويتم إبلاغ الدولة الحامية المعنية بالأسباب في حالة الرفض أو الإلغاء من المهمة.

## المادة 103

يجب أن تسهم لجنة المعتقلين في رعاية المعتقلين بدنياً ومعنوياً وفكرياً.

وبصفة خاصة، في حالة ما إذا قرر المعتقلون وضع نظام للمساعدة المتبادلة، يكون هذا التنظيم من اختصاص لجنة المعتقلين، إلى جانب المهام الخاصة التي توكل إليها بموجب الأحكام الأخرى في هذه الاتفاقية.

## المادة 104

لا يجبر أعضاء لجان المعتقلين على تأدية عمل آخر، إذا كان ذلك يزيد من صعوبة أداء مهامهم.

يجوز لأعضاء اللجان أن يعينوا المساعدين اللزمين لهم من بين المعتقلين، وتوفر لهم جميع التسهيلات. وبخاصة حرية الانتقال بالقرن للقيام بمهامهم (زيادة فترات العمل، استلام الإمدادات، الخ).

تقدم جميع التسهيلات كذلك لأعضاء اللجان للاتصال بالبريد أو بالبرق مع السلطات الحاجزة. ومع الدول الحامية. واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنذوبها، وكذلك مع الهيئات التي تعاون المعتقلين. وتوفر لأعضاء اللجان الموجودين في الفصائل تسهيلات مماثلة للاتصال مع نجلتهم في المعتقل الرئيسي. ولا يوضع حد لعدد هذه المراسلات، ولا تعتبر جزءاً من الحصص الممنوعة في المادة 107.

لا يجوز نقل أي عضو لجنة المعتقلين دون أن يعطى له الوقت المعقول اللازم لاطلاع خليفته على سائر الأمور.

## الفصل الثامن: العلاقات مع الخارج

## المادة 105

على الدولة الحاجزة أن تقوم بمجرد اعتقال أشخاص محميين بإبلاغهم وإبلاغ الدولة التي هم من رعاياها والدولة الحامية لهم بالتدابير المقررة لتنفيذ أحكام هذا الفصل، وتبلغهم كذلك بأي تعديلات تطرأ على هذه التدابير.

## المادة 106

يسمح لكل شخص معتقل، بمجرد اعتقاله أو خلال أسبوع واحد على الأكثر من وصوله إلى أحد المعتقلات، وكذلك في حالة مرضه أو نقله إلى معتقل آخر أو مستشفى، بأن يرسل إلى عائلته مباشرة من جهة، ومن جهة أخرى إلى الوكالة المركزية المنصوص عنها في المادة 140، بطاقة اعتقال مماثلة إن أمكن للنموذج الملحق بهذه الاتفاقية، لإخطارها عن اعتقاله وعنوانه وحالته الصحية. وترسل هذه البطاقات بأسرع ما يمكن ولا يجوز تعطيلها بأي حال.

## المادة 107

يسمح للمعتقلين بإرسال وتلقي الرسائل والبطاقات. وإذا رأت الدولة الحاجزة من الضروري تحديد عدد الرسائل والبطاقات التي يرسلها كل شخص معتقل، وجب ألا يقل هذا العدد عن رسالتين وأربع بطاقات شهرياً، تكون مطابقة

قدر الإمكان للنماذج المحلفة بهذه الاتفاقية. وإذا كان لا بد من تحديد عدد المراسلات الموجهة إلى المعتقلين، وجب ألا يقرر ذلك إلا دولة المنشأ، وربما بناء على طلب الدولة الحاجزة. ويجب أن ترسل هذه الرسائل والبطاقات في وقت معقول، ولا يجوز تأخيرها أو حجزها لدواعٍ تأديبية.

يسمح للمعتقلين الذين لم تصلهم أخبار عائلاتهم من مدة طويلة أو الذين يتعذر عليهم تلقي أخبار منها أو إرسال أخبارهم إليها بالطريق العادي، والذين يبعدون عن عائلاتهم بمسافات شاسعة، بإرسال برقيات تسد رسوماً من المبالغ التي تحت تصرفهم. ينتفعون أيضاً بهذا الإجراء في الحالات التي تعتبر عاجلة.

وكقاعدة عامة، تحرر مراسلات المعتقلين بلغتهم الأصلية، ويجوز لأطراف النزاع أن تسمح بالمراسلات بلغات أخرى.

## المادة 108

يسمح للمعتقلين بأن يتلقوا بالبريد أو بأي وسيلة أخرى، الطرود الفردية أو الرسائل الجماعية التي تحتوي بصفة خاصة الأغذية والملابس والأدوية وكذلك الكتب والأدوات اللازمة لتلبية احتياجاتهم الدينية أو الدراسية أو الترفيهية.

ولا تخلى مثل هذه الرسائل الدولة الحاجزة بأي حال من الالتزامات التي تقع عليها بموجب هذه الاتفاقية.

وفي الحالات التي يتعين فيها لأسباب عسكرية تنفيذ كمية هذه الرسائل، يلزم إبلاغ ذلك على النحو الواجب إلى الدولة الحامية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وإلى جميع الهيئات الأخرى التي تساعد المعتقلين والتي ترسل هذه الطرود.

وتكون أساليب إرسال الطرود الفردية أو الجماعية، إذا دعت الضرورة، موضع اتفاقات خاصة بين الدول المعنية التي لا يجوز لها بأي حال أن تؤخر وصول طرود الإغاثة إلى المعتقلين. ويجب ألا تتضمن طرود الأغذية والملابس أي كتب، وعموماً، ترسل إمدادات الإغاثة الطبية في طرود جماعية.

## المادة 109

في حالة عدم وجود اتفاقات خاصة بين أطراف النزاع عن أساليب استلام وتوزيع طرود الإغاثة الجماعية، تطبق اللجنة المتعلقة برسالات الإغاثة الجماعية، الملحق بهذه الاتفاقية.

لا يجوز أن تقيد الاتفاقات الخاصة المبنية أعلاه بأي حال حق لجان المعتقلين في الاستيلاء على رسائل الإغاثة الجماعية الموجهة إلى المعتقلين، وتوزيعها والتصرف فيها لمصلحة الأشخاص الموجهة إليهم.

كما لا تقيد هذه الاتفاقات حق ممثلي الدولة الحامية، وممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أي هيئة أخرى تساعد المعتقلين، والتي ترسل هذه الطرود الجماعية، في مراقبة توزيعها على الأشخاص الموجهة إليهم.

## المادة 110

تعطي جميع طرود الإغاثة المرسلة إلى المعتقلين من جميع رسوم الاستيراد والجمارك وغيرها.

تعطي جميع الرسائل، بما فيها طرود الإغاثة بالبريد والحوالات المالية، الواردة من بلدان أخرى، والموجهة إلى المعتقلين أو التي يرسلها المعتقلون بالبريد، سواء مباشرة أو عن طريق مكاتب الاستعلامات المنصوص عنها في

المادة 136 والوكالة المركزية للاستعلامات المنصوص عنها في المادة 140، من جميع رسوم البريد، سواء في بلدان المنشأ وبلدان الوصول، أو في البلدان المتوسطة. ولهذا الغرض، بوجه خاص، يوسع نطاق الإعفاءات المنصوص

عنها في الاتفاقية البريدية العالمية 1947 وفي ترتيبات الاتحاد البريدي العالمي لصالح المدنيين من الجنسيات المعادية المحتجزين في مصبرات أو سجون مدنية، ويشمل الأشخاص المحميين الآخرين المعتقلين الذين يطبق

عليهم نظام هذه الاتفاقية. وتلتزم البلدان غير المشتركة في هذه الترتيبات بمنح الإعفاءات المذكورة في الظروف نفسها.

حفظت في الأصل



تقع مصاريف نقل طرود الإغلاء المرسلة إلى المعتقلين، التي لا يمكن نقلها بالبريد بسبب وزنها أو لأي سبب آخر، على عاتق الدولة الحاجزة في جميع الأراضي التي تخضع لسلطتها، وتحمل الدول الأخرى الأطراف في الاتفاقية مصاريف النقل في أراضي كل منها.

وتقع مصاريف نقل هذه الطرود، التي لا تغطي طبقاً لأحكام الفقرة السابقة، على عاتق الجهة المرسلة.

تعمل الأطراف السامية المتعاقدة على أن تخفض بقدر الإمكان الرسوم التي تحصل على البرقيات التي يرسلها المعتقلون أو توجه إليهم.

## المادة 111

في الحالات التي تحول فيها العمليات الحربية دون تنفيذ الدول المعنية للإلتزام الذي يقع عليها من حيث تأمين نقل الطرود المنصوص عليها في المواد 106 و 107 و 108 و 113، يجوز للدول الحامية المعنية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أي هيئة أخرى توافق عليها أطراف النزاع، تأمين نقل هذه الطرود بالوسائل المناسبة (السكك الحديدية، والشاحنات، والسفن، والطائرات، وما إلى ذلك). ولهذا الغرض، تعمل الأطراف السامية المتعاقدة على تدبير وسائل النقل هذه والسماح بمرورها، على الأخص بمنحها تصاريح المرور اللازمة.

ويجوز استخدام وسائل النقل هذه أيضاً في نقل ما يلي:

(أ) المراسلات، والقوائم والتقارير المتبادلة بين الوكالة المركزية للاستعلامات المنصوص عليها في المادة 140 والمراسلات الوطنية المنصوص عليها في المادة 136،

(ب) المراسلات والتقارير المتعلقة بالمعتقلين، التي تتبادلها الدول الحامية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أي هيئة أخرى تساعد المعتقلين، أما مع مندوبيها أو مع أطراف النزاع

ولا تفي هذه الأحكام بأي حال حق أي طرف في النزاع في أن ينظم، إذا لزم ذلك، وسائل نقل أخرى وأن يعطي تصاريح مرور بالشروط التي يمكن الاتفاق عليها.

وتوزع المصاريف المترتبة على استخدام وسائل النقل هذه بالتناسب حسب حجم الطرود على أطراف النزاع التي وليد رعاياها من هذه الخدمات.

## المادة 112

يجب إجراء المراقبة البريدية على المراسلات الموجهة إلى المعتقلين أو التي يرسلونها بأسرع ما يمكن، ويجب ألا يجري فحص الطرود الموجهة إلى المعتقلين في ظروف تعرض محتوياتها من الأغذية للتلف، ويجري الفحص في حضور المرسل إليه أو زميل له مفوض منه. ولا يجوز تأخير تسليم الطرود الفردية أو الجماعية للمعتقلين بحجة صعوبات المراقبة.

ولا يكون أي حظر للمراسلات يفرضه أطراف النزاع لأسباب عسكرية أو سياسية إلا بصورة مؤقتة ولا يقصر مدة ممكنة.

## المادة 113

تقدم الدول الحاجزة جميع التسهيلات المطلوبة لنقل الوصايا أو رسائل التوكيل أو أي مستندات أخرى توجه إلى المعتقلين أو تصدر عنهم، وذلك عن طريق الدول الحامية أو الوكالة المركزية المنصوص عنها في المادة 140 أو بأي وسائل أخرى متاحة.

وفي جميع الحالات، تسهل الدول الحاجزة للمعتقلين إصدار هذه المستندات والتصديق عليها بالطرق القانونية، ويسمح لهم بوجه خاص استشارة محام.

## المادة 114

تقدم الدول الحاجزة للمعتقلين جميع التسهيلات التي تتفق مع نظام الاعتقال والتشريع الساري ليمتثلوا من إدارة أموالهم. ولهذا الغرض يجوز لها أن تصرح لهم بالخروج من المعتقل، في الحالات العاجلة، إذا سمحت الظروف بذلك.

## المادة 115

في جميع الحالات التي يكون فيها أحد المعتقلين طرفاً في دعوى أمام أي محكمة كادت، يتعين على الدولة الحاجزة بناء على طلب الشخص المعتقل أن تخطر المحكمة باعتقاله، وعليها أن تتحقق، في نطاق الحدود القانونية، من أن جميع التدابير اللازمة قد اتخذت بحيث لا يلحق به أي ضرر بسبب اعتقاله فيما يتعلق بإعداد سير دعواه أو بتلقيه أي حكم تصدره المحكمة.

## المادة 116

يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه، وعلى الأخص أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر ما يمكن من التواتر. ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة، وبخاصة في حالات وفاة أحد الأقارب أو مرض خطير.

## الفصل التاسع: العقوبات الجنائية والتأديبية

## المادة 117

مع مراعاة أحكام هذا الفصل، تنقل تطبيق على المعتقلين الذين يقررون مخالفت أثناء الاعتقال التشريعات السارية في الأراضي التي يوجدون بها.

إذا كانت القوانين أو اللوائح أو الأوامر العامة تنص على أعمال تستوجب العقوبة إذا اقترفها المعتقلون بينما لا تستوجب عقوبة إذا اقترفها أشخاص غير معتقلين، يجب ألا يترتب على هذه الأعمال إلا عقوبات تأديبية.

لا يعاقب شخص معتقل إلا مرة واحدة عن العمل الواحد أو التهمة الواحدة.

## المادة 118

تراعي المحاكم أو السلطات بقدر الاستطاعة عند إصدار الأحكام أن المتهم ليس من رعايا الدولة الحاجزة. ولها أن تخلف العقوبة المقررة للمخالفة المتهم بها الشخص المعتقل، ولهذا الغرض فهي غير ملزمة بتطبيق الحد الأدنى للعقوبة.

يحظر السجن في مبان لا يتخللها ضوء النهار، وبصورة عامة أي شكل كان من أشكال القسوة.

لا يجوز معاملة المعتقلين المعاقبين معاملة تخلف عن بقية المعتقلين بعد تنفيذ العقوبة التي حكم عليهم بها تأديبياً أو قضائياً.

تخصص مدة الحبس الاحتياطي التي يقضيها الشخص المعتقل من أي عقوبة سالبة للحرية يحكم عليه بها تأديبياً أو قضائياً.

يتعين إخطار لجان المعتقلين بجميع الإجراءات القضائية التي تتخذ ضد المعتقلين الذين تمثلهم، ونتائج هذه الإجراءات.

## المادة 119

العقوبات التأديبية التي تطبق على المعتقلين تكون كالتالي:

1. غرامة تصل إلى 50 بالعملة من الراتب المنصوص عنه في المادة 95، وذلك خلال فترة لا تزيد على ثلاثين يوماً،
2. وقف المزايا الممنوحة بصفة إضافية على المعاملة المنصوص عنها في هذه الاتفاقية،
3. أعمال مرهقة لمدة لا تزيد على ساعتين يومياً تتخذ بفرض صيانة المعتقل،
4. الحبس.

لا تكون العقوبات التأديبية بأي حال بعيدة عن الإنسانية، أو وحشية، أو خطرة على صحة المعتقلين، ويجب أن يراعى فيها سنهم وجنسهم وحالتهم الصحية.

ولا تزيد مدة العقوبة الواحدة مطلقاً على حد أقصى غايته ثلاثون يوماً متوالية، حتى لو كان الشخص المعتقل مسؤولاً عند النظر في حالته عن عدة مخالفات تأديبية، سواء كانت هذه المخالفات مترابطة أم لا.

## المادة 120

لا تطبق على المعتقلين الذين يعاد القبض عليهم بعد هروبهم أو أثناء محاولتهم الهروب إلا عقوبة تأديبية فيما يتعلق بهذا الذنب حتى لو عاودوا ذلك.

استثناء للفقرة الثالثة من المادة 118، يجوز فرض مراقبة خاصة على المعتقلين الذي عوقبوا بسبب الهروب أو محاولة الهروب، بشرط ألا يكون لهذه المراقبة تأثير ضار على حالتهم الصحية، وأن تجري في أحد المعتقلات، وألا يترتب عليها إلغاء أي ضمانات تمنحها لهم هذه الاتفاقية.

لا يعرض المعتقلون الذين عاونوا في هروب أو في محاولة هروب إلا لعقوبة تأديبية عن هذا الفعل.

## المادة 121

لا يعتبر الهروب أو محاولة الهروب، حتى في حالة التكرار، ظرفاً مشدداً، في الحالات التي يحاكم فيها الشخص المعتقل بسبب مخالفات اقترفها أثناء الهروب.

يتعين على أطراف النزاع أن تتحقق من أن السلطات المختصة تستعمل الرأفة عند تقرير ما إذا يجب أن تكون عقوبة المخالفة المقررة تأديبية أو قضائية، على الأخص فيما يتعلق بالأفعال المرتبطة بالهروب أو محاولة الهروب.

## المادة 122

يجري التحقيق فوراً في الأفعال التي تمثل مخالفة للنظام. ويكون الوضع كذلك بالنسبة للهروب أو محاولة الهروب، ويسلم الشخص المعتقل الذي يعاد القبض عليه إلى السلطات المختصة بأسرع ما يمكن.

وبالنسبة لجميع المعتقلين، تخفض مدة الحبس الاحتياطي في حالة المخالفة التأديبية لتكون أقل ما يمكن، ولا تتجاوز أربعة عشر يوماً، وتخصص في جميع الحالات من العقوبة السالبة للحرية التي يحكم بها عليهم.

تطبق أحكام المادتين 124 و 125 على المعتقلين الذين يكونون في الحبس الاحتياطي لانتفاء مخالفة تأديبية.

هكذا على الأصل



## المادة 123

مع عدم المساس باختصاص المحاكم والسلطات العليا، لا تصدر أوامر بعقوبات تأديبية إلا من قائد المعتقل، أو ضابط أو موظف مسؤول بفوضه سلطاته التأديبية.

يبلغ المعتقل المتهم بدقة قبل صدور أي حكم تأديبي ضده بالأفعال المتهم بها، ويسمح له بتبرير تصرفه، وبالطاع عن نفسه، ويستلزام شهود، والاستعانة عند الحاجة بخدمات مترجم مؤهل. ويعلم الحكم في حضور المتهم وأحد أعضاء لجنة المعتقلين.

ويجب ألا تزيد المدة التي تقتضي من وقت صدور الحكم التأديبي إلى تنفيذه على شهر واحد.

وإذا حكم بعقوبة تأديبية جديدة على شخص معتقل، وجب انقضاء مهلة لا تقل عن ثلاثة أيام بين تنفيذ العقوبتين إذا كانت مدة أحدهما عشرة أيام أو أكثر.

ويحتفظ قائد المعتقل بسجل العقوبات التأديبية الصادرة بوضع تحت تصرف ممثلي الدولة الحامية.

## المادة 124

لا يجوز، بأي حال، نقل المعتقلين إلى مؤسسات إصلاحية (سجون، إصلاحيات، ليمانات، الخ)، للضام عقوبة تأديبية فيها.

يجب أن تستوفي المباني التي تنفذ فيها العقوبات التأديبية الشروط الصحية، وتكون مزودة على الأخص بمستلزمات كافية للنوم، وتوفر للمعتقلين إمكانية المحافظة على نظافتهم.

تعجز النساء المعتقلات اللاتي يقضين عقوبة تأديبية في أماكن منفصلة عن أماكن الرجال، ويوكل الإشراف المباشر عليهن إلى نساء.

## المادة 125

يسمح للمعتقلين المحكوم عليهم بعقوبات تأديبية بالتريض والبقاء في الهواء الطلق لمدة ساعتين على الأقل يوميا، ويسمح لهم، بناء على طلبهم، بالتقدم للحصص الطبي اليومية، وتوفر لهم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية، ويصير لهم عند الانقضاء إلى عيادة المعتقل أو مستشفى.

ويسمح لهم بالقراءة والكتابة وإرسال وتلقي الرسائل، غير أنه يجوز عدم تسليمهم الطرود والحوالات المالية إلا بعد انتهاء العقوبة، ويعهد بها حتى ذلك الحين إلى لجنة المعتقلين التي تقوم بتسليم الأغذية القابلة للتلف الموجودة بهذه الطرود إلى عيادة المعتقل.

لا يجوز حرمان أي شخص محكوم عليه بعقوبة تأديبية من الانتاج بأحكام المادتين 107 و 143.

## المادة 126

يطبق المواد من 71 إلى 76 بالفقاس على الإجراءات القضائية التي تتخذ ضد المعتقلين الموجودين في الأراضي الوطنية للدولة الحاجزة.

## الفصل العاشر: نقل المعتقلين

## المادة 127

يجري نقل المعتقلين بكيفية إنسانية. وكاعدة عامة يجري النقل بطريق السمك الحديدية أو بوسائل النقل الأخرى، وفي الظروف التي تعادل على الأقل الظروف التي تطبق على قوات الدولة الحاجزة في انتقالاتها. وإذا كان لا بد من الانتقل بصفة استثنائية سيرا على الأقدام، يجب ألا يحدث ذلك إلا إذا كانت تسمح به حالة المعتقلين البدنية، وألا يقرض عليهم إرهقا رائدا.

تزيد الدولة الحاجزة المعتقلين أثناء النقل بماء الشرب والطعام بنوعية وتنوع وكميات تكفي للمحافظة على صحتهم في حالة جيدة، وبما يلزم من ملابس وملابس ورعاية طبية. وعليها أن تتخذ جميع الاحتياطات المناسبة لتأمين سلامتهم أثناء النقل وأن تعد قبل نقلهم قائمة كاملة بأسماء المعتقلين المتقولين.

لا ينقل المعتقلون المرضى أو الجرحى أو العجزة وكذلك حالات الولادة مادامت الرحلة تعرض صحتهم للخطر، إلا إذا كانت سلامتهم تحت النقل.

إذا اقتربت جبهة القتال من أحد المعتقلات، وجب ألا ينقل المعتقلون الموجودين فيه إلا إذا أمكن نقلهم في ظروف أمن كافية، أو إذا كانوا يتعرضون في حالة نقلهم لخطر أكبر مما يتعرضون له في حالة النقل.

على الدولة الحاجزة أن تأخذ عند تقرير نقل المعتقلين مصالحهم في الاعتبار، على الأخص بهدف عدم زيادة مصروفات إعطائهم إلى الوطن أو عودتهم إلى منازلهم.

## المادة 128

في حالة النقل، يخطر المعتقلون رسميا بانتقالهم ويعطوهم البريدي الجديد، ويبلغ لهم هذا الإخطار قبل النقل بوقت كاف ليتمكنوا من حزم أمتعتهم وإبلاغ عائلاتهم.

ويسمح لهم بحمل متعلقاتهم الشخصية، ومراسلاتهم والطرود التي وصلتهم، ويجوز خلص وزن هذه الأمتعة إذا اقتضت ذلك ظروف النقل، ولكنه لا يخفص بأي حال عن خمسة وعشرين كيلو غراما لكل شخص معتقل.

وتحول إليهم دون إبطاء المراسلات والطرود المرسلة على عنوان معتقلهم السابق.

يتخذ قائد المعتقل بالاتفاق مع لجنة المعتقلين التدابير اللازمة لنقل مهمات المعتقلين المشتركة والأمتعة التي لم يمكنهم حملها معهم بسبب تحديد تم فرضه وفقا للفقرة الثانية من هذه المادة.

## الفصل الحادي عشر: الوفاة

## المادة 129

يجوز للمعتقلين تسليم وصاياهم للسلطات المسؤولة التي تكفل حفظها. وفي حالة وفاة أحد المعتقلين ترسل وصيته دون تأخير إلى الشخص الذي يكون قد عينه.

تثبت وفاة أي معتقل بإقرار من طبيب، وتحرر شهادة وفاة تبين بها أسباب الوفاة والظروف التي حصلت فيها.

تحرر شهادة رسمية بالوفاة، تسجل على النحو الواجب طبقا للإجراءات المعمول بها في الأراضي التي يوجد بها المعتقل، وترسل صورة موثقة منها إلى الدولة الحامية دون تأخير وكذلك إلى الوكالة المركزية المنصوص عنها في المادة 140.

## المادة 130

على السلطات الحاجزة أن تتحقق من أن المعتقلين الذين يتوفون أثناء الاعتقال يدفنون باحترام، وإذا أمكن طبقا لشعائر دينهم، وأن مقابرهم تحترم، وتضمن بشكل مناسب، وتميز بطريقة تمكن من الاستدلال عليها دائما.

يدفن المعتقلون المتوفون في مقابر فردية، إلا إذا اقتضت ظروف قهرية استخدام مقابر جماعية. ولا يجوز حرق الجثث إلا لأسباب صحية حتمية أو إذا اقتضى دين المتوفى ذلك أو تنفيذا لرغبته الصريحة. وفي حالة الحرق يبين ذلك مع ذكر الأسباب التي دعت إليه في شهادة وفاة الشخص المعتقل. وتحتفظ السلطات الحاجزة بالمرامد، وترسله بأسرع ما يمكن إلى أقارب المتوفى إذا طلبوا ذلك.

وبمجرد أن تسمح الظروف، ويحد أقصى لدي انتهاء الأعمال العدائية، تقدم الدولة الحاجزة، عن طريق مكاتب الاستعلامات المنصوص عليها في المادة 136، إلى الدول التي يتبعها المعتقلون المتوفون، قوائم تبين المقابر التي دفنوا فيها. وتوضح هذه القوائم جميع التفاصيل اللازمة للتحقق من هوية المعتقلين المتوفين ومواقع المقابر بدقة.

## المادة 131

تجري الدولة الحاجزة تحقيقا عاجلا بشأن أي وفاة أو إصابة خطيرة تقع لشخص معتقل أو يشتبه في وقوعها بفعل حارس أو شخص معتقل آخر أو أي شخص آخر، وكذلك كل وفاة لا يعرف سببها.

يرسل إخطار عن هذا الموضوع قويا إلى الدولة الحامية. وتؤخذ أقوال الشهود، ويحرر تقرير يتضمن هذه الأقوال ويرسل إلى الدولة الحامية.

إذا أثبت التحقيق إدانة شخص أو أكثر، تتخذ الدولة الحاجزة جميع الإجراءات القضائية لمحاكمة المسؤول أو المسؤولين.

## الفصل الثاني عشر: الإفراج، والإعادة إلى الوطن، والإيواء في بلد محايد

## المادة 132

تفرج الدولة الحاجزة عن أي شخص معتقل بمجرد زوال الأسباب التي اقتضت اعتقاله.

وعلاوة على ذلك، تعمل أطراف النزاع أثناء قيام الأعمال العدائية على عقد اتفاقات للإفراج عن فئات معينة من المعتقلين أو إعادتهم إلى الوطن، أو عودتهم إلى منازلهم أو إيوائهم في بلد محايد، وبخاصة الأطفال، والحوامل، وأمهات الرضع والأطفال صغار السن، والجرحى والمرضى، أو المعتقلين الذين قضوا في الاعتقال مدة طويلة.

هكذا من الأصل

## المادة 133

ينتهي الاعتقال بأسرع ما يمكن بعد انتهاء الأعمال العدائية.  
على أنه يجوز احتجاز المعتقلين الموجودين في أراضي أحد أطراف النزاع، الذين ينتظر اتخاذ إجراءات جنائية ضدهم بسبب مخالفات لا تستوجب عقوبات تأديبية على وجه التخصيص، حتى تنتهي المحاكمة، أو عند الاقتضاء حتى انتهاء المطوية. ويطبق الإجراء نفسه على المعتقلين الذين حكم عليهم بعقوبة مالية للحرية.  
تشكل، بالاتفاق بين الدولة الحاجزة والدولة المعنية، لجان للبحث عن المعتقلين المفقودين بعد انتهاء الأعمال العدائية أو الاحتلال.

## المادة 134

على الأطراف السامية المتعاقدة أن تعمل عند انتهاء الأعمال العدائية أو الاحتلال على تأمين عودة جميع المعتقلين إلى آخر محل إقامة لهم أو تسهل عودتهم إلى أوطانهم.

## المادة 135

تحمل الدولة الحاجزة نفقات عودة المعتقلين الذين أفرج عنهم إلى الأماكن التي كانوا يقيمون فيها وقت اعتقالهم، أو النفقات اللازمة لإتمام رحلتهم أو عودتهم إلى نقطة الرحيل إذا كانت قد اعتقلتهم أثناء سفرهم أو في عرض البحر. وفي حالة رفض الدولة الحاجزة التصريح لشخص معتقل أفرج عنه بالإقامة في أرضها بعد أن كان مقيماً بها قبل إقامة قانونية، فإنه يتعين عليها أن تتحمل نفقات عودته إلى وطنه. على أنه إذا فضل الشخص المعتقل العودة إلى بلده تحت مسؤوليته الخاصة، أو إطاعة لحكومة الدولة التي يدين لها بالولاء، فإن الدولة الحاجزة لا تتلزم بدفع هذه النفقات بعد مغادرته حدودها، ولا تتلزم الدولة الحاجزة بدفع نفقات الإعادة إلى الوطن للمعتقل الذي كان قد اعتقل بناء على طلبه.

وفي حالة نقل المعتقلين وفقاً للمادة 45، تتفق الدولة التي تتقبلهم والدولة التي تستقبلهم على حصة كل منهما من النفقات.

ولا تخل الأحكام المذكورة بالترتيبات الخاصة التي يجوز عقدها بين أطراف النزاع بشأن تبادل رعاياها الذين في قبضة طرف خصم وإعادتهم إلى أوطانهم.

## القسم الخامس: مكاتب الاستعلامات والوكالة المركزية للاستعلامات

## المادة 136

منذ بدء أي نزاع، وفي جميع حالات الاحتلال، ينشئ كل طرف من أطراف النزاع مكتباً رسمياً للاستعلامات وتلقى وينقل المعلومات المتعلقة بالأشخاص الذين يوجدون تحت سلطته. وفي أقرب وقت ممكن، ينقل كل طرف في النزاع إلى هذا المكتب معلومات عن التدابير التي اتخذها هذا الطرف ضد أي شخص محمي قبض عليه، أو فرضت عليه إقامة جبرية أو اعتقل منذ أكثر من أسبوعين. وعليه، علاوة على ذلك، أن يكلف إدارته المختلفة المعنية بسرعة إبلاغ المكتب المذكور بالمعلومات المتعلقة بالتغيرات التي تطرأ على حالة هؤلاء الأشخاص المحميين. من قبيل النقل، أو الإفراج، أو الإعادة للوطن، أو الهروب، أو العلاج بالمستشفى، أو الولادة، أو الوفاة.

## المادة 137

يتولى المكتب الوطني للاستعلامات على وجه الاستعجال، وبأسرع الوسائل، وعن طريق الدول الحامية من جهة، والوكالة المركزية المنصوص عليها في المادة 140 من جهة أخرى، نقل المعلومات المتعلقة بالأشخاص المحميين إلى الدولة التي يكون الأشخاص المذكورون من رعاياها أو الدولة التي كانوا يقيمون في أراضيها. وترد المكاتب أيضاً على جميع الاستفسارات التي توجه إليها بشأن الأشخاص المحميين.

وتنقل مكاتب الاستعلامات المعلومات المتعلقة بالشخص المحمي، باستثناء الحالات التي قد يلحق فيها نقل المعلومات الضرر بالشخص المعني أو بعائلته. وحتى في هذه الحالة، فإنه لا يجوز منع المعلومات عن الوكالة المركزية التي تتخذ الاحتياطات اللازمة المبينة في المادة 140 بعد تبويبها إلى الظروف.

يصدق على جميع الاتصالات المكتوبة الصادرة عن أي مكتب بتوقيع أو بخاتم المكتب.

## المادة 138

تكون المعلومات التي يتلقاها المكتب الوطني للاستعلامات وينقلها ذات طابع يسمح بتعيين هوية الشخص المحمي بدقة وإبلاغ عائلته بسرعة. وتتضمن على الأقل بالنسبة لكل شخص: لقبه واسمه الأول، ومحل وتاريخ ميلاده بالكامل، وجنسيته، وآخر محل إقامة له، والعلامات المميزة له، واسم والده ولقب والدته، وتاريخ وطبيعة الإجراء الذي اتخذ إزاءه، والمكان الذي اتخذ فيه هذا الإجراء، والصفاء الذي يمكن توجوه مراسلاته عليه، وكذلك اسم وعنوان الشخص الذي يتعين إبلاغه بالمعلومات. وتقال بصورة منتظمة، وإن أمكن أسبوعياً، معلومات عن الحالة الصحية للمعتقلين المرضى أو الجرحى من ذوي الحالات الخطيرة.

## المادة 139

يتولى المكتب الوطني للاستعلامات تلك استلام جميع المتعلقات الشخصية ذات القيمة التي يتركها الأشخاص المحميين المبيثون في المادة 136، وعلى الأخص عند الإعادة إلى الوطن، أو الإفراج أو الهروب أو الوفاة، وينقل هذه المتعلقات إلى المعنيين إما مباشرة أو، إذا لزم الأمر، عن طريق الوكالة المركزية. وترسل هذه الأشياء في طرد مختمة بخاتم المكتب، وترفق بهذه الظروف بيانات توضح بدقة هوية الأشخاص الذين تخصم هذه الأشياء ويبيان كامل بمحتويات كل طرد. ويحتفظ بسجلات تفصيلية عن استلام وإرسال جميع الأشياء القيمة من هذا النوع.

## المادة 140

تنشأ في بلد محايد وكالة مركزية للاستعلام عن الأشخاص المحميين، وبخاصة بشأن المعتقلين. وتقرّر اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الدول المعنية، إذا رأت ذلك، تنظيم هذه الوكالة التي يمكن أن تكون مماثلة للوكالة المنصوص عليها بالمادة 123 من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949. تتولى هذه الوكالة تجميع كافة المعلومات ذات الطابع المنصوص عنه في المادة 136، والتي تتكمن من الحصول عليها من خلال القنوات الرسمية أو الخاصة، وتلقاها بأسرع ما يمكن إلى بلد منشأ أو إقامة الأشخاص المعنيين، إلا في الحالات التي قد يؤدي فيها هذا النقل إلى إلحاق الضرر بالأشخاص الذين تتعلق بهم هذه المعلومات أو إلى الإضرار بعائلاتهم. وعلى أطراف النزاع أن تقدم للوكالة جميع التسهيلات المعقولة للتكمن من القيام بنقل المعلومات والأطراف السامية المتعاقدة، وبخاصة الأطراف التي ينتفع رعاياها بخدمة الوكالة المركزية، مدعوة إلى تقديم الدعم المالي الذي تحتاج إليه الوكالة.

وينبغي ألا تقصر الأحكام المتقدمة على أنها تلبي النشاط الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر وجميعها الإغاثة المشار إليها في المادة 142.

## المادة 141

تتمتع المكاتب الوطنية للاستعلامات بالإعفاء من الرسوم البريدية جميعها، وكذلك بالإعفاءات المنصوص عليها بالمادة 110، ويقرر الإمكان بالإعفاء من رسوم البريد أو على الأقل بتخفيضات كبيرة في هذه الرسوم.

## الباب الرابع: تنفيذ الاتفاقية

## القسم الأول: أحكام عامة

## المادة 142

مع مراعاة التدابير التي تراها الدول الحاجزة حتمية لضمان أمنها أو لمواجهة أي ضرورة معقولة أخرى، تكلم هذه الدول أفضل ترحيب بالمنظمات الدينية، أو جمعيات الإغاثة، أو أي هيئة أخرى تعاون الأشخاص المحميين. وتوفر جميع التسهيلات اللازمة لها ولمندوبيها المعتمدين على النحو الواجب، لزيارة الأشخاص المحميين، ولتوزيع مواد الإغاثة والإمدادات الواردة من أي مصدر لأغراض تنظيمية أو ترفيهية أو دينية عليهم، أو لمساعدتهم في تنظيم أوقات فراغهم داخل المعتقلات. ويجوز أن تنشأ الجمعيات أو الهيئات المشار إليها في أراضي الدولة الحاجزة أو في بلد آخر، أو أن يكون لها طابع دولي.

يجوز للدولة الحاجزة أن تحدد عدد الجمعيات والهيئات التي يرخص لمندوبيها بممارسة نشاطهم في أراضيها وتحت إشرافها، وبشرط مع ذلك ألا يعوق هذا التحديد تقديم عون فعال وكاف لجميع الأشخاص المحميين.

ويجب الاعتراف بالوضع الخاص للجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا المجال واحترامه في جميع الأوقات.

## المادة 143

يصرح لممثلي أو مندوبي الدول الحامية بالذهاب إلى جميع الأماكن التي يوجد بها أشخاص محميين، وعلى الأخص أماكن الاعتقال والحجز والعمل. ويكون لهم حق الدخول في جميع المرافق التي يستعملها الأشخاص المحميين، ولهم أن يتحدثوا معهم بدون رقيب، بالاستعانة بمرجع عند الضرورة.

ولا تمنع هذه الزيارات إلا لأسباب تقتضيها ضرورات عسكرية قهرية، ولا يكون ذلك إلا بصفة استثنائية ومؤقتة. ولا يجوز تحديد تواتر ومدة هذه الزيارات.

تعطي الحرية الكاملة لممثلي ومندوبي الدول الحامية فيما يتعلق باختيار الأماكن التي يرغبون زيارتها. وللدولة الحاجزة أو دولة الاحتلال أن تتفق مع الدولة الحامية، وعند الاقتضاء مع دولة منشأ الأشخاص المتوخى زيارتهم، على السماح لمواطني المعتقلين بالاشتراك في الزيارات.

يُنْتَفَع مندوبو اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالاستشارات نفسها. ويخضع تعيين هؤلاء المندوبين لموافقة الدول التي تقع تحت سلطتها الأراضي التي يتعين عليهم ممارسة أنشطتهم فيها.

حفظت في الأصل



## المادة 144

تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تنشر نص هذه الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن في بلداتها، في وقت السلم كما في وقت الحرب، وتعهد بصفة خاصة بأن تدرج دراستها ضمن برامج التعليم العسكري، والمدني إذا أمكن، بحيث تصبح المبادئ التي تتضمنها معروفة لمجموع السكان.

يتعين على السلطات المدنية والعسكرية والشرطة أو السلطات الأخرى التي تضطلع في وقت الحرب بمسؤوليات إزاء الأشخاص المحبوسين، أن تكون حائزة لنص الاتفاقية، وأن تلقن بصفة خاصة أحكامها.

## المادة 145

تتبادل الأطراف السامية المتعاقدة عن طريق مجلس الاتحاد السويسري، ومن خلال الدول الحامية أثناء الأعمال العدائية، التراجم الرسمية لهذه الاتفاقية، وكذلك القوانين واللوائح التي قد تعتمد عليها لتطبيقها.

## المادة 146

تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لغرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقتلون أو يأمرون باقتلاع إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية، المبينة في المادة التالية. يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتلاع مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقتلاعها، ويتقدمهم إلى محاكمة، أيا كانت جنسيتهم. وله أيضاً، إذا فضل ذلك، وطبقاً لأحكام تشريعه، أن يسلمهم إلى طرف متعاقد معني آخر لمحاكمتهم ما دامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص. على كل طرف متعاقد اتخاذ التدابير اللازمة لوقف جميع الأفعال التي تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية بخلاف المخالفات الجسيمة المبينة في المادة التالية.

وينتقل المتهمون في جميع الأحوال بضمانات للمحاكمة والدفاع الحر لا تقل ملائمة عن الضمانات المنصوص عنها بالمواد 105 وما بعدها من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب، المورخة في 12 آب/أغسطس 1949.

## المادة 147

المخالفات الجسيمة التي تشير إليها المادة السابقة هي التي تتضمن أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محبوسين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بطم الحياة، وتعمد إحداث ألام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحة، والتفلي أو النقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقاً للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتصلفية.

## المادة 148

لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يتدخل أو يحل طرف متعاقد آخر من المسؤوليات التي تقع عليه أو على طرف متعاقد آخر فيما يتعلق بالمخالفات المشار إليها في المادة السابقة.

## المادة 149

يجري، بناء على طلب أي طرف في النزاع، بطريقة تتقرر فيما بين الأطراف المعنية، تحقيق يصد أي ادعاء بانتهاك هذه الاتفاقية.

وفي حالة عدم الاتفاق على إجراءات التحقيق، يتلق الأطراف على اختيار حكم يقرر الإجراءات التي تتبع. وما أن يبين انتهاك الاتفاقية، يتعين على أطراف النزاع وضع حد له وقمعه بأسرع ما يمكن.

## القسم الثاني: أحكام ختامية

## المادة 150

وضعت هذه الاتفاقية باللغتين الإنكليزية والفرنسية. وكلا النصين متساويان في الحجية. وسيلقون مجلس الاتحاد السويسري بوضع تراجم رسمية للاتفاقية باللغتين الروسية والألمانية.

## المادة 151

تعرض هذه الاتفاقية التي تحمل تاريخ اليوم للتوقيع لغاية 12 شباط/فبراير 1950، باسم الدول الممثلة في المؤتمر الذي افتتح في جنيف في 21 نيسان/أبريل 1949.

## المادة 152

تصدق هذه الاتفاقية بأسرع ما يمكن، وتودع صكوك التصديق في برن. يحرم محضر بإيداع كل صك من صكوك التصديق، ويرسل مجلس الاتحاد السويسري صورة موثقة من هذا المحضر إلى جميع الدول التي تم باسمها توقيع الاتفاقية أو الإبلاغ عن الانضمام إليها.

## المادة 153

يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بعد ستة شهور من تاريخ إيداع صكين للتصديق على الأقل. وبعد ذلك، يبدأ نفاذها إزاء أي طرف سام متعاقد بعد ستة شهور من تاريخ إيداع صك تصديق.

## المادة 154

بالنسبة للعلاقات القائمة بين الدول المرتبطة باتفاقية لاهاي المنطقة بقوانين وعادات الحرب البرية، سواء المفردة في 29 تموز/يونيه 1899 أو المعقودة في 18 تشرين الأول/أكتوبر 1907، والتي تشارك في هذه الاتفاقية، تكمل هذه الاتفاقية القسمين الثاني والثالث من اللائحة الملحقة باتفاقية لاهاي المذكورتين.

## المادة 155

تعرض هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ نفاذها لانضمام جميع الدول التي لم تكن الاتفاقية قد وقعت باسمها.

## المادة 156

يبلغ كل انضمام إلى مجلس الاتحاد السويسري كتابة، ويعتبر سارياً بعد مضي ستة شهور من تاريخ استلامه. ويبلغ مجلس الاتحاد السويسري كل انضمام إلى جميع الدول التي تم باسمها توقيع الاتفاقية أو الإبلاغ عن الانضمام إليها.

## المادة 157

يترتب على الحالات المنصوص عنها في المادتين 2 و 3 النفاذ الفوري للتصديقات التي تودعها أطراف النزاع

والانضمامات التي تبلغها قبل أو بعد وقوع الأعمال الحربية أو الاحتلال. ويبلغ مجلس الاتحاد السويسري بأسرع وسيلة أي تصديقات أو انضمامات يتلقاها من أطراف النزاع.

## المادة 158

لكل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة حق الانسحاب من هذه الاتفاقية. ويبلغ الانسحاب كتابة إلى مجلس الاتحاد السويسري الذي يتولى إبلاغه إلى حكومات جميع الأطراف السامية المتعاقدة.

ويعتبر الانسحاب سارياً بعد مضي عام من تاريخ إبلاغه لمجلس الاتحاد السويسري. على أن الانسحاب الذي يبلغ في وقت تكون فيه الدولة المنسحبة مشتركة في نزاع، لا يعتبر سارياً إلا بعد توقيع عقد الصلح، وعلى أي حال بعد انتهاء عمليات الإفراج عن الأشخاص الذين تحميمهم الاتفاقية وإعادتهم إلى أوطانهم أو إعادة توطينهم. ولا يكون للانسحاب أثره إلا بالنسبة للدولة المنسحبة. ولا يكون له أي أثر على الالتزامات التي يجب أن تبقى أطراف النزاع ملتزمة بأدائها طبقاً لمبادئ القانون الدولي الناشئة من الأعراف الراسخة بين الأمم المتحضرة، ومن القوانين الإنسانية، وما يملية الضمير العام.

## المادة 159

يسجل مجلس الاتحاد السويسري هذه الاتفاقية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، ويخطر مجلس الاتحاد السويسري الأمانة العامة للأمم المتحدة كذلك بأي تصديقات أو انضمامات أو انسحابات يتلقاها يصد هذه الاتفاقية. إثباتاً لذلك، قام الموقعون أثناء، الذين أودعوا وثائق تلوينهم، بتوقيع هذه الاتفاقية. حرر في جنيف، في هذا اليوم الثاني عشر من آب/أغسطس 1949 باللغتين الإنكليزية والفرنسية، ويودع الأصل في محفوظات الاتحاد السويسري، ويرسل مجلس الاتحاد السويسري صورة مصدقة من الاتفاقية إلى جميع الدول الموقعة، وكذلك إلى الدول التي تنضم إلى الاتفاقية.

## الملحق الأول

## مشروع اتفاق بشأن مناطق ومواقع الاستشفاء والأمان

## المادة 1

تخصص مناطق الاستشفاء والأمان بصفة قطعية للأشخاص المشار إليهم في المادة 23 من اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان. المورخة في 12 آب/أغسطس 1949، وكذلك للأشخاص الذين يتولون تنظيم وإدارة هذه المناطق والمواقع ورعاية الأشخاص الذين يجمعون فيها. ومع ذلك، يكون للأشخاص الذين تكون أمانتهم مستتبعة في داخل هذه المناطق الحق في البقاء فيها.

محكمة من الأصل



## المادة 2

على الأشخاص الذين يوجدون بأي صفة في منطقة استشفاء وأمان أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل له علاقة مباشرة بالعمليات الحربية أو إنتاج المهمات الحربية، سواء في داخل هذه المنطقة أو خارجها.

## المادة 3

على الدولة التي تنشئ منطقة استشفاء وأمان أن تتخذ جميع التدابير المناسبة لمنع دخول الأشخاص الذين ليس لهم حق دخولها أو التواجد فيها.

## المادة 4

يجب أن تستوفي الشروط التالية في مناطق الاستشفاء والأمان:

- لا تشمل إلا جزءاً صغيراً من الأراضي الواقعة تحت سيطرة الدولة التي تنشئها،
- تكون قليلة الكثافة السكانية بالمقارنة مع قدرتها على الاستيعاب،
- تكون بعيدة عن أي أهداف عسكرية وإي منشآت صناعية أو إدارية هامة، ومجردة من مثل هذه الأهداف،
- لا تقع في مناطق يوجد أي احتمال في أن تكون ذات أهمية في سير الحرب.

## المادة 5

تخضع مناطق الاستشفاء والأمان للالتزامات التالية:

- لا تستخدم طرق المواصلات ووسائل النقل التي تكون تحت تصرفها لنقل موظفين عسكريين أو مهمات عسكرية ولو كان لمجرد العبور،
- لا يدافع عنها بوسائل عسكرية بأي حال.

## المادة 6

تتميز مناطق الاستشفاء والأمان بواسطة أشرطة مائلة حمراء على أرضية بيضاء توضع على الحدود الخارجية للمنطقة وفوق مبانيها.

وتتميز المناطق المخصصة كلية للجرحى والمرضى بشارة الصليب الأحمر (أو الهلال الأحمر أو الأسد أو الشمس الأحمرين) على أرضية بيضاء.

## المادة 7

تقوم كل دولة منذ وقت السلم أو عند بدء الأعمال العدائية بإبلاغ جميع الأطراف السامية المتعاقدة بقائمة مناطق الاستشفاء والأمان القائمة في الأراضي التي تسيطر عليها، وتبلغها بأي منطقة جديدة تنشأ أثناء النزاع.

وبمجرد أن يستلم الطرف المعادي الإخطار المشار إليه أعلاه، تكتسب المنطقة التي أُنشئت الصفة القانونية. على أنه إذا راي الطرف الخصم أن أحد الشروط الواردة في هذا الاتفاق غير مستوفاة بشكل ظاهر، فإن له أن يرفض الاعتراف بالمنطقة وأن يبلغ رفضه بصفة عاجلة إلى الطرف المسؤول عن المنطقة أو أن يعلق اعترافه بها على فرض الرقابة المنصوص عليها بالمادة 8.

## المادة 8

كل دولة تعترف بمنطقة أو بعدة مناطق استشفاء وأمان أنشأها الطرف الخصم لها حق في المطالبة بأن تقوم لجنة خاصة أو أكثر بالتحقق من استيفاء الشروط والالتزامات المبينة في هذا الاتفاق.

ولهذا الغرض، يكون لأعضاء اللجنة الخاصة في جميع الأوقات مطلق الحرية في دخول مختلف المناطق، بل ويمكنهم الإقامة فيها بصفة مستديمة. توفر لهم جميع التسهيلات للقيام بواجبات المراقبة.

## المادة 9

في الحالات التي تتبين فيها اللجنة الخاصة وقائع تبدو لها مخالفة لأحكام هذا الاتفاق، يتعين عليها فوراً تنبيه الدولة المسؤولة عن المنطقة بهذه الوقائع وتحدد لها مهلة أقصاها خمسة أيام لتصحيحها، وتبلغ بذلك الدولة التي اعترفت بالمنطقة.

إذا أُلغيت المهلة ولم تستجب الدولة المسؤولة عن المنطقة للتنبيه الذي وجه إليها، جاز للطرف الخصم أن يعلن أنه لم يعد ملتزماً بهذا الاتفاق فيما يتعلق بالمنطقة المعنية.

## المادة 10

تقوم الدولة التي تنشئ منطقة أو عدة مناطق استشفاء وأمان، وكذلك الأطراف المعادية التي أبلغت بإنشائها، بتعيين الأشخاص الذين يجوز لهم الاشتراك في اللجان الخاصة المشار إليها في المادتين 8 و 9، أو تعين لها الدول الحامية أو أي دولة محايدة أخرى هؤلاء الأشخاص.

## المادة 11

لا يجوز بأي حال أن تكون مناطق الاستشفاء والأمان هدفاً للهجوم، بل تكفل لها أطراف النزاع الحماية والاحترام في جميع الأوقات.

## المادة 12

في حالة وقوع احتلال، يستمر احترام مناطق الاستشفاء والأمان الموجودة بالأراضي المحتلة وتستخدم في نفس أغراضها.

## المادة 13

على أن يجوز لدولة الاحتلال أن تعدل الغرض منها بعد تأمين سلامة الأشخاص المجمعين فيها. يطبق هذا الاتفاق أيضاً على المواقع التي تخصصها الدول لنفس الغرض الذي تنشأ من أجله مناطق الاستشفاء والأمان.

## الملحق الثاني

## مشروع لائحة تتعلق بالإغاثة الجماعية للمعتقلين المدنيين

## المادة 1

يصرح للجان المعتقلين بتوزيع رسائل الإغاثة الجماعية المسؤولة عنها على جميع المعتقلين التابعين إدارياً للمعتقل الذي تعمل فيه هذه اللجان، وكذلك على المعتقلين الموجودين بالمستشفيات أو السجون أو المنشآت التأديبية الأخرى.

## المادة 2

يجري توزيع رسائل الإغاثة الجماعية طبقاً لتعليمات المانحين ووفقاً لخطة تضعها لجان المعتقلين، بيد أنه يفضل توزيع مواد الإغاثة الطبية بالاتفاق مع الأطباء الأقدمين، الذين يجوز لهم مخالفة هذه التعليمات في المستشفيات والمستوصفات بقدر ما تملئ ذلك احتياجات مرضاهم. ويجري التوزيع في هذا الإطار دائماً بطريقة منصفة.

## المادة 3

بغية التمكن من التحقق من نوعية وكمية الإمدادات الواردة وإعداد التقارير المفصلة بشأن هذا الموضوع للمانحين، يصرح لأعضاء لجان المعتقلين بالذهاب إلى محطات السكة الحديدية وغيرها من نقاط وصول رسائل الإغاثة الجماعية، القريبة من المعتقلات التي تعمل فيها اللجان.

## المادة 4

توفر للجان المعتقلين التسهيلات اللازمة للتحقق من أن توزيع إمدادات الإغاثة الجماعية يجري وفقاً لتعليماتها في جميع الأقسام الفرعية والملحقات التابعة للمعتقلات التي تعمل فيها.

## المادة 5

يصرح للجان المعتقلين بأن تستوفي، وبأن تطلب من أعضاء لجان المعتقلين في فصول العمل أو الأطباء الأقدمين في المستوصفات والمستشفيات أن يستوفوا استمارات أو استبيانات توجه إلى المانحين، وتتعلق بإمدادات الإغاثة الجماعية (التوزيع، والاحتياجات، والكميات، إلخ). وترسل هذه الاستمارات والاستبيانات المستوفاة على النحو الواجب إلى المانحين دون إبطاء.

## المادة 6

لضمان انتظام توزيع إمدادات الإغاثة الجماعية على المعتقلين في المعتقلات، ولمواجهة أي احتياجات يمكن أن تنشأ نتيجة لوصول دفعات جديدة من المعتقلين، يسمح للجان المعتقلين بتكوين احتياطي كافي من إمدادات الإغاثة الجماعية بصورة منتظمة. ولهذا الغرض، توضع تحت تصرفها مخازن مناسبة، ويؤود كل مخزن بأقلين تحتفظ لجنة المعتقلين بمفاتيح أحدهما ويحتفظ قائد المعتقل بمفتاح الآخر.

## المادة 7

على الأطراف السامية المتعاقدة، والدول الحائزة بصفة خاصة، أن تسمح بقدر الإمكان، مع مراعاة نظام تأمين السكان، بمشتري أي سلع في أراضيها لأغراض توزيع مواد إغاثة جماعية على المعتقلين. وعليها بالمقابل أن تسهل نقل الاعتمادات والتدابير المالية أو الفنية أو الإدارية التي تتخذ للقيام بهذه المشتريات.

هكذا في الأصل

## المادة 8

لا تكون الأحكام المتقدمة عفية أمام حق المعتقلين في تلقي إمدادات الإغاثة الجماعية قبل وصولهم إلى أحد المعتقلات أو أثناء نقلهم، أو أمام إمكانية قيام ممثلي الدولة الحامية، أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أي هيئة إنسانية أخرى تعاون المعتقلين وتتولى نقل هذه المعونات، بتوزيعها على الأشخاص المرسلين إليهم بأي وسيلة أخرى يرونها مناسبة.

الملحق الثالث  
أولاً: بطاقة اعتقال

1. وجه البطاقة
- إدارة المعتقلين المدنيين
- مطلة من رسوم البريد
- بطاقة بريدية
- تنبيه هام
- يجب استيفاء هذه البطاقة بواسطة كل معتقل فور اعتقاله، وفي كل مرة يتغير فيها عنوانه بسبب النقل إلى معتقل آخر أو إلى مستشفى.
- هذه البطاقة ليست هي البطاقة الخاصة التي يسمح للشخص المعتقل بأن يرسلها إلى عائلته.
- الوكالة المركزية للاستعلام عن الأشخاص المحميين
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر
2. ظهر البطاقة
- اكتب بخط واضح كتابة مقروءة
1. الجنسية
2. اللقب
3. الأسماء الأولى (بأكملها)
4. الاسم الأول للوالد
5. تاريخ الميلاد
6. محل الميلاد
7. المهنة
8. العنوان قبل الاعتقال
9. عنوان العائلة
10. \* تم اعتقاله بتاريخ
11. \* حالته الصحية
12. عنوانه الحالي
13. التاريخ
14. التوقيع
- (\*) (اشطب ما لا داعي له - لا تضيف أي ملاحظات - أنظر التفصيلات على الوجه الآخر للبطاقة)
- (التساع بطاقة الاعتقال: 15 10 x سنتيمترا)

أو قدمت من (المستشفى، إلخ) بتاريخ

## ثانياً: رسالة

## إدارة المعتقلين المدنيين

مطلة من رسوم البريد  
المرسل إليه:  
الشارع والرقم:  
جهة الوصول (البلدة أو الناحية)  
المحافظة أو القسم  
البلد أو الدولة  
المرسل:  
اللقب والأسماء الأولى:  
تاريخ ومحل الميلاد:  
عنوان المعتقل:  
التساع رقعة الرسالة: 15 29 x سنتيمترا

## ثالثاً: بطاقة المراسلة

وجه البطاقة  
إدارة المعتقلين المدنيين  
المرسل:  
اللقب والأسماء الأولى:  
تاريخ ومحل الميلاد:  
عنوان المعتقل:  
مطلة من رسوم البريد  
بطاقة بريدية  
المرسل إليه:  
الشارع والرقم  
مكان الوصول (البلدة أو الناحية)  
المحافظة أو القسم  
البلد أو الدولة  
ظهر البطاقة  
التاريخ  
اكتب على الأسطر المنقوطة فقط وبوضوح تام  
(التساع بطاقة المراسلة: 15 10 x سنتيمترا)

حفظاً من الأصل

## اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب

المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949

اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لوضع اتفاقيات دولية لحماية ضحايا الحرب

المعقود في جنيف خلال الفترة من 21 نيسان/أبريل إلى 12 آب/أغسطس 1949 تاريخ بدء النفاذ: 21 تشرين الأول/أكتوبر 1950 وفقا لأحكام المادة 138

## الباب الأول: أحكام عامة

## المادة 1

تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال.

## المادة 2

علوة على الأحكام التي تسري في وقت السلم، تنطبق هذه الاتفاقية في حالة الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح آخر ينشأ بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يعترف أحدها بحالة الحرب. تنطبق هذه الاتفاقية أيضا في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لأقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة.

وإذا لم تكن إحدى دول النزاع طرفا في هذه الاتفاقية، فإن دول النزاع الأطراف فيها تبقى مع ذلك ملتزمة بها في علاقاتها المتبادلة، كما أنها تلتزم بالاتفاقية إزاء الدولة المذكورة إذا قبلت هذه الأخيرة أحكام الاتفاقية وطبقها.

## المادة 3

في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية:

1. الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين القوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص المعجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو المواد أو الثروة، أو أي معيار مماثل آخر.

ولهذا الغرض، تحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه، وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن:

(أ) الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب،

(ب) أخذ الرهائن،

(ج) الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الإخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة،

(د) إصدار الأحكام وتطبيق العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكيلة قنونيا. وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة.

2. يجمع الجرحى والمرضى ويعطي بهم.

يجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع. وعلى أطراف النزاع أن تعمل فوق ذلك، عن طريق التفاهات الخاصة، على تنفيذ كل الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية أو بعضها.

وليس في تطبيق الأحكام المتقدمة ما يؤثر على الوضع القانوني لأطراف النزاع.

## المادة 4

(ألف) أسرى الحرب بالمعنى المقصود في هذه الاتفاقية هم الأشخاص الذين ينتمون إلى إحدى الفئات التالية،

و يقعون في قبضة العدو: 1. أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع، والمليشيات أو الوحدات المتطوعة

التي تشكل جزءا من هذه القوات المسلحة.

2. أفراد المليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة، الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج إقليمتهم، حتى لو كان هذا الإقليم محتلا. على أن تتوفر

الشروط التالية في هذه المليشيات أو الوحدات المتطوعة، بما فيها حركات المقاومة المنظمة المذكورة: (أ) أن يكونوا أشخاص مسؤولين عن مروضيهم،

(ب) أن تكون لها علامة مميزة محددة يمكن تمييزها من بعد،

(ج) أن تحمل الأسلحة جهرا،

(د) أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها.

3. أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولاءهم لحكومة أو سلطة لا تعترف بها الدولة الحاضرة.

4. الأشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا في الواقع جزءا منها، كالأشخاص المدنيين الموجودين ضمن أطقم الطائرات الحربية، والمراسلين الحربيين، ومتعهدي التموين، وأفراد وحدات الصال أو الخدمات المختصة بالترفيه.

5. أفراد الأطقم الملاحية، بمن فيهم القادة والملاحون ومساعدوهم في السفن التجارية وأطقم الطائرات المدنية التابعة لأطراف النزاع، الذين لا ينتفعون بمعاملة أفضل بمقتضى أي أحكام أخرى من القانون الدولي.

6. سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغالبة دون أن يتوفر لهم الوقت لتشكيل وحدات مسلحة نظامية، شريطة أن يحملوا سلاح جهرا وأن يراعوا قوانين الحرب وعاداتها.

(باء) يعامل الأشخاص المذكورون فيما يلي بالمثل كأسرى حرب بمقتضى هذه الاتفاقية:

1. الأشخاص الذين ينتمون أو كانوا تابعين للقوات المسلحة للبلد المحتل إذا رأت دولة الاحتلال ضرورة اعتقالهم بسبب هذا الانتماء، حتى لو كانت قد تركتهم أحرار في بادئ الأمر أثناء سير الأعمال الحربية خارج الأراضي التي تحتلها، وعلى الأخص في حالة قيام هؤلاء الأشخاص بمحاولة فاشلة للانضمام إلى القوات المسلحة التي ينتمون إليها.

2. الأشخاص الذين ينتمون إلى إحدى الفئات المبينة في هذه المادة، الذين تستقبلهم دولة محايدة أو غير محايدة في إقليمها وتلتزم باعتقالهم بمقتضى القانون الدولي، مع مراعاة أية معاملة أكثر ملاءمة قد تری هذه الدول من المناسب إقليمتها وتلتزم باعتقالهم بمقتضى القانون الدولي، مع مراعاة أية معاملة أكثر ملاءمة قد تری هذه الدول من المناسب منحها لهم وبإستثناء أحكام المواد 8 و 1 و 15، والفقرة الخامسة من المادة 30، والمواد 58-67 و 92 و 126، والأحكام المتعلقة بالدولة الحامية عندما تكون هناك علاقات سياسية بين أطراف النزاع والدولة المحايدة أو غير المحايدة المعنية. أما في حالة وجود هذه العلاقات السياسية، فإنه يسمح لأطراف النزاع التي ينتمي إليها هؤلاء الأشخاص بممارسة المهام التي تقوم بها الدولة الحامية إزاءهم بمقتضى هذه الاتفاقية؛ دون الإخلال بالواجبات طبقا للأعراف والمعاهدات السياسية والتفصيلية.

(جيم) لا تؤثر هذه المادة بأي حال في وضع أفراد الخدمات الطبية والدينية كما هو محدد في المادة 33 من الاتفاقية.

## المادة 5

تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المشار إليهم في المادة 4 ابتداء من وقوعهم في يد العدو إلى أن يتم الإفراج عنهم وإعادتهم إلى الوطن بصورة نهائية.

وفي حالة وجود أي شك بشأن انتماء أشخاص قاموا بعمل حربي وسقطوا في يد العدو إلى إحدى الفئات المبينة في المادة 4، فإن هؤلاء الأشخاص ينتمون بالحماية التي تكفلها هذه الاتفاقية لحين البت في وضعهم بواسطة محكمة مختصة.

## المادة 6

علوة على الاتفاقات المنصوص عنها صراحة في المواد 10، 23، 28، 33، 60، 65، 66، 67، 72، 73، 75، 109، 110، 118، 119، 122، 132، يجوز للأطراف السامية المتعاقدة أن تعد اتفاقات خاصة أخرى بشأن أية مسائل

تري من المناسب تسويتها بكيفية خاصة. ولا يؤثر أي اتفاق خاص تأثيرا ضارا على وضع أسرى الحرب كما حددته هذه الاتفاقية، أو يقيد الحقوق الممنوحة لهم بمقتضاها.

ويستمر انتفاع أسرى الحرب بهذه الاتفاقات ما دامت الاتفاقية سارية عليهم، إلا إذا كانت تلك أحكام صريحة تقضي بخلاف ذلك في الاتفاقات سالفة الذكر أو في اتفاقات لاحقة لها، أو إذا كان هذا الطرف أو ذلك من أطراف النزاع قد اتخذ تدابير أكثر ملاءمة لهم.

حكمة من الأصل



## المادة 7

لا يجوز لأسرى الحرب التنازل في أي حال من الأحوال، جزئيا أو كلية عن الحقوق الممنوحة لهم بمقتضى الاتفاقية، أو بمقتضى الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة السابقة، إن وجدت.

## المادة 8

تطبق هذه الاتفاقية بمعاونة وتحت إشراف الدول الحامية التي تكلف برعاية مصالح أطراف النزاع. وطبقا لهذه الفقرة، يجوز للدول الحامية أن تعين، بخلاف موظفيها الدبلوماسيين والقنصليين، مندوبين من رعاياها أو رعايا دول أخرى محايدة، ويضع تعيين هؤلاء المندوبين لموافقة الدولة التي سيؤدون واجباتهم لديها.

وعلى أطراف النزاع تسهيل مهمة ممثل أو مندوبي الدول الحامية إلى أقصى حد ممكن. ويجب ألا يتجاوز ممثلو الدول الحامية أو مندوبوها في أي حال من الأحوال حدود مهمتهم بمقتضى هذه الاتفاقية، وعليهم بصفة خاصة مراعاة مقتضيات أمن الدولة التي يقومون فيها بواجباتهم. ولا يجوز تقييد نشاطهم إلا إذا استدعت ذلك الضرورات الحربية وحدها، ويكون ذلك بصفة استثنائية وموقفة.

## المادة 9

لا تكون أحكام هذه الاتفاقية عقبة في سبيل الأنشطة الإنسانية التي يمكن أن تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أية هيئة إنسانية غير متحيزة أخرى بقصد حماية وإغاثة أسرى الحرب، شريطة موافقة أطراف النزاع المعنية.

## المادة 10

للأطراف السامية المتعاقدة أن تتفق في أي وقت على أن تعهد إلى هيئة تتوفر فيها كل ضمانات الحيادة والكفاءة بالمهام التي تلقها هذه الاتفاقية على عاتق الدول الحامية.

وإذا لم ينتفع أسرى الحرب أو توقف انتفاعهم لأي سبب كان بجهود دولة حامية أو هيئة معينة وفقا للفقرة الأولى أعلاه، فعلى الدولة الأسيرة أن تطلب إلى دولة محايدة أو إلى هيئة من هذا القبيل أن تضطلع بالوظائف التي تنيطها هذه الاتفاقية بالدول الحامية التي تعينها أطراف النزاع.

فإذا لم يمكن توفير الحماية على هذا النحو، فعلى الدول الأسيرة أن تطلب إلى هيئة إنسانية، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، الاضطلاع بالمهام الإنسانية التي تؤديها الدول الحامية بمقتضى هذه الاتفاقية، أو أن تقبل، رهنا بأحكام هذه المادة، عرض الخدمات الذي تقدمه مثل هذه الهيئة.

وعلى أية دولة محايدة أو هيئة طلبت إليها الدولة صاحبة الشأن تحقيق الأغراض المذكورة أعلاه، أو قدمت هي عرضا للقيام بذلك، أن تقرر طوال مدة قيامها بنشاطها المسؤولية التي تقع عليها تجاه طرف النزاع الذي ينتمي إليه الأشخاص المحميون بمقتضى هذه الاتفاقية، وأن تقدم الضمانات الكافية لإثبات قدرتها على تنفيذ المهام المطلوبة وأدائها دون تحيز.

لا يجوز الخروج على الأحكام المتقدمة في أي اتفاق خاص يعقد بين دول تكون إحداها مقيدة الحرية في التفاوض مع الدولة الأخرى أو حلقاتها بسبب أحداث الحرب، ولو بصورة مؤقتة، وعلى الأخص في حالة احتلال كل أراضيها أو جزء هام منها.

وكما ذكرت عبارة الدولة الحامية في هذه الاتفاقية، فإن مدلولها ينسحب أيضا على الهيئات البديلة لها بالمعنى المفهوم في هذه المادة.

## المادة 11

تقدم الدول الحامية مساعيها الحميدة من أجل تسوية الخلافات في جميع الحالات التي ترى فيها أن ذلك في مصلحة الأشخاص المحميين، وعلى الأخص حالات عدم اتفاق أطراف النزاع على تطبيق أو تفسير أحكام هذه الاتفاقية. ولهذا الغرض، يجوز لكل دولة حامية أن تقدم لأطراف النزاع، بناء على دعوة أحد الأطراف أو من تلقاء ذاتها، اقتراحا باجتماع ممثلها، وعلى الأخص ممثلي السلطات المسؤولة عن أسرى الحرب، عند الاقتضاء على أرض محايدة تختار بطريقة مناسبة. وتلتزم أطراف النزاع بتنفيذ المقترحات التي تقدم لها تحقيقا لهذا الغرض. وللدول الحامية أن تقدم، إذا رأت ضرورة لذلك، اقتراحا يخضع لموافقة أطراف النزاع بدعوة شخص ينتمي إلى دولة محايدة أو تلوضه اللجنة الدولية للصليب الأحمر للاشتراك في هذا الاجتماع.

## الباب الثاني: الحماية العامة لأسرى الحرب

## المادة 12

يقع أسرى الحرب تحت سلطة الدولة المعادية، لا تحت سلطة الأفراد أو الوحدات العسكرية التي أسرتهم، وبخلاف المسؤوليات الفردية التي قد توجد، تكون الدولة الحاجزة مسؤولة عن المعاملة التي يلغاها الأسرى. لا يجوز للدولة الحاجزة نقل أسرى الحرب إلا إلى دولة طرف في الاتفاقية، وبعد أن تلتفت الدولة الحاجزة برغبة الدولة المعنية في تطبيق الاتفاقية وقدرتها على ذلك. وفي حالة نقل أسرى الحرب على هذا النحو، تقع مسؤولية تطبيق الاتفاقية على الدولة التي قبلتهم ما داموا في عهدها. غير أنه إذا قصرت هذه الدولة في مسؤولياتها في تنفيذ أحكام الاتفاقية بشأن أية نقطة هامة، فعلى الدولة التي نقلت أسرى الحرب أن تتخذ، بمجرد إخطارها من قبل الدولة الحامية، تدابير فعالة لتصحيح الوضع، أو أن تطلب إعادة الأسرى إليها. ويجب تلبية مثل هذه الطلبات.

## المادة 13

يجب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات. ويحظر أن تقترب الدولة الحاجزة أي فعل أو إهمال غير مشروع بسبب موت أسير في عهدها، وبغير انتهاك جسيما لهذه الاتفاقية. وعلى الأخص، لا يجوز تعريض أي أسير حرب للتشويه البدني أو التجارب الطبية أو العلمية من أي نوع كان مما لا تبرره المعالجة الطبية للأسير المعنى أو لا يكون في مصلحته. وبالمثل، يجب حماية أسرى الحرب في جميع الأوقات، وعلى الأخص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد، وضد المسلب والفضول الجماهير.

وتحظر تدابير الاعتصاف من أسرى الحرب.

محكمة العدل الدولية

## المادة 14

لأسرى الحرب حق في احترام أشخاصهم وشرفهم في جميع الأحوال. ويجب أن تعمل النساء الأسيرات بكل الاعتبار الواجب لجنسهن. ويجب على أي حال أن يلتزم معاملة لا تقل ملازمة عن المعاملة التي يلقاها الرجال.

يحفظ أسرى الحرب بكامل أهليتهم المدنية التي كانت لهم عند وقوعهم في الأسر. ولا يجوز للدولة الحائزة تقييد ممارسة الحقوق التي تكفلها هذه الأهلية، سواء في إقليمها أو خارجة إلا بالقدر الذي يقتضيه الأسر.

## المادة 15

تتكفل الدولة التي تحتجز أسرى حرب بإعاشتهم دون مقابل وتقديم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية مجاناً.

## المادة 16

مع مراعاة أحكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بترتيب الأسرى وجنسهم، ورهنها بأية معاملة مميزة يمكن أن تمنح لهم بسبب حالتهم الصحية أو أعمارهم أو مؤهلاتهم المهنية، يتعين على الدولة الحائزة أن تعاملهم جميعاً على قدم المساواة، دون أي تمييز ضار على أساس الجنس، أو الدين، أو الآراء السياسية، أو أي معايير مماثلة أخرى.

## الباب الثالث: الأسر

## القسم الأول: ابتداء الأسر

## المادة 17

لا يلتزم أي أسير عند استجوابه إلا بالإدلاء باسمه بالكامل، ورتبته العسكرية، وتاريخ ميلاده، ورقمه بالجيش أو الفرقة أو رقمه الشخصي أو المسلسل، فإذا لم يستطع فهم معلومات مماثلة.

على كل طرف في النزاع أن يزود جميع الأشخاص التابعين له والمعرضين لأن يصبحوا أسرى حرب، ببطاقة لتحديد الهوية يبين فيها اسم حاملها بالكامل، ورتبته، ورقمه بالجيش أو الفرقة أو رقمه الشخصي أو المسلسل أو معلومات مماثلة، وتاريخ ميلاده. ويمكن أن تحصل بطاقة الهوية أيضاً توقيع حاملها أو بصمات أصابعه أو كليهما، وقد تتضمن اتساع البطاقة 6.5 \* 10 سنتيمترات وتصدر من مستخدمين. ويبرز الأسير بطاقة هويته عند كل طلب لكن لا يجوز سحبها منه بأي حال من الأحوال.

ولا يجوز ممارسة أي تعذيب بدني أو معنوي أو أي إكراه على أسرى الحرب لاستخلاص معلومات منهم من أي نوع. يسلم أسرى الحرب المعجزون عن الإدلاء بمعلومات عن هويتهم بسبب حالتهم البدنية أو العقلية إلى قسم الخدمات الطبية.

وتحدد هوية هؤلاء الأسرى بكل الوسائل الممكنة مع مراعاة أحكام الفقرة السابقة. يجري استجواب أسرى الحرب بلغة يفهمونها.

## المادة 18

يحفظ أسرى الحرب بجميع الأشياء والأدوات الخاصة باستعمالهم الشخصي -معداً الأسلحة، والخيل، والمهمات الحربية، والمستلزمات الحربية- وكذلك يحوّلونهم المملوكة والأقنعة الواقية من الغازات، وجميع الأدوات الأخرى التي تكون قد صرفت لهم للحماية الشخصية. كما تبقى في حوزتهم الأشياء والأدوات التي تستخدم في ملابسهم وتجهيزاتهم حتى لو كانت تتعلق بعصمتهم العسكرية الرسمية.

لا يجوز في أي وقت أن يكون الأسرى بدون وثائق تحديق هويتهم. وعلى الدولة الحائزة أن تزود بها الأسرى الذين لا يحملونها.

لا يجوز تجريّد أسرى الحرب من شارات رتبهم وجنسيتهم، أو أوسائيلهم، أو الأدوات التي لها قيمة شخصية أو عاطفية.

لا يجوز سحب النقود التي يحملها أسرى الحرب إلا بأمر يصدره ضابط وبعد تقييد المبلغ وبيان صاحبه في سجل خاص، وبعد تسليم صاحب المبلغ إيصالاً مفصلاً يبين فيه بخط مقروء اسم الشخص الذي يعطي الإيصال المذكور ورتبته والوحدة التي يتبعها. وتحفظ لحساب الأسير أي مبالغ تكون من نوع عملة الدولة الحائزة أو تحول إلى هذه العملة بناء على طلب الأسير طبقاً للمادة 64.

ولا يجوز للدولة الحائزة أن تسحب من أسرى الحرب الأشياء ذات القيمة إلا لأسباب أمنية. وفي هذه الحالة تطبق الإجراءات المتبعة في حالة سحب النقود.

تحفظ في عهدة الدولة الحائزة الأشياء والنقود التي تسحب من الأسرى بصلاّت مغايرة لعملة الدولة الحائزة دون أن يطلب أصحابها استبدالها، وتسلم بشكلها الأصلي إلى الأسرى عند انتهاء أسرهم.

## المادة 19

يتم إجلاء أسرى الحرب بأسرع ما يمكن بعد أسرهم، وينقلون إلى معسكرات تقع في منطقة تبعد بقدر كاف عن منطقة القتال حتى يكونوا في مأمن من الخطر.

لا يجوز أن يستبقوا في منطقة خطرة، وبصورة مؤقتة، إلا أسرى الحرب الذين يتعرضون بسبب جروحهم أو مرضهم لمخاطر أكبر عند نقلهم مما لو بقوا في مكانهم.

يجب ألا يعرض أسرى الحرب للخطر دون مبرر أثناء انتظار إجلائهم من منطقة قتال.

## المادة 20

يجب أن يجري إجلاء أسرى الحرب دائماً بكيفية إنسانية وفي ظروف مماثلة للظروف التي توفر لفوات الدولة الحائزة في تنقلاتها.

على الدولة الحائزة أن تزود أسرى الحرب الذين يتم إجلاؤهم بكميات كافية من ماء الشرب والطعام والملابس والرعاية الطبية اللازمة. وعليها أن تتخذ جميع الاحتياطات لضمان سلامتهم أثناء نقلهم، وأن تد بأسرع ما يمكن قائمة بأسرى الحرب الذين يتم إجلاؤهم.

لذا تقتضى الأمر مرور أسرى الحرب أثناء نقلهم بمعسكرات انتقالية، ويجب أن تكون مدة إقامتهم في هذه المعسكرات أقصر ما يمكن.

القسم الثاني: اعتقال أسرى الحرب  
الفصل الأول: اعتبارات عامة

## المادة 21

يجوز للدولة الحاجزة إخضاع أسرى الحرب للاعتقال. ولها أن تفرض عليهم التزاما بعدم تجاوز حدود معينة من المعسكر الذي يعتقلون فيه، أو بعدم تجاوز نطاقه إذا كان مسورا. ومع مراعاة أحكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالطوبى الجنائية والتأديبية، لا يجوز حجز أو حبس الأسرى إلا كإجراء ضروري تقتضيه حماية صحتهم، ولا يجوز أن يدمر هذا الوضع على أي حال لأكثر مما تتطلبه الظروف التي اقتضتها.

يجوز إطلاق حرية أسرى الحرب بصورة جزئية أو تلبية مقابل وعد أو تعهد منهم بقدر ما تسمح بذلك قوانين الدولة التي يتبعونها. ويتخذ هذا الإجراء بصفة خاصة في الأحوال التي يمكن أن يسهم فيها ذلك في تحسين صحة الأسرى. ولا يرغم أي أسير على قبول إطلاق سراحه مقابل وعد أو تعهد.

على كل طرف في النزاع أن يخطر الطرف الآخر، عند نشوب الأعمال العدائية، بالقوانين واللوائح التي تسمح لرفعها أو تمنعهم من قبول الحرية مقابل وعد أو تعهد. ويلتزم أسرى الحرب الذين يطلق سراحهم مقابل وعد أو تعهد وفقا للقوانين واللوائح الملزمة على هذا النحو بتنفيذ الوعد أو التعهد الذي أعطوه بكل دقة، سواء إزاء الدولة التي يتبعونها، أو الدولة التي أسرتهم. وفي مثل هذه الحالات، تلتزم الدولة التي يتبعها الأسرى بأن لا تطلب إليهم أو تقبل منهم تادية أية خدمة لا تتفق مع الوعد أو التعهد الذي أعطوه.

## المادة 22

لا يجوز اعتقال أسرى الحرب إلا في مبان مقاومة فوق الأرض تتوفر فيها كل ضمانات الصحة والسلامة، ولا يجوز اعتقالهم في سجون إصلاحية إلا في حالات خاصة تبررها مصلحة الأسرى أنفسهم.

يجب بأسرع ما يمكن نقل أسرى الحرب المعتقلين في مناطق غير صحية، أو حيث يكون المناخ ضارا بهم، إلى مناخ أكثر ملاءمة لهم.

تجمع الدولة الحاجزة أسرى الحرب في المعسكرات أو أقسام المعسكرات تبعا لجنسيتهم ولغاتهم وعاداتهم، شريطة أن لا يفصل هؤلاء الأسرى عن أسرى الحرب التابعين للقوات المسلحة التي كانوا يخدمون فيها عندما أسروا إلا بموافقتهم.

## المادة 23

لا يجوز في أي وقت كان إرسال أي أسير حرب إلى منطقة يتعرض فيها لتياران منطقة القتال، أو إبلاؤه فيها، أو استغلال وجوده لجعل بعض المواقع أو المناطق في مأمن من الصناعات الحربية.

يجب أن توفر لأسرى الحرب، بقدر مماثل لما يوفر للسكان المدنيين المحليين، ملاجئ للوقاية من الغارات الجوية وأخطار الحرب الأخرى، ويمكنهم باستئناء المكلفين منهم بوقاية ماويهم من الأخطار المذكورة. أن يتوجهوا إلى المخابئ بأسرع ما يمكن بمجرد إعلان الإنذار بالخطر. ويطبق عليهم أي إجراء آخر من إجراءات الوقاية يتخذ لمصلحة الأهالي.

تتبادل الدول الحاجزة، عن طريق الدول الحامية، جميع المعلومات المفيدة عن المواقع الجغرافية لمعسكرات أسرى الحرب.

كلما سمحت الاعتبارات الحربية، تميز معسكرات أسرى الحرب نهارا بالحروف PW أو PG<sup>1</sup>، التي توضع بكتابة مربعة مربعة بوضوح من الجو. على أنه يمكن للدول المعنية أن تتفق على أية وسيلة أخرى لتمييزها. ولا تميز بهذه الكتابة إلا معسكرات أسرى الحرب.

## المادة 24

تجهز المعسكرات الانتقالية أو معسكرات الفرز التي لها طابع الدوام في أوضاع مماثلة للأوضاع المنصوص عنها في هذا القسم، ويغيد الأسرى فيها من نفس نظام المعسكرات الأخرى.

## الفصل الثاني: ماوي وغذاء وملبس أسرى الحرب

## المادة 25

توفر في ماوي أسرى الحرب ظروف ملائمة مماثلة لما يوفر لقوات الدولة الحاجزة المقيمة في المنطقة ذاتها. وتراعي في هذه الظروف عادات وتقاليد الأسرى، ويجب ألا تكون ضارة بصحتهم بأي حال.

وتطبق الأحكام المتقدمة على الأخص على مهاجع أسرى الحرب، سواء من حيث مساحتها الكلية والحد الأدنى لكمية الهواء التي تتخللها أو من حيث المرايق العامة والفراش، بما في ذلك الأغذية.

ويجب أن تكون الأماكن المخصصة للاستعمال الفردي أو الجماعي لأسرى الحرب محمية تماما من الرطوبة، ومضاءة ومضادة بقدر كاف، وعلى الأخص في الفترة بين الفسق وإطفاء الإضاءة. وتتخذ جميع الاحتياطات لمنع أخطار الحريق.

وفي جميع المعسكرات التي تقام فيها أسيرات حرب مع أسرى في الوقت نفسه، تخصص لهن مهاجع منفصلة.

## المادة 26

تكون جرابات الطعام الأساسية اليومية كافية من حيث كميتها ونوعيتها وتنوعها لتكفل المحافظة على صحة أسرى الحرب في حالة جيدة ولا تعرضهم للنقص الوزن أو اضطرابات العزل الغذائي. ويراعي كذلك النظام الغذائي الذي اعتاد عليه الأسرى.

وعلى الدولة الحاجزة أن تزود أسرى الحرب الذين يؤدون أعمالا بالجرابات الإضافية اللازمة للقيام بالعمل الذي يؤدونه.

ويزود أسرى الحرب بكميات كافية من مياه الشرب. ويسمح لهم باستعمال التبغ.

ويقدر الإمكان، يشترك أسرى الحرب في إعداد وجباتهم، ولهذا الغرض، يمكن استخدامهم المطابخ. وعلاوة على ذلك، يؤدون بالوسائل التي تمكنهم من تهئية الأغذية الإضافية التي في حوزتهم بأنفسهم.

وتعد أماكن مناسبة لتناول الطعام.

ويحظر اتخاذ أي تدابير تأديبية جماعية تمس الغذاء.

حفظت في الأصل



## المادة 27

تزود الدولة الحاجزة أسرى الحرب بكميات كافية من الملابس، والملابس الداخلية والأحذية، والمللعة لمنزخ المنطقة التي يحتجز فيها الأسرى.

وإذا كان ما تستولي عليه الدولة الحاجزة من ملابس عسكرية للقوات المسلحة المعادية مناسباً للمناخ، فإنه يستندم لكساء أسرى الحرب.

وعلى الدولة الحاجزة مراعاة استبدال وتصليح الأشياء ساللة الذكر بانتظام.

وعلاوة على ذلك، يجب صرف الملابس المناسبة للأسرى الذين يؤدون أعمالاً حثيماً تستدعي ذلك طبيعة العمل.

## المادة 28

تقام مقاصف (كافيتينات) في جميع المعسكرات، يستطيع أن يحصل فيها الأسرى على المواد الغذائية، والصابون، والتبغ، وأدوات الاستعمال اليومي العادية. ويجب ألا تزيد أسعارها على أسعار السوق المحلية.

تستخدم الأرباح التي تحقّقها مقاصف المعسكرات لصالح الأسرى، وينشأ صندوق خاص لهذا الغرض. ويكون لملئ الأسرى حق الاشتراك في إدارة المقصف وهذا الصندوق.

وعند خلق أحد المعسكرات، يسلم رميد الصندوق الخاص إلى منظمة إنسانية دولية لاستخدامه لمصلحة أسرى حرب من نفس جنسية الأسرى الذين أسهموا في أموال الصندوق. وفي حالة الإعانة العامة إلى الوطن، تحتفظ الدولة الحاجزة بهذه الأرباح ما لم يتم اتفاق بين الدول المعنية يقضي بغير ذلك.

## الفصل الثالث: الشروط الصحية والرعاية الطبية

## المادة 29

تلتزم الدولة الحاجزة باتخاذ كافة التدابير الصحية الضرورية لتأمين نظافة المعسكرات وملاءمتها للصحة والوقاية من الأوبئة.

يجب أن تتوفر لأسرى الحرب، نهارة وليلة، مرافق صحية تستوفي فيها الشروط الصحية وتراعى فيها النظافة الدائمة. وتخصص مرافق منفصلة للنساء في أي معسكرات توجد فيها أسيرات حرب.

ومن ناحية أخرى، وإلى جانب الحمامات والمرشات (الأنشاش) التي يجب أن تزود بها المعسكرات، يزود أسرى الحرب بكميات كافية من الماء والصابون لنظافة أجسامهم وغسل ملابسهم، ويوفر لهم ما يلزم لهذا الغرض من تجهيزات وتسهيلات ووقت.

## المادة 30

توفر في كل معسكر عبادة مناسبة يحصل فيها أسرى الحرب على ما لا يحتاجون إليه من رعاية، وكذلك على النظام الغذائي المناسب. وتخصص عند الاقتضاء عتابر لعزل المصابين بأمراض معدية أو عقلية.

أسرى الحرب المصابون بأمراض خطيرة أو الذين تقتضي حالتهم علاجاً خاصاً أو عملية جراحية أو رعاية بالمستشفى، ينقلون إلى أية وحدة طبية عسكرية أو مدنية يمكن معالجتهم فيها، حتى إذا كان من المتوقع إعادتهم إلى وطنهم في وقت قريب. ويجب منح تسهيلات خاصة لرعاية العجزة، والعميان بوجه خاص، ولإعادة تأهيلهم لحين إعادتهم إلى الوطن.

يفضل أن يقوم بعلاج أسرى الحرب موظفون طبيون من الدولة التي يتبعها الأسرى. وإذا أمكن من نفس جنسيتهم. لا يجوز منع الأسرى من عرض أنفسهم على السلطات الطبية المختصة للعصم. وتعطي السلطات الحاجزة لأي أسير علاج شهادة رسمية، بناء على طلبه، تبين طبيعة مرضه وأصنفته، ومدة العلاج ونوعه. وترسل صورة من هذه الشهادة إلى الوكالة المركزية لأسرى الحرب.

تتحمل الدولة الحاجزة تكاليف علاج أسرى الحرب، بما في ذلك تكاليف أي أجهزة لازمة للمحافظة على صحتهم في حالة جيدة، وعلى الأخص الأسنان والتراكيب الاصطناعية الأخرى والنظارات الطبية.

## المادة 31

تجري فحوص طبية لأسرى الحرب مرة واحدة على الأقل في كل شهر. ويشمل الفحص مراجعة وتسجيل وزن كل أسير. والغرض من هذه الفحوص هو على الأخص مراقبة الحالة العامة لصحة الأسرى وتغذيتهم ونظافتهم، وكشف الأمراض المعدية، ولا سيما التدرن والملاريا (البرداء) والأمراض التناسلية. وتستخدم لهذا الغرض أكثر الطرائق المتبعة فعالية، ومنها التصوير الجموعي الدوري بالأشعة على أفلام مصغرة من أجل كشف التدرن في بدايته.

## المادة 32

يجوز للدولة الحاجزة أن تكلف أسرى الحرب من الأطباء، والجراحين، وأطباء الأسنان، والممرضين أو الممرضات بمباشرة مهامهم الطبية لمصلحة أسرى الحرب التابعين لنفس الدولة، حتى إذا لم يكونوا ملحقين بالخدمات الطبية في قواتهم المسلحة. وفي هذه الحالة يستمر اعتبارهم أسرى حرب ولكنهم يعاملون معاملة أفراد الخدمات الطبية المناظرين الذين تستقبلهم الدولة الحاجزة، ويعطون من أداء أي عمل آخر كالمقصود عنه في المادة 49.

## الفصل الرابع: أفراد الخدمات الطبية والدينية

## المستقبلون لمساعدة أسرى الحرب

## المادة 33

أفراد الخدمات الطبية والدينية، الذين تستقبلهم الدولة الأميرة لمساعدة أسرى الحرب، لا يضربون أسرى حرب. ولهم مع ذلك أن ينتقلوا كحد أدنى بالفوائد والحماية التي تقضي بها هذه الاتفاقية، كما تمنح لهم جميع التسهيلات اللازمة لتقديم الرعاية الطبية والخدمات الدينية للأسرى.

ويواصلون مباشرة مهامهم الطبية والروحية لمصلحة أسرى الحرب الذين يفضل أن يكونوا من التابعين للدولة التي ينتمي إليها الأفراد المذكورون، وذلك في إطار القوانين واللوائح العسكرية للدولة الحاجزة، تحت سلطة خدماتها المختصة ووفقاً لأصول مهنتهم. وينتفعون كذلك بالتسهيلات التالية في ممارسة مهامهم الطبية أو الروحية:

(أ) يصرح لهم بعمل زيارات دورية لأسرى الحرب الموجودين في فصائل العمل أو المستشفيات القائمة خارج المعسكر. ولهذا الغرض، تضع الدولة الحاجزة وسائل الانتقال اللازمة تحت تصرفهم،

محكمة العدل

(ب) يكون أقد طبيب عسكري في المعسكر مسؤولاً أمام سلطات المعسكر الحربية عن كل شيء يتعلق بأعمال أفراد الخدمات الطبية المستفيدين. وتحققاً لهذه الغاية، تتلقى أطراف النزاع عند نشوب الأعمال العدائية على موضوع الرتب المناظرة لأفراد الخدمات الطبية، بمن فيهم الأفراد التابعون للجمعيات المنصوص عنها في المادة 26 من اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949. ويكون لهذا الطبيب العسكري الأقدم، وكذلك لرجال الدين، الحق في الاتصال بسلطات المعسكر المختصة بشأن جميع المسائل المتعلقة بواجباتهم. وعلى هذه السلطات أن تمنحهم جميع التسهيلات اللازمة لإجراء الاتصالات المتعلقة بتلك المسائل.

(ج) وعلى الرغم من أن هؤلاء الأفراد يخضعون لنظام المعسكر الداخلي المستفيدين فيه، فإنهم لا يرغمون على تأدية أي عمل خلاف ما يتعلق بمهامهم الطبية أو الدينية.

وتتلقى أطراف النزاع أثناء الأعمال العدائية على إمكان الإفراج عن الأفراد المستفيدين وتضع الإجراءات التي تتبع في ذلك.

ولا يفي أي حكم من الأحكام المنقمة الدولة الحاجزة من التزاماتها إزاء أسرى الحرب من وجهة النظر الطبية أو الروحية.

#### الفصل الخامس: الأنشطة الدينية والذهنية والبدنية

##### المادة 34

تترك لأسرى الحرب حرية كاملة في ممارسة شعائرهم الدينية، بما في ذلك حضور الاجتماعات الدينية الخاصة بعقيدتهم، شريطة أن يراعى التدابير النظامية المعتمدة التي حددتها السلطات الحربية.

##### المادة 35

يسمح لرجال الدين الذين يقعون في أيدي العدو ويبقون أو يستبقون بقصد مساعدة أسرى الحرب، بتقديم المساعدة الدينية وممارسة شعائرهم بحرية بين أسرى الحرب من نفس دينهم وفقاً لعقيدتهم. ويوزعون على مختلف المعسكرات وفصائل العمل التي تضم أسرى حرب يتبعون القوات ذاتها، ويتحدثون نفس لغتهم أو يعتنقون نفس العقيدة. وتوفر لهم التسهيلات اللازمة، بما فيها وسائل الانتقال المنصوص عنها في المادة 33، لزيادة أسرى الحرب الموجودين خارج معسكرهم. ويتمتعون بحرية الاتصال فيما يخص بالأمور التي تتعلق بواجباتهم الدينية مع السلطات الدينية في بلد الاحتجاز والمنظمات الدينية الدولية، شريطة خضوع المراسلات للمراقبة. وتكون الرسائل والبطاقات التي قد يرسلونها لهذا الغرض إضافة إلى الحصة المنصوص عنها في المادة 71.

##### المادة 36

لأسرى الحرب الذين يكونون من الدينيين، دون أن يكونوا معينين كرجال دين في قواتهم المسلحة، أن يمارسوا شعائرهم بحرية بين أعضاء جماعتهم. أما كانت عقيدتهم. ولهذا الغرض، يعاملون نفس معاملة رجال الدين المستفيدين بواسطة الدولة الحاجزة، ولا يرغمون على تأدية أي عمل آخر.

##### المادة 37

عندما لا تتوفر لأسرى الحرب خدمات رجل دين مستقبلي أو أسير حرب من رجال دينهم، يعين بناء على طلب الأسرى للقيام بهذا الواجب رجل دين ينتمي إلى عقيدتهم أو إلى عقيدة مشابهة لها، وإذا لم يوجد، فأحد العلمانيين المؤهلين، إذا كان ذلك ممكناً من وجهة النظر الدينية. ويتم هذا التعيين، الذي يخضع لموافقة الدولة الحاجزة، بالاتفاق مع طائفة الأسرى المعنيين. وإذا لزم الأمر بموافقة السلطات الدينية المحلية من المذهب نفسه. وعلى الشخص الذي يعين بهذه الكيفية مراعاة جميع اللوائح التي وضعتها الدولة الحاجزة لمصلحة النظام والأمن العسكري.

##### المادة 38

مع مراعاة الأفضليات الشخصية لكل أسير، تشجع الدولة الحاجزة الأسرى على ممارسة الأنشطة الأهلية، والتعليمية، والترفيهية والرياضية، وتتخذ التدابير الكفيلة بضمان ممارستها، بتوفير الأماكن الملائمة والأدوات اللازمة لهم. وتوفر لأسرى الحرب فرص القيام بالتمارين الرياضية، بما في ذلك الألعاب والمسابقات والخروج إلى الهواء الطلق. وتخصص مساحات فضاء كافية لهذا الغرض في جميع المعسكرات.

## الفصل السادس: النظام

## المادة 39

يوضع كل معسكر لأسرى الحرب تحت السلطة المباشرة لضابط مسؤول يتبع القوات المسلحة النظامية للدولة الحاجزة. ويحتفظ هذا الضابط بنسخة من هذه الاتفاقية، وعليه أن يتأكد من أن أحكامها معروفة لموظفي المعسكر والحراس، ويكون مسؤولاً عن تطبيقها تحت إشراف حكومته. على أسرى الحرب، باستثناء الضابط، أن يؤدوا التحية لجميع ضباط الدولة الحاجزة وأن يقدموا لهم مظاهر الاحترام التي تلقي بها اللوائح السارية في جيوشهم. ولا يؤدي الضباط الأسرى التحية إلا لضباط الرتب الأعلى في الدولة الحاجزة. غير أنه يتعين أداء التحية لل قائد المعسكر أيا كانت رتبته.

## المادة 40

يسمح بحمل شارات الرتب والجنسية وكذلك الأوسمة.

## المادة 41

يعلن في كل معسكر نص هذه الاتفاقية وملاحقها وأي اتفاق خاص مما تنص عليه المادة 6، بلغة أسرى الحرب، في أماكن يمكن فيها لجميع الأسرى الرجوع إليها. وتسلم نسخ منها للأسرى الذين لا يستطيعون الوصول إلى النسخة المطبوعة، بناء على طلبهم. تبذل جميع أنواع اللوائح والأوامر والإعلانات والنشرات المتعلقة بسلوك أسرى الحرب بلغة يفهمونها، وتعلن بالكتابة الموصوفة آنفاً، وتسلم نسخ منها لمتدوب الأسرى. وكل أمر أو طلب يوجه بصورة فردية لأسرى الحرب يجب كذلك أن يصدر إليهم بلغة يفهمونها.

## المادة 42

يُحظر استخدام الأسلحة ضد أسرى الحرب، وبخاصة ضد الهاربين أو الذين يحاولون الهرب وسيلة أخيرة يجب أن يسبقها دائماً إنذارات مناسبة للظروف.

## الفصل السابع: رتب أسرى الحرب

## المادة 43

تتبادل أطراف النزاع عند نشوب الأعمال العدائية الإبراج عن القاب ورتب جميع الأشخاص المذكورين في المادة 4 من هذه الاتفاقية، بغية ضمان المساواة في المعاملة بين الأسرى من الرتب المتماثلة، وفي حالة إنشاء القاب ورتب فيما بعد، فإنها تبذل بطريقة مماثلة. وتعترف الدولة الحاجزة بالترقيات التي تمنح لأسرى الحرب والتي تبذلها بها الدولة التي ينتمي إليها الأسرى على النحو الواجب.

## المادة 44

يعامل أسرى الحرب من الضباط ومن في حكمهم بالاعتبار الواجب لرتبتهم وسنهم. ولتأمين خدمة معسكرات الضباط، يلحق بها عدد كاف من الجنود الأسرى من نفس قواتهم المسلحة، ويقتدر الإمكان ممن يتكلمون نفس لغتهم، مع مراعاة رتب الضباط ومن في حكمهم من الأسرى، ولا يكلف هؤلاء الجنود بتأدية أي عمل آخر.

ويجب بكل وسيلة تيسير إدارة مطعم الضباط بواسطة الضباط أنفسهم.

## المادة 45

يعامل أسرى الحرب الآخرون بخلاف الضباط ومن في حكمهم بالاعتبار الواجب لرتبتهم وسنهم. ويجب بكل وسيلة تيسير إدارة المطعم بواسطة الأسرى أنفسهم.

## الفصل الثامن: نقل أسرى الحرب بعد وصولهم إلى المعسكر

## المادة 46

عندما تقرر الدولة الحاجزة نقل أسرى الحرب يجب أن تراعي مصلحة الأسرى أنفسهم، وذلك على الأخص لعدم زيادة مصاعب إعادتهم إلى الوطن. ويجب أن يجري نقل أسرى الحرب دائماً بكمية إنسانية وفي ظروف لا تقل ملائمة عن ظروف انتقال قوات الدولة الحاجزة. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار دائماً الظروف المناخية التي اعتاد عليها الأسرى، ويجب ألا تكون ظروف نقلهم ضارة بصحتهم بأي حال. على الدولة الحاجزة أن تزود أسرى الحرب أثناء النقل بمياه الشرب والطعام بكميات كافية تكفل المحافظة عليهم في

صحة جيدة، وكذلك بما يلزم من ملابس ومسكن ورعاية طبية. وتتخذ الدولة الحاجزة الاحتياطات المناسبة، وبخاصة في حالة السفر بالبحر أو الجو لضمان سلامتهم أثناء النقل، وتعد قبل رحيلهم قائمة كاملة بأسماء الأسرى المرحلين.

## المادة 47

يجب ألا ينقل المرضى أو الجرحى من أسرى الحرب إذا كانت الرحلة تعرض شفاءهم للخطر، ما لم تكن سلامتهم تحتم هذا النقل.

وإذا كانت منطقة القتال قريبة من أحد المعسكرات يجب عدم نقل أسرى الحرب الموجودين فيه إلا إذا جري النقل في ظروف أمن ملائمة أو كان يقاومهم في مكاتهم يعرضهم إلى مخاطر أشد مما لو نقلوا منه.

## المادة 48

في حالة النقل، يخطر الأسرى رسمياً برحيلهم وبغواتهم البريدي الجديد، ويبلغ لهم هذا الإخطار قبل الرحيل بوقت كاف ليتسنى لهم حزم أمتعتهم وإبلاغ عائلاتهم.

ويسمح لهم بحمل أمتعتهم الشخصية والمراسلات والطرود التي تكون قد وصلتهم، ويمكن تحديد وزن هذه الأمتعة إذا اقتضت ظروف النقل ذلك بكمية معقولة يستطيع الأسير نقلها بحيث لا يتجاوز الوزن المسموح به بأي حال خمسة وعشرين كيلو غراماً.

وتسلم لهم المراسلات والطرود المرسلة إلى معسكرهم السابق دون إبطاء، ويتخذ قائد المعسكر بالاتفاق مع ممثل الأسرى الإجراءات الكفيلة بضمان نقل مهمات الأسرى المشتركة والأمتعة التي لا يستطيعون حملها معهم بسبب التحديد المقرر بموجب الفقرة الثانية من هذه المادة.

تتحمل الدولة الحاجزة تكاليف عمليات النقل.

هكذا في الأصل



## القسم الثالث: عمل أسرى الحرب

## المادة 49

يجوز للدولة الحاجزة تشغيل أسرى الحرب اللائقين للعمل، مع مراعاة سنهم، وجنسهم، ورتبتهم وكذلك قدرتهم البدنية، على أن يكون القصد بصورة خاصة المحافظة عليهم في صحة جيدة بدنيا ومعنويا.

ولا يكلف أسرى الحرب من رتبة صلب ضابط إلا بالقيام بأعمال المراقبة. ويمكن للذين لا يكفلون منهم بهذا العمل أن يطلبوا علا يناسبهم ويدير لهم مثل هذا العمل بقدر الإمكان.

وإذا طلب الضابط أو من في حكمهم عملا مناسباً، وجب تديره لهم بقدر الإمكان. ولا يرغمون على العمل بأي حال.

## المادة 50

بخلاف الأعمال المتعلقة بإدارة المعسكر أو تنظيمه، أو صيانتها، لا يجوز إرغام أسرى الحرب على تادية أعمال أخرى

خلاف الميمنة أدناه:

(أ) الزراعة،

(ب) للصناعات الإنتاجية أو التحويلية أو استخراج الخامات، فيما عدا ما اختص منها باستخراج المعادن والصناعات الميكانيكية والكيميائية، والأشغال العامة وأعمال البناء التي ليس لها طابع أو غرض عسكري،

(ج) أعمال النقل والمناولة التي ليس لها طابع أو غرض عسكري،

(د) الأعمال التجارية والفنون والحرف،

(هـ) الخدمات المنزلية،

(و) خدمات المنافع العامة التي ليس لها طابع أو غرض عسكري.

وفي حالة الإخلال بالأحكام المتقدمة يسمح للأسرى بمباشرة حقهم في الشكوى وفقاً للمادة 78.

## المادة 51

تهيأ لأسرى الحرب الظروف الملائمة للعمل، وبخاصة فيما يتعلق بالإقامة والغذاء والملبس والتجهيزات، ويجب ألا تقل هذه الظروف ملائمة عما هو متاح لرعايا الدولة الحاجزة المستخدمين في عمل مماثل، ويجب أيضاً أخذ الظروف

المتغيرة في الاعتبار.

على الدولة الحاجزة التي تشغل أسرى الحرب أن تتأكد من تطبيق التشريع الوطني المتعلق بحماية العمل، وكذلك على

الأخص نظميات سلامة العمال في المناطق التي يعمل فيها الأسرى.

يجب أن يحصل أسرى الحرب على التدريب اللازم لعملهم، وأن يزودوا بوسائل وقاية مناسبة للعمل الذين يكفلون به

ومماثلة لما يوفر لرعايا الدولة الحاجزة. ومع مراعاة أحكام المادة 52، يجوز أن يتعرض أسرى الحرب للأخطار

العادية التي يتعرض لها هؤلاء العمال المدنيين.

لا يجوز بأي حال زيادة صعوبة ظروف العمل عن طريق اتخاذ تدابير تأديبية.

## المادة 52

لا يجوز تشغيل أي أسير حرب في عمل غير صحي أو خطر ما لم يتطوع للقيام به.

ولا يكلف أي أسير حرب بعمل يمكن اعتباره مهيناً لأفراد قوات الدولة الحاجزة.

## المادة 53

تعتبر إزالة الألغام وغيرها من التنباطات المماثلة من الأعمال الخطرة.

يجب ألا تكون مدة العمل اليومي، بما فيها وقت الذهاب والإياب، مطردة الطول. ويجب ألا تتجاوز بأي حال المدة

المسموح بها بالنسبة للعمال المدنيين في المنطقة من رعايا الدولة الحاجزة الذين يؤدون العمل نفسه.

ويجب منح أسرى الحرب راحة لا تقل عن ساعة في منتصف العمل اليومي، وتكون الراحة مماثلة لما يمنح لعمال

الدولة الحاجزة إذا كانت هذه الراحة لمدة أطول. ويمتحن، علاوة على ذلك، راحة منها أربع وعشرون ساعة

متصلة كل أسبوع، ويفضل أن يكون ذلك يوم الأحد أو اليوم المقرر للراحة في دولة منشئهم. وبغضاً عن ذلك، يمنح

الأسير الذي عمل مدة سنة راحة منها ثمانية أيام متصلة يدفع له خلالها أجر العمل.

وفي حالة تطبيق طرائق من قبيل العمل بالقطعة، فإنه يجب ألا يتربط عليها مغالاة في زيادة مدة العمل.

## المادة 54

تحدد أجور عمل أسرى الحرب طبقاً لأحكام المادة 62 من هذه الاتفاقية.

يجب أن يحصل أسرى الحرب الذين يقعون ضحايا إصابات عمل أو يصابون بمرض أثناء العمل أو بسببه على الرعاية

التي تتطلبها حالتهم. ومن ناحية أخرى، يتعين على الدولة الحاجزة أن تعطيهم شهادة طبية تمكنهم من المطالبة

بحقوقهم لدى الدولة التي يتبعونها، وترسل صورة من هذه الشهادة إلى الوكالة المركزية لأسرى الحرب على النحو

الوارد في المادة 123.

## المادة 55

يجري فحص طبي لأسرى الحرب للتحقق من قدرتهم على العمل بصفة دورية، وعلى الأقل مرة كل شهر. وقراعي

بصفة خاصة في الفحص الطبي طبيعة العمل الذي يكلف به أسرى الحرب.

إذا اعتبر أحد الأسرى أنه غير قادر على العمل، سمح له بعرض نفسه على السلطات الطبية لمعسكره، وللأطباء أن

يوصوا بإعطاء الأسرى الذين يرون أنهم غير قادرين على العمل.

## المادة 56

يكون نظام فصائل العمل مماثلاً لنظام معسكرات أسرى الحرب.

وتنقل كل فصيلة عمل تحت إشراف أحد معسكرات أسرى الحرب وتتبعه إدارياً. وتكون السلطات العسكرية مسؤولة مع

قائد المعسكر، تحت إشراف حكومتهم، عن مراعاة أحكام هذه الاتفاقية في فصائل العمل.

وعلى قائد المعسكر أن يحتفظ بسجل واف لفصائل العمل التابعة لمعسكره، وأن يطلع عليه مندوبي الدولة الحامية أو

اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو غيرها من الوكالات التي تساعد أسرى الحرب، عند زيارتهم للمعسكر.

## المادة 57

يجب ألا تقل معاملة الأسرى الذين يعملون لحساب أشخاص، حتى لو كان هؤلاء الأشخاص مسؤولين عن المحافظة

عليهم وحمايتهم، عن المعاملة التي تقتضي بها هذه الاتفاقية، وتقع على الدولة الحاجزة والسلطات العسكرية ولقائد

المعسكر الذي يتبعه الأسرى، المسؤولية الكاملة عن المحافظة على هؤلاء الأسرى ورعايتهم ومعاملتهم وإفج أجور

صلهم.

ولهؤلاء الأسرى الحق في أن يبقوا على اتصال بممثلي الأسرى في المعسكرات التي يتبعونها.

## القسم الرابع: موارد أسرى الحرب المالية

## المادة 58

للدولة الحاجزة أن تحدد عند بدء الأعمال العدائية، وإلى أن يتم الاتفاق في هذا الشأن مع الدولة الحامية، الحد الأقصى

من المبالغ النقدية أو ما شابهها مما يمكن للأسرى أن يحتفظوا به في حوزتهم. ويوضح أي مبلغ يزيد على هذا الحد

كان في حوزتهم وتم سحبه منهم، في حساب خاص بهم مع أي مبالغ أخرى يودعونها، ولا تحول هذه المبالغ إلى أية

عملة أخرى إلا بموافقتهم.

عندما يسمح للأسرى بعمل مشتريات أو بتلقي خدمات من خارج المعسكر مقابل مدفوعات نقدية، يكون الدفع بواسطة

الأسير نفسه أو إدارة المعسكر التي تقيد المدفوعات على حساب الأسير المعني. وتضع الدولة الحاجزة التعليمات

اللازمة بهذا الخصوص.

حفظاً من الأصل

## المادة 59

تودع المبالغ النقدية التي تكون قد سحبت من أسرى الحرب عند أسرهم بمقتضى المادة 18 وتكون من نفس عملة الدولة الحاجزة، في حساب كل منهم وفقا لأحكام المادة 64 من هذا القسم.

وتضاف إلى هذا الحساب أيضا أي مبالغ بعملة الدولة الحاجزة ناتجة عن تحويل أي مبالغ من عملات أخرى تكون قد سحبت من أسرى الحرب آنذاك.

## المادة 60

تصرف الدولة الحاجزة لجميع أسرى الحرب مقدمات شهرية من رواتبهم تحدد قيمتها بتحويل المبالغ التالية إلى عملة هذه الدولة:

اللمنة الأولى: أسرى الحرب دون رتبة رقيب؛ ثمانية فرنكات سويسرية.  
اللمنة الثانية: الرقباء ومسائر صف الضباط، أو الأسرى من الرتب المناظرة؛ اثني عشر فرنكا سويسريا،  
اللمنة الثالثة: الضباط حتى رتبة نقيب، أو الأسرى من الرتب المناظرة، خمسين فرنكا سويسريا،  
اللمنة الرابعة: المقدمون أو النقباء، أو العقلاء، أو الأسرى من الرتب المناظرة؛ ستين فرنكا سويسريا،  
اللمنة الخامسة: القادة من رتبة عميد فما فوق، أو الأسرى من الرتب المناظرة؛ خمسة وسبعين فرنكا سويسريا.  
علي أنه يمكن لأطراف النزاع المعنية أن تعدل بموجب اتفاقات خاصة قيمة مقدمات الرواتب التي تدفع لأسرى الحرب من مختلف اللغات المبينة أعلاه.

ومن ناحية أخرى، إذا كانت المبالغ المبينة في الفقرة الأولى أعلاه تتجاوز إلى حد كبير الرواتب التي تدفع لأفراد قوات الدولة الحاجزة، أو لأي سبب آخر ترفض الدولة الحاجزة بشدة، ففي هذه الحالة، وفي انتظار التوصل إلى اتفاق خاص مع الدولة التي ينتمي إليها الأسرى لتعديل هذه المبالغ، فإن الدولة الحاجزة:

(أ) تلتزم بمواصلة إضافة المبالغ المبينة في الفقرة الأولى أعلاه إلى حسابات الأسرى،  
(ب) تستطيع بصفة مؤقتة أن تحدد قيمة معقولة للمبالغ التي تصرف من مقدمات الرواتب لأسرى الحرب لنفقتهم الخاصة، على ألا تقل هذه المبالغ مطلقا فيما يختص باللمنة الأولى عن المبالغ التي تصرفها الدولة الحاجزة لأفراد قواتها المسلحة.

وتبلغ أسباب التحديد للدولة الحامية دون إبطاء.

## المادة 61

تقبل الدولة الحاجزة توزيع المبالغ التي قد تقدمها الدولة التي يتبعها الأسرى على هؤلاء الأسرى كرواتب إضافية لهم، شريطة أن تكون المبالغ التي تدفع لكل أسير من أسرى اللمة الواحدة متساوية، وأن يتم الصرف لجميع الأسرى التابعين لتلك الدولة في هذه اللمة، وأن تودع المبالغ في حساباتهم الخاصة في أقرب وقت ممكن طبقا لأحكام المادة 64. ولا تعفي هذه الرواتب الإضافية الدولة الحاجزة من أي التزام تكفي به هذه الاتفاقية.

## المادة 62

يحصل أسرى الحرب من السلطات الحاجزة مباشرة على أجر مناسب عن عملهم، تحدد السلطات المذكورة معذله، على ألا يقل بأي حال عن ربع فرنك سويسري عن يوم العمل الكامل. وعلى الدولة الحاجزة أن تبلغ الأسرى والدولة التي يتبعونها عن طريق الدولة الحامية معدل الأجر اليومي الذي تحددته.  
وتدفع السلطات الحاجزة كذلك أجر لأسرى الحرب المعينين بصفة مستديمة لأداء وظائف أو أعمال حرفية تتصل بإدارة المعسكرات أو ترتيبها أو صيانتها، وكذلك للأسرى الذين يطلب منهم القيام بوظائف روحية أو طبية لمصلحة زملائهم. وبخمس الأجر الذي يتقاضاه ممثل الأسرى ومساعدوه، ومستشاروه إن وجدوا، من الرصيد الناتج من أرباح المقصف (الكنتين)، ويحدد ممثل الأسرى معدل هذه الأجر ويعتدها قائد المعسكر. وإذا لم يكن هناك مثل هذا الرصيد، فإن السلطات الحاجزة تصرف أجرا مناسبا لهؤلاء الأسرى.

## المادة 63

يسمح لأسرى الحرب بتلقي المبالغ النقدية التي ترسل لهم أفرادا أو جماعات.  
ويكون تحت تصرف كل أسير رصيد حساباته الدائن المنصوص عنه في المادة التالية في الحدود التي تعينها الدولة الحاجزة التي تدفع المبالغ المطلوبة. ويسمح لأسرى الحرب أيضا بمداة مدفوعات في الخارج، مع مراعاة القيود المالية أو النقدية التي تراها ضرورية. وفي هذه الحالة، تعطي الدولة الحاجزة أولوية خاصة للمدفوعات التي يرسلها الأسرى إلى الأشخاص الذين يعولونهم.

وعلى أي حال، يمكن لأسرى الحرب، إذا وافقت الدولة التي يتبعونها على ذلك، أن يرسلوا مدفوعات إلى بلدانهم طلبا للإجراء التالي: ترسل الدولة الحاجزة إلى الدولة المذكورة عن طريق الدولة الحامية إخطارا يتضمن جميع التفاصيل اللازمة عن مرسل المبلغ والمستفيد منه، وكذلك قيمة المبلغ الذي يدفع مقدرا بعملة الدولة الحاجزة. ويوقع الأسير المعني هذا الإخطار ثم يصدق عليه قائد المعسكر. وتخصم الدولة الحاجزة قيمة المبلغ من حساب الأسير، وتضاف المبالغ المخصصة على هذا النحو بمعرفتها لحساب الدولة التي يتبعها الأسرى.  
ولتطبيق الأحكام المتكاملة، يمكن للدولة الحاجزة أن تستأنس بنموذج اللامعة الوارد في الملحق الخامس بهذه الاتفاقية.

## المادة 64

تحتفظ الدولة الحاجزة بحساب لكل أسير تسجل به البيانات التالية على الأقل:

1. المبالغ المستحقة للأسير أو التي تصرف له كمقدمات من راتبه أو أجور عمل أو بأي صفة أخرى، المبالغ التي تسحب من الأسير بعملة الدولة الحاجزة، والمبالغ التي تسحب من الأسير وتحويل بناء على طلبه إلى عملة الدولة المذكورة.

2. المبالغ التي تصرف للأسير نقدا أو بأي شكل آخر مماثل، والمبالغ التي تدفع نهاية عنه وبناء على طلبه، المبالغ المحولة طبقا للفقرة الثالثة من المادة السابقة.

## المادة 65

كل بند يدرج في حساب الأسير يصير التوقيع عليه من قبل الأسير أو ممثل الأسرى الذي يثوب عنه.  
تقدم لأسرى الحرب في كل وقت تمهيلات معقولة للإطلاع على حساباتهم والحصول على صور منها، ويمكن أيضا لممثلي الدول الحامية أن يتحققوا من الحسابات عند زيارتهم للمعسكر.  
عند نقل أسرى الحرب من معسكر إلى آخر، تنقل إليه حساباتهم الشخصية. وفي حالة النقل من دولة حاجزة إلى دولة أخرى، تنقل إليها المبالغ التي تكون في حوزتهم بغير عملة الدولة الحاجزة، وتعطي لهم شهادة بأي مبالغ أخرى تكون باقية في حساباتهم.

ولأطراف النزاع المعنية أن تتلقى على أن يوافي كل منها الطرف الآخر عن طريق الدولة الحامية وعلى فترات محددة بكشوف حسابات أسرى الحرب.

## المادة 66

عند انتهاء الأسر بالإفراج عن الأسير أو إعائته إلى وطنه، تسلمه الدولة الحاجزة بياناً موقفاً من ضابط مختص يوضح فيه الرصيد الدائن المستحق له في نهاية أسره. ومن ناحية أخرى، ترسل الدولة الحاجزة إلى الحكومة التي يتبعها الأسرى عن طريق الدولة الحامية كشوفاً توضح فيها جميع البيانات عن الأسرى الذين انتهى أسره بالإعادة إلى الوطن، أو الإفراج، أو الهرب، أو الوفاة، أو بأي شكل آخر، وتبين بصورة خاصة الأرصدة الدائنة في حساباتهم. ويصدق على كل صفحة من هذه الكشوف ممثل مفوض من الدولة الحامية.  
وللدول المعنية أن تعدل بموجب اتفاق خاص كل الأحكام المنصوص عنها أعلاه أو جزءاً منها.  
تكون الدولة التي يتبعها أسير الحرب مسؤولة عن الاهتمام بأن تسوى معه الرصيد الدائن المستحق له لدى الدولة الحاجزة في نهاية مدة أسره.

## المادة 67

تعتبر مقدمات الرواتب التي تصرف لأسرى الحرب طبقاً للمادة 60 كأنها مدفوعة بالتبعية عن الدولة التي يتبعها الأسرى. وتكون هذه المقدمات وكذلك جميع المدفوعات التي قامت تلك الدولة بسدادها بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة 63، والمادة 68، موضوع ترتيبات بين الدول المعنية عند انتهاء الأعمال العدائية.

## المادة 68

تقدم طلبات الأسرى للتعويض عن الإصابات أو عن أي عجز آخر ناتج من العمل إلى الدولة التي يتبعها الأسرى عن طريق الدولة الحامية. وفقاً لأحكام المادة 54، تسلم الدولة الحاجزة في جميع الحالات لأسير الحرب شهادة توضح طبيعة الإصابة أو العجز، والظروف التي حدثت فيها، والمعلومات المتعلقة بما قدم له من رعاية طبية أو علاج بالمستشفى. ويوقع على هذه الشهادة ضابط مسؤول من الدولة الحاجزة ويصدق على المعلومات الطبية فيها من قبل أحد أطباء الخدمات الطبية.

وتحول الدولة الحاجزة أيضاً إلى الدولة التي يتبعها أسرى الحرب أي طلبات تعويض مقدمة من الأسرى بشأن المهمات الشخصية أو النقود أو الأشياء القيمة التي تكون الدولة الحاجزة قد سحبتها منه طبقاً لأحكام المادة 18 ولم تردّها إليه عند إعاقته إلى الوطن، وكذلك أي طلبات تعويض تتعلق بفقد متعلقات يعزوه الأسير إلى خطأ من جانب الدولة الحاجزة أو أحد موظفيها. إلا أن الدولة الحاجزة تتحمل نفقات تعويض أسرى الحرب عن أي متعلقات شخصية من هذا النوع تكون مطلوبة لاستعمال أسرى الحرب أثناء وجودهم في الأسر. وفي جميع أ

**البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف  
المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949  
والمترتب بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية**  
اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي  
لتأكيد القانون الدولي الإنساني المنطبق على المنازعات المسلحة وتطويره  
وذلك بتاريخ 8 حزيران/يونيه 1977

تاريخ بدء النفاذ: 7 كانون الأول/ديسمبر 1978، وفقاً لأحكام المادة 23

## الديباجة

إن الأطراف السامية المتعاقدة،  
إذ تذكر أن المبادئ الإنسانية التي تؤكدتها المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 تشكل الأساس الذي يقوم عليه احترام شخص الإنسان في حالات النزاع المسلح الذي لا يتسم بالطابع الدولي،  
وإذ تذكر أيضاً أن المبادئ الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تكفل لشخص الإنسان حماية أساسية،  
وإذ تؤكد ضرورة تأمين حماية أفضل لضحايا هذه المنازعات المسلحة،  
وإذ تذكر أنه في الحالات التي لا تشملها القوانين السارية يظل شخص الإنسان في حي المبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام،  
قد انقلقت على ما يلي:

## الباب الأول: مجال تطبيق هذا اللحق "البروتوكول"

## المادة 1

1. يسري هذا اللحق "البروتوكول" الذي يطور ويكمل المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف المبرمة في 12 آب/أغسطس 1949 دون أن يعدل من الشروط الرأفة لتطبيقها على جميع المنازعات المسلحة التي لا تشملها المادة الأولى من اللحق "البروتوكول" الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة اللحق "البروتوكول" الأول والتي تنور على إقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة بين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعات منظمة مسلحة أخرى وتمارس تحت قيادة مسؤولة على جزء من إقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة، وتستطيع تنفيذ هذا اللحق "البروتوكول".  
2. لا يسري هذا اللحق "البروتوكول" على حالات الاضطرابات والتوتر الداخلية مثل الشغب وأعمال العنف العرقية النذري وغيرها من الأعمال ذات الطبيعة المماثلة التي لا تعد منازعات مسلحة.

## المادة 2

1. يسري هذا اللحق "البروتوكول" على كافة الأشخاص الذين يتأثرون بنزاع مسلح وفق مفهوم المادة الأولى وذلك دون أي تمييز مجحف بنيوي على العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الآراء السياسية أو غيرها أو الانتماء الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر أو على أية معايير أخرى مماثلة (ويشار إليها فيما بعد "التمييز المجحف").  
2. يتمتع بحماية المادتين الخامسة والسادسة عند انتهاء النزاع المسلح كافة الأشخاص الذين قيدت حريتهم لأسباب تتعلق بهذا النزاع، وكذلك كافة الذين قيدت حريتهم بعد انتهاء النزاع لأسباب ذاتها، وذلك إلى أن ينتهي مثل هذا التقيد للحرية.

## المادة 3

1. لا يجوز الاحتجاج بأي من أحكام هذا اللحق "البروتوكول" بقصد المساس بسيادة أية دولة أو بمسؤولية أية حكومة في الحفاظ بكافة الطرق المشروعة على النظام والقانون في الدولة أو في إعاقتهما إلى ربوعها أو انتفاع عن الوحدة الوطنية للدولة وسلامة أراضيها.  
2. لا يجوز الاحتجاج بأي من أحكام هذا اللحق "البروتوكول" كمسوغ لأي سبب كان للتدخل بصورة مباشرة.



## الباب الثاني: المعاملة الإنسانية

## المادة 4

1. يكون لجميع الأشخاص الذين لا يشتركون بصورة مباشرة أو الذين يخلون عن الاشتراك في الأعمال العدائية - سواء قيدت حريتهم أم لم تقيد - الحق في أن يحترم أشخاصهم وشرائعهم ومعتقداتهم وممارستهم لشعائرهم الدينية ويجب أن يعملوا في جميع الأحوال معاملة إنسانية دون أي تمييز مجحف. ويحظر الأمر بعدم إيذاء أحد على قيد الحياة.

2. تعد الأعمال التالية الموجهة ضد الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى محظورة حالا واستقبالا وفي كل زمان ومكان، وذلك دون إخلال بطابع الشمول الذي تنقسم به الأحكام السابقة:

- (أ) الاعتداء على حياة الأشخاص وصحتهم وسلامتهم البدنية أو العقلية ولا سيما القتل والمعاملة القاسية كالتعذيب أو التشويه أو أية صورة من صور الطويات البدنية،
- (ب) الجزاءات الجنائية،
- (ج) أخذ الرهائن،
- (د) أعمال الإرهاب،
- (هـ) انتهاك الكرامة الشخصية وبوجه خاص المعاملة المهينة والمحنة من قدر الإحسان والاغتصاب والإكراه على العادة وكل ما من شأنه خدش الحياء،
- (و) الرق وتجارة الرقيق بجميع صورها،
- (ز) السلب والنهب،
- (ح) التهديد بارتكاب أي من الأفعال المذكورة.

3. يجب توفير الرعاية والمعونة للأطفال بقدر ما يحتاجون إليه، وبصفة خاصة:

(أ) يجب أن يتلقى هؤلاء الأطفال التعليم، بما في ذلك التربية الدينية والخلقية تحقيقا لرغبات أبائهم أو أولياء أمورهم في حالة عدم وجود أباء لهم،

(ب) تتخذ جميع الخطوات المناسبة لتسهيل جمع شمل الأسر التي تشتتت لفترة مؤقتة،

(ج) لا يجوز تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة في القوات أو الجماعات المسلحة. ولا يجوز السماح باشتراكهم في الأعمال العدائية،

(د) تظل الحماية الخاصة التي توفرها هذه المادة للأطفال دون الخامسة عشرة ملزمة عليهم إذا اشتركوا في الأعمال العدائية بصورة مباشرة، رغم أحكام الفقرة (ج) إذا لقي القبض عليهم،

(هـ) تتخذ، إذا اقتضى الأمر، الإجراءات لإجلاء الأطفال وقتها عن المنطقة التي تدور فيها الأعمال العدائية إلى منطقة أكثر أمنا داخل البلد على أن يصحبهم أشخاص مسؤولون عن سلامتهم وراحتهم، وذلك بموافقة الوالدين كلما كان ممكنا أو بموافقة الأشخاص المسؤولين بصفة أساسية عن رعايتهم قانونا أو عرفا.

## المادة 5

1. تحترم الأحكام التالية كحد أدنى، فضلا على أحكام المادة الرابعة، حيال الأشخاص الذين حرّموا حريتهم لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح سواء كانوا معتقلين أم محتجزين:

- (أ) يعامل الجرحى والمرضى وفقا للمادة 7،
- (ب) يزود الأشخاص المشار إليهم في هذه الفقرة بالطعام والشراب بالقدر ذاته الذي يزود به السكان المدنيون المحليون وتؤمن لهم كافة الضمانات الصحية والطبية والوقاية ضد قسوة المناخ وأخطار النزاع المسلح،
- (ج) يسمح لهم بتلقي الفوت الفردي أو الجماعي،
- (د) يسمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية وتلقي العون الروحي ممن يتولون المهام الدينية كالكواعظ، إذا طلب ذلك، وكان مناسبا،
- (هـ) تؤمن لهم - إذا حملوا على الصل - الاستفادة من شروط عمل وضمانات مماثلة لتلك التي يتمتع بها السكان المدنيون المحليون.

2. يراعى في المسؤولون عن اعتقال أو احتجاز الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى، وفي حدود قدراتهم، الأحكام التالية حيال هؤلاء الأشخاص:

- (أ) تحتجز النساء في أماكن منفصلة عن أماكن منفصلة عن الرجال ويوكل الإشراف المباشر عليهن إلى نساء ويستثنى من ذلك رجال ونساء الأسرة الواحدة فهم يقيمون معاً،
- (ب) يسمح لهم بإرسال وتلقي الخطابات والبطاقات ويجوز للسلطة المختصة تحديد عددها فيما لو رأت ضرورة لذلك،
- (ج) لا يجوز أن تجاور أماكن الاعتقال والاحتجاز مناطق القتال، ويجب إجلاء الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى عند تعرض أماكن اعتقالهم أو احتجازهم بصفة خاصة للأخطار الناجمة عن النزاع المسلح إذا كان من الممكن إجلائهم في ظروف يتوفر فيها قدر مناسب من الأمان،

تتخذ لهم الاستفادة من القصور الطبية،

(هـ) يجب ألا يهدد أي عمل أو امتناع لا مبرر لهما بالصحة والسلامة البدنية أو الع - ومن ثم يحظر تعريض الأشخاص المشار إليهم في هذه المادة لأي إجراء طبي لا تملية حالتهم الصحية، ولا يتلق القواعد الطبية المتعارف عليها والمتبعة في الظروف الطبية المماثلة مع الأشخاص المتمتعين بحريتهم.

3. يعامل الأشخاص الذين لا تشملهم الفقرة الأولى ممن قيدت حريتهم بأية صورة لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح معاملة إنسانية وفقا لأحكام المادة الرابعة والفقرتين الأولى (أ) و (ج) و (د) والثانية (د)، من هذه المادة.

4. يجب، إذا ما تقرر إطلاق سراح الأشخاص الذين قيدت حريتهم، اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامتهم من جانب من قرروا ذلك.

## المادة 6

1. تنطبق هذه المادة على ما يجري من محاكمات وما يوقع من عقوبات جنائية ترتبط بالنزاع المسلح.

2. لا يجوز إصدار أي حكم أو تنفيذ أية عقوبة حيال أي شخص تثبت إدانته في جريمة دون محاكمة مسبقة من قبل محكمة تتوفر فيها الضمانات الأساسية للاستقلال والحيطة وبوجه خاص:

(أ) أن تنص الإجراءات على إخطار المتهم دون إبطاء بتفاصيل الجريمة المنسوبة إليه وأن تكفل للمتهم سواء قبل أم أثناء محاكمته كافة حقوق ووسائل الدفاع اللازمة،

(ب) ألا يدان أي شخص بجريمة إلا على أساس المسؤولية الجنائية الفردية،

(ج) ألا يدان أي شخص بجريمة على أساس إقرار الفعل أو الامتناع عنه الذي لا يشكل وقت ارتكابه جريمة جنائية بمقتضى القانون الوطني أو الدولي. كما لا توقع أية عقوبة أشد من العقوبة السارية وقت ارتكاب الجريمة. وإذا نص القانون بعد ارتكاب الجريمة على عقوبة أخف كان من حق المذنب أن يستفيد من هذا النص،

(د) أن يعتبر المتهم بريئا إلى أن تثبت إدانته وفقا للقانون،

(هـ) أن يكون لكل منهم الحق في أن يحاكم حضوريا،

(و) ألا يجبر أي شخص على الإدلاء بشهادة على نفسه أو على الإقرار بأنه مذنب.

3. ينبه أي شخص يدان لدى إدانته إلى طرق الطعن القضائية وغيرها من الإجراءات التي يحق له الالتجاء إليها وإلى المدد التي يجوز له خلالها أن يتخذها.

4. لا يجوز أن يصدر حكم بالإعدام على الأشخاص الذين هم دون الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة كما لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام على أولاد الأحمال أو أمهات صغار الأطفال.

5. تسعى السلطات الحاكمة لادي انتهاء الأعمال العدائية لمنح العفو الشامل على أوسع نطاق ممكن للأشخاص الذين شاركوا في النزاع المسلح أو الذين قيدت حريتهم لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح سواء كانوا معتقلين أم محتجزين.

## الباب الثالث: الجرحى والمرضى والمعتقلين في البحار

## المادة 7

1. يجب احترام وحماية جميع الجرحى والمرضى والمعتقلين في البحار سواء شاركوا أم لم يشاركوا في النزاع المسلح.

2. يجب أن يعامل هؤلاء في جميع الأحوال، معاملة إنسانية وأن يلحقوا جهدا إمكان ودون إبطاء الرعاية والعناية الطبية التي تقتضيها حالتهم، ويجب عدم التمييز بينهم لأي اعتبار سوى الاعتبارات الطبية.

## المادة 8

تتخذ كافة الإجراءات الممكنة دون إبطاء، خاصة بعد أي اشتباك، للبحث عن الجرحى والمرضى والمعتقلين في البحار وتجميعهم، كلما سمحت الظروف بذلك، مع حمايتهم من السلب والنهب وسوء المعاملة وتأمين الرعاية القافية لهم، والبحث عن الموتى والحيولة دون انتهاك حرمتهم وأداء المراسم الأخيرة لهم بطريقة كريمة.

## المادة 9

1. يجب احترام وحماية أفراد الخدمات الطبية وأفراد الهيئات الدينية، ومنحهم كافة المساعدات الممكنة لأداء واجباتهم. ولا يجوز إرغامهم على القيام بأعمال تتعارض مع مهنتهم الإنسانية.

2. لا يجوز مطالبة أفراد الخدمات الطبية بإثبات أي شخص بالانتماء إلى أدلتهم لو أجبتهم إلا إذا تم ذلك على السبب والحيطة.

هكذا من الأصل

## المادة 10

1. لا يجوز بأي حال من الأحوال توقيع العقاب على أي شخص لقيامه بنشاط ذي صلة طبية يتلق مع شرف المهنة بغض النظر عن الشخص المستفيد من هذا النشاط.
2. لا يجوز إرغام الأشخاص الذين يمارسون نشاطا ذا صلة طبية على إتيان تصرفات أو القيام بأعمال تتنافى وشرف المهنة الطبية، أو غير ذلك من القواعد التي تستهدف صالح الجرحى والمرضى، أو أحكام هذا اللحق "البروتوكول" أو منعهم من القيام بتصرفات تملئها هذه القواعد والأحكام.
3. تحترم الالتزامات المهنية للأشخاص الذين يمارسون نشاطا ذا صلة طبية فيما يتعلق بالمعلومات التي قد يحصلون عليها بشأن الجرحى والمرضى المشمولين برعايتهم، وذلك مع التقيد بأحكام القانون الوطني.
4. لا يجوز بأي حال من الأحوال توقيع العقاب على أي شخص يمارس نشاطا ذا صلة طبية لرفضه أو تقصيره في إعطاء معلومات تتعلق بالجرحى والمرضى الذين كانوا أو لا يزالون مشمولين برعايته، وذلك مع التقيد بأحكام القانون الوطني.

## المادة 11

1. يجب دوما احترام وحماية ووسائط النقل الطبي، وألا تكون محلا للهجوم.
2. لا تتوقف الحماية على وحدات ووسائط النقل الطبي، ما لم تستخدم في خارج نطاق مهمتها الإنسانية في ارتكاب أعمال عدائية. ولا يجوز مع ذلك أن تتوقف الحماية إلا بعد توجيه إنذار تحدد فيه، كلما كان ذلك ملائما، مدة معقولة ثم يبقى ذلك الإنذار بلا استجابة.

## المادة 12

يجب على أفراد الخدمات الطبية وأفراد الهيئات الدينية والوحدات ووسائط النقل الطبي، بتوجيه من السلطة المختصة المعنية، إبراز العلامة المميزة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر أو الأسد والشمس الأحمرين على أرضية بيضاء ووضعها على وسائط النقل الطبي ويجب احترام هذه العلامة في جميع الأحوال وعدم إساءة استعمالها.

## الباب الرابع: السكان المدنيون

## المادة 13

1. يتمتع السكان المدنيون والأشخاص المدنيون بحماية عامة من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية ويجب إضفاء لماعية على هذه الحماية مراعاة القواعد التالية دوما.
2. لا يجوز أن يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا ولا الأشخاص المدنيون محلا للهجوم وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الرامية أسلما إلى بث الذعر بين السكان المدنيين.
3. يتمتع الأشخاص المدنيون بالحماية التي يوفرها هذا الباب، ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية وعلى مدى الوقت الذي يقومون خلاله بهذا الدور.

## المادة 14

يحظر تجويع المدنيين كسلوب من أساليب القتال، ومن ثم يحظر، توصلا لذلك، مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة ومثلها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومراعى مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري.

## المادة 15

لا تكون الأشغال الهندسية أو المنشآت التي تحوي قوى خطرة، إلا وهي السدود والجسور والمحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية محلا للهجوم حتى ولو كانت أهدافا عسكرية، إذا كان من شأن هذا الهجوم أن يتسبب في انطلاق قوى خطرة ترتب خسائر فادحة بين السكان المدنيين.

## المادة 16

يحظر ارتكاب أية أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية، أو الأعيان الفنية وأماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب، واستخدامها في دعم المجهود الحربي، وذلك دون الإخلال بتفافية لاهي الخاصة بحماية الأعيان الثقافية في حالة النزاع المسلح والمطوّد في 14 أيار/مايو 1954.

## المادة 17

1. لا يجوز الأمر بترحيل السكان المدنيين، لأسباب تتعلق بالنزاع. ما لم يتطلب ذلك أمن الأشخاص المدنيين المعنيين أو أسباب عسكرية ملحة. وإذا ما اقتضت الظروف إجراء مثل هذا الترحيل، يجب اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لاستقبال السكان المدنيين في ظروف مرضية من حيث المأوى والأوضاع الصحية الوقائية والعلاجية والسلامة.

لا يجوز إرغام الأفراد المدنيين على النزوح عن أراضيهم لأسباب تتعلق بالنزاع.

## المادة 18

1. يجوز لجمعيات الفوث الكائنة في إقليم الطرف السامي المتعاقد مثل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والأسد والشمس الأحمرين، أن تعرض خدماتها لأداء مهامها المتعارف عليها فيما يتعلق بضحايا النزاع المسلح. ويمكن للسكان المدنيين، ولو بناء على مبادرتهم الخاصة، أن يعرضوا القيام بتجميع الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار ورعايتهم.
2. تبذل أعمال الفوث ذات الطابع الإنساني والحيادي البحث وغير القائمة على أي تمييز مجحف، لصالح السكان المدنيين بموافقة الطرف السامي المتعاقد المعني، وذلك حين يعانى السكان المدنيون من الحرمان الشديد بسبب نقص المدد الجوهري لبقائهم كالأغذية والمواد الطبية.

## الباب الخامس: أحكام ختامية

## المادة 19

ينشر هذا اللحق "البروتوكول" على أوسع نطاق ممكن.

## المادة 20

يعرض هذا اللحق "البروتوكول" للتوقيع عليه من قبل الأطراف في الاتفاقيات بعد ستة أشهر من التوقيع على الوثيقة الختامية ويظل معروضا للتوقيع طوال فترة اثني عشر شهرا.

## المادة 21

يتم التصديق على هذا اللحق "البروتوكول" في أسرع وقت ممكن، وتودع وثائق التصديق لدى المجلس الاتحادي السويسري، أمانة الإيداع الخاصة بالاتفاقيات.

## المادة 22

يكون هذا اللحق "البروتوكول" مفتوحا للاضمام إليه من قبل أي طرف في الاتفاقيات لم يكن قد وقع عليه، وتودع وثائق الانضمام لدى أمانة الإيداع.

حفظت من الأصل



## المادة 23

1. يبدأ سريان هذا الحق "البروتوكول" بعد ستة أشهر من تاريخ إيداع وثيقتين من وثائق التصديق أو الانضمام.
2. يبدأ سريان الحق "البروتوكول" بالنسبة لأي طرف في الاتفاقيات يصدق عليه أو ينضم إليه لاحقاً على ذلك، بعد ستة أشهر من تاريخ إيداع تلك الطرف لوثيقة تصديقه أو انضمامه.

## المادة 24

1. يجوز لأي طرف سام متعاقد أن يقترح إجراء تعديلات على هذا الحق "البروتوكول". ويبلغ نص أي تعديل مقترح إلى أمانة الإيداع التي تقرر بعد التشاور مع كافة الأطراف السامية المتعاقدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ما إذا كان ينبغي عقد مؤتمر للنظر في التعديل المقترح.
2. تدعو أمانة الإيداع كافة الأطراف السامية المتعاقدة إلى ذلك المؤتمر وكذلك الأطراف في الاتفاقيات سواء كانت موقعة على هذا الحق "البروتوكول" أم لم تكن موقعة عليه.

## المادة 25

1. إذا ما تحلل أحد الأطراف السامية المتعاقدة من الالتزام بهذا الحق "البروتوكول" فلا يسري هذا التحلل من الالتزام إلا بعد مضي ستة أشهر على استلام وثيقة تنضمته. ومع ذلك إذا ما كان الطرف المتحلل من التزامه مشتركاً علناً للقضاء هذه الأشهر الستة في الوضع المشار إليه في المادة الأولى، فلا يصبح التحلل من الالتزام نافذاً قبل نهاية النزاع المسلح. بيد أن الأشخاص الذين حرموا من حريتهم أو قيدت حريتهم لأسباب تتعلق بالنزاع، يستمرون في الاستفادة بأحكام هذا الحق "البروتوكول" حتى يتم إخلاء سبيلهم نهائياً.
2. يبلغ التحلل من الالتزام تحريراً إلى أمانة الإيداع وتتولى الأمانة إبلاغه إلى جميع الأطراف السامية المتعاقدة.

## المادة 26

- تتولى أمانة الإيداع إبلاغ الأطراف السامية المتعاقدة وكذلك الأطراف في الاتفاقيات الموقعة وغير الموقعة على هذا الحق "البروتوكول" بما يلي:
- (أ) التواريخ التي تذيّل هذا الحق "البروتوكول" وإيداع وثائق التصديق والانضمام طبقاً للمادتين 21 و 22.
  - (ب) تاريخ سريان هذا الحق "البروتوكول" طبقاً للمادة 23.
  - (ج) الاتصالات والبيانات التي تتلقاها طبقاً للمادة 24.

## المادة 27

1. ترسل أمانة الإيداع هذا الحق "البروتوكول" بعد دخوله حيز التطبيق إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بغية التسجيل والنشر طبقاً للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.
2. تبلغ أيضاً أمانة الإيداع الأمانة العامة للأمم المتحدة على كل تصديق وانضمام قد تتلقاه بشأن هذا الحق "البروتوكول".

## المادة 28

يودع أصل هذا الحق "البروتوكول" لدى أمانة الإيداع التي تتولى إرسال صور رسمية معتمدة منه إلى جميع الأطراف في الاتفاقيات. وتتساوى نصوصه الأسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في حقيقتها.

## بروتوكول بشأن حظر استعمال الغازات الخائقة والسامة أو ما شابهها والوسائل الجراثومية في الحرب لسنة ١٩٢٥

إن المندوبين للمفاوضين الموقعين أدناه باسم حكوماتهم الخاصة :  
لا يعتبرون أن استعمال الغازات الخائقة أو السامة وكل ما شابهها من مواد سائلة أو معدات في الحرب أمر يدينه عن حق رأي العام في العالم المتمدن .  
ولا يعتبرون أن حظر هذا الاستعمال سبق الإعلان عنه في معاهدات تعد غالبية دول العالم أطرافاً فيها .  
ومن أجل أن يقبل هذا الحظر على المستوى العالمي كجزء من القانون الدولي ويكون ملزماً من حيث الضمير والممارسة لدى الدول .

يعلنون :  
أن الأطراف السامية المتعاقدة طالما أنها ليست أطرافاً في المعاهدات التي تمنع هذا الاستعمال ، تقبل هذا الحظر وتوافق على تذييده ليشمل وسائل الحرب الجراثومية وتوافق أيضاً على أن تلتزم أزاء بعضها البعض بأحكام هذا الإعلان .  
أن الأطراف السامية المتعاقدة تبذل كل جهد لحث دول أخرى على الانضمام إلى هذا البروتوكول. وفي حال انضمامها تبلغ بذلك حكومة الجمهورية الفرنسية التي تبلغ بذلك هي الأخرى كافة الدول الموقعة والمنضمة ، ويكون له أثر اعتباراً من تاريخ تلقي حكومة الجمهورية الفرنسية إشعاراً بالانضمام .  
ثم التصديق على هذا البروتوكول بأسرع وقت ممكن في لغتين لهما صفة الحجية ، وهما الفرنسية والإنجليزية ، ويجب أن يعمل تاريخ اليوم .

يرسل وثائق التصديق على هذا البروتوكول إلى حكومة الجمهورية الفرنسية التي تبلغ بذلك على الفور كل دولة من الدول الموقعة على البروتوكول أو المنضمة إليه .

يبقى وثائق التصديق على هذا البروتوكول أو الانضمام إليه مودعة في محفوظات حكومة الجمهورية الفرنسية . تسري أحكام هذا البروتوكول على كل الدول الموقعة عليه منذ تاريخ إيداع التصديق عليه، ومنذ ذلك الوقت تصبح كل دولة ملزمة به أزاء الدول الأخرى التي أودعت تصديقها عليه سلفاً .  
وليثبت لذلك وقع المندوبون المفاوضون على هذا البروتوكول .

حرر في جنيف في نسخة واحدة بتاريخ 17 يولية / حزيران ألف وتسعمائة وخمسة وعشرين .

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة



## قرار صادر بالاستناد لقانون حماية

## الإنتاج الوطني رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٤

- استعرض مجلس الوزراء كتاب كل من معالي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة وعطوفة مدير عام الجمارك الأردنية المتعلق بقراره رقم (٣٥٠٥) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ المتضمن فرض رسم تعريف نوعي بالإضافة إلى رسم التعريف النسبي المطبق، وذلك كإجراء حماية نهائي على مستوردات المملكة من الأحذية الخاضعة للفصل (٦٤) من جداول التعريف والمستوردة من منشأ الدول التالية (اسبانيا، البرتغال، الدنمارك، الصين الشعبية، ألمانيا، المملكة المتحدة، اليابان، إيطاليا، بلجيكا، سوريا، سويسرا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، كندا، استراليا) وكما هو موضح فيه وبناء على تنسيبهم، قرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ بالاستناد لأحكام المادة (١٤) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته والمادة (٢١/٢١) من قانون حماية الإنتاج الوطني رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٤ الموافقة على ما يلي:-
- ١. شمول قرار مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه لكافة البضائع الموصوفة فيه والمستوردة من كافة الدول بغض النظر عن مصدرها باستثناء الدول النامية وفقا لأحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية.
- ٢. يستثنى من تطبيق الرسم النوعي البضائع الموجودة في الحرم الجمركي أو المفتوح بها اعتمادات مستندية لدى البنوك الأردنية قبل تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٩ ومحدد بها فترة الشحن بمدة لا تتجاوز (٤٥) يوما من تاريخ فتح الاعتماد على أن يتم تقديم الوثائق الثبوتية حسب الأصول.

## التعليمات المالية لمعادلة الشهادات غير الأردنية، وتصديق الشهادات

## العلمية والوثائق الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي رقم (١) لسنة ٢٠٠٧

- صادرة استناداً إلى الفقرة (ب) من المادة (١٤) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥.

المادة (١) : تسمى هذه التعليمات؛ التعليمات المالية لمعادلة الشهادات غير الأردنية، وتصديق الشهادات العلمية والوثائق الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) : يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك:-

الوزارة : وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي.  
الوزير : وزير التعليم العالي والبحث العلمي.  
الأمين العام : أمين عام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الشهادات العلمية والوثائق: الشهادات والوثائق العلمية التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي الأردنية وغير الأردنية التي لا تقل مدة الدراسة فيها عن سنة دراسية واحدة بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة الأردنية أو ما يعادلها.

وثيقة المعادلة : الشهادة أو الوثيقة التي يصدرها قسم معادلة الشهادات في وزارة التعليم والبحث العلمي والتي تتضمن قرار اللجنة العليا لمعادلة الشهادات بمعادلة تلك الشهادة.

المادة (٣) : تستوفي الوزارة بدلات مالية لقاء دراسة طلبات معادلة الشهادات غير الأردنية وإصدار وثائق معادلة الشهادات المتعلقة بها حسب المستوى الأكاديمي للشهادات وعلى الوجه الآتي :-

محكمة من الأصل

- شهادة الدرجة الجامعية الثالثة (الدكتوراه) أو ما يعادلها : خمسة وسبعون ديناراً (٧٥) ديناراً.
  - شهادة الدبلوم العالي وشهادة الدرجة الجامعية الثانية (الماجستير) أو ما يعادلها : خمسون ديناراً (٥٠) ديناراً.
  - شهادة الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) أو ما يعادلها : ثلاثون ديناراً (٣٠) ديناراً.
  - الشهادة الجامعية المتوسطة أو الدبلوم المتوسط نظام الثلاث سنوات : خمسة عشر ديناراً (١٥) ديناراً.
  - الشهادة الجامعية المتوسطة أو الدبلوم المتوسط نظام السنتين : عشرة دنانير (١٠) دنانير.
  - الدبلوم المتوسط نظام السنة الدراسية الواحدة : خمسة دنانير (٥) دنانير.
  - يستوفى مبلغ خمسة دنانير عن وثيقة للمعادلة باللغة الإنجليزية.
  - يستوفى مبلغ ديناران مقابل نسخة إضافية أصلية عن وثيقة للمعادلة.
  - دراسة طلب الاعتراض على قرار اللجنة العليا للمعادلة : يستوفى بدل المثل لما ورد في بنود هذه المادة أعلاه وفق المستوى الأكاديمي للشهادة.
  - تستوفى ثلاثة أمثال البدلات الواردة في بنود هذه المادة أعلاه من غير الأردنيين الراغبين بمعادلة شهادتهم.
- المادة (٤) : تستوفي الوزارة أو أي جهة تابعة لها (المكاتب الثقافية في الجامعات الأردنية الرسمية) والمفولة بالتصديق على الشهادات، بدل تصديق أي شهادة/وثيقة أصلية أو صورة عنها مبلغ دينار أردني واحد (١٠٠٠) فلساً ويتم استيفاء هذه البدلات بواسطة الآلات للدمغة أو بإصاق طوابع تصديق شهادات علمية.

المادة (٥) : تلغى للتعليمات التي تتعارض مع أحكام هذه المولد والواردة في المادتين (٤) و (٥) من التعليمات المالية لاعتماد مؤسسات التعليم العالي الخاصة ومعادلة الشهادات وتصديقها.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي  
الدكتور خالد طوقان

لائحة بدلات الخدمات البحرية للسفن في ميناء العقبة لسنة ٢٠٠٧  
صادرة عن سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

المادة (١) :

١. تسمى هذه اللائحة (بدلات الخدمات البحرية للسفن في ميناء العقبة لسنة ٢٠٠٧) والصادرة بموجب قرار مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٢٠٠٧/٧٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠.
٢. يعمل بهذه اللائحة اعتباراً من اليوم الأول من شهر آذار لعام ٢٠٠٧.
٣. تطبق هذه البدلات ضمن حدود الميناء.
٤. لا يؤثر أي نص في هذه اللائحة على أي قانون أو نظام يتعلق بالرسوم الجمركية أو أية رسوم أو ضرائب أخرى تفرض أو تطبق في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، أو على أي أمر أو قرار يتم إصداره وتوجيهه بصورة قانونية وفقاً لذلك القانون أو النظام.
٥. تسري أحكام هذه اللائحة على جميع الاتفاقيات المبرمة بين شركة ميناء العقبة للخدمات البحرية ("الشركة") وبين عملائها فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها الشركة ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك خطياً بين أطراف هذه الاتفاقيات.
٦. لا تسري أحكام هذه اللائحة على الخدمات البحرية التي تقدمها الشركة إلى السفن المملوكة و/أو المشغلة من قبل شركة الجسر العربي للملاحة على خط العقبة/نويبع حيث تخضع هذه السفن إلى بدلات خاصة صادرة عن السلطة.

محكمة

## المادة (2) :

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه اللائحة المعاني المخصصة لها أثناء ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

المملكة	: المملكة الأردنية الهاشمية.
السلطة	: سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
الشركة	: شركة ميناء العقبة للخدمات البحرية.
التشريعات	: كل قانون و/أو نظام و/أو تعليمات و/أو قرار و/أو اتفاقية دولية و/أو أية لائحة أخرى لها قوة القانون في المملكة.
الميناء	: ميناء العقبة ويشمل الأرصفة والمراسي والمياه الإقليمية الأردنية المحددة من قبل الجهات المختصة.
الخدمات البحرية	: الخدمات التي تقدمها الشركة في الميناء والمبينة في المادة (3) من هذه اللائحة.
السفينة	: أي مركب أو ماعونة أو قارب صالح للملاحة أياً كان نوعه أو تسميته أو حمولته ويشمل ذلك أجزائه وفروعه الأصلية أو المتحركة وجميع التفرعات الضرورية لاستثماره.
المرسى	: مناطق رسو السفن ضمن حدود المياه الإقليمية الأردنية.
مجهز السفينة	: من يقوم باستثمار السفينة لحسابه بوصفه مالكاً أو مستأجراً لها ويعتبر المالك مجهزاً حتى يثبت العكس.
الوكيل الملاحي	: الشخص الطبيعي أو المعنوي المجاز من قبل الجهات الرسمية المختصة لممارسة أعمال الوكالة الملاحية للسفن والمعين من قبل مجهزة السفينة ليكون وكيله في الميناء.
الموصل/الملازم	: مجهزة السفينة والوكيل الملاحي وغيرهم من الزبائن المستخدمين للخدمات البحرية في الميناء.
التراخي	: صف وربط السفينة أو الموانع بمحاذاة الرصيف.
المعدات	: أي أداة أو آلة أو جهاز أو نظام أو لوازم تستخدم أو يُراد استخدامها لأغراض تقديم الخدمات البحرية.
الحصول للقائمة المسجلة (GRT)	: هي الرقم الدال على السعة الحجمية الكلية (GRT) للسفينة والذي يقاس وفقاً للأسس المعمدة في سجلات هيئات التصنيف المعمدة. وتعتمد الأرقام الدالة على حمولة السفينة من الأوراق المحفوظة فيها والمتمثلة بمواصفاتها أو من سجلات هيئات تصنيف السفن المعمدة.

## الحمولة الإجمالية (GT)

: الحمولة القائمة المسجلة للسفينة بالإضافة إلى الفراغات اللازمة لها. والغابات حساب بدلات الخدمات البحرية يعطى (GT) الرقم الذي يحدد مقدار السعة الحجمية الكلية للسفينة والمحدد في أوراق تسجيلها الرسمية التي بحوزتها. وتشمل أية منشأة عائمة تقطر بواسطة قارب أو قاطرة.

## الماعونة

: توجيه السفينة من حدود المياه الإقليمية الأردنية إلى مكان رسوها وتراكيها على الرصيف أو إخراجها.

## الإرشاد

: الاستعانة بخدمات القاطرة أثناء عملية ربط السفينة وفك وثاقها أو عملية إبط السفينة من قبل القاطرة.

## القطر

: أي سفينة تقوى عمليات قطر لسفينة مبحرة أو مساعدتها، والتي تكون مصممة خصيصاً لمثل هذا النوع من الأغراض.

## للاقطرة

## المادة (3) :

- تعمل الشركة على تقديم كافة الخدمات البحرية للسفن وفقاً لتقديرها وأفضل قدراتها وباستخدام المعدات والمواد والمرافق ذات الجودة العالية والمناسبة للاستخدام المقصود لها.
- لا تعتبر الشركة مسؤولة عن أي ضرر أياً كان نوعها نتج عن عمليات التأخير التي تحدث أثناء تقديم خدماتها نتيجة لأية ظروف غير متوقعة وخارجة عن إرادتها.
- يلتزم العميل بتزويد الشركة بكافة المعلومات المطلوبة لتقديم خدماتها بكفاءة وفعالية وإعداد المطالبات المالية الخاصة بالخدمات وضمن الفترة الزمنية التي تحددها الشركة. وفي حالة عدم استلام تلك المعلومات في الوقت المحدد أو كون المعلومات غير مكتملة، فيحق للشركة وقف أو تأجيل تنفيذ الخدمات المطلوبة إلى حين استلام المعلومات المطلوبة و/أو استكمالها.
- تحتفظ الشركة بحقها في الاطلاع على كافة الوثائق الخاصة بالسفن من أجل احتساب بدلات الخدمات البحرية المحددة في هذه اللائحة.
- يجوز للشركة أن تعلق أو توقف تقديم الخدمات البحرية نتيجة لوقوع القوة القاهرة أو في حالة عدم تسديد البدلات المستحقة عن هذه الخدمات. ويجوز للشركة في هذه الحالة أن تتخذ أي إجراءات قانونية وفقاً للتشريعات السارية للحجز على السفينة المعنية ضمن حدود الميناء.
- تقوم الشركة بتقديم الخدمات البحرية التالية:
  - خدمات الإرشاد والقطر والرباط للسفن في الميناء.
  - إنشاء وإدارة وتشغيل المنرفات البحرية ومراكز الصيانة البحرية ومحطات استقبال زبوت السفن وجميع الخدمات المتعلقة بذلك.
  - خدمات تزويد المياه وتزويج مياه الصرف والزبوت للسفن في الميناء.

حكمة من الأصل



- خدمات الصيانة للسفن.
- خدمات الإنقاذ ومكافحة التلوث الزيتي ومكافحة الحرائق للسفن في الميناء وجميع الخدمات المتعلقة بذلك.
- تأجير المعدات والآليات والعمال اللازمين لتقديم الخدمات البحرية المتعلقة بالسفن وطواقمها في الميناء.
- ضبط البيانات والوثائق المتعلقة بالخدمات المقدمة من الشركة للسفن وطواقمها في الميناء وإصدار التقارير المتعلقة بذلك.
- سائر الخدمات البحرية الأخرى ذات الصلة بالسفن وطواقمها في الميناء.

## المادة (4) :

يتم تقديم الخدمات البحرية وتحصيل بدلات الخدمات البحرية على مدار (24) ساعة في اليوم وطوال (365) يوم في السنة. أما مكاتب الإدارة العامة للشركة، فتعمل لمدة خمسة أيام في الأسبوع من يوم الأحد ولغاية يوم الخميس من الساعة الثامنة صباحاً ولغاية الساعة الخامسة مساءً باستثناء أيام العطل الرسمية والأعياد الوطنية.

## المادة (5) :

يعتبر استخدام الميناء من قبل السفن ومجهزتها والوكلاء الملاحيين بمثابة قبول منهم لدوعية الخدمات البحرية و بدلاتها وجميع الشروط الأخرى الخاصة بها.

## المادة (6) :

- 1- تحدد بدلات الخدمات البحرية والشروط المتعلقة بها وفقاً لما هو مبين في الجدول (أ) من هذه اللائحة.
- 2- تكون بدلات الخدمات البحرية للسفن المحددة بهذه اللائحة بالدينار الأردني وتسد فواتير بدلات الخدمات البحرية بالدينار الأردني.
- 3- تحتفظ الشركة بحقها في تعديل بدلات الخدمات البحرية أو أي شروط واردة في هذه اللائحة من حين لآخر بموجب إشعار مسبق وبعد الحصول على موافقة السلطة. وبالنسبة لبدلات الخدمات البحرية المتعلقة بالسفينة، فيعتبر الموعد الذي سوف تغادر فيه السفينة الميناء هو الأساس لتحديد البدلات التي يتم تطبيقها.
- 4- للشركة الحق في رفض تقديم الخدمات البحرية الخاصة بأي سفينة ليس لها وكيل ملاحى يمثلها في الميناء.

- 5- تقوم الشركة باحتساب بدلات الخدمات البحرية المستحقة على السفينة وإصدار فاتورة أصولية للوكيل الملاحى، بحيث يتم سداد بدلات الخدمات البحرية المستحقة للشركة بالكامل من قبل الوكيل الملاحى قبل مغادرة السفينة.
- 6- في حال قيام الوكيل الملاحى بتقديم كفالة بنكية غير قابلة للقبض مقبولة للشركة وصادرة من بنك أردني معتمد وبالقائمة التي يتم تحديدها من قبل الشركة أو في حال قيام الوكيل الملاحى بتقديم أي ضمان مالي آخر مقبول للشركة، يتم منح الوكيل الملاحى مدة سماح مقدارها (15) خمسة عشر يوماً لسداد الفواتير المستحقة عن الخدمات البحرية على أن يبدأ احتساب هذه المدة من تاريخ إصدار أي فاتورة. وفي حال تخلف الوكيل الملاحى عن تسديد قيمة أي فاتورة خلال مدة الخمسة عشر يوماً المذكورة، يحق للشركة احتساب فائدة تأخير مقدارها (9%) سنوياً على المبالغ المستحقة بموجب الفاتورة/الفواتير غير المسددة، كما تحتفظ الشركة بحقها في تسهيل الكفالة البنكية أو الضمان المالي وبدون إشعار مسبق للوكيل الملاحى، وذلك بما يعادل المبالغ المستحقة بموجب الفواتير غير المسددة مضافاً إليها أية فوائد مترتبة على هذه المبالغ وفقاً لأحكام هذا البند.

رئيس مجلس مفوضي سلطة  
منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة  
المهندس لادى السديهي

هكذا من الأصل

## الجدول رقم (1)

## بدلات الخدمات البحرية للسفن في ميناء العقبة

(تحدد من قبل لفظ البحر/المرافق الملاحي تكلفة السفن للخدمة والملاحة للميناء)

اعتبار من 2007/3/1	اعتبار من 2007/4/1	اعتبار من 2008/1/1	بدلات الخدمات البحرية/لوائح التطبيق
لكل سفينة			1. بدلات خدمات الإرشاد للسفن (وشمل ربط السفن على الأرصفة ولكلها وتحتسب على أساس الحمولة القابلة للمسجلة للسفينة)
120 دينار	180 دينار	210 دينار	لغاية (5000) طن
120 دينار	240 دينار	300 دينار	من (5001-8000) طن
210 دينار	375 دينار	455 دينار	من (8001-32000) طن
300 دينار	515 دينار	625 دينار	من (32001) طن فما فوق
لكل قطرة / الساعة أو جزء الساعة			2. بدلات خدمات القطر للسفن
50 دينار	200 دينار	280 دينار	أ. القاطرات المستخدمة لإخلاء السفن إلى الرصيف/المرسى أو إخراج السفن من الرصيف/المرسى
100 دينار	150 دينار	200 دينار	ب. القاطرات المستخدمة لسفلات التآهب (داخل المياه الإقليمية)
50 دينار	200 دينار	280 دينار	ج. القاطرات المستخدمة لتقديم أية خدمات أخرى داخل المياه الإقليمية (بماستثناء الخدمات المقدمة للسفن في حالات الطوارئ)
100 دينار	400 دينار	560 دينار	- القاطرة لغاية (1500) حصان - القاطرة (1501) حصان فما فوق
2000 دينار	4000 دينار	5000 دينار	د. القاطرات المستخدمة في حالات الطوارئ (داخل المياه الإقليمية)
4000 دينار	8000 دينار	10000 دينار	- القطر - مكافأة الحرائق - الفرق أو الشحط (تحتسب بدلات الخدمات في حال تقديمها خارج المياه الإقليمية)
6000 دينار	12000 دينار	15000 دينار	
لكل رحلة / الساعة أو جزء الساعة			3. بدلات خدمات نقل البضائع للسفن
30 دينار / رحلة	30 دينار / رحلة	30 دينار / رحلة	أ. نقل البضائع للسفن بالمواصين من المرسى إلى الرصيف (شمل اجرة الماعورة وأجرى التفتيش)
40 دينار / ساعة	40 دينار / ساعة	40 دينار / ساعة	ب. تصفح للفرقة (1) أجرة القارب الذي يقوم بقطر الماعورة
لكل متر مكعب / الساعة أو جزء الساعة			4. بدلات خدمات تزويد السفن بالمياه الصالحة للشرب
20 دينار / متر مكعب	20 دينار / متر مكعب	20 دينار / متر مكعب	أ. تزويد السفن بالمياه الصالحة للشرب (شمل أجرة الماعورة)
40 دينار / ساعة	40 دينار / ساعة	40 دينار / ساعة	ب. تصفح للفرقة (1) أجرة القارب الذي يقوم بقطر الماعورة
لكل ساعة أو جزء الساعة			5. بدلات خدمات القوارب البحرية
40 دينار	40 دينار	40 دينار	أجرة قارب لنقل البضائع والسفن والمعدات والمواد ولغيره
لكل غواصة / الساعة أو جزء الساعة			6. بدلات خدمات الغوص
100 دينار	100 دينار	100 دينار	لغرض مسح ميني غيد (2) غر اسبر

## إيضاحات

## أولاً : احكام عامة

1. تعتمد الحمولة القابلة للمسجلة للسفينة (GRT) الأساس لاحتساب بدلات الخدمات البحرية ، وفي حالة عدم توفرها يعتمد الحمولة الإجمالية (GT) للسفينة . وفي حال وجود حمولة مزدوجة للسفينة تعتمد الحمولة الأعلى ، وإذا كانت السفينة تاجر سفينة أخرى أو ماعونه تعتمد الحمولة الإجمالية GRT/GT لكل منهما .
2. يبدأ احتساب اليوم اعتباراً من الدقيقة الأولى بعد منتصف الليل لاغراض احتساب بدلات الخدمات البحرية .
3. تستوفي الشركة بدلات الخدمات البحرية المقدمة للسفن في الميناء في حال تغيير أماكن تواجدها من رصيف إلى آخر من الجهة التي تقدمت بطلب الخدمة .
4. لا يوجد في هذه اللائحة ما يمنع الشركة من إبرام اتفاقية إنقاذ (Salvage) مع أي سفينة تطلب الاستغاثة في حالة ملازمة الظروف لذلك .

## ثانياً : إلزامية خدمات الإرشاد والقطر

1. تعتبر خدمات الإرشاد والقطر إلزامية لجميع السفن القادمة والمغادرة للميناء باستثناء قوارب النزهة واليخوت التي تقل حمولتها عن 50 طن إلا في حالة طلب القبطان خدمات الإرشاد وأو القطر .
2. تحدد أعداد القاطرات التي تحتاجها السفن في الميناء بموجب جدول يعمم من قبل الشركة على الخطوط الملاحية ووكلائها بناءً على حجم السفينة ومواصفاتها والظروف البحرية السائدة في الميناء .

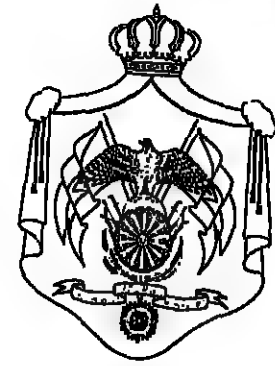
## ثالثاً : خدمات الإرشاد

1. تستوفي بدلات خدمات الإرشاد (شامل ربط السفن على الأرصفة ولكلها) لمرء واحدة من جميع السفن القادمة إلى الميناء ولمرة واحدة من جميع السفن المغادرة للميناء أو في حال تبديل موقع اصطاف السفينة من رصيف إلى آخر ( باستثناء الأرصفة المتجاورة ) أو من الرصيف إلى المرسى أو العكس .
2. تخفص بدلات خدمات الإرشاد للسفن بنسبة (50%) للسفن القادمة فقط إلى المرسى وإن تصطف على أرصفة الميناء .
3. في حال تعذر استخدام السفن لمحركاتها أو أجهزة التوجيه أثناء عملية دخولها إلى الميناء أو خروجها منه لأي سبب من الأسباب تضاعف بدلات خدمات الإرشاد لهذه السفن .
4. تستوفي الشركة مبلغ (150) مائة وخمسون ديناراً في الساعة أو جزء الساعة في حال تأخير المرشد على السفينة لأسباب تتعلق بالسفينة أو بالوكيل الملاحي .

## رابعاً : خدمات القطر

1. تستوفي الشركة حد أدنى ساعة واحدة عن كل عملية قطر تقدم للسفن .
2. تعتبر خدمات القطر إلزامية لجميع السفن التي يتم تبديل موقع اصطافها في الميناء باستثناء السفن التي تستخدم لربطتها الذاتية .
3. في حال تعذر استخدام السفن لمحركاتها أو أجهزة التوجيه أثناء عملية دخولها إلى الميناء أو خروجها منه لأي سبب من الأسباب تضاعف بدلات خدمات القطر لهذه السفن .
4. تحتسب بدلات خدمات القطر من وقت مغادرة القاطرة لرصيف رسوها ولحين عودتها إلى ذات الرصيف ، أما في حالة تحرك القاطرة بعد انتهاء خدماتها لسفينة معينة مباشرة إلى موقع سفينة أخرى ففي هذه الحالة يبدأ احتساب بدلات خدمات القطر اعتباراً من وقت انتهاء خدمات القاطرة للسفينة الأولى ولحين عودت القاطرة إلى رصيف رسوها .
5. لغايات استهلاك بدلات خدمات القطر للسفن في حالات الاستغاثة ، تعتبر السفينة في حالة طوارئ إذا كانت السفينة على وشك الغرق أو الشحط أو الهلاك أو التصادم مع سفينة أخرى أو في الحالة التي تشكل فيه خطر على البيئة البحرية أو المرافق الشاطئية .

محكمة العدل



## الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء / مديرية الجريدة الرسمية  
الموقع على شبكة الانترنت : [www.Pm.gov.jo](http://www.Pm.gov.jo)

فهرس العدد ٤٨١٥ \*\*\*\* الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٥

### القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
١٥٧٠	قبول استقالة عضوفي مجلس الاعيان
١٥٧١	الاسم
١٥٧١	وكالات الوزراء
١٥٧٢	التمثيل الدبلوماسي
١٥٧٣	مجالس الطوائف الدينية
١٥٨١	الموظفون
١٥٨٢	الجنسية الأردنية
١٥٨٦	الاسم
١٦٣٧	الشؤون البلدية
١٦٤٦	الإعلان
١٦٦٧	المطالبات
	المحاكم

١٥٦٧

الجريدة الرسمية

### جدول

بدلات الخدمات البحرية ( الإرشاد، القطر، الرباط ) في ميناء العقبة  
للسفن المملوكة و/أو المشغلة من قبل شركة الجسر العربي للملاحة  
على خط ( العقبة / نويبع )

(صادر استنادا الى احكام البند (٦) من المادة (١) من لائحة بدلات الخدمات  
البحرية للسفن في ميناء العقبة لعام ٢٠٠٧  
الصادرة عن سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ .

بدلات الخدمات البحرية تاريخ للتطبيق	اعتبارا من ٢٠٠٧/٣/١	اعتبارا من ٢٠٠٧/٤/١	اعتبارا من ٢٠٠٨/١/١
السفن السريعة ( الرحلة الأولى ضمن ٢٤ ساعة )	٨٠٠ دولار أمريكي	٩٠٠ دولار أمريكي	١٠٠٠ دولار أمريكي
السفن السريعة ( الرحلة الثانية ضمن ٢٤ ساعة )	٨٠٠ دولار أمريكي	٧٠٠ دولار أمريكي	٩٠٠ دولار أمريكي
السفن السريعة ( الرحلة الثالثة ضمن ٢٤ ساعة )	٨٠٠ دولار أمريكي	٥٠٠ دولار أمريكي	٨٠٠ دولار أمريكي
العبوات	١٢٠٠ دولار أمريكي	١٥٠٠ دولار أمريكي	١٨٠٠ دولار أمريكي

تسدد بدلات الخدمات المبينة اعلاه من قبل شركة الجسر العربي للملاحة بالدولار  
الأمريكي أو ما يعادلها بالدينار الأردني طبقا لأسعار الصرف المعلنة من قبل  
البنك المركزي الأردني بتاريخ اصدار المطالبة من قبل شركة العقبة للخدمات  
البحرية.

هذه هي الأصل



نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣٦) من الدستور  
نصدر إرادتنا بما هو آت:

عبد الله الثاني ابن الحسين

تقبل استقالة معالي الدكتور مروان المعشر من عضوية مجلس الأعيان اعتباراً  
من تاريخ ٢٠٠٧/٣/١.

٢٠٠٧/٢/٢١

رئيس الوزراء  
الدكتور معروف البخيت

وزير الداخلية بالوكالة  
لادر الظهيريات

هكذا من الأصل

## الأوسمة

١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالسماح لمعالي الدكتور خالد طوقان وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي بحمل وسام الشرف من درجة القائد والممنوح لمعاليه من سيادة رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية.

\* \* \* \* \*

٢ - صدرت الإرادة الملكية السامية بمنح سعادة الدكتور عارف كمال / سفير جمهورية باكستان الإسلامية وسام الاستقلال من الدرجة الأولى وذلك بمناسبة انتهاء مهامه.

\* \* \* \* \*

٣ - صدرت الإرادة الملكية السامية بمنح العقيد الركن بحري هلال بن سالم العريمي الملحق العسكري النعماني في المملكة وسام الاستحقاق العسكري من الدرجة الثانية وذلك تقديراً لجهوده أثناء عمله بالمملكة.

\* \* \* \* \*

## وكالات الوزراء

١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد شريف الزعبي وزير العدل أعمال وزارة الصناعة والتجارة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد سالم الخزاعلة وزير الصناعة والتجارة في القاهرة بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٢/١٥.

\* \* \* \* \*

٢ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد سعود نصيرات وزير النقل أعمال وزارة الأشغال العامة والإسكان بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس حسني أبو غيدا وزير الأشغال العامة والإسكان في دولة الكويت بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٢/١٠.

\* \* \* \* \*

٣ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محيي الدين لوق وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء أعمال وزارة تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور محمد الدنيان وزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية في كل من جمهورية مصر العربية وسيؤول بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٢/١٧.

\* \* \* \* \*

٤ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد نادر الظهيريات وزير الشؤون البلدية أعمال وزارة الداخلية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد عيد الفايز وزير الداخلية خارج المملكة الأردنية الهاشمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٢/١٩.

## التمثيل الدبلوماسي

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٧٢) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣٠ المتضمن الموافقة على تعيين صاحبة السمو الملكي الأميرة وجدان فواز مهنا الهاشمي السفير من ملك وزارة الخارجية لتكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً غير مقيم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى حكومة البوسنة والهرسك.

\* \* \* \* \*

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٣٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٦ المتضمن الموافقة على تعيين سعادة السفير من ملك وزارة الخارجية السيد زيد زريقات ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً غير مقيم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جمهورية قبرص.

\* \* \* \* \*

## مجالس الطوائف الدينية

أ. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٦٢) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣٠ والمتضمن الموافقة على إعادة تشكيل المحكمة الكنسية البدائية التابعة لبطريركية الروم الأرثوذكس في القدس وعلى النحو التالي:-

- |  |               |
|--|---------------|
| ١ - متروبوليت السبتر كورنيليوس         | رئيساً        |
| ٢ - متروبوليت اليغفيريوبولس خريستودولس | نائباً للرئيس |
| ٣ - الارشمندريت اسقفالوس               | عضواً         |
| ٤ - الارشمندريت ايسيدوروس              | عضواً         |
| ٥ - الارشمندريت مودستوس                | عضواً         |
| ٦ - السيد فيليب دحابره                 | سكرتيراً      |

\* \* \* \* \*

ب. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٦١) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣٠ والمتضمن الموافقة على إعادة تشكيل محكمة الاستئناف الكنسية التابعة لبطريركية الروم الأرثوذكس في القدس على النحو التالي:-

- |                                    |          |
|------------------------------------|----------|
| ١ - متروبوليت كاييتولياس ايسيدوروس | رئيساً   |
| ٢ - رئيس اساقفة ابيلا دوروثيوس     | عضواً    |
| ٣ - الارشمندريت غيلاكسيون          | عضواً    |
| ٤ - السيد فيليب دحابره             | سكرتيراً |

وذلك بالاستناد لأحكام المادة (١/٤) من قانون مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة رقم (٢) لسنة ١٩٣٨ وتعديلاته

محكمة العدل

## الموظفون

## • تشكيلات/تقاعد

أ- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٧٥) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣٠ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة السيد عبدالكريم عليان الفرايعة مستشاراً في ملاك رئاسة الوزراء براتب السنة الثالثة من الفئة العليا/ المجموعة الثانية اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل.

\* \* \* \* \*

ب- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار المجلس القضائي رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢ المتضمن ما يلي اعتباراً من ٢٠٠٧/٢/١.

أولاً:- ترفيع القاضيين السدين المذكورين تالياً إلى أدنى مربوط الدرجة العليا:

١- قاضي محكمة استئناف عمان السيد الدكتور سعيد محمد سعيد الهياجنة.

٢- قاضي محكمة استئناف عمان السيد ناصر خليل علي التل.

ثانياً:- ترفيع القضاة السادة المذكورين تالياً إلى أدنى مربوط الدرجة الخاصة:

١- قاضي محكمة استئناف أربد السيد يوسف محمود أحمد سلامه وردات.

٢- قاضي محكمة استئناف قضايأ ضريبة الدخل السيد رياض محمد فياض السكر.

٣- قاضي محكمة استئناف أربد السيد غريب أحمد إبراهيم خطايبة.

٤- قاضي محكمة استئناف عمان السيد ماجد محمد أحمد النباري.

ثالثاً:- ترفيع القضاة السادة المذكورين تالياً إلى أدنى مربوط الدرجة الأولى:

١- مساعد رئيس النيابة العامة الإدارية القاضي السيد توفيق عبدالله سالم القيسي.

٢- قاضي محكمة استئناف عمان السيد مصطفى حمدي مفضي النجدوي.

٣- قاضي محكمة استئناف عمان السيد سنان محمد علي إبراهيم سليمان.

٤- قاضي محكمة استئناف عمان السيد حقي محمود عناد خريس.

٥- قاضي محكمة استئناف عمان السيد محمد فلاح عبيدالله المعايعة.

٦- قاضي محكمة استئناف عمان السيد فارس فضل فايز الماضي.

٧- قاضي محكمة عمان الابتدائية السيد زياد مضي شلاش العدوان.

٨- رئيس محكمة شرق عمان الابتدائية القاضي السيد غالب مصطفى اسماعيل الرباعي.

٩- قاضي محكمة استئناف أربد السيد عبدالكريم ضيف الله يوسف الصغير.

١٠- قاضي محكمة استئناف عمان السيد محمد محمود مسلم الطورة.

١١- قاضي محكمة الجنايات الكبرى السيد باسم حمدان الفندي الموعني.

رابعاً:- ترفيع القضاة السادة المذكورين تالياً إلى أدنى مربوط الدرجة الثانية:

١- قاضي محكمة استئناف عمان السيد سميح سعيد سمحان سمحان.

٢- قاضي محكمة استئناف قضايأ ضريبة الدخل السيد محمد رشيد محمد الزبود.

٣- قاضي محكمة استئناف عمان السيد سليم وائل عوني عبدالهادي.

٤- قاضي محكمة استئناف عمان الدكتور فرحان أحمد المفلح ابو عويضة.

٥- قاضي محكمة استئناف عمان السيد بشير محمد ذيب الرفاعي.

٦- قاضي محكمة استئناف عمان السيد فخر عارف أحمد التميمي.

٧- قاضي محكمة استئناف عمان السيد فارس توفيق الجريس الداود.

٨- قاضي محكمة استئناف عمان السيد عاكف سليمان سالم البشارت.

٩- قاضي محكمة استئناف عمان السيد محمد عبدالحميد أحمد السكت.

خامساً:- ترفيع القضاة السادة المذكورين تالياً إلى أدنى مربوط الدرجة الثالثة:

١- قاضي محكمة الطفيلة الابتدائية المنتدب السيد عبدالرحيم علي سليم المعايطة.

٢- قاضي محكمة السلط الابتدائية السيد مصطفى سامح سعود العجلوني.

٣- رئيس التنفيذ لدى محكمة شرق عمان الابتدائية القاضي السيد حسين عبدالله عباس ابو السمن.

٤- قاضي محكمة أربد الابتدائية السيد محمد خميس العريط الزبود.

٥- القاضي المعار السيد رائد نايف علي العدوان.

٦- قاضي محكمة العقبة الابتدائية السيد رمزي اندراوس يوسف مدانات.

٧- قاضي محكمة الجنايات الكبرى المنتدب السيد عماد وديع عبدالرحمن الكيلاني.

سادساً:- ترفيع القضاة السادة المذكورين تالياً إلى أدنى مربوط الدرجة الرابعة:

١- قاضي محكمة الزرقاء الابتدائية السيد خالد رضوان أحمد السامعه.

٢- قاضي محكمة عمان الابتدائية السيد ايوب سالم فلاح السوايعر.

٣- قاضي محكمة عمان الابتدائية السيدة نهاد عبدالكريم خليل الحسيان.

٤- قاضي محكمة الكرك الابتدائية السيد محمد أحمد هويشل الطراونة.

٥- قاضي محكمة شرق عمان الابتدائية السيد طه حامد علي الضمور.

٦- قاضي محكمة أربد الابتدائية السيد مشرف محمد محمود بني هاني.

٧- قاضي محكمة شرق عمان الابتدائية السيد حسين عبدالحافظ ضيف الله الضرايعة.

٨- قاضي محكمة الطفيلة الابتدائية السيد ايمن سالم مفلح الجعفرية.

محكمة من الأصل



سابقاً:- ترفيع القضاة السادة المذكورين تالياً إلى أدنى مربوط الدرجة الخامسة:

- ١- مساعد النائب العام في عمان القاضي السيد لؤي جمال محمد عبيدات.
- ٢- قاضي صلح شرق عمان السيد نائل ارشيد حامد العموش.
- ٣- قاضي صلح بني عبيد السيد حسام الدين عبدالكريم محمود عبيدات.
- ٤- قاضي صلح شرق عمان السيد عبدالرحيم احمد ارشيد الكلوب.
- ٥- قاضي صلح عين الباشا السيد صالح جميل فهد الشوابكة.
- ٦- قاضي صلح الزرقاء السيد حسين محمود علي ملكاوي.
- ٧- قاضي صلح الكورة السيد خالد حمد فرحان الرياحنة.
- ٨- قاضي صلح غرب عمان السيدة منال واصف عبدالغني شموط.
- ٩- قاضي صلح اربيد السيد محمد علي صحن عبيدات.
- ١٠- مدعي عام اربيد القاضي السيد محمد عليان خالد الخزاعلة.
- ١١- قاضي صلح جنوب عمان السيد امجد حامد نهار الرقاد.
- ١٢- قاضي صلح اربيد السيد احمد عبدالمحسن ارشيد النفيف.

\* \* \* \* \*

ج-١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ بالاستناد لاحكام المادة (٩) من نظام الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٦ الموافقة على تعيين عطوفة السيد ماهر يوسف عبدالمعطي المدادحه اميناً عاماً للهيئة بموجب عقد وبراءة شهري مقداره (٢٠٠٠) الفا دينار شاملاً كافة العلاوات المقررة اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢١ واخصاض مبلغ (١٠٠٠) الف دينار من راتبه لغايات التقاعد.

\* \* \* \* \*

٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ الموافقة على تجديد عقد استخدام عطوفة مدير عام المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري المهندس شحادة ابو هديب وتعديل راتبه الشهري الاجمالي ليصبح (٢٠٠٠) الف دينار شاملاً كافة العلاوات المقررة بدلاً من (١٧٥٠) الف وسبعمائة وخمسون ديناراً اعتباراً من ٢٠٠٧/٢/١.

\* \* \* \* \*

٣- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/ ٢/١٣ الموافقة على احوالة الموظفين المذكورة اسماؤهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم:-

#### دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

٢٠٠٧/٢/١٦ السيد محفوظ عبدالحافظ محمد المشاعلة

#### وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

٢٠٠٧/٣/١ السيد طه حسن عبدالمحسن الخوالدة

#### مؤسسة الاداعة والتلفزيون

٢٠٠٧/٣/١ السيد عبدالله طاهر الربيعي

\* \* \* \* \*

٤- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ الموافقة على احوالة الموظفين المذكورة اسماؤهم تالياً من ملاك وزارة العدل على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٧/٣/١:-

السيد مناني محمد فاذع الحمد

السيد غازي صالح محمود ربابه

السيدة فريال احمد محمد المنصوري

السيدة ابتسام محمد حسن الرفاعي

السيدة شادية مصطفى احمد السدي

السيدة ايمان احمد عبدالله الفزاوي

السيد جميل قاسم محمد فريحات

السيد محمد نويران عبدالرحمن الشولفين

السيدة اسراء شفيق سعيد طوقان

السيد عيسى موسى حسين الشرفاء

السيد ابراهيم عبد فرحان حساميه

السيدة عبلة عطا عبدالرحمن السنيد

\* \* \* \* \*

٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٦ الموافقة على سحب اسم الموظفين المذكورين تالياً من ملاك وزارة الصحة من قراره رقم (٢٦٢٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٠ المتضمن الموافقة على احوالتهما على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/١ وابقا لهما على رأس عملهما:-

- الدكتور غازي خليف عبدالله مريات

- الدكتور عبدالله سالم القاسم يعقوب

هكذا من الاصل

٦- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٦ الموافقة على سحب اسماء الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً من ملاك وزارة الصحة من قراراته ذات الارقام (٢٨١٩) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٤، (٢٩٠٠) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢١، (٣٠٥٨) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٢، (٣٠٦١) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٢ المتضمنة الموافقة على احوالهم على التقاعد وانهاء خدماتهم اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم وايقالهم على رأس عملهم:-

٢٠٠٧/٧/١	الدكتور عبدالله محمد الزعبي
٢٠٠٧/٧/١	الدكتور رؤوف ابراهيم خليل خوري
٢٠٠٧/٧/١	الدكتور محمد حسين جابر حسين
٢٠٠٧/٧/١	الدكتور اسحق عزمي محمد الخيري
٢٠٠٧/١/٢٧	الدكتور جمال موسى العلي بني هاني
٢٠٠٧/١/١٣	الدكتور نزال شيبان صالح الببالي

\* \* \* \* \*

٧- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ الموافقة على احوال الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً من ملاك وزارة العدل على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٧/٣/١:-

السيد علي بركات حتامله  
السيد محي الدين محمود مفلح  
السيد لؤي يحيى عناد خريس  
السيد احمد لافح مصطفى شحادة  
السيد محمد عوض محمد الذينات  
السيد طارق عبدالله محمد عياصره  
السيد جمال جميل يوسف يوسف  
السيد علي صالح عليان قطيفان  
السيدة هدى امين يوسف الحارس  
السيد سلام بولس محمد حسين  
السيدة الهام فارس حسين الشولي  
السيدة خولة محمود محمد النزالني

٨- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ الموافقة على احوال الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم:-

وزارة التربية والتعليم  
السيدة غاده يوسف صالح التل ٢٠٠٧/٣/١  
السيدة بسمه عبدالقادر احمد الربايه ٢٠٠٧/٤/١  
السيدة تركيه محمد عباد احمد ٢٠٠٧/٣/٢٤  
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات  
السيد عيد احمد حمد طويسات ٢٠٠٧/٣/١  
السيد مفلح فلاح محمد المشاقبة ٢٠٠٧/٣/١

\* \* \* \* \*

٩- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ الموافقة على احوال الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً من ملاك وزارة التربية والتعليم على التقاعد اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم:-

السيد علي محمد فلاح الشرع ٢٠٠٧/٤/١  
السيد يحيى ابراهيم احمد زهران ٢٠٠٧/٤/١٠  
السيد محمود سعيد سليمان الاعرج ٢٠٠٧/٤/١٦  
السيدة ختام عصام محمد صالح مريش ٢٠٠٧/٤/٢٤  
السيد مفلح احمد المفلح المحاسنه ٢٠٠٧/٥/١٩

\* \* \* \* \*

#### • استبعاد

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ الموافقة على احوال الموظفين المذكورين تالياً على الاستبعاد اعتباراً من ٢٠٠٧/٣/١ والى حين اكمالهما المدة المقررة من خدمتهما الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ احوالهما على الاستبعاد:-

#### • وزارة الشؤون البلدية

السيدة الهام لطفي راجب الشافعي  
المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا  
السيد امين كريم سليمان المفلح

حفظت من الأصل

## • تمديد وإنهاء خدمات:-

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ الموافقة على تمديد خدمة عطوفة الدكتور جعفر الحنيطي أمين عام المجلس الطبي الاردني للفترة من ٢٠٠٦/١٢/١٩ واناية ٢٠٠٧/٥/٣١ بعد بلوغه سن الستين.

\* \* \* \* \*

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ الموافقة على تمديد خدمة عطوفة مدير عام مؤسسة الموانئ السيد عواد ذياب عبيدالله المعايطه لمدة سنة اخرى اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١ بعد بلوغه سن الستين.

\* \* \* \* \*

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ الموافقة على انتهاء خدمات عطوفة أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي السيد ماهر يوسف عبدالمعطي المداحه اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢١.

\* \* \* \* \*

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٦ الموافقة على تمديد خدمة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً من ملاك وزارة الصحة لمدة سنة بعد بلوغهم سن الستين.

٢٠٠٧/١/١

الدكتور عبدالله محمد الزعبي

٢٠٠٧/١/١

الدكتور رؤوف ابراهيم خليل خوري

٢٠٠٧/١/١

الدكتور محمد حسين جابر حسين

٢٠٠٧/١/٢٧

الدكتور جمال موسى العلي بني هاني

٢٠٠٧/١/١٣

الدكتور لزال شيبان صالح البيالي

٢٠٠٧/١/١

الدكتور اسحق عزمي محمد الخيري

\* \* \* \* \*

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك مؤسسة الاذاعة والتلفزيون السيد مشهور سليم عوض للفترة من ٢٠٠٧/٢/٣ واناية ٢٠٠٧/٢/١٤ بعد بلوغه سن الستين وانتهاء خدماته اعتباراً من ٢٠٠٧/٢/١٥.

٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة التنمية الاجتماعية السيد "محمد سامي" عبدالعزيز محمد حرز الله لمدة سنة اخرى اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١ بعد بلوغه سن الستين.

\* \* \* \* \*

٧ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك دائرة الارصاد الجوية السيد "محمد خير" ابراهيم عبدالله عبيده للفترة من ٢٠٠٧/٢/١١ واناية ٢٠٠٧/٢/١٤ بعد بلوغه سن الستين وحالته على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٧/٢/١٥.

\* \* \* \* \*

٨ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ الموافقة على تمديد خدمة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً لمدة سنة اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم بعد بلوغهم سن الستين:-

دائرة الارصاد الجوية

٢٠٠٧/٢/٢٠

السيد عبدالهادي زهدي غيث

المؤسسة الاستهلاكية المدنية

٢٠٠٧/٤/١٠

السيد حرب موسى حسن الرواشدة

المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا

٢٠٠٧/٣/١

الدكتور احمد عبدالباري بولاد ميرزا

\* \* \* \* \*

٩ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ الموافقة على انتهاء خدمات الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم:-

وزارة التربية والتعليم

٢٠٠٧/٤/١

السيد هاشم سلامة عبدالقادر علي

٢٠٠٧/٥/١١

السيد سليمان احمد نافع ابو عابد

٢٠٠٧/٥/٢١

السيد امين محمود نمر جرار

٢٠٠٧/٥/٢٤

السيد وفيق رفيق ذيب احمد

٢٠٠٧/٥/٣٠

السيد عز الدين عبدالرزاق مسعود السعيد

مؤسسة التدريب المهني

٢٠٠٧/٣/٧

السيد لطفي حسني عبدالقادر رزق الله

محكمة العدل



١٠ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ الموافقة على إنهاء خدمة الموظف من ملاك وزارة المالية السيد احمد علي سليم عتتر اعتباراً من ٢٠٠٧/٣/١.

\* \* \* \* \*

١١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ الموافقة على تمديد خدمة الموظفين المذكورة اسماؤهم تاليا لمدة سنة اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم بعد بلوغهم سن الستين:-

## وزارة العمل

السيد عبدالرحمن محمد المجالي ٢٠٠٧/٢/٦

مؤسسة تنمية اموال الانعام

السيد قيس محمد تيسير ظبيان ٢٠٠٧/٢/٢٨

مؤسسة الاداعة والتلفزيون

السيد صالح عبدالرحمن ارتمه ٢٠٠٦/١٢/٣١

\* \* \* \* \*

## الجنسية الأردنية

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ بالاستناد لاحكام المادة (٤) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على منح المواطنة السورية الانسة براءة قاسم محمد المسالمه وشقيقاتها كل من (سارة، هدى، بشرى) الجنسية الأردنية.

\* \* \* \* \*

## الاستملاك

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ بالاستناد لاحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك قطع الأراضي المبينة اوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً مشروعا للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-

١ - ما مساحته دونمان و(٣٩٨)م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (٤١) من الحوض رقم (١٩) من أراضي سطح معان الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣٢٥٣) والأنباط عدد (٦١٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٤ لاغراض دائرة الارصاد الجوية لغاياتها.

٢ - كامل مساحة قطعة الأرض رقم (١٧٦) وكامل مساحة قطعة الأرض رقم (١٧٧) وهما من الحوض رقم (٣) من أراضي خلداء الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤١٩٣) والأنباط عدد (٦٢٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٤ لاغراض وزارة المالية لغايات استخدامها كمواقف لسيارات الموظفين والمراجعين ولاية توسعة مستقبلية لمجمع دوائر وزارة المالية.

\* \* \* \* \*

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ بالاستناد لاحكام المادتين (٤/ج، ١٧٠/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على ما يلي:-  
أولاً:

١ - قرار لجنة الاستملاك والأموال في أمانة عمان الكبرى رقم (٥٦٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٠ المتضمن استملاك وحيازة ما مساحته (١٩)م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (٧٤١) من الحوض رقم (٤) ام السماق الشمالي لوحة (١) الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤١٨٤) والأنباط عدد (٦١٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٥ استملاكاً مطلقاً لاغراض أمانة عمان الكبرى (كحق ارتفاق) بعرض (١) متر واحد لغايات تمرير الخدمات حيازة قورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٢ - قرار لجنة الاستملاك والأموال في أمانة عمان الكبرى رقم (٥٦٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٠ المتضمن استملاك وحيازة مساحات قطع الأراضي المبينة اوصافها بالجدول الموضح بالقرار المشار اليه أعلاه مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الديار عدد (٨٥٣) والرأي عدد (٦٢٣٥٥٥) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٥ لاغراض أمانة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيازة قورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

محكمة النقض

٣- قرار لجنة الاستملاك والأموال في أمالة عمان الكبرى رقم (٥٦٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٠ المتضمن استملاك وحيازة مساحات قطع الأراضي المبنية أوصافها بالجدول الموضح بالقرار المشار إليه أعلاه الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي العرب اليوم عدد (٣٥٠٠) والند عدد (٨٨٧) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٥ استملاكاً مطلقاً لأغراض أمالة عمان الكبرى لغايات مساحات وحدائق ومباني عامة ومواقف سيارات حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

ثانياً:-

يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على المقارنات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

\* \* \* \* \*

٣- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ بالاستناد لأحكام المادة (١/١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على ما يلي:-

أولاً:

١- قرار لجنة الاستملاك والأموال في أمالة عمان الكبرى رقم (٥٦٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٠ المتضمن حيازة مساحات قطع الأراضي المستملكة سابقاً المبنية أوصافها بالجدول الموضح بالقرار المشار إليه أعلاه مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الأنباء عدد (٦١٤) والدستور عدد (١٤١٨٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٥ لأغراض أمالة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٢- قرار لجنة الاستملاك والأموال في أمالة عمان الكبرى رقم (٥٦٥) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٠ المتضمن حيازة مساحات قطع الأراضي المستملكة سابقاً المبنية أوصافها بالجدول الموضح بالقرار المشار إليه أعلاه مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣٢٥٤) والديار عدد (٨٥٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٥ لأغراض أمالة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

ثانياً:-

يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على المقارنات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

٤- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١/١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة العوائل والمنشآت الواقعة في سعة الشارع التنظيمي المار بقطعة الأرض رقم (٧٠١) من الحوض رقم (١٠) البلد من أراضي أم قيس الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣١٦٤) والدستور عدد (١٤٠٩٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١١ استملاكاً مطلقاً لأغراض المجلس البلدي في بلدية خالد بن الوليد حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على المقارنات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

\* \* \* \* \*

٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١/١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على ما يلي استملاك وحيازة قطع الأراضي المبنية أوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك:-

أولاً:

١- كامل مساحة قطع الأراضي ذوات الأرقام (١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨) من الحوض رقم (١٥) من أراضي وادي موسى البالغ مجموع مساحتها (٥) دونمات و (٧٩٠) م<sup>٢</sup> الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي العرب اليوم عدد (٣٥٠٩) والأنباط عدد (١٢٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٤ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة الأبنية المدرسية عليها.

٢- ما مساحته (٥١٧) م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (٣٩) من الحوض رقم (٤) من أراضي سال / محافظة اربد الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤١٧٦) والعرب اليوم عدد (٣٤٩٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/٧ لأغراض وزارة المياه والري / سلطة المياه لغايات الشاء خزان كاسر للضغط.

ثانياً:-

يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على المقارنات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

\* \* \* \* \*

محكمة النقض

٦- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ الموافقة على ما يلي:-  
أولاً:-

- ١ - استملاك وحيازة ما مساحته (١) دونم واحد و(٤٩٣)م<sup>٢</sup> من قطع الأراضي ذوات الأرقام (٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٤) من الحوض رقم (٨) من أراضي مرصع الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤١٠٥) والعدد عدد (٨٠٨) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٢ استملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات تعديل مسار طريق أريد/ جرش حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المنوي حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض سناً لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته.
- ٢ - التخلي عن استملاك ما مساحته (١٥٠)م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (٢٨٣) من الحوض رقم (٨) من أراضي مرصع لغايات طريق أريد/ جرش وذلك بسبب وجود بناء قائم ضمن المساحة المستملكة سناً لأحكام المادة (١٩/أ) من قانون الاستملاك المشار إليه أعلاه.

\* \* \* \* \*

- ٧- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ بالاستناد لأحكام المادة (١٩/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على التخلي عن استملاك ما مساحته (٤٥٠٢٢)م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (٧٢١) من الحوض رقم (٨) حي (٥) من أراضي صما وذلك لعدم حاجة وزارة التربية والتعليم إليها.

\* \* \* \* \*

### الشؤون البلدية

- ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ بالاستناد لأحكام المادة (٣) من قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات رقم (١١) لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته - الموافقة على تطبيق قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات المشار إليه أعلاه على قطعة الأرض رقم (٥) من الحوض رقم (٢٠) الجرف الجنوبي من أراضي الرمثا البالغة مساحتها (٥٤١) دونماً بغرض إزالة الشبوع بين المالكين شريطة التقيد التام بأحكام القانون.

\* \* \* \* \*

- ٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ بالاستناد لأحكام المادة (٣) من قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات رقم (١١) لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته الموافقة على تطبيق قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات المشار إليه أعلاه على كامل الحوض رقم (١٠) سريس الخمس والجزء الواقع خارج التنظيم من الحوض رقم (٧) البقعة والحوض رقم (٩) الخمس باستثناء الأجزاء الواقعة ضمن مشروع التطوير الحضري والمستملكة من قبل المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري والحوض رقم (٨) الميدان باستثناء الأجزاء المستملكة من قبل المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري لمشروع التطوير الحضري والأجزاء المنظمة منه سابقاً من أراضي بيت رأس بغرض إزالة الشبوع بين المالكين شريطة التقيد التام بأحكام القانون أعلاه.

\* \* \* \* \*

### إعلانات

#### صادرة عن وزير الشؤون البلدية السيد نادر الظهيريات

- عملاً بأحكام المادة (٣٨) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته، أعلن عن وفاء عضو مجلس بلدي بلدية أربد الكبرى السيدة عقايل الدويري.

محكمة من الأصل



يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٨٣٧) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٢ الموافقة على مخطط الغاء طرق واحداث طريق في القطعة رقم (٦٣) ضمن الحوض رقم (١) في منطقة وادي الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٨ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٨٧٧) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) الى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٩) كروم شدة من اراضي عين جنا وذلك في بلدية عجلون الكبرى /لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٩٢٢) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٣٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) الى سكن (ب) باحكام خاصة (طابقين ورووف) وباقي الاحكام حسب النظام ضمن الاحواض ذوات الارقام (٨) المعترض و (١٠) الفحص والقطعة رقم (٧٠١) حوض (٨) المعترض من سكن (ب) الى مباني عامة في منطقة الرابية وذلك في بلدية اربد الكبرى /لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٩٧٨) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن الى تجاري ضمن الاحواض ذوات الارقام (٢٢) الركبة و (٢٨) مقالي الركبة و (٥٩) للبلد من اراضي الصريح شريطة استيفاء عوائد تنظيم بمقدار (٥) دنائير للمتر المربع الواحد المحول الى تجاري وذلك في بلدية اربد الكبرى /لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٠٠٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) الى تجاري طولي ضمن القطعة رقم (٣٤٤) حوض رقم (٥) سلبود من اراضي سحاب وذلك في بلدية سحاب /لواء سحاب وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٧/١/٨ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٠٢١) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٩ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (١١) البلد من اراضي الاشرافيه وذلك في بلدية دير ابي سعيد الجديدة /لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (٧٥) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٠٣٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢١ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) الى تجاري طولي بارتداد امامي (٥) متر لعدة قطع واقعة على شارع عمان العقبة ضمن اللوحات ذوات الارقام (٩، ١٠، ١١، ١٢) من اراضي السلطاني في منطقة سد السلطاني وفرض عوائد تنظيم بمقدار دينار واحد للمتر المربع الواحد .

وذلك في بلدية السلطاني /لواء القطرانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ ووضعه موضع التنفيذ .

هكذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٠٣٥) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢١ الموافقة على مخطط توسعة طريق افرازي من ٤ متر إلى ١٢ متر واعتماده تنظيميا ضمن الحوض رقم (٣) انجاصه الجنوبي من اراضي مؤته .

وذلك في بلدية مؤته والمزار / لواء المزار الجنوبي وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٩) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٨ ووضعه موضع تنفيذ .

\*\*\*\*\*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/١٠٤٥) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٤ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن زراعي إلى سكن (ب) واحداث شوارع وطرق ضمن الحوض رقم (١٢) من اراضي كفر الماء وعدم الموافقة على تغيير صفة استعمال إلى سكن ريفي وذلك في بلدية دير ابي سعيد الجديدة/لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢١ ووضعه موضع التنفيذ .

\*\*\*\*\*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٠٥٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٤ الموافقة على مخطط تعديل سعة جزء من شارع سعة ١٢ متر وزيادة سعته ضمن الحوض رقم (٤) المصانع / في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الزرقاء ومكاتب بلدية الزرقاء وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/١٠٦٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٨ الموافقة على مخطط تخفيض الارتداد الجانبي إلى ٣ متر للقطعة رقم (٤٢) البقعان من اراضي السلط وذلك في بلدية السلط الكبرى /لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٧٠) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ .

\*\*\*\*\*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٠٦٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٨ الموافقة على مخطط إحداث شوارع وطرق ضمن الحوض رقم (١٧) من اراضي كفرنجة /لواء كفرنجة وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٧/١/٦ ووضعه موضع التنفيذ .

\*\*\*\*\*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١١٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/٨ الموافقة على مخطط احداث منحنيات تنظيمية للطريق المفرز ضمن القطع ذوات الارقام (٩٥ ، ٩٦) حوض رقم (٤) مرحبا من اراضي قرية السمط ، وذلك في بلدية دير ابي سعيد الجديدة /لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤٢) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٣ ووضعه موضع تنفيذ .

\*\*\*\*\*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣٠) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال القطع ذوات الارقام (٤٤٣ ، ٤٤٢) ضمن الحوض رقم (١٠) ابو الحجل من تجاري طولي وسكن (ج) إلى محطة محروقات وفرض عوائد تنظيم بمقدار (٢) دينار للمتر المربع الواحد .

وذلك في بلدية جرش الكبرى / لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٩ ووضعه موضع تنفيذ .

هكذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٣٠) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٠ الموافقة على مخطط تغيير صفه استعمال من سكن الى تجاري طولي بدون ارتداد ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٤٥) ظهر المدينة و (٤٩) البلد من اراضي سوف وفرض عوائد تنظيم (٣) دنائير للمتر المربع الواحد وذلك في بلدية جرش الكبرى / لواء قصبه جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٥ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٣٠) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٠ الموافقة على مخطط احداث طريق سعة ٦ متر وبنهاية مغلقة في القطعة رقم (١٦) ضمن الحوض رقم (٢٣) ببدر الحمص من اراضي سوف ، وذلك في بلدية جرش الكبرى / لواء قصبه جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٢ ووضعه موضع تنفيذ

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣١) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على مخطط اعتماد طرق افرازية تنظيميا ضمن الاحواض ذوات الارقام (١٠، ١١، ١٢) من اراضي حريما وذلك في بلدية اليرموك الجديدة / لواء بني كنانه وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ باستثناء الطريق المحدث المشار اليه بدائرة يعلن للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه المشتركة للواء بني كنانه ومكاتب بلدية اليرموك الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٣١) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على مخطط اعتماد فضله تنظيميا واحداث منحى ضمن الحوض رقم (٦) من اراضي حريما وذلك في بلدية اليرموك الجديدة / لواء بني كنانه وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٥) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٣١) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على مخطط احداث شارع بسعه (١٠) متر ضمن الحوض رقم (١٠) من اراضي حريما وذلك في بلدية اليرموك الجديدة / لواء بني كنانه وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٣١) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على مخطط الغاء جزء من شارع سعه ١٦ متر ضمن القطعة رقم (٢٣) حوض رقم (٤) من اراضي الخريبه وذلك في بلدية اليرموك الجديدة / لواء بني كنانه وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٣١) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على مخطط تعديل النهاية المغلقة مناصفه ضمن اللقطع ذوات الارقام (٣، ٥، ٦) حوض رقم (٩) من اراضي الخريبه وذلك في بلدية اليرموك الجديدة / لواء بني كنانه وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ ووضعه موضع التنفيذ .

محكمة العدل



يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١١/٣١) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على مخطط توسعة شارع الى ١٢ متر وأحداث منحنيات ضمن الاحواض ذوات الارقام (٨، ١٠) من اراضي خرجا وذلك في بلدية اليرموك الجديدة/لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٨٠) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣٠ ووضعه موضع التنفيذ.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٣/٣١) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني وإحداث آخر ضمن القطعة رقم (٧١٤) حوض رقم (١٠) من أراضي خرجا في بلدية اليرموك الجديدة /لواء بني كنانة .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء بني كنانة ومكاتب بلدية اليرموك الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية اليرموك الجديدة خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٧/٣١) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على مخطط اعتماد طريق إفراسي تنظيمياً ضمن الحوض رقم (٨) من أراضي خرجا .

وذلك في بلدية اليرموك الجديدة /لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٨١) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على مخطط اضافته لتنظيم وأحداث شوارع ضمن الحوض رقم (٦) البركة من اراضي المغير وذلك في بلدية اربد الكبرى /لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٩ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع ضمن الحوض رقم (٦) الحسن وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن ( ب ، ج ) الى تجاري بأحكام السكن المجاور ضمن الحوض رقم (٤) البتراوي الجنوبي وفرض عوائد تنظيم بمقدار (٥) دناتير للمتر المربع الواحد .

وذلك في بلدية الزرقاء/لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٧ ووضعه موضع تنفيذ

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حدائق الى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٤) المفرق الجنوبي وذلك في بلدية المفرق الكبرى /لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ ووضعه موضع التنفيذ .

مكتبة المصلح

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٣٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ الموافقة على مخطط استحداث شارع سعه ١٢ متر مناصفه ضمن الحوض رقم (٤) المفرق الجنوبي وذلك في بلدية المفرق الكبرى / لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٣٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ الموافقة على مخطط استحداث طريق وشارع ومنحنيات ضمن الحوض رقم (١) المفرق الشرقي وذلك في بلدية المفرق الكبرى / لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٠/٣٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ الموافقة على مخطط استحداث طريق بسعه ٣ متر وبنهايه مغلقة ضمن الحوض رقم (٨) الجيعه من اراضي المفرق وذلك في بلدية المفرق الكبرى / لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٨) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٩) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٨ الموافقة على مخطط تعديل مسار دخله سعة ٦ متر ضمن القطعة رقم (١٨) حوض رقم (٢) قعيس من اراضي ام القطين .

وذلك في بلدية ام القطين والمكيفة / لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣٧) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ الموافقة على مخطط احداث شوارع ضمن الحوض رقم (١) ام ازويتينه من اراضي زبود وسيل حسبان وذلك في بلدية ناعور الجديدة/ لواء ناعور وذلك حسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ باستثناء الشارع المحدث المشار اليه بدائرة يعلن للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه المشتركة للواء ناعور ومكاتب بلدية ناعور الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٥٩) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٨ الموافقة على مخطط استحداث شوارع ضمن الحوض رقم (٢) قعيس من اراضي ام القطين وذلك في بلدية ام القطين والمكيفة / لواء البادية الشماليه وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٦ ووضعه موضع التنفيذ باستثناء الشارع المحدث المشار اليه بدائرة يعلن للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه المشتركة للواء البادية الشماليه ومكاتب بلدية ام القطين والمكيفة وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هكذا في الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦١) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٨ الموافقة على مخطط إحداث شوارع ومنحيات ضمن الحوض رقم (٤) الاعنه .

وذلك في بلدية الزرقاء / لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٧/١/٤ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٤ متر ضمن الحوض رقم (١٢) الرشيدة الغربية ، وذلك في بلدية جرش الكبرى / لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٢ ووضعه موضع تنفيذ

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥/٦٨ تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ الموافقة على مخطط إحداث طريق بسعة (٦) متر ضمن الحوض رقم (٢) للبلد من أراضي ريمون / لواء قصبة جرش وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش وتقديم اعتراضاتهم الى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى بالبلد أو البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة دوار ضمن الحوض رقم (١٩) البلد من أراضي قفقفا ، وذلك في بلدية النسيم / لواء قصبة جرش .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٧٠ تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحى تنظيمي ضمن الحوض رقم (١٠) سدور محنا في منطقة العدنانية وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق سعة (٦) متر ضمن القطعة رقم (٨٧) حوض رقم (١٩) البلد من أراضي الربيه وذلك في بلدية شبحان / لواء القصر وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٢ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ الموافقة على مخطط إلغاء جزء من شارع سعة ١٦ متر وتخفيض سعة شارع من ١٦ متر الى ١٢ متر ضمن الحوض رقم (٢) التربه من أراضي الفيصليه وذلك في منطقته الموقر / لواء الموقر / امانه عمان الكبرى وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

هكذا من الأصل



يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٧٨ تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ عدم الموافقة على مخطط اعتماد جزء من طريق الفرازي بسعة (٣) متر ضمن الحوض رقم (٦) صلخد من أراضي مرج الحمام وذلك في بلدية مرج الحمام/ لواء وادي السير .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ الموافقة على مخطط اعتماد شوارع إفرازية بسعة (١٢) م تنظيمياً ضمن الحوض رقم (٨) أم السماق من أراضي مرج الحمام شريطة عدم فتح أبواب محال تجارية على الشارع .

وذلك في بلدية مرج الحمام / لواء وادي السير وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ ووضع موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٧٨ تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ عدم الموافقة على مخطط إلغاء طريق تنظيمي سعة (٦) متر واحداث اخر سعة (٦) متر ضمن الحوض رقم (٣) خربه السعادة من أراضي البحات / لواء وادي السير .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ الموافقة على مخطط احداث شارع سعة ١٢ متر ضمن الحوض رقم (٨) عرقوب ابو قصيب من أراضي زبود وسيل حسان / لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٢ ووضع موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٧٩ تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من (١٢) متر الى (٨) متر ضمن الحوض رقم (٥) اللبه من أراضي الروضة وذلك في بلدية ناعور الجديدة/ لواء ناعور .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٧٩ تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ عدم الموافقة على مخطط اضافة تنظيم بأحكام سكن (ب) ضمن الحوض رقم (٢٨) القهاير من أراضي ناعور وذلك في بلدية ناعور الجديدة/ لواء ناعور .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥/٧٩ تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحى تنظيمي ضمن الحوض رقم (١٣) ام عريجات من أراضي ناعور وذلك في بلدية ناعور الجديدة/ لواء ناعور .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٤) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع سعة ٢٠ متر ضمن الحوض رقم (١) القصير من أراضي مرج الحمام ، وذلك في بلدية مرج الحمام / لواء وادي السير وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٩ ووضع موضع تنفيذ .

مكتبة

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٥) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (د) إلى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٣) بيسر العدم من أراضي صاحب .

وذلك في منطقة صاحب / لواء صاحب / أمانة عمان الكبرى وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٨ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨ الموافقة على مخطط إحداث شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٨، ٩) من أراضي الفيصلية والحوض رقم (١) من أراضي الفيحاء / لواء قصبة مادبا .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة مادبا وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٠١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٢ الموافقة على مخطط إحداث شوارع ضمن القطعة رقم (٢٧٢٦) حوض رقم (١) النقب من أراضي عطل الرصيفة .

وذلك في بلدية الرصيفة / لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٨ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٠١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مبانى عامه الى سوق شعبي ضمن للقطعة رقم (١٤٩) حوض رقم (٢) المعمر وفرض عوائد تنظيم بمقدار (٥) دنائير للمتر المربع الواحد وشريطة عدم اقامه ايه انشاءات ثابتة بالموقع وذلك في بلدية الرصيفة / لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (٨٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٨ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٠١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني ضمن الحوض رقم (١) الشبيكات في بلدية الرصيفة / لواء الرصيفة وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء الرصيفة ومكاتب بلدية الرصيفة وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية الرصيفة خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/١٢٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٢ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) الى تجاري محلي وبارتدادات السكن المجاور (سكن ب) ضمن القطعة رقم (٤٨٩) حوض رقم (٢) الحجار من أراضي مرج الحمام وفرض عوائد تنظيم بمقدار (١٠) دنائير للمتر المربع في بلدية مرج الحمام / لواء وادي السير وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية مرج الحمام ومكاتب بلدية مرج الحمام وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية مرج الحمام خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هكذا في الأصل

### اعلان صادر عن سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

يعلن للعموم بمقتضى احكام الفقرة (١) من المادة (٤٣) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ ، ان مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة قد قرر بقراره رقم (١١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٦ الموافقة على المخطط التنظيمي التفصيلي المعدل لمنطقة إسكان الجمعيات بالمنطقة السكنية التاسعة والاحكام هي كما يلي :-

■ **القطع ذات الأرقام (١٧٥ لغاية ١٨٨) ، (٢٠٦ لغاية ٢٤١) ، (٤٥٨ لغاية ٤٦٣) ، (١١٧٩ لغاية ١١٩٨) و (١٧٧٣ لغاية ١٢٨٣)**

■	الارتداد الاسمي	م ٣
■	الارتداد الجانبي	م ٣ ، م ٣
■	الارتداد الخلفي	م ٤
■	النسبة المئوية	% ٤٢
■	أقصى ارتفاع	م ١١
■	عدد الطوابق	٣ طوابق

■ **القطع ذات الأرقام (١٩٩ لغاية ١٢٢٢) ومن (٥٣٧ لغاية ٥٥٠)**

■	الارتداد الاسمي	م ٣
■	الارتداد الجانبي	م ٣ ، م ٣
■	الارتداد الخلفي	م ٤
■	النسبة المئوية	% ٤٢
■	أقصى ارتفاع	م ١١
■	عدد الطوابق	٣ طوابق

■ **باقي القطع**

■	الارتداد الاسمي	م ٣
■	الارتداد الجانبي	م ٣ ، م ٣
■	الارتداد الخلفي	م ٤
■	النسبة المئوية	% ٤٢
■	أقصى ارتفاع	م ١١
■	عدد الطوابق	٣ طوابق

يمكن الاطلاع على المخطط وتقديم الاعتراضات الخطية ان وجدت لدى قسم خدمة الجمهور في مديرية التراخيص ومراقبة الاعمار بالمسلطة مع بيان اسباب الاعتراض مدعمة بالوثائق والبيانات الكافية وذلك خلال مدة اسبوعين من تاريخ نشر الاعلان ، علماً انه لن يقبل أي اعتراض يتم تقديمه بعد هذا التاريخ .

المهندس نادر الذهبي  
رئيس مجلس المفوضين

### إعلانات

### صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى المهندس عمر المعاني

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٧٠) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ الموافقة على المخطط التطبيقي التنظيمي رقم (ع/٩٣/٢٠٠٣/ماركا) المتضمن :- تخفيض الارتداد الجانبي من أربعة أمتار الى ثلاثة أمتار للقطعة الأرض رقم (٥٩٥١) لوحة (١) حوض (٢) الوناسات مع استيفاء بدل تعويض بواقع دينار/م ٢ الواحد من مساحة القطعة وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (ماركا) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

\* \* \* \* \*

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٣٧) تاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٠ الموافقة على المخطط التطبيقي التنظيمي رقم (أع/٤٩/٢٠٠٥/رأس العين) المتضمن :- تحويل صفة استعمال القطعة رقم (٩٠٨) حوض (٧) الوسية من سكن (ج) إلى مستودعات باحكام خاصة واستيفاء تعويض بواقع (١٥) خمسة عشر ديناراً / م ٢ الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (رأس العين) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

محذوف من الأصل



تعين اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٣٠) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٥٦٢/٢٠٠٦/وادي السير) المتضمن: تحويل استعمال قطعة الأرض رقم (٢٠٧٤) حوض (١٥) خربة الصوفية من سكن (ب) إلى مكاتب ضمن سكن (ب) بأحكام خاصة حسب قرار اللجنة اللوائية/أبنية رقم (١٤٨) تاريخ ٢٠٠٦/١/١٥ واستحداث توسعة للشارع بواقع مترين من كلا الجهتين لتصبح سعته (١٤) متر واستيفاء تعويض بواقع (٥٠) خمسون ديناراً/م/ الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية تستوفى لمرة واحدة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

\* \* \* \* \*

تعين اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١١١٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٤٠٥/٢٤/جزء ١/وادي السير) المتضمن: تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٧٠٥) حوض (١١) حنو الصوفية من سكن (أ) إلى مكاتب بأحكام خاصة مع استيفاء بدل تعويض بواقع (٧٥) خمسة وسبعون ديناراً/م/ الواحد من مساحة القطع استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول وكما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعين اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١١٤٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٣٦٧/٢٠٠٦/القويسمة) المتضمن: تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٤٢١) حوض (٣) رجم مسلم من أصل القطعة رقم (٣٥٦) حوض (٣) رجم مسلم من سكن (ج) إلى تجاري عادي بأحكام التجاري المجاور واستيفاء بدل تعويض بواقع (٥) خمسة دنانير/م/ الواحد من مساحة الجزء المراد تحويله استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول وكما هو موضح على المخطط في منطقة (القويسمة) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

\* \* \* \* \*

تعين اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٥٩٨/٢٠٠٦/وادي السير) المتضمن تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٤١٣) حوض (١٤) الدريبات من سكن (ج) إلى صناعات خفيفة مع استيفاء بدل تعويض بواقع (٢٠) عشرون ديناراً/م/ الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول وكما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

\* \* \* \* \*

تعين اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٠٧/٢٠٠٧/أحد) المتضمن: استحداث شوارع ضمن حوض (٣) درب الحاج وحوض (٤) صرهد شريطة إقرار الشارع من القطعة رقم (٨٠) قبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (أحد) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه فلتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة المسافة الفكر.

محكمة عمان الكبرى

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٧) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٥ الموافقة على إعادة إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٣٩/٢٠٠٥/تلاع العلي) المتضمن: تحويل صفة استعمال قطع الأراضي ذوات الأرقام (٨١٥، ٨١٦، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥) وجزء من القطعة رقم (٢٠٧٤) حوض (٨) الشمساني من سكن (أ) إلى تجاري محلي ضمن سكن (أ) بإحكام خاصة شريطة عدم فتح أبواب باتجاه السكن والارتداد الامامي (٧) متر والارتداد الجانبي والخلفي (٥) متر وتحويل صفة استعمال قطع الأراضي ذوات الأرقام (٦٤٢، ٦٤١، ٦٤٠، ٦٣٩، ٦٣٨، ٦٣٧، ٦٣٦) من سكن (أ) إلى تجاري محلي حسب الشكل وتحويل استعمال قطعة الأرض رقم (٦٣٣) من مكاتب إلى تجاري محلي ضمن سكن (أ) واستيفاء بدل تعويض بواقع (٩٠) تسعون ديناراً /م الواحد من مساحة للقطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط.

وتحويل استعمال القطع ذوات الأرقام (٦٤٥، ٦٤٤، ٦٤٣) من سكن (أ) إلى تجاري محلي ضمن سكن (أ) (لن يرغب)، واستيفاء بدل تعويض بواقع (٩٠) تسعون ديناراً /م الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاع العلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

\* \* \* \* \*

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٦٤/٢٠٠٧/القويسمه) المتضمن: تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٤٦٦) حوض (١٠) تلاع التجار من تجاري محلي ضمن سكن (ج) إلى سكن (ج) شريطة إرفاق إقرار وتعهد بعدم مطالبة أمانة عمان الكبرى بأية أعباء مالية أو التزامات نتيجة التحويل حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (القويسمه) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٣٦٥/٢٠٠٧/صويلج) المتضمن: استحداث وإلغاء جزء من شارع وإلغاء خط تنظيم ضمن لوحة (٦) حوض (٦) البلد ولوحة (٢٥) حوض (٦) البلد حي (٥) العين حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (صويلج) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

\* \* \* \* \*

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٦١/٢٠٠٧/راس العين) المتضمن: إلغاء جزء من شارع ضمن حوض (٤٤) لم صويونية الغربي شريطة استيفاء قيمة الفضله كأمينات قبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (راس العين) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

\* \* \* \* \*

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٦٠/٢٠٠٧/راس العين) المتضمن: استحداث وإلغاء أجزاء من شارع ضمن حوض (٣٣) المدينة لوحة (١٠٠) حي (١٢) جبل النظيف حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (راس العين) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

محكمة عمان

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٣٠/٢٠٠٧/ الجببية) المتضمن : إلغاء جزء من شارع على قطعتي الارض رقم (٥٢٣,٥٣٧) حوض (٧) ام حليلفه حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (الجببية) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

\* \* \* \* \*

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٤٩/٢٠٠٧/ خريبة السوق) المتضمن : استحداث دخله ضمن قطعة الارض رقم (١٨) حوض (١) العكوميه شريطة عدم تصديق المخطط الا بعد الافراز حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (خريبة السوق) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

\* \* \* \* \*

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٦٠/٢٠٠٧/ شفا بدران) المتضمن : استحداث وإلغاء جزء من شارع وإلغاء خط تنظيم امام قطع الاراضي المبينة ارقامها : ضمن حوض (٨) مرج الاجرب وحوض (٢) تلمة نمر حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (شفا بدران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٥) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٣٦٦/٢٠٠٧/ صويلج) المتضمن : استحداث وإلغاء الشوارع امام قطع الاراضي نوات الارقام (١١٢,٤٦, ١١٩, ١١٧, ١٦٦) حوض (٩) ام شومره وتوسعة الشارع المحاذي لقطع الاراضي رقم (٢٨, ٩٤, ٩٢, ١٩, ٨٢, ١١٨) من نفس الحوض حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (صويلج) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

\* \* \* \* \*

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٦١٤/٢٠٠٧/ وادي السير) المتضمن : تخفيض الارتداد الجانبي لقطعة الارض رقم (١٣٨٠) حوض (٩) ام السماق الجنوبي من (٣م) الى (٢م) من جهة القطعة رقم (١٣٥٢) من نفس الحوض مع استيفاء بدل تعويض بواقع (١٥٠٠) ألف وخمسمائة ديناراً استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط وحسب الاصول حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (وادي السير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

محكمة العدل



تظن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/١١٨/٢٠٠٧/٢) العبدلي) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الارض رقم(٣٢٦) حوض(١٤) اللويذة الوسطاني من سكن(أ) الى مكاتب ضمن سكن(أ) باحكام خاصة الارتداد الامامي(٧م) والارتداد الخلفي(٥م) واستيفاء بدل تعويض بواقع(٣٠) ثلاثون ديناراً/م الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة(٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط وحسب الاصول وكما هو موضح على المخطط في منطقة (العبدلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

\* \* \* \* \*

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لمثة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/١١٨/٢٠٠٧/العبدلي) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الارض رقم(٣٢٢) حوض(١٤) اللويذة الوسطاني من سكن(أ) الى مكاتب ضمن سكن(أ) باحكام خاصة الارتداد الامامي(م٧) والارتداد الخلفي(م٥) مع استيفاء بدل تعويض بواقع(٣٠) ثلاثون ديناراً/م الواحد من مساحة للقطعة استناداً للمادة(٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الاصول وكما هو موضح على المخطط في منطقة (العبدلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٩٦.

\*\*\*\*\*

تعلن اللجنة الولائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٨٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١٧/ع/٢٠٠٦/٢١٧/زهران) المتضمن : إلغاء اجزاء من شارع ضمن حوض (١٧) الملفوف الشمالي وكما هو موضح على المخطط في منطقة (زهران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٩٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٣٤٦/٢٠٠٦/صويلج) المتضمن : مدارس مراد اعطاؤها احكام السكن المجاور - سكن (أ) بارتداد امامي (م٧) - تعامل معاملة التجاري المحلي ضمن سكن (أ) فيما يتعلق بالرسوم للقطعة رقم (٦٣) حوض (١) الهندسة والغاء قرارات اللجنة اللوائية السابقة ذوات الارقام (٨٨٦، ٤٩١) لعام ٢٠٠٦ وكما هو موضح على المخطط في منطقة (صويلج) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

\*\*\*\*\*

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٥) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٥ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٧٣/٢٠٠٧/أبو نصير) المتضمن: استحداث شوارع أمام قطع الأراضي المبنية أرقامها ضمن حوض (١) المربط وحوض (٢) أم رجم ومرج الصانع حيث يمكن لأدوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (أبو نصير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

◆ ◆ ◆ ◆ ◆

تعلن اللجنة اللواتية للتنظيم والأمنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت  
بقرارها رقم (١٠٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٥ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي  
رقم (١ ع/٢٣٢٢/٢٠٠٧) بدر الجديدة) المتضمن: إلغاء جزء من شارع أمام قطعة الارض  
رقم (٢٦) حوض (١) الرباحية الشمالية حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على  
المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (بدر الجديدة) أثناء الدوام الرسمي  
ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليين حتى  
إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان  
المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

٥٢١

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٥ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠٧/٤٨٦/تلاع العلي) المتضمن: اعطاء احكام خاصة لقطعة الأرض رقم (١٠٦١) حوض (٣) تلة عيال سليمان كما يلي:-

١. الارتداد الجانبي من جهة القطعة رقم (١٠٥٩) (٤ متر).

٢. ارتداد الجانبي من جهة القطعتين رقم (١٩٣، ١١١٧) (٣ متر).

واستيفاء بدل تعويض بواقع (٥٠٠٠) خمسة آلاف ديناراً استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاع العلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

\* \* \* \* \*

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١١٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (٢ ع/٢٠٠٦/٢٥٢/شفايدران) المتضمن: الغاء واستحداث شوارع ضمن حوض (٢) الشكاره شريطة مطابقة سمات الشوارع التنظيمية والإفرادية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (شفايدران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

## إعلان

• تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية أربد الكبرى بأنها قد قررت بقرارها رقم (٥٠٩) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٣ الموافقة على المخطط التعديلي التفصيلي لتعديل مسار الشارع التنظيمي بسعة (٨م) المار بالقطع (٢٧٣، ٤٣٦، ٣٧٨، ٤٦، ٤٧، ٥٢، ٦١، ٨٣، ٨٢، ١٤) حوض (٢٢/الغرايبة) والقطع (٢٧١، ٦٨٧، ٦٨٨، ٤، ٦، ٣، ٢، ١٤١) حوض (٣٦/البلد) ووضعه موضع التنفيذ استناداً للمادة (٢٣) من قانون التنظيم والمدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

المهندس وليد المصري

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية أربد الكبرى

\* \* \* \* \*

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة النصر أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية أربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٩٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٦ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة النصر رقم (٦٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٩ المتضمن الموافقة على تخفيض سعة المنحنيات المارة أمام القطعة (١٩٣) من (١٠٠×١٠م) إلى (٣×٣م) والقطعة (٤١٥) من (٨×٨م) إلى (٦×٦م) حوض (١/حنينا) لوحة (٤) من أراضي البارحة وذلك تقادها لهدم الأبنية القائمة على القطع المذكورة ودفع استملاكات. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة النصر إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

المهندس احمد الغزوي

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية أربد الكبرى

\* \* \* \* \*

## إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية غرب أربد  
المهندس عبد الفتاح الإبراهيم

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة كفريوبا بلدية غرب أربد أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية غرب أربد قررت بقرارها رقم (١/١١) لعام ٢٠٠٦ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة كفريوبا بلدية غرب أربد رقم (٢/١٠) لعام ٢٠٠٦ والمتضمن إحداث منحني ضمن القطعة رقم (٧١٩) حوض رقم (١٣) لوحة رقم (٢٩) حي رقم (٤) من أراضي منطقة كفريوبا وذلك لتسهيل حركة المرور وخاصة للآليات الكبيرة كما هو موضح بالرسم المرفق والمعد لهذه الغاية. علماً بوجود موافقة خطية من قبل مدير التربية والتعليم بموجب كتابه رقم (ت/٥٢١/١٨١) تاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٩ وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى لجنة التنظيم المحلية في منطقة كفريوبا بلدية غرب أربد إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق التوثيقية.

محكمة من الأصل

• يعلن لاطلاع بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية غرب أربد قررت بقرارها رقم (٧/٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية غرب أربد منطقة دوقرا رقم (١/٣) لعام ٢٠٠٧ والمتضمن الموافقة على إزاحة الطريق التنظيمي عرض (٦م) المار بين القطع ذوات الأرقام (١٢٦، ١٢٤، ١٢٣، ٧١) حوض رقم (١٥) لوحة رقم (١١) من أراضي منطقة دوقرا إلى الجهة الشرقية مع إحداث منحني ضمن الجهة الجنوبية الغربية للقطعة رقم (٧١) لوحة رقم (١١) نظرا لوجود اختلاف منسوب في الجهة الغربية للطريق ولتسهيل حركة المرور وتنفيذ خط الصرف الصحي المار ضمن الطريق علما بأن التعبيد من الجهة الشرقية ولا يوجد عوائق كما هو موضح بالرسم المرفق والمعد لهذه الغاية، وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القالونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية غرب أربد ومدعمه بالمخططات والوثائق اللازمة.

\* \* \* \* \*

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة ججين بلدية غرب أربد أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية غرب أربد قررت بقرارها رقم (٢/٤) لعام ٢٠٠٧ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة ججين بلدية غرب أربد رقم (١/٣٩) لعام ٢٠٠٦ والمتضمن ما يلي:-

١. اعتماد الجزء الإفرازي من الطريق سعة (٦م) تنظيمها الواقع خارج التنظيم.
٢. إزاحة الطريق سعة (٦م) المارة بين القطع ذوات الأرقام (٤٩، ٥٠، ٥١) حوض رقم (٤) المروش لوحة رقم (٤) من أراضي منطقة ججين لإخراج البناء القائم على القطعة رقم (٥٠) من سعة الطريق وليناسب التعبيد مع الواقع بحيث يصبح ضمن سعة الطريق المقترحة لحماية البلدية من التلويضات كما هو موضح بالرسم المرفق والمعد لهذه الغاية.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى لجنة التنظيم المحلية في منطقة ججين بلدية غرب أربد إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

\* \* \* \* \*

• يعلن لاطلاع بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية غرب أربد قررت بقرارها رقم (٣/٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية غرب أربد منطقة كفر يوبا/هام رقم (٣/٦) لعام ٢٠٠٧ والمتضمن:-

١. إلغاء الشارع المار بين القطع ذوات الأرقام (٢٢٧، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٧١١، ٧٠٦، ٧٠٥، ٧٠٤، ٧٠٢) حوض رقم (٢) لوحة رقم (٨) من أراضي بلدة هام لحماية البلدية من التلويضات

كون الشارع يتلف عدداً كبيراً من القطع وإعطاء القطع صفة استعمال سكن (د) للجزء الملغى من الشارع ضمن منطقة سكن (د) وصفة استعمال سكن (ب) ضمن منطقة سكن (ب).

٢. إلغاء الشارع المار ضمن القطعة رقم (٧٠٨) حوض رقم (٢) لوحة رقم (٨) وإعطاء الجزء الملغى صفة استعمال سكن (د) ليصبح تنظيم كامل القطعة سكن (د) وإحداث بديل له شارع سعة (١٢م) بحيث يكون استمرارية للشارع المصدق نهائياً بين القطعة رقم (٧٠١) حوض رقم (٢) لوحة رقم (١١) والقطعة رقم (٧٠٨) حوض رقم (٢) لوحة رقم (٨) من أراضي بلدة هام كما هو موضح بالرسم المرفق والمعد لهذه الغاية.

٣. اعتماد الطريق الإفرازي تنظيمياً المارة بين القطع ذوات الأرقام (٧٠٨) حوض رقم (٢) لوحة رقم (٨) والقطع ذوات الأرقام (٧١٤، ٧١٢، ٧١٠) حوض رقم (٢) لوحة رقم (٨) لخدمة القطع الواقعة على هذه الطريق.

٤. إلغاء جزء من الشارع سعة (١٢م) ضمن القطعة رقم (٧١١) حوض رقم (٢) لوحة رقم (٨) من أراضي بلدة هام كونه يتلف القطعة المذكورة وإحداث نهاية متفلة ضمن القطعة رقم (٧٠٧) حوض رقم (٢) لوحة رقم (٨).

٥. اعتماد وتهذيب الطريق الإفرازي تنظيمياً المارة بين القطع ذوات الأرقام (٧١٦، ٧١٨، ٧٢٠، ٧١٣، ٧١٥، ٧١٤، ٧١١، ٧٢٥، ٧٢٤، ٧٢٣، ٧٢٢) حوض رقم (٢) لوحة رقم (٨).

٦. إلغاء جزء من الطريق المارة ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٠٩، ٧٠٨) حوض رقم (٢) لوحة رقم (٨) وإحداث استمرارية للجزء الباقي من الطريق مع توسعته ليصبح سعة (٦م) ضمن القطعة رقم (٧٠٧) وبين القطعة رقم (٧١١) حوض رقم (٢) لوحة رقم (٨).

٧. تغيير صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (٧٠٥، جزء من القطعة ٧٠٢) حوض رقم (٢) لوحة رقم (٨) من سكن (د) إلى سكن (ب) ليصبح تنظيم كامل القطعتين سكن (ب) وإعطاء صفة استعمال سكن (ب) للشارع الملغى ضمن القطع المذكورة.

٨. تغيير صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧) حوض رقم (٢) لوحة رقم (٨) من سكن (ب) إلى سكن (د) بالإضافة للجزء الملغى من الشارع سعة (١٢م) وإعطائه صفة استعمال سكن (د) ليصبح تنظيم كامل القطع سكن (د) ولتناسب مساحات وواجهات القطع مع التنظيم. كما هو موضح بالرسم المرفق والمعد لهذه الغاية.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القالونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية غرب أربد ومدعمه بالمخططات والوثائق اللازمة.

محكمة من الأصل



## إعلان

أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (١٧/٥) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٣ في المنطقة الخامسة والمتضمن تغيير صفة الاستعمال للقطعة ذات الأرقام (٧٠٩، ٧٠٤، ٧١٥، ٧٢٣، ٧١٧، ٧١٦، ٧٢٦، ٧٢٥، ٧٢٤) وجزء من القطعة رقم (٧٠٣) ضمن حوض رقم (٦) فاجرة شبيب لوحه رقم (٣٨) من أراضي البتراوي لوحه تنظيمية رقم (٢) والقطعة ذات الأرقام (٧٠٢، ٧٠٤، ٧٠٦، ٧٠٩) من نفس الحوض لوحه رقم (٣٩) من أراضي البتراوي وذلك من صفة استعمال سكن بقاء إلى صفة استعمال معارض تجارية وكذلك تغيير صفة الاستعمال للجزء المصنف تجاري طولي من القطعة رقم (٧٠٣) المذكورة أعلاه بحيث يصبح معارض تجارية وحسب الشروط والأحكام المدونة على المخطط الهيكلي رقم (٦) الخاص ببلدية الزرقاء على أن تكون واجهة التجاري على شارع (٣٠) فقط بناء على طلب مالك القطع المذكورة أعلاه شريطة استيفاء مبلغ (دينارين) عوائد تنظيم عن كل متر مربع من مساحة القطع المحولة من سكن بقاء إلى معارض تجارية وحسب ما هو موضح على المخطط المرفق. يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٣٠٢/٧) سنة (٢٠٠٧) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لذوي العلاقة بالإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس جميل المومني

رئيس بلدية الزرقاء الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

## إعلانات

## صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الكرك الكبرى

## المهندس محمد عبد الحميد المعاينة

يعلن للعموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الكرك الكبرى قررت بقرارها رقم (٢/١) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الكرك رقم (٢/٧) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٥ وبعد الإطلاع على كتاب معالي وزير السياحة والآثار رقم (٧٣٥٤/٧/١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٨/١٤ والمتضمن طلب اعتماد أحكام خاصة والمرفقة بالكتاب المشار إليه أعلاه، وكذلك عدم منح أية رخص للبناء في هذه المنطقة لحين الانتهاء من إعداد واعتماد الأحكام الخاصة بالمنطقة لمدة سنة واحدة فقط اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٧/١/١٥ وبعد الإطلاع والتداول، فإن اللجنة المحلية واللجنة اللوائية تقررا الموافقة على ما ورد في الوثيقة أعلاه وعدم منح أية رخصة بناء في منطقة وسط المدينة إلا بعد عرضها على اللجنة الخاصة والمشكلة من مندوب وزارة الشؤون البلدية ومندوب وزارة السياحة والآثار ويعتبر هذا القرار احترازياً لحماية وسط المدينة خلال مرحلة إعداد الأحكام التنظيمية الخاصة وأحكام البناء الخاصة، وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وبحق لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى المنطقة المعنية موثقاً بالمخططات اللازمة.

يعلن للعموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الكرك الكبرى قررت بقرارها رقم (٥/١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الفوير رقم (١/٣/١٠٠) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٣ والمتضمن الموافقة على رفع صفة المباني العامة وإعطائها صفة تنظيم سكن (ب) عن القطعة رقم (١٦) حوض (١٦) الفوير وذلك لمضي أكثر من سبع سنوات على وضع الصفة وإنفاذات الإقراض بين الشركاء، وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وبحق لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى المنطقة المعنية موثقاً بالمخططات اللازمة.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الكرك الكبرى قررت بقرارها رقم (٢٥/٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة راكين رقم (٢/٣٦) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٩ والمتضمن الموافقة على تحويل صفة التنظيم للقطعة ذات الأرقام التالية: (٣٦٣، ٣٢٢، ٣٠٨، ٣٤١، ٣٧٤، ٣٦١، ٣٥٧، ٣٧٠، ٣٦٣) حوض رقم (٦) الوسبه وكامل القطعة (٣٠٧) من نفس الحوض كون الجزء المتبقي منها يصبح فضله بالنسبة لتنظيم سكن (أ) وذلك من سكن (أ) إلى تجاري طولي بارتداد (م) أمامي و (م) خلفي و (م) بعد عمق (١٤م) جانبي وذلك حسب المخطط المرفق، وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وبحق لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى المنطقة المعنية موثقاً بالمخططات اللازمة.

\* \* \* \* \*

## إعلان

يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية معان الكبرى قد أطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (٢٠٠٧/٣/٣) تاريخ ٢٠٠٦/١/٢٤ والمتضمن الموافقة على استحداث طريق تنظيمي سعة (٤م) مع نهاية مغلقة وإلغاء الطريق التنظيمي القديم وذلك لعدم الحاجة له ومطالبة سكان الحي ولوجود خدمات في المنطقة المراد استحداث طريق لها. قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (١) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٥ الموافقة على المخطط المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وبحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه لتقديم اعتراضه للسيد/رئيس اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس خالد سليم المعالي

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية معان

محكمة معان

## إعلان

• يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الطفيلة الكبرى قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الحسين رقم (١) بند رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ م، والمتضمن إلغاء شارع تنظيمي بسعة (١٠ م) والمار بالقطعة رقم (٢٨) وأجزاء من القطع ذوات الأرقام (٢٩٣/٣٠) من الحوض (١٢) شرارة وحسب المخطط الكروكي المرفق، وذلك لوجود بناء قائم مجاور يبعد (١ م) عن حد الشارع ووجود مجرى سيل قريب من سعة الشارع وكذلك استحداث شارع تنظيمي بديل بسعة (١٠ م) والمار ما بين القطع ذوات الأرقام (٣، ٢٨، ١٠٤، ٢٩) من الحوض نفسه وربطه بالشارع التنظيمي بسعة (١٠ م) والمار بالقطع ذوات الأرقام (١٩٢، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٢) من الحوض نفسه. وبعد البحث والمداولة قررت اللجنة الموافقة على القرار ولشده للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى بلدية الطفيلة الكبرى (منطقة الحسين) وتقديم اعتراضه خطياً مدعماً بالوثائق الثبوتية اللازمة لسكربت اللجنة المحلية لمنطقة الحسين خلال الفترة القانونية للاعتراض.

قاسم الصرايرة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

رئيس بلدية الطفيلة الكبرى

## إعلانات

صادرة عن رئيس لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش  
المهندس وليد عادل العتوم

• تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٥) بند (٤) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ م، بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش رقم (٢٦/٢) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٨ م، والمتضمن الموافقة على إلغاء الشارع ذو السعة (١٢ م) والنهاية المنقلة ضمن القطعة رقم (١٣٥) حوض (٤) مشاع الحواية مع ترسيم جزء من طريق ذات السعة (٦ م) ضمن النهاية المنقلة وذلك لربط الطريق ذات السعة (٦ م) المحاذية للقطعة (١٣٤) من نفس الحوض من الجهة الشمالية ومع الطريق ذات السعة (٦ م) المحاذية للقطع أرقام (١٣٥، ١٣٣) من نفس الحوض وذلك تخفيفاً للضرر الحاصل على القطعة (١٣٥) حيث إنها مخدومة بعدة شوارع وحسب طلب صاحب القطعة وحسب الترسيم المعد من قبل قسم التنظيم وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

• تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (١) بند (٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٠ م، بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش رقم (٣١/٤٠) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٢ م، والمتضمن الموافقة على مطابقة الشارع التنظيمي مع الشارع الإفرازي المار في القطعة (١٠٤٢) حوض رقم (٧) الخضرا الفوقا وحسب المخطط المرفق بحيث تبقى سعة الشارع كما هي ولا يلحق ضرر بالقطعة المذكورة وحسب الترسيم المعد من قبل قسم التنظيم فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإعلانه لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

\* \* \* \* \*

• يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية جرش أنها قد قررت بقرارها رقم (٦) بند (٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٤ م، الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش رقم (١٢/٥) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨ م، والمتضمن إطلاع اللجنة المحلية على كتاب معالي وزير البلديات رقم (ج/١١١/٩/٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/٨ م، بخصوص شارع الأشغال المار في القطعة رقم (٣) والمفرزة من القطعة (١٠٨٢) من حوض رقم (٧) الخضرا الفوقا وقررت اللجنة الموافقة على تعديل الشارع التنظيمي أمام القطع ذوات الأرقام (١٠٨٢، ٥١١) من حوض رقم (٧) الخضرا الفوقا بحيث يتطابق مع شارع الأشغال المفروز على لوحات دائرة الأراضي وذلك لوجود فروقات بين المخططات وحسب الترسيم المعد من قبل قسم التنظيم فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

\* \* \* \* \*

## إعلان

• تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (٧) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٠ م، الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية برما رقم (٤٠) بند (٧) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٠ م، والمتضمن إلغاء طريق سعة (٦ م) مار بالقطعة رقم (١) حوض رقم (٥) من أراضي الجوازه وذلك لصعوبة فتحه كونه يقع على مقطع صخري حاد وكذلك إلغاء النهاية المنقلة للطريق وترسيم طريق آخر سعة (٦ م) وحسب الترسيم المعد من قبل البلدية وبعد الإطلاع على المخطط. فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإبداءه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية في بلدية برما خلال مدة الاعتراض.

المهندس وليد طعيمه

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش

محكمة

## إعلان

• تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (٦) بند (١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢١ وبصفقتها لجنة تنظيم محلية بعد الإطلاع على الكتاب الصادر عن مديرية الأمن العام/مديرية إدارة الأبنية رقم (١٣/١٥/أ/١٣٠٦٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١ والمتضمن طلب ترسيم شارع لغاية الخدمات لخدمة مبنى قيادة إقليم وكتيبة الشمال المنوي إنشاؤه على القطعة رقم (٥٩) المفروزة من القطعة رقم (١٢) حوض رقم (١٠) مبنى الخيمة من أراضي قفقا وسعة (١٢م) بحيث يمر من القطعة رقم (١٧) حوض (١٤) الرواق من أراضي قفقا انطلاقاً من الشارع العام (شارع الأشغال) المتجه إلى قفقا ويمر من القطع أرقام (١٧، ١٨) حوض (١٠) مبنى الخيمة وصولاً إلى القطعة رقم (٥٩) على أن يشمل الشارع الطريق الإفرزي ما بين القطع (١٧) من حوض (١٠) مبنى الخيمة والقطع ذوات الأرقام (٢٢، ٢١) من نفس الحوض من أراضي قفقا وحسب الترسيم المعد من الدائرة بالاشتراك مع مساح مديرية الأبنية في مديرية الأمن العام، وبعد الإطلاع على المخطط، فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على ترسيم الشارع وإعلان ذلك للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش ومدعمه بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس وليد طبعمه

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش

\* \* \* \* \*

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في قضاء مرجان بأن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة عجلون وبصفقتها لجنة تنظيم محلية قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢١ الموافقة على اعتماد الطريق سعة (٦م) بمحاذاة القطع (٨٢، ٨٣، ٨٤) من الحوض رقم (٢) عصيم من أراضي راسون تنظيمياً لتأيات الخدمات مع إحداث امتداد له بنفس السعة ضمن القطع (٨١، ٨٢) من نفس الحوض أعلاه والقطع (١، ٣، ٥١، ٥٢) من الحوض رقم (١) تلم الأربعين من أراضي راسون. وإيداع الإعلان للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة عجلون خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المهندس محمد الحمد

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة عجلون

## إعلان

• يعلن للعموم في منطقة (صخره) بلدية (الجنيد) أن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٥/١٦٩) تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (صخره) بلدية (الجنيد) رقم (٤٨/٢) تاريخ ٢٠٠٥/١١/١٩ المتضمن الموافقة على تعديل مسار الشارع الرئيسي سعة (٢٠م) ضمن القطع ذوات الأرقام (١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤



• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية مادبا الكبرى قررت بقرارها رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٧ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية لمنطقة بلدية مادبا الكبرى رقم (٢٦٩) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٦ المتضمن إحداث طريق بسعة (٦م) ضمن القطعة رقم (٦٩٩) من حوض رقم (٣) النهر الغربي من أجل إيصال الخدمات للأبنية القائمة ضمن القطعة رقم (٦٩٩) من نفس الحوض من أراضي مادبا. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

\* \* \* \* \*

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية مادبا الكبرى قررت بقرارها رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٢ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية لمنطقة ماعين المنشبة رقم (٩٥/ت) تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٩ المتضمن الموافقة على مخطط تعديلات شوارع ضمن الحوض رقم (١٩) البلد من أراضي ماعين وحسب التالي:-

١. إلغاء الشارع التنظيمي سعة (١٤م) والمار ضمن القطع (٢٣، ١٥، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣) لوحة رقم (١٢) حي رقم (٣) طارق والقطع (٥٣، ٥٢، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣) لوحة رقم (٢٢) ضمن الاحياء (٣+١) طارق من الحوض رقم (١٩) من أراضي ماعين وذلك لوجود عدد من المنازل القائمة في سعة الشارع المذكور ولوجود شارع إفرازي مبدع على الواقع ويشمل معظم خدمات البنية التحتية من كهرباء وماء وهاتف وحسب المخطط التعديلي المرفق.
  ٢. اعتماد جزء من الشارع الإفرازي سعة (١٤) تنظيمياً والمار ضمن القطع (٥، ٧، ٨، ٩، ١٥، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣) لوحة رقم (٧٤) حي رقم (١) الغربي من حوض (١٩) حيث أن جزء من هذا الشارع مبدع حالياً ويخدم أهالي البلدة لاحتوائه على الخدمات الضرورية وحسب المخطط التعديلي المرفق.
  ٣. تغيير صفة استعمال جزء من القطع (١٥، ٢٠، ٢٤، ٥) حوض (١٩) من أراضي ماعين من سكن (د) إلى سكن (ج) حسب التنظيم المجاور بما يتناسب مع إلغاء الشارع سعة (١٤م).
  ٤. تغيير صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (وأجزاء منها) وهي (٣، ٥، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣) من سكن ريفي إلى سكن (ج) وحسب التنظيم المجاور بما يتناسب مع إلغاء الشارع المار سعة (١٤م).
- وبعد التداول والنقاش تقرر لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية مادبا الكبرى الموافقة على ما جاء في قرار اللجنة المحلية لمنطقة غرناطة والعريش أعلاه. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة ماعين/لواء قصبة مادبا بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (٧/ق) لسنة ٢٠٠٦ وبصفتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (١٢) متراً والمار بالقطع ذوات الأرقام (١٨، ١٩، ٢٠، ٢١) حوض رقم (١١) والقطعة رقم (٦٩) حوض رقم (١٢) من أراضي ماعين وذلك حسب المخطط التعديلي المرفق بموجب كتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم (١٠٥٠٨/١/٤٧/م) تاريخ ٢٠٠٦ وذلك لرفع الضرر عن الأبنية القائمة على القطع أرقام (٢٠، ٢١) من حوض رقم (١١) من أراضي ماعين. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة اللوائية المشتركة مرفقة بالمخططات والأوراق التوثيقية اللازمة.

المهندس مد الله الطراونة  
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة  
مدير الشؤون البلدية لمحافظة مادبا

\* \* \* \* \*

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية مادبا الكبرى قررت بقرارها رقم (١٤٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٧ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية لمنطقة جرينه والوسيه رقم (١٤٣) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٦ المتضمن الموافقة على إلغاء الطريق التنظيمي سعة (٦م) والمار ما بين القطعتين (٧٠٤، ٧١٣) من حوض رقم (٤) جرينه الغربي. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس مد الله الطراونة  
رئيس لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية  
اللوائية لبلدية مادبا بالإتابة

\* \* \* \* \*

هكذا من الأصل

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الرمثا بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/٢/١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الرمثا رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٦/٢/٣ والمتضمن: الموافقة على تغيير صفة استعمال للقطع ذوات الأرقام (٢٥٥، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٥٢) والجزء الشرقي للقطع ذوات الأرقام (٣٦٣، ٢٥١) حوض رقم (٢٣) حي (١٢) من أراضي الرمثا من تنظيم مجمع السفريات إلى تجاري محلي بسبب حاجة المجمع إلى محلات تجارية وكون القطع المذكورة أعلاه تقع بجوار موقف الحافلات وغير مستغلة. وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

المهندس فهد الحتاملة

رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة

رئيس بلدية الرمثا الجديدة

\*\*\*\*\*

## إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية خالد بن الوليد

## المهندس معاوية خزايلة

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية خالد بن الوليد قررت بقرارها رقم (٣٧/١) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٤ م ما يلي:- الموافقة على ترسيم طريق بعرض (٦) أمتار في القطعة رقم (٨٤) حوض (٣٥) من أراضي ملكا بحيث يربط الشارع التنظيمي سعة (١٢) الم واقع غرب القطعة بالشارع الإفرازي سعة (٦) أمتار المحاذي للقطعة من الناحية الشرقية. وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة ملكا/بلدية خالد بن الوليد وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنولة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة ملكا / بلدية خالد بن الوليد خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية خالد بن الوليد قررت بقرارها رقم (٣٦/١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٧ م الموافقة على استحداث طريق (٦) تبدأ من القطعة رقم (٤٢٦) حوض رقم (٦) المزرة الشرقي وتمر من بين القطع ذوات الأرقام (٤٠٨، ٤٠٧) من أصل القطعة رقم (١٧٠) من الحوض رقم (٦) المزرة الشرقي وتمر من الجهة الغربية للقطع ذوات الأرقام (١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠) مع عمل مدور ضمن القطعة رقم (٣٣) وهي ضمن الحوض رقم (١١) الحوا كير من أراضي المخيبة التحتا وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقتي الحمة الأردنية والمخيبة التحتا/ بلدية خالد بن الوليد وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنولة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقتي الحمة الأردنية والمخيبة التحتا/ بلدية خالد بن الوليد خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

\*\*\*\*\*

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية خالد بن الوليد قررت بقرارها رقم (٥/١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٥ م ما يلي:-

- استحداث ممر مشاة بسعة (٣) لخدمة القطعة رقم (٧٠٥) حوض رقم (١) المربا ومن ضمن القطعة رقم (٧١٦) حوض (١) المربا من أراضي منطقة المخيبة الفوقا (الحمة الأردنية).
- الموافقة على إلغاء شارع تنظيمي سعة (٦) يبتدى بين القطع رقم (٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦) من جهة والقطع رقم (٧١٨، ٧١٧، ٧١٦) من جهة أخرى ومن الحوض رقم (١) المربا ومنطقة التنظيم سكن (٥) ومن ضمن اللوحة التنظيمية رقم (١) من تنظيم الحمة الأردنية.
- استحداث مدور ببداية القطعة رقم (٧٠٢) حوض رقم (١) المربا من أراضي منطقة الحمة الأردنية.

وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقتي الحمة الأردنية والمخيبة التحتا/ بلدية خالد بن الوليد وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنولة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقتي الحمة الأردنية والمخيبة التحتا/ بلدية خالد بن الوليد خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

هكذا من الأصل

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية خالد بن الوليد قررت بقرارها رقم (٢٠/١) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٣ م ما يلي:- الموافقة على تغيير صفة استعمال للقطعة رقم (٩٩) حوض (٦٤) من أراضي منطقة ملكا من تجاري محلي إلى سكن (ج)، وحسب المخططات التعديلية المعدة من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة ملكا/بلدية خالد بن الوليد وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونه باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة ملكا / بلدية خالد بن الوليد خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

\* \* \* \* \*

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية لبلدية الكفارات في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٥/١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ الموافقة على إيداع إعلان مخطط إلغاء الطريق التنظيمي سعة (٦) المار بالقطع ذوات الأرقام (٧٠٤، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧١٠، ٧١١، ٧٠٩، ٧٠٨) لوحة رقم (١٣) حوض رقم (٦) البلد والجزء المار بالقطع ذوات الأرقام (٧١٤، ٧١٢، ٧٠٤) لوحة رقم (١٢) حوض رقم (٦) البلد وجميعها في منطقة حبراص وذلك للأسباب التالية:

١. تلافي وجود فضلات ناتجة عن الشارع.
٢. وجود أشجار مثمرة في سعة الشارع.
٣. وعورة الموقع المار به الشارع.
٤. جميع القطع المار بها الشارع مخدومة بشوارع أخرى.

وذلك كما هو موضح بالمخطط المرفق والمعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونه باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة حبراص/بلدية الكفارات خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس عبدالكريم الرجوب

رئيس بلدية الكفارات

رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الكفارات

\* \* \* \* \*

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية المشتركة للتراخيص والإفراز للواء المزار الجنوبي قد قررت بقرارها رقم (٢/٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٥ إحداث شارع بسعة (١٢) م ضمن القطعة رقم (٢٨) حوض رقم (٥) والقطعة رقم (١١) حوض رقم (١٤) من أراضي بلدة المزار الجنوبي وتوسيع الطريق الزراعي إلى (٣٦) م ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٨، ٢٥، ٢٦) حوض رقم (٥) من أراضي بلدة المزار. ويجوز لدوي العلاقة الاطلاع على المخططات لدى سكرتير اللجنة اللوائية في مديرية الشؤون البلدية للواء المزار الجنوبي وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم خلال شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

المهندس بسام البقاعين

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للتراخيص

والإفراز للواء المزار الجنوبي

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية المزار الجديدة منطقة بان اللجنة اللوائية لتنظيم والأبنية لبلدية المزار الجديدة، قد قررت بقرارها رقم (٤/٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأول لبلدية المزار الجديدة/منطقة المزار رقم (٤/٢) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ والمتضمن:-

١. الموافقة على توسعة الدخلة التنظيمية لتكون على حد الإفراز من الجهتين والمارة بين القطع ذوات الأرقام (٧٢٧، ٧٢٥، ٧٢٤، ٧٢٣، ٧٢٢، ٧٢١، ٧٢٠، ٧٢١، ٧١٨، ٧١٧، ٧١٦، ٧١٣، ٧١٤، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢) لوحة (٣٩، ٣٦) حوض (١٠) البلد وذلك لتلافي الفضلات الواقعة أمام القطع على مسار الدخلة.
٢. تحويل صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (٧٢٥، ٧٢٤، ٧٢٣، ٧٢٢، ٧٢١، ٧٢٠، ٧١٨، ٧١٧، ٧١٦، ٧١٣، ٧١٤، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧١٠) والجزء المتبقي من القطع ذوات الأرقام (٧٢٧، ٧١١) ضمن نفس الحوض من سكن (ج) إلى تجاري طولي كون شالبية الأبنية المقامة على مسار الدخلة مستغلة (تجاري) وذلك حسب المخطط المرفق. وقررت إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة أعلاه إلى مكاتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس معين الخصاولة

رئيس بلدية المزار الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية المزار الجديدة

هكذا من الأصل



## إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية المشتركة للواء ناعور  
المهندس باسم عارف الطراونة

قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للواء ناعور بقرارها رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة ناعور في بلدية ناعور الجديدة رقم (١٨) بتاريخ ٢٠٠٧/١/٩ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الشارع سعة (١٢م) الذي يمر ضمن القطعة (١٩) حوض (٢١) خثروم يلتقي مع الشارع الإفرازي المقترح لمشروع (جرين لاند) وحسب المخطط التوضيحي المعد لهذه الغاية من قبل القسم الفني. بحيث يمكن لدوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور أعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة ناعور في بلدية ناعور الجديدة أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال الفترة القانونية.

\* \* \* \* \*

قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للواء ناعور بقرارها رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة ناعور في بلدية ناعور الجديدة رقم (١٣) بتاريخ ٢٠٠٧/١/٩ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة التنظيم للقطعتين ذوات الأرقام (١١٤، ١١٥) حوض (٣٠) العمرية من سكن (ج) إلى تجاري طولي وبارتداد أمامي (٦م) وحسب الارتداد المعمول به للتجاري المصدق على شارع السلام وفرض عوائد تنظيم خاصة (١٠) عشرة دنانير عن كل متر مربع يتم تحويله وحسب المخطط التوضيحي المعد لهذه الغاية من قبل القسم الفني. بحيث يمكن لدوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور أعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة ناعور في بلدية ناعور الجديدة أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال الفترة القانونية.

\* \* \* \* \*

قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للواء ناعور بقرارها رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة العال في بلدية حسان الجديدة رقم (٥٠/١) بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٦ والمتضمن الموافقة على إلغاء شارع تنظيمي سعة (١٠م) ضمن القطع ذوات الأرقام (٥٦، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦) حوض رقم (١) الحواسية الشرقي من أراضي منطقة العال واستحداث شارع سعة (١٠م) مار ضمن القطع (٥٦، ٦٦) وذلك حسب المخططات التعديلية المرفقة. بحيث يمكن لدوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور أعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة العال في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال الفترة القانونية.

## إعلان

يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على تخفيض سعة الشارع التنظيمي المار بين القطعتين (٦، ٩) ضمن الحوض رقم (٨) أم بطمة من أراضي أبو نصير من (١٢م) إلى (٨م) وذلك لرفع الضرر عن البناء القائم والمرخص حسب الرخصة المرفقة وقبل إحداث الشارع (١٩٩٦). وإعلانه للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة أبو نصير وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنوله باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة أبو نصير خلال ساعات الدوام الرسمي ضمن المدة القانونية.

المهندس عيسى الجعافرة

رئيس بلدية عين الباشا الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لواء عين الباشا

\* \* \* \* \*

## إعلان

يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية لبلدية الزعتري والمنشئة اجتمعت بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٣ وأطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (٤٧/١١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٠ لمنطقة الزعتري والمتضمن الموافقة على توحيد الجزيرة الوسطية مع الشارع (رديف بغداد) (١٠م) لتصبح سعة بعد التوحيد (١٢م) وإلغاء شارع الخدمات سعة (١٠م) المار بالقطع ذوات الأرقام (٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣) من حوض (٤) الزعتري، والقطعة رقم (١) حوض (٧) المطبخ وذلك بناءً على الاستدعاء المقدم من أصحاب ومالك هذه القطع وذلك من أجل الاستفادة من المساحة الضائعة بسبب مرور هذا الشارع والتضرر القطعة رقم (١) مما يؤدي إلى عدم الاستفادة منها ومطالبة أصحابها بالتعويض المادي حيث سيتم دفع مبلغ كبير من البلدية بسبب ذلك كما أصبح الشكل العام للقطع لا يمكن الاستفادة منه بالبناء بسبب الضيق في أجزاء من القطع المذكورة ولمروره من بلدة الزعتري وحدها وحسب الترسيم المرفق. وقررت اللجنة اللوائية لبلدية الزعتري والمنشئة بقرارها رقم (١٧/٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الزعتري والمشار إليه سابقاً وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. ويجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة الزعتري بلدية الزعتري والمنشئة وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس محمد العلولة

رئيس بلدية الزعتري والمنشئة

رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الزعتري والمنشئة

محكمة العدل

## إعلان

اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الباسلية بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١ واطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة فاع رقم (٣٩/١) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١ والمتضمن الموافقة على تثبيت طريق سعة (٦م) لخدمة القطع ذوات الأرقام (٢١، ٢٨، ٢٧، ٢٢) من حوض رقم (١٣/البلد) من أراضي الخناصري ويربط باستمرارياً طريقاً تنظيمياً سعة (٦م) إفرازي لخدمة الأبنية الواقعة في القطع المذكورة من نفس الحوض وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وبعد الإطلاع على المخطط التنظيمي لبلدة الخناصري قررت لجنة التنظيم المحلية لمنطقة فاع الموافقة على تثبيت الطريق المار بين القطع ذوات الأرقام (٢١، ٢٢، ٢٧، ٢٨) من حوض رقم (١٣/البلد) من أراضي الخناصري. وقررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الباسلية بقرارها رقم (٢٣) لعام ٢٠٠٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية المشار اليه أعلاه وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ورفع القرار للوزارة لاتخاذ الاجراء المناسب. ويجوز لدوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى بلدية الباسلية تقديم اعتراضاتهم لدى مكاتب البلدية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس سمير أبو بكر

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

رئيس بلدية الباسلية

\* \* \* \* \*

## إعلان

يعلن للعموم في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرنجة قد قررت بقرارها رقم (٥٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٨ (الموافقة) على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرنجة رقم (٥١) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٢ المتضمن الموافقة على ترسيم شارع ضمن القطعة رقم (٥٨) والقطعة رقم (٨٦١) والقطع (٤٩، ٤٤٩) حوض (٤) البلد من أراضي كفرنجة وذلك لخدمة التجمع السكاني الواقع على القطع المجاورة لغايات الصرف الصحي وكون الطريق المراد ترسيمها تقع على مجرى مياه الأمطار المتجمعة من المناطق المرتفعة مما تشكل خطورة على حياة ومنازل المواطنين وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة اللوائية للتنظيم في بلدة كفرنجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المهندس عقيل عياصره

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

في لواء كفرنجة

## إعلان

يعلن للعموم في منطقة الوهادنة/ بلدية الشفا ان اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية الشفا قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/١) تاريخ ٢٠٠٦/١٨/٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة الوهادنة/ بلدية الشفا رقم (٤٨/تنظيم/٢٠٠٦) بند رقم (١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٣٠ والمتضمن الموافقة على إلغاء الطريق التنظيمي سعة (٦م) مع النهاية المغلقة والمار ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٢٢، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨) من حوض (٨) البلد من أراضي الوهادنة وذلك لتخفيف الضرر الواقع على البناء القائم ضمن القطعة رقم (٧٢٢) وتخفيف الضرر الواقع على قطعة الأرض رقم (٧٢٦) كون الشارع يبطل النفع منها وإحداث طريق تنظيمي بديل سعة (٦م) بحيث يمر ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨) من حوض (٨) البلد مع إحداث نهاية مغلقة على كامل القطعة رقم (٧٢٧) حوض (٨) البلد علماً بأن القطعة كاملة ملك للبلدية وذلك حسب الترسيم المرفق والمعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة الوهادنة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس عوني العنوم

رئيس بلدية الشفا

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

\* \* \* \* \*

## إعلان

يعلن للعموم في منطقة حلاوة/ بلدية الشفا ان اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية الشفا قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة حلاوة رقم (٢٠٠٦/٤١) بند رقم (١) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ والمتضمن الموافقة على إحداث استمرارية للدخلة المصدقة سعة (٦م) بحيث تمر بالقطع ذوات الأرقام (٤١، ٤٢، ٤٣) حوض رقم (٦) السهول من أراضي حلاوة، كما قررت اللجنة المحلية الموافقة على إحداث دخلة تنظيمية بسعة (٤م) تمر بالقطع ذوات الأرقام (٤١، ٤٢) حوض (٦) السهول وذلك لخدمة المنازل القائمة في سعة القطع المذكورة، وذلك حسب الترسيم المرفق والمعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة حلاوة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس عوني العنوم

رئيس بلدية الشفا

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

محذوف من الأصل

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة (باعون) بلدية (العيون) أن اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية العيون/محافظة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/٤٥) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة للتنظيم في منطقة (باعون) بلدية (العيون) رقم (٣/٢٠٠٦/٤٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣ المتضمن الموافقة على تخفيض سعة شارع تنظيمي من (١٢م) إلى (٨م) والمار بالقطعة رقم (١٢٠) من الحوض رقم (٣) كرم غنام من أراضي باعون. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية في منطقة (باعون) خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس نايف ذيبات

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية العيون

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة/لواء الشونة الجنوبية وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمناطق الجوفه والرامة والنهضة والروضة والكفرين/بلدية الشونة الوسطى رقم (٢٠٠٧/٥/١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٦، قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط: - إلغاء الشارع التنظيمي سعة (١٢م) المار بين القطع ذوات الأرقام (٤٤) و(٧٩) حوض رقم (٢٦) الهالكلي من أراضي غور نهرين مخطط تنظيمي رقم (٧) من تنظيم منطقة الجوفه لكون الشارع يخدم هذه القطع فقط وهي مخدومة بشوارع تنظيمية أخرى وإعطاء الشارع الملغى صفة استعمال سكن (أ) حسب القطع المجاورة وذلك حسب المخطط التعديلي المرفق. للاعتراض مدة شهر لدى مكاتب اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمناطق الجوفه والرامة والنهضة والروضة والكفرين/بلدية الشونة الوسطى من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له المصلحة في الإطلاع على المخطط تقديم اعتراضاته واقتراحاته خطياً مدعومة بوثائق ثبوتية ومخططات إيضاحية معنولة باسم رئيس اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمناطق الجوفه والرامة والنهضة والروضة والكفرين/بلدية الشونة الوسطى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية لدى مكاتب اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في مناطق الجوفه والرامة والنهضة والروضة والكفرين/بلدية الشونة الوسطى.

المهندس لائل فيصل العدوان

رئيس بلدية الشونة الوسطى

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

للواء الشونة الجنوبية

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان قررت بقرارها رقم (١٣/٢) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على رفع صفة المباني العامة عن القطعة (٢٧) حوض (١١) من أراضي القريبات/بلدية جبل بني حميده وتحويلها إلى سكن (د) كما هو موضح بالمخطط المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره الإعلان المتضمن القرار بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وهذا يحق لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة المحلية لمنطقة بلدية جبل بني حميده مدعمين اقتراحاتهم واعتراضاتهم بالوثائق والأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة الألفه الذكر.

المهندس حسان فتان

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان قررت بقرارها رقم (١١/٢) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على تغيير صفة استعمال أجزاء من القطع ذوات الأرقام (٧٤، ٦٩، ٨١، ٨٢) حوض رقم (٦) من أراضي قرية القريبات/بلدية جبل بني حميده/لواء ذيبان وتحويلها من زراعي داخل التنظيم السكن (ب) كما هو موضح بالمخطط المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره الإعلان المتضمن القرار بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وهذا يحق لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة المحلية لمنطقة بلدية جبل بني حميده مدعمين اقتراحاتهم واعتراضاتهم بالوثائق والأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة الألفه الذكر.

المهندس حسان فتان

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان

## إعلان

• يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية ذيبان الجديدة قررت بقرارها رقم (١/٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٥ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية لمنطقة ذيبان رقم (٢٠٠٧/١/١) تاريخ ٢٠٠٧/١/٨ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال القطع ذوات الأرقام التالية (٧٠٤، ٧٠٥) حوض رقم (٣) من أراضي أم شجير الشرق من مقبرة إلى سكن (ب) حسب التنظيم المجاور ووفق المخطط المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس جورج حدادين

رئيس بلدية ذيبان الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

هكذا من الأصل



## إعلان

• اطلمت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الهاشمية على الاستدعاء المقدم من السيد/عطا الله أرشيد محمد المشاقبه ومجاوريه والذي يطلب فيه استحداث طريق بسعة (٢٦) مار بالقطعة رقم (٢٣٩) حوض (٣) الطيار من مزرعة وادي الضليل. وبعد الإطلاع والمناقشة قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الهاشمية بقرارها رقم (٢٠٠٧/٣/٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٩ الموافقة على استحداث طريق بسعة (٢٦) ميمر بالقطع ذوات الأرقام (١٣٧، ٢٣٩) حوض (٣) الطيار وكذلك استحداث شارع بسعة (١٠) مار بالقطعة رقم (٥٥) حوض (٣) الطيار ويصل بشارع الزرقاء (١٠٠) وكذلك الموافقة على اعتماد شارع (١٠) مار بالقطع ذوات الأرقام (١٣٤، ١٣٣، ١٣١، ١٣٠، ١٣٥، ٢٣٨، ٢٣٩، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠) حوض (٣) الطيار من مزرعة وادي الضليل وذلك لغايات الخدمات، وإيداع القرار والمخطط للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حسب الأصول. يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التعديلية وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض مصطحبين معهم المخططات الإيضاحية والوثائق الثبوتية حسب الأصول.

المهندس احمد الحراشة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الهاشمية

## إعلان

• اطلمت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الهاشمية على قرار اللجنة المحلية رقم (٢٠٠٦/٣/٢٢) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٤ والمتضمن الإطلاع على الاستدعاء المقدم من المواطن عبد الله فليح قاسم الزبيود والذي يطلب فيه تعديل سعة منحني شارع (١٤) م ويقع منزله على حد الكيرف والواقع على القطعة رقم (٢١٦) حوض (٧) الودي الغربي لوحة (٥) الحي الشمالي. وعليه تقرر اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٢٠٠٧/٢/٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية بالموافقة على تعديل سعة منحني الشارع (١٤) متراً مع التقاء شارع ال (١٤) متراً لإزالة الضرر عن المنزل القائم والواقع على حد المنحنى مع تعديل الجزيرة الوسطية والتي يصعب تنفيذها على الواقع لوجود فرق في منسوب الشارعين عند الالتقاء وحسب الكروكي المرسوم المرفق. وإيداع القرار والمخطط للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حسب الأصول. يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التعديلية وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض مصطحبين معهم المخططات الإيضاحية والوثائق الثبوتية حسب الأصول.

المهندس احمد الحراشة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الهاشمية

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم للواء بصيرا قد اطلمت على قرار اللجنة المحلية في بلدية القادسية رقم (٢/٤١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٥ بخصوص تحويل صفة التنظيم في القطعة رقم (٨٦) حوض (١٣) وادي ظلما من أراضي القادسية من سكن (أ) إلى سكن (ب) وإضافة باقي الأجزاء غير المنظمة إلى سكن (ب) وذلك لغايات الإفراز وتوحيد صفة التنظيم وحسب المخطط المقترح المعد لهذه الغاية. قررت اللجنة الموافقة على المخطط المقترح وإيداعه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر إعلانه في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المقترح المودع لدى اللجنة المحلية لمنطقة القادسية حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد رئيس اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس عبد الوهاب الطراولة

مدير الشؤون البلدية لمحافظة الطفيلة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء بصيرا

\* \* \* \* \*

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (٩/٢١) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية مرج الحمام منطقة مرج الحمام والمتضمن: تطابق الشارع التنظيمي مع الشارع الإفرازي والمار بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٣، ٢٧٠) حوض (٥) الحوبه. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية مرج الحمام ومدعمه بالمخططات والوثائق اللازمة.

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

في بلدية مرج الحمام

\* \* \* \* \*

محكمة من الأصل

## الإعلانات

## إعلان

- يعلن بأنه تم إغلاق حضانة العربية / أريد والمسجلة تحت الرقم (١٠٨٣) في اليوم الثامن عشر من شهر أيلول لعام ٢٠٠٢م. وذلك وفقاً لنظام دور الحضانة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥م.

الدكتور سليمان الطراونة

وزير التنمية الاجتماعية

\* \* \* \* \*

## إعلان

- يعلن بأنه تم إغلاق حضانة جمعية سيدات مرج الحمام / عمان الغربية والمسجلة تحت الرقم (١٨٩) في اليوم الرابع عشر من شهر حزيران لعام ١٩٨٤م. وذلك وفقاً لنظام دور الحضانة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥م.

الدكتور سليمان الطراونة

وزير التنمية الاجتماعية

\* \* \* \* \*

## إعلان

- يعلن للعموم أن فرقة شابات السلط للفنون الشعبية في مدينة السلط / محافظة البلقاء قد سجلت لدى وزارة الثقافة تحت رقم (١٩١ / ف) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في اليوم السادس والعشرين من شهر شباط لعام ٢٠٠٧.

الدكتور عادل الطويسي

وزير الثقافة

\* \* \* \* \*

## إعلان

إلى السادة مساهمي الشركة العربية لصناعة  
الألمنيوم المساهمة العامة المحدودة "آرال"

تتوجه إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم المساهمة العامة المحدودة "آرال" أن تذكر مساهميها المذكورين أدناه أو ورثتهم الشرعيين أو من يتوب عنهم قانونياً ضرورة مراجعة مكاتب الشركة / قسم المساهمين الكائنة في عين الباشا / خلف محطة باب عمان خلال ساعات الدوام الرسمي المبينة أدناه لاستلام أمانات أرباح أسهمهم والتي مضي عليها أكثر من خمسة عشر عاماً دون أن يطالبوا بها وفي حال تغفلهم عن ذلك فإن الشركة تتقدم بأن الأسهم والأرباح ستؤول ملكيتها لمالياً إلى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية استناداً لأحكام قانون تلك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم رقم ٣٥، لسنة ١٩٨٥ ويسقط حق المطالبة بها إلا عن طريق معالي وزير المالية بعد مرور ثلاثة أشهر من نشر هذا الإعلان في الصحف المحلية راجين من الورثة الشرعيين أصحاب العلاقة مراجعة الشركة مصطحبين معهم الوثائق الثبوتية اللازمة و / أو إحضار شهادة حصر أرث حسب الأصول ، أوقات المراجعة من ٧،٣٠ صباحاً حتى ٤،٠٠ مساءً ، من صباح السبت وحتى مساء يوم الخميس علماً بأن أرقام هواتفنا هي :-

ت :- ٥٣٤٣٩٦٥ فاكس :- ٥٣٤٧١٤٥

هكذا من الأصل

الرقم	رقم المسام	اسم المسام	نسب	قيمة الزواج
1	40	ابراهيم عارف الخطيب	0	110
2	61	ابراهيم محمد السلوج	500	22
3	70	ابراهيم محمد عبد العزيز عريقات	0	275
4	74	ابراهيم محمد قوصاد	500	82
5	135	احمد حسن ابو باشا	0	55
6	197	احمد عبد المعطي حكيم	0	1100
7	341	اسماء رضا الصبيان	0	110
8	393	الشريف ناهض حامد سعد الدين	500	5
9	395	الهام بهجت ابو غزالة	0	55
10	399	الهام عبد الجليل حسن عبد المهدي	350	9
11	447	اميره خليل طوقان	250	7
12	453	اميل اسحق سحر	750	13
13	484	انثراح احمد نعمان السلامة	0	11
14	517	ايمان محمد سليم رمضان	500	17
15	524	ايمان فتح الله عباس	500	17
16	542	امل سليمان عارف الضلع	400	2
17	559	احمد ذيب سرية	0	60
18	579	انعام امين شاهين	650	1
19	670	ابراهيم محمد سعيد	250	7
20	952	بكر مهدي سليم الفرا	500	38
21	1059	تحسين لمر ياسين المصري	0	35
22	1075	توفيق احمد العياش	0	110
23	1246	جميل محمد شاهين	0	175
24	1257	جهاد احسان الحلواني	500	16
25	1279	رائدة سليمان عارف الضلع	400	2
26	1296	جلال عزمي محمد حبيبة	0	11
27	1314	جميله سليمان داود	0	55
28	1319	جمال خليل حنا سالم	500	38
29	1345	جمال احمد عمارنة	500	12
30	1399	حسام توفيق الطاهر	500	5
31	1431	حسن صالح الكسواني	0	22
32	1452	حسن ناصر حسين محمد علي	0	2200
33	1470	حسن محمد عودة	0	220
34	1507	حسين محمد هاشم الهنداوي	0	110
35	1528	حلمي عمر رمضان	0	55
36	1536	حمد محمد حمد ابو خضر	0	55
37	1614	حنان محمود شموط	0	55
38	1762	خديجة عارف الخطيب	0	55

39	1770	خضر احمد الملح	0	110
40	1876	خالد احمد محمد عبد الهادي	0	55
41	1958	ديننا حكمت مخيمر	750	68
42	2063	راشد مثقال احمد	0	110
43	2078	رائيا يوسف الصوراني	0	55
44	2087	رائد عزمي محمد حبيبه	500	16
45	2124	ربيع حكمت مخيمر	750	68
46	2133	رجاء يوسف قاتيش	500	27
47	2140	رحاب محمد ابراهيم عبد القادر ابو راس	0	108
48	2153	رسمية جمال حسن زبدة	500	82
49	2165	رشدي زكريا مراد	0	55
50	2198	رقية عبد الرحمن قبوري	0	165
51	2241	رولا عيسى قاتيش	300	3
52	2254	رياض ذيب خلف	500	5
53	2350	رياح صالح رشيد صيام	500	12
54	2371	رسمية زوجة محمد سعيد	750	13
55	2390	رغد عزام احمد المصري	500	137
56	2451	زكي حسين سعادة	500	137
57	2483	زهرة ارملة احمد محمد الكسواني	500	12
58	2502	زهير يوسف زبانه	0	11
59	2678	سعاد محمد نجيب	0	125
60	2686	سعد محمد سعد ابو حمده	0	110
61	2782	سليمان سلمان احمد الغرابيه	500	27
62	2791	سليمان محمد صانق	0	550
63	2807	سميح توفيق اندريس	0	55
64	2862	سميرة جريس ابو ناصر الكرادشه	500	27
65	3083	سعاد اسماعيل محمد اسماعيل	750	35
66	3152	سمير سميح يوسف طقطق	0	55
67	3223	شاهر حسين باك	0	110
68	3236	شرعية علي الحوامل	0	550
69	3257	شعيب عبد العزيز ابو سعيان	0	60
70	3361	صالح حسين جمال الحريري	0	165
71	3376	صالح محمد عبد الله	0	110
72	3419	صبري خضر ملحق	500	27
73	3453	صبيحي محمود سرحان صالح	750	13
74	3511	ضريحام فوزي عبد الله العريض	500	27
75	3588	ظافر محمد البديري	0	110
76	3599	عادل رضا ابو سمرة	0	110
77	3688	عبد الحافظ محمد الصالح	0	110
78	3707	عبد الرحمن ابراهيم عبيد الله اخرو	500	27

محذوف من الأصل



79	3708	عبد الرحمن احسان الحلواني	0	11
80	3710	عبد الرحمن احمد العلي	0	55
81	3730	عبد الرحمن عمر عبد الرحمن	100	1
82	3746	عبد الرحيم حسن غريب	0	55
83	3785	عبد العزيز علي العنلاي	0	55
84	3793	عبد القتي محمد الدوي	0	275
85	3822	عبد القادر محمد عادل الحواصلي	500	27
86	3874	عبد اللطيف محمود الصالح	500	27
87	3876	عبد الله ابراهيم عبيدان فخرو	500	27
88	3883	عبد الله جواد فخر الدين	0	550
89	3939	عبد المجيد مصطفى حسن محمد	750	90
90	4056	عزت احمد عبد الفتاح ابو دواس	0	275
91	4105	عطاف توفيق رشيد	500	27
92	4137	علي حسن احمد	0	275
93	4147	علي حميد بيومي	500	27
94	4195	علي مصطفى عمر رمان الصوباني	500	27
95	4201	علياء اسحق القدس	0	55
96	4223	عمار ياسر القيشاوي	0	110
97	4235	عمر ذيب اسماعيل	0	110
98	4262	عمر محمد علي اللبون	750	2
99	4279	عثمان عادل ابو سمرة	0	22
100	4293	عواطف اسبيرو الجلايه	750	2
101	4297	عوده محمود حسين الحربي	500	27
102	4302	عوض سرخان محيى الجهنى	0	11
103	4306	عوض محمد طرزي	0	550
104	4329	عيد يوسف الطوباسي	0	275
105	4418	عبد الرؤوف محمد مسعود حسن النابلسي	200	7
106	4657	علام عيس ذياب ابو علي	0	30
107	4731	غازي احمد الدوس	500	27
108	4736	غازي يزيد بديوي المشريش	500	37
109	4742	غازي نجيب ابراهيم السيد	500	82
110	4759	غود د عادل ابو سمرة	0	22
111	4835	فاديا الهيثم هاشم	0	110
112	4872	فاطمة حافظ محمد الشراي	500	137
113	4925	فتح الله احمد عباس	500	27
114	4965	فراس احسان الحلواني	0	11
115	4970	فرتني نفولا الجلايه	750	2
116	4979	فريدال انريس ابو محمود	500	27
117	4994	فريد داود قمر	500	27
118	5006	فريده حسين يونس	500	16

119	5014	فاطمة صبحي شموط	0	25
120	5058	فواز شاكر هزاع العبدلي	0	33
121	5077	فوزي هاشم السلطي	0	550
122	5080	فزوية ذيب محمد عثمان	0	11
123	5179	فادية احمد ابراهيم القريني	0	165
124	5346	كده عصام هاشم	0	110
125	5403	لميس صلاح الدين الجوهري	500	62
126	5428	ليلى محمد بركات	500	137
127	5432	ليلى احمد يوسف الصوراني	0	55
128	5524	مازن رشيد نوفل	0	550
129	5544	مايسة محمد بيومي	0	55
130	5601	محمد اكرم محمود بشور	0	110
131	5649	محمد حسن يوسف عثمان	500	38
132	5668	محمد خير مصطفى بدر	0	55
133	5705	محمد زهير عبد الفتاح شخشير	0	55
134	5733	محمد سلطان نايف قدرى اليوسف	750	2
135	5769	محمد فاسم مفيض الديك كرامي	0	11
136	5788	محمد بن عبد الرحمن احمد المقطيب	500	27
137	5797	محمد عبد الرزاق شالاتي	300	3
138	5824	محمد عزمي محمد حبيبة	250	8
139	5894	محمد محمد شاكر	0	165
140	5906	محمد محمود محمد	0	110
141	5928	محمد موسى محمد السروي	0	55
142	5965	محمد يوسف بشير	0	220
143	5966	محمد يوسف محمود الطحان	0	180
144	5972	محمود احمد علي الزيتاوي	0	25
145	6008	محمود مسعود موسى قطام	250	8
146	6029	محمود عبد العزيز ابو لجبله	0	110
147	6035	محمود عبد الله المغير	0	175
148	6056	محمود محمد احمد فرحان	0	55
149	6090	مخزيت بطوب تفتوني لوجة فريد داود	500	27
150	6094	مروان سعيد الصلدي	500	27
151	6104	مريم بشير الصفر	0	275
152	6120	مشهور حسن بك	500	27
153	6153	مصطفى عبد العظيم هيبه	0	165
154	6161	مصطفى محمود احمد حرب	0	55
155	6203	ممدوح كامل البارودي	500	27
156	6210	منى نعيم سكرية	0	30
157	6216	منال عزمي محمد حبيبة	250	8
158	6236	منور نعيم سكرية	0	16

14	400	منير محفوظ عميره	6247	159
55	0	مهدي احمد النقاش	6269	160
27	500	ميسر حسين يونس	6330	161
82	500	ميسر صافي الرمحى	6332	162
5	500	محمد حسن النحاس	6425	163
13	750	مصطفى وهبي التل	6448	164
7	200	مسعود احمد مسعود حسن النابلسي	6451	165
110	0	محمود عبد الرحمن العامري	6503	166
55	0	محمد خيرى عبد القادر	6516	167
25	0	محمد عمر اسماعيل الشاكر	6555	168
55	0	محمد حمد العطوي	6573	169
1	100	محمد سعد محمد غزال القواسمه	6675	170
8	250	محمد طه سعيد محمد	6687	171
27	500	محمد فوزي مصطفى احمد القطامي	6721	172
22	0	محمد فوزي سعيد القهوجي	6722	173
275	0	محمد مصطفى عثمان يوسف	6739	174
18	240	محمود حامد ابو شام	6767	175
27	500	ميثة محمد الخليف الخليفات	6904	176
60	500	ناريمان يوسف نجيب صيداوي	6953	177
1	250	ناصر اسيررو الجلده	6957	178
27	500	ناهد ابراهيم اسعد مصلح	6963	179
27	500	نالمسي بهجت ابو غزاله	6968	180
11	0	نبيل احسان الخلواني	6993	181
137	500	نجوى زكي حسين سعاده	7033	182
12	500	ناجيه توفيق قسم الحاج محمد	7055	183
5	500	نزيرة يوسف زبانه	7081	184
50	0	نشأت مصطفى خرفان	7093	185
8	250	نظميه عبد الرؤوف ابو علي	7115	186
66	0	نمر ابراهيم عديج الله شحاده	7164	187
27	500	نهي بهجت ابو غزاله	7171	188
55	0	نهاية شيلي سليمان سويلم	7185	189
55	0	نوال اسحق حجازي	7280	190
110	0	نايف حسن احمد تلجي	7341	191
165	0	نعيم حميد عبد محمد	7395	192
30	0	نمر انمار عبد الحليم الحمود	7400	193
55	0	هاشم علي النحاس	7443	194
22	0	هالة عادل ابو سميره	7448	195
27	500	هاني توفيق تلجي والخوانه	7454	196
132	0	هدية عادل ابو سميره	7490	197

55	0	هشام عبد الفتاح ابو شهاب	7499	198
27	500	هيثم فتح الله عباس	7535	199
11	0	وداد صالح صبحي البغدادي	7664	200
275	0	وافيق يوسف ابراهيم سالم	7693	201
45	0	يحيى عبد العزيز الدقس	7827	202
33	0	يوسف احمد نعمان احمد نعمان سلامه	7863	203
82	500	يوسف كامل الحايي	7897	204
110	0	يوسف قاسم شافير	7931	205
5	500	صبا غالب محمد مصطفى ابو بكر	8011	206
110	0	عايد سعيد محمد يوسف	8015	207
55	0	عدنان ابراهيم شاهين	8110	208
27	500	حنا حسام رباح	8137	209
27	500	سامر جيري خلف	8138	210
27	500	حنا بسام رباح	8140	211
38	500	فاطمة علي عبد الرحمن ريان	8323	212
330	0	جمال محمد محمود حسونه	8335	213
5	500	نور الصباح شافيق الحايك	8338	214
110	0	عدنان اسحق حجازي	8361	215
137	500	عادل محمد اللقه	8560	216
110	0	الياس عطا الله بشاره	8907	217
5	140	كامل فهمي الدخان	9041	218
25	0	علي نجيب علي عاشور	9389	219
357	500	عبد الله احمد صالح	9483	220
41	250	محمد رفيق حسن شعبان	9616	221
22	0	سمير نعمان صنع الله	9698	222
27	500	كامل محمد موسى	9772	223
10	450	خير الدين محمد عويدات	9804	224
10	450	عوني محمد عويدات	9805	225
55	0	سليم عبد الرحمن حمدان	9861	226
577	500	محمد خير القدور	9872	227
120	0	عادل اتيس عبد الله يوسف حمدان	9960	228
55	0	عذلي فؤاد فرحان ابو حمدان	9980	229
33	0	اسامة علي ابراهيم ابو ريان	10286	230
50	600	مي صلفوت نزال	10315	231
62	500	محمد سليم عز الدين	10581	232
10	0	حسينيه موسى هماش	10584	233
398	750	محمد عيسى محمد عوض	10736	234
27	500	رسمية سالم ابراهيم	10828	235
220	0	موسى عبد الله محمد الحميتي	10979	236
275	0	محمود زكي محمد عثمان	11187	237

هكذا من الأصل



12	900	يسرى عبد الرحمن حمد أبو فوره	11297	238
330	0	نزلة اسماعيل احمد داود	11373	239
5	500	رائدة عادل احمد جرار	11545	240
10	500	شركة الما للاستكان والاعمار	11633	241
137	500	خالد محمد حموده عبد الله	11653	242
11	0	وليام عادل عبد المعطي البشيتي	11860	243
22	0	احمد محمد جميل الحديدي	11942	244
15	750	ابتهاج عليان سالم الحياوي	11943	245
11	0	تغريد محمد جميل الحديدي	11945	246
52	500	احمد بطروب احمد زهران	12178	247
250	0	محمود يحيى محمد ملكاوي	12196	248
90	0	حنان حسين عبد الفتاح حسين	12227	249
25	0	نشأت عيسى سليم عماري	12284	250
110	0	جميل وجمال محمود احمد داود	12314	251
525	0	سعيد مصطفى وهبي التل	12407	252
300	0	رضوان بدر نيب والمنيسة العربية الأردنية	12522	253
75	0	مصطفى عبد الله حسن رمضان	12615	254
30	0	رضا حازم رضا هاشم	12643	255
15	0	رباب مصطفى عارف عبد الهادي	12645	256
8	800	صديقة عربي أبو عمر	14900	257
المجموع				

## المطالبات

## إعلان

- يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إياد القضاة

السلوات	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين ( إدارية مآب )
	دينار	فلس		
٢٠٠٤-١٩٩١	٢٢٢٢	٩١٥	١٨٠٢٥٠٠	عماد فتحي عثمان أبو تينة
٢٠٠٤-٢٠٠٢	١٥٢٩	٤٦٠	١٨٢٥٠٩٧	خالد عيسى عبد السماوي
٢٠٠٤-٢٠٠٣	١٢٧٣	٤٤٠	١٨٠٣٩٣٠	ايمن خلف يوسف الكرادشة
٢٠٠١-٢٠٠٠	٩٤٣	٨٧٥	٤٨٠١٠٨٣	شركة شوكات حمارة وشركاه
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٣٩٦	٠٠٠	١٨١٠١٣٨	سام منير يعقوب الزيان
١٩٩٥-١٩٩٤	٤٦٠	٩٦٠	١١٩٣١٥٥	محمد ابراهيم علي المليطي
٢٠٠٤	٤٩٤	٤٦٠	١٨٣١٧٣٩	فارس خليل اللباس الشماس
٢٠٠٢-٢٠٠١	١٣٨	٦٨٤	١٨٢٢٣٩٠	رشا فايز حودة حدادين
٢٠٠٢-٢٠٠٠	٢٥٤	٠٢	١٠٢٢١٢١	ورثة صبحي سليم سليمان ابو الزلف

محكمة العدل



## إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إياد القضاة

الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة للمستحقة	السنوات	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (الزرقاء)
١٠١٨٩٨٠٧	١٥٢	٢٠٠٤-٢٠٠٢	أشرف صالح حمدان لخماني
١٠٢١٦٥٣٧	٧٦٠	٢٠٠٣	محمد عوده حسين أبو ننه
١٠٢٦٦٠٩٧	٦٢٠	٢٠٠٣-٢٠٠٤	بلال جميل لمر أبو فرحة
١٠٣٤٥٧٧٩	١٩٥	٢٠٠٤-١٩٩٨	تحفة داود محمد الجاعوني
٨٧١٩٦٥٩	٢٤٣٧	٢٠٠٤	جطر عقاب علي الأسد
١٠٤٠٧٥٤٥	٤٠٢	٢٠٠٠-١٩٩٦	عوض عبد القادر صالح نجم
١٠١٥٥٩٦١	٨٣٢	٢٠٠٣	عمر صالح إبراهيم حموضة
١٠١٩٨٤٢٣	١٦٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	صمت خالد سليمان أبو علي
١٥٢٢٤٥٧٠	٣٨٧	٢٠٠٣-٢٠٠٤	عبد المطلب خليل سلامة عاشور
١٣٠٠٢٨٧٢	٢٢٤	٢٠٠٣-٢٠٠٤	عوض عبدالله عوض الغزاوي
١٣٠٢١٥٣٢	٣١٦	٢٠٠٣-٢٠٠٤	رياح محمد خليل شلق
١٠١٦٥٩٥٩	٤٦٥	٢٠٠٣-٢٠٠٤	زيد محمد أمين الصايرة
١٠٢٢٣٨٣٥	١٤٣	١٩٨٠-٢٠٠٤	سمير حسن محمود عمر
١٣٠١٨٠٤٣	١٠١٣	١٩٩٥-٩٩	نضال إبراهيم عبد الرحمن بركات
١٠١٩١٣٤٨	٢٧٨	٢٠٠٣-٢٠٠٤	لائل احمد عبد الحافظ الطيبي
١٠١٥٧٨٧٥	١٠٩٤٠	٢٠٠٥-٢٠٠٠	صالح محمد احمد سعيد
١٠٢١٠٤٦٤	٥٩٤	٢٠٠٥-٢٠٠٠	محمد حسن محمد هويي
١٠٣٤٥٧٦٠	٤١٥	١٩٨٠-٢٠٠٤	أبلي عيسى عبدالله جاد الله
١٣٠٢٠٣٠	٣٦٠	٢٠٠٤	حسن مصطفى محمد محمد
١٠١٩٤٧١٧	٤٣٢	١٩٧٩-٢٠٠٤	مصطفى محمد علي السيد

١٠٠٦٢٠٠٩	٢٢٢٨	٢٠٠١-٢٠٠٥	محمود محمد محمود سمور
١٠٢٠٨٥٨٥	٢٣٥	٢٠٠١-٢٠٠٥	مهدي زكي محمد حسن
٥٠٠٣١٢١	٤٢١٧	١٩٨٠-٩٨	محمد علي محمد الجابري
١٠١٩٧٣٢٨	٣١٨	٢٠٠٣	محمد بهجت فضل محمد عبد الرحمن

\* \* \* \* \*

## إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إياد القضاة

الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة	السنوات	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (غرب عمان)
١٢٤١٠٦٠	٧٤٠	١٩٩١	حافظ حفطي حافظ أبو حمدية
٢٠١٣٥٨٤	٠٧٥	٢٠٠٣	سرية حسن سالم طميرة
٥٠٠٦٢٢٦٣	٨٠٩	٢٠٠٣-٢٠٠٥	عماد إبراهيم محمود عوض الله
٣٠٤٥٤١٢	٤٠٠	١٩٨٠-٢٠٠٤	عذنان عبد اللطيف أحمد أبو شام
١١٥٦٣٢٢	-	٢٠٠٤	جمال منيع عبد الغفار طهيبوب
٢٩٥٤٠٠١	٩٠٠	٢٠٠٤	فادي بسام فهمي محمد
٨٠٧١٨٥٣	٦٠٠	٢٠٠٤	زيد نجيب عتيق حنالكين
٥٠٣٢٠٢٢٠	٧٥٢	٢٠٠١-٢٠٠٥	محمود علي ارشيد شناق
١٣١٢١٩٧	-	٢٠٠٢-٢٠٠٥	مشر قنوني لورثة بهجت عزيز تورز شقم

هكذا من الأصل

٩٨-٩٦	٨٦٤	٥٠٧	٧٨٥٨٤٢٦	عامر بهجت مصطفى المحيسن
٢٠٠٠-٩٨	١٦٦	١٠٠	٣٠٥٥٧٦٠	بلال مصطفى عبدالرحيم سياج
٢٠٠٠-٩٦	١٦٣	-	٤٦١٢٦٦٣	شركة نضال سياج وشريكه
٢٠٠٤-٢٠٠٣	١٥١	٤٠٠	٣٠٥٦٢١٠	خلدون عارف محمد الشهبان
٢٠٠٥	٣٤٦	٥٠٠	٧٦٤٧٠٦٩	وليد توفيق يعقوب ايوب
٢٠٠٤-٨٦	٣٣٧	٥٠٠	٣٠٨٣٠٩٨	حسن محمود محمد الطيش
٢٠٠٤	٣١٢	٨٤٠	٣٠٩٥٨٠٠	ايهم عدنان سليم عبد رزق
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٣٠٢	٦٥٠	٤٠٥٧١١٢	شركة التل للهندسة وتجارة التقنيات ذات م.م
٢٠٠٥	٢٦٥	٣٩٤	٦١٦٩٣١٧	اليس انطون عيسى حزبون
٢٠٠٥-٢٠٠٢	٢٤٧	١٢٠	٣٠٤٩٦٢٠	طلعت محمود عبدالفتاح العوضات
٢٠٠٤	٤٦٩	٧٠٠	٢٠١٤٥٠٥	وليد يوسف سالم ابراهيم
٢٠٠٣	٤٦٨	٩٢٠	٣٠٩٩١٤٨	كامل نزيه كامل عازر
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٤٠٥	٥٠٠	٤٠٧٥٧١٤	شركة آر أم إدارة المصادر البيئية المحدودة
٢٠٠٥-٢٠٠١	٣٩٩	٣٨٠	١٠٤٥٣٣٤	ساهرة جواد قاسم كمال
٢٠٠٥-٢٠٠٠	٣٧٥	٥٠٣	٥٠١٩٠٧٤١	علاء خليل عبدالله وشاح
٢٠٠٤-٢٠٠٢	٣٦٧	٩٠٠	١٢٩٩٨١٦	زين مناويل يعقوب سابيلا
١٩٩٧	٣٥٧	٧٨٠	٣٠٨٦٩٥٠	عبدالغني عوض عبدالغني حيدر
١٩٩٦-١٩٨٩	٣٥٦	٨٠٠	١١٧٤٥٩٢	نضال مصطفى عبدالرحيم سياج
٢٠٠٣	٨١٨	٦٣٩	٣٠٤٧٦٥٢	محمود محمد احمد سرحان
٢٠٠١	٧٠٥	٥٦٠	٣٩٢٠٢٣٢	شركة توفيق القش التجارية ولولاده
٢٠٠٤-٢٠٠٢	٦٩٠	٣٠٠	٨٩٧٢٦٢١	مروان اديب صليبيا كركوش
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٦٦٣	٧٠٠	٣٠٢٩٥٩٠	مها عبدالحمد سليمان بركات
٢٠٠٤-٢٠٠٢	٦١٦	٨٧٧	٣٨٩٩٣٤٩	بشار ابراهيم كمال كمال

٢٠٠٤	٦٠٥	٩٠٠	٧٠٩٨٧٤٠	خالد عبدالقادر احمد الصوري
٢٠٠٢-٢٠٠١	٥٥٨	٨٢٠	٣٣١٤٠٦	ممثل قاتوني لورثة توفيق مصطفى حمودة الكنش
٢٠٠٤	٥١١	٨٢٠	٨٨٠١٦٧	أمل فريد خلف النشويون
٢٠٠٤	٨٢٥	٥١٣	٣٠١٠٨٧٢	سعد وليد فياض المصري
٢٠٠٣-٢٠٠١	٩٥٥	٦٨٠	١٩٠٤٢٨٨٤	ممثل قاتوني لورثة فايز الحاج عبدالرحمن ابو خلف
٢٠٠٥-١٩٩٦	٨٤٥	٨٨٤	١٣٨١٨٦٥	محمد حسين حسين نيم
٢٠٠٤-٢٠٠٣	١٠٤١	-	٨٠١٠١١	منى علي صقر شنك
٢٠٠٥	١٠١٤	٤٩٧	٣٠٩٠٣١٠	نئين سمير عيسى مراد
٢٠٠٤	١٦٢٥	٨١٩	١٠٢٣٨٩٥٦	سامي سالم محمود عبدالرحمن
١٩٩٩-١٩٨٩	١٥٧٨	٤٠٠	١١٧٤٦٠٦	يوسف مصطفى عبدالرحيم سياج
٢٠٠٤-١٩٨٣	١٤٣٧	٥٠٠	٦٥١٤٠٠	منير اسماعيل محمد حسان
٢٠٠٤-٢٠٠١	١٣٤٨	٨٧٦	٧٩٨٤٠٧٣	غدير داود كامل عبدالهادي
٢٠٠٤-١٩٩٦	١٣٢٣	٢٥١	٣٠١٩٨٥٣	راجحة غازي راكان ناصر
٢٠٠٤	١١٦٧	٢٨٠	٦٥٨٣٢٤	جواد علي صبحي الشوا
٢٠٠٤	٥٠٩٧	٥٠٠	٣٠٢٧٢٥٢	سلوى حسين حجرات عثمان
٢٠٠٤-١٩٩٩	٥٠٤٤	٩٩٨	١٤٢٢٧٦٦	سيزين سمير محمد علي قردن
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٤٨٢٤	-	٤٠٤٧٥٦٧	شركة الوافي للهندسة والإنشاءات ذات م.م

٢٠٠٤	٣١٧١	٥٥٤	٧٦٠٦٩١٥	عزة جمال حسن حماد
٢٠٠٤-١٩٩٨	٣١١٥	٣٦٠	٢٩٥٣٩٩٤	أيمن علي رزق غنام
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٢٧٢٣	٠١٥	١٣٨٢٢٨٤	حابس سليمان قاضي فاخوري
٢٠٠٢	٤٦٤٠	٧٠٢	٨٩٩٧٢٠	ابراهيم خليل ابراهيم شداد
٢٠٠٤	١٧٦٩	١٤٨	٣٠١٠٨٨٠	لمياء عبد الحميد محمود ملخص
٢٠٠٤	١٦٢٨	٠١٩	٩٦٥٦٩٣	محمد عدنان عبد الحميد ابراهيم نفوي
١٩٧٧-١٩٧٧	١١٠٢٦	٦٧٥	٤٠٠٢٩٦٢	شركة مكتب الخدمات الهندسية
٢٠٠٤-٢٠٠٢	٥٣٩٥٩	٦٠٠	٤٠٦٧٩٣٢	شركة سيكر كونتنتس هوتز بواسطة لرنست بولغ
٢٠٠٥-٢٠٠٣	٢٠٤٢٦	٩٨٨	٣٠٩٠٠٠٠	طارق خليل حنا حدادين
٢٠٠٢-١٩٩٩	١٧٦٩٧	٠٨٥	٢٠٥٦١٢٧	حسام عثمان فايز ابراهيم
٢٠٠١-٢٠٠٠	١٢٤١٣	٥٠٠	٨٨١٨٤٨	خالد توفيق محمد السيد
٢٠٠٥-٢٠٠٣	١٠٩٤٧	٩٢٠	٣٠٦٢٧٢٤	زيد ابراهيم احمد النعيمات
٢٠٠٥-١٩٨١	٨٤٩٩	٧٦٠	٨٣٢١٨٩	ممثل قانوني لورثة عبدالجليل نويران نهار البيخيت

## إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إياد القضاة

السلوات	المبلغ المستحق	الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (جنوب عمان)
٢٠٠٤	٣١٠	١٥٩٨٨٣	موسى محمود محمد حسن
٢٠٠٤	٤٧٠	٧٨٨٠٧٤	عبد الرؤوف عبدالرحيم موسى الشويكي
٢٠٠٤	٤٦٨	٧٩١٩٩٧	حسني شعبان عبدالرحمن صافي
٢٠٠٤	٦٦١	٩٩٧٨٦٢	مهدي محمد حسن شريم
٢٠٠٤	١٧٢٥	٨١٧٩٤٥	فوزاد عبدالله سالم مصطفى
٢٠٠٤	٢٦٠	١٥١٨٩٣٣	محمود حنان حسن بكر
٢٠٠٤	٢٨٩	١٥٨٤٣٢٤	محمد محمود السيد عيسى
٢٠٠٤	٣٣٥	١٥٤٢٢٣٠	ماهر الياس كبرو حنا
٢٠٠٤	٢٦٧	٧٤٦٢٨٢	عبدالرحمن عبدالقادر حسين عطية
٢٠٠٤	١٢٤	٧٦٠٨٢٠	حنا عازر المفضي الفرج
٢٠٠٤	١٣٨	١١٨٧١٦٣	باهر سعيد حسن النابلسي
٢٠٠٤	١٠٨٩	١٥٨٠٢٣٠	سمير حمادة محمد حمادة جابر
٢٠٠٤	١٤٧	١٨٨٢٤٧	عبدالحق كريم حسين الكفاوين
٢٠٠٤	٢٩٧٦	٩٩٥١٢٦	كمال اسحق احمد محمد عجول
٢٠٠٤	٧٧٣١	٤٢٠٥٨١	محمود فضل محمد كنعان
٢٠٠٤	٢٢٥	٤٨٤٦٨٧	فايز حسن محمد فتيان
٢٠٠٤	٤٥٩	٣٥٥٤٠٢	احمد عدنان راشد ابو قسيح
٢٠٠٤	١١٧١	٣٥٠٢٩٠	نبيل نمر ابراهيم ابوطه
٢٠٠٤	١٢١٤	٣٣٧٩٨٦	جهاد محمد عبدالرحمن قطاني

هكذا من الأصل



٢٠٠٤	٨٥٢٧	٧٠١٦٥٣	حسن فضل محمد كتعان
٢٠٠٤	٩٩١٥	٧٤٦٢٢٣	سعد زكي عبدالرحمن دحدح
٢٠٠٤	٣٢١٠	٢٥٢٣١٠	عبدالله عيسى محمد الخطيبي
٢٠٠٤	٤١٨٤	١١٦١٢٦١	ناجي حسين عبدالله الاعرج
٢٠٠٤	٤٦٨٤	١٠٩٤٧٧٧	بسام محمد سعيد داود الشيخ ياسين
٢٠٠٤	٤٥٣٤	١٠٩٤٧٦٩	سعيد محمد سعيد داود الشيخ ياسين
٢٠٠٤	٤٦٠٩	٧٧٤٨٦٣	ماهر محمد سعيد داود الشيخ ياسين
٢٠٠٤	٤٠٢٧	١٠٩٥٤٦٣	ابراهيم سالم محمد الفيومي
٢٠٠٤	١٢٠٠	١١٨٤٨٨١	وليد عودة خليل طرخان
٢٠٠٤	١١٧٥	١٥٥٥٧٥٨	عمر رشيد موسى زيادة
٢٠٠٤	١٥٦٠	٦٥٣٣١٤	زهير سعدي سعيد امام
٢٠٠٤	٣٠٨٤	١٥٦٣٤٣٢	محمد محمود جبرائيل خيث
٢٠٠٤	٢٠٢٠	١٠٧١٧١٨	عبدالكريم يحيى خليل ابوسليم
٢٠٠٤	١١٠٧٥	١٥٥٩٧٠٢	عبدالناصر اسماعيل محمود ابو عواد
٢٠٠٤	١٠٩	٢٨٣٦٤٣	حسن عبدالوهاب الخطيب
٢٠٠٤	٧٤٥	١٥٥٥٠١٤	محمد ناصر امين يوسف العقروقي
٢٠٠٤	١٤٠٨	١١٦١٢٥٣	طه محمد عبدالله الاعرج
٢٠٠٤	٣٨٤٦	٨٤٧٠٠٣	ابراهيم عبدالرزاق علي الجزائري
٢٠٠٤	١٣٥	٦٨٩٢٨٩	سليمان محمد سالم الحباري
٢٠٠٤	١٣٥	٨٠٠٨٣٦١	نادية حسني السيد الزعزري
٢٠٠٤	١٣٥	١٥١٩٤٠٩	حمزة جبر محمد ابو عيش
٢٠٠٤	١٣٧	١٢٧٦٨٥٩	محمود رشاد احمد الدلق
٢٠٠٤	٥٣٢	١٠٩١١٦٦	فريد فتحي عبدالله صوان
٢٠٠٤	١٠٠	١٥٢١٩٦٩	احمد موسى يوسف ابوهدي
٢٠٠٤	٤٣٠	١٥٧٠١٣٧	جمال علي محمد جبر
٢٠٠٤	١٤٢٩	١٥٨٨١٥٠	محمد حامد علي داود
٢٠٠٤	١٠٢٩٠	٨٧٥٥٦٢	محمود فاسم مسعود النبدي

## إشعار

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون المعدل لقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (١١) لسنة ١٩٧٣ ، يطلب من السادة المقترضين وكفلائهم المذكورة أسماؤهم أدناه المبادرة الى دفع المبالغ المبينة إزاء اسم كل منهم بالإضافة الى مبلغ الفائدة من تاريخ الاقتراض وحتى تاريخ السداد التام الى صندوق التنمية والتشغيل خلال مدة (١٠) يوماً من تاريخ نشر هذا الإشعار في الجريدة الرسمية ، وفي حال التخلف عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية .

مدير عام صندوق التنمية والتشغيل

علي الظاهر الغزاوي

هكذا من الأصل

رقم القرض	اسم المقرض	قيمة القرض	اسماء الكفلاء
3	محمد سعيد محمود مصطفى	10000	محمد شامي خليل صافي
			علام سعيد محمود مصطفى
4	عليه مصطفى نايف جرمي	40000	عبدالمهدي خلف عبدالمهدي للداهمه
			حسين محمد حسين البواب
			والد حسين محمد البواب
			زهير سعيد محمد حرز الله
			بلال عارف محمد القريوتي
14	زيد ابراهيم عبدالله بني عطا	10000	بطيعة ابراهيم عبدالله بني عطا
			خالد ابراهيم عبدالله بني عطا
17	عمر نايف سالم عبيدات	9000	فايد محمد احمد عبيدات
24	لادي مازن الياس عيسوة	30000	مازن الياس سلامة عيسوة
			باسي مازن الياس عيسوه
			باسي مازن الياس عيسوه
25	عمر هزاع شهاب الصقور	20000	عبدل حميد شهاب حمد
			محمد هزاع شهاب الصقور
			مزيد عبد القادر صالح اللقراء
31	شركة مصطفى والخروف والحنيطي	27000	محمد عبد القادر حسن مصطفى
			محمد اسماعيل مسلم الخاروف
			محمد حمزة فهد عبد الرحمن الدسوقي
			ناظم ابراهيم اسماعيل الخاروف
			سها كريم عطوي الحنيطي
			فؤاد عبد القادر حسن مصطفى
32	باسل علي محمود عبيدات	10000	عمر نايف سالم عبيدات
38	بوريس صالح بخيت حداد	13321	إحسان صالح بخيت حداد
			هناد صالح بخيت حداد
			طارق دلال بخيت حداد
39	باسم غازي مصطفى الزعبي	18000	أرجان محمد سعيد علي الزعبي
			نابله غازي مصطفى الزعبي

## مطالبات

## صادرة عن دائرة الجمارك الأردنية

• يتحقق بدমে السادة شركة التمتوين العالمية للمواد الغذائية مبلغ (٢٤٣٥,٥٠٠) الفين وأربعمائة وخمسة وثلاثين ديناراً و (٥٠٠) فلس رسم موحد وضريبة خاصة على مبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب الاستيضاح أرقام ١٩٩٨/٤٧٣ و ٢٠٠٢/٢٢٠ فعلى المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المتحقق بدمتهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية.

\* \* \* \* \*

• يتحقق بدمة السيد عامر موسى محمد قاقيش مبلغ (١٨٥٩,٩١٧) ألف وثمانمائة وتسعة وخمسين ديناراً و (٩١٧) فلساً وضريبة عامة على المبيعات وضريبة مبيعات خاصة نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب الاستيضاح أرقام ٢٠٠١/٥٧١ و ٢٠٠١/٦١٦ و ٢٠٠٢/١١ و ٢٠٠٢/١٠١ فعلى المذكور المبادرة الى تسديد المبلغ المتحقق بدمته خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقه وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية.

\* \* \* \* \*

• يتحقق بدمة السيد إبراهيم فالح ابو الشيخ مبلغ (٧٧٤١,٨٠٨) سبعة آلاف وسبعمائة وواحد وأربعين ديناراً و (٨٠٨) فلساً وذلك نقص في الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب الاستيضاح أرقام ٢٠٠٢/٥١٨، ٢٠٠٢/٣، ٢٠٠٣/٣ فعلى المذكور المبادرة الى تسديد المبلغ المتحقق بدمته خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقه وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية.

\* \* \* \* \*

• يتحقق بدمة السادة مؤسسة تحية للاستيراد والتصدير لصاحبها خالد علي محمود بشابشه مبلغ (١٨٩٧,٢١٤) ألف وثمانمائة وسبعة وتسعين ديناراً و (٢١٤) فلساً رسم موحد وضريبة خاصة على مبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب اللائحة رقم ٤١١ فعلى السادة المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المتحقق بدمته خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية.

\* \* \* \* \*

هكذا في الأصل

- يتحقق بدمه السادة مكتب تكسي الدبابية مبلغ (١٠٨٥ر١١٨٧) ألف ومائة وسبعة ولماين ديناراً و(٠٨٥) فلساً ضريبة عامة على المبيعات وضريبة خاصة نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب الاستيضاح رقم ٢٠٠٢/١٣٢ فلى المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المتحقق بدمته خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الأموال الاميرية.

• • • • •

- يتحقق بدمه السادة شركة المعدات والسيارات الأردنية مبلغ (٧٢٩, ٢٢٢٠) الفين ومائتين وعشرين ديناراً و(٧٢٩) لفساً رسم موحد وضريبة خاصة على مبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب الاستيضاح رقم ٢٠٠٣/٣١ على المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المتحقق بدمتهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية.

✻ ✻ ✻ ✻

- بمحقق على:  
عامر كامل سلمان عليان / معان  
مبلغ (٤٧٣.٥٠٦) خمسمائة وستة دالير و (٤٧٣) فلساً بسنداً لقراري تزييم مكتسب الدرجة القطعية  
(ملف تحصيل رقم: ٢٠٠٧/١٣٤).
- فعلی المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة  
الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

• • • •

- يتحقق على:  
 سالم سليمان عتيق العلوي / سعودي الجنسية.  
 مبلغ (٢٠٠٦.٢٨١) الفين وستة دنانير و(٢٨١) فلساً سنداً لقرار تغريم مكتسب الدرجة القطعية ملف  
 تحصيل رقم ١٣٣/٢٠٠٧.  
 فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بحدود الجريمة  
 الرسمية تالياً لتحصيلة بالطرق القانونية.

• • • •

- يتحقق على:
- عيسى محمد عبدالعال موسى
- مبلغ (٤٨٠.٣) اربعمائة وثمانين ديناراً و(٣٠٠) فلس سندا لقرار محكمة الجمارك الابتدائية رقم ٢٠٠٢/٢٣٤ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١١٩.
- فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

• • • • •

- يتحقق على:
- جلال اسماعيل محمد الدلبيات
- مبلغ (٢٠٠) مائتي دينار سناً لقرار تغريم مكتسب الدرجة القطعية ملف تحصيل رقم ١٣٠/٢٠٠٧.
- فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

• • • • •

- يتحقق على:
- ١ - شركة عبد الله محمود الخطيب واولاده
  - ٢ - ابراهيم عبد الرحيم حسين الويسي
- مبلغ (٢٣٠,٩٤٠) الفين ولثلاثمائة وتسعة دنانير و(٢٤٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٧/١٠٠.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

• • • • •

- يتحقق على:
- ١ - رامي محمد صبري علي
  - ٢ - اشرف محمد صبري علي
- مبلغ (١٣١٣) الف وثلثمائة وثلاثة عشر ديناراً سناً لقوار تغريم مكتسب الدرجة القطبية ملج
- تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٢٩.
- فعلى المدكورين المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بهذا
- الحريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

هكذا في الأصل



## • يتحقق على:

- ١ - وليد جميل محمد الكردي
  - ٢ - رعد وليد جميل محمد الكردي
- مبلغ (٢٩٥) مائتين وخمسة وتسعين ديناراً سنداً لقرار تفريم مكتسب الدرجة القطعية ملف تحصيل رقم ١٣١/٢٠٠٧.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

- ١ - محمد نزال ربيع الحلاحله
  - ٢ - محمد سليم حسين
  - ٣ - علي ابن سليم حسين
- مبلغ (٢١٥٦،٤٩٩) الفين ومائة وستة وخمسين ديناراً و(٤٩٩) فلساً سنداً لقرار تفريم مكتسب الدرجة القطعية ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٣٢.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

- ١ - محمد سالم مريحييل النجادات
  - ٢ - احمد محمد علي حمد / سعودي
  - ٣ - عيد محمود علي الزوايده
- مبلغ (٢١٧٣،٢٦١) الفين ومائة وثلاثة وسبعين ديناراً و(٢٦١) فلساً سنداً لقرار تفريم مكتسب الدرجة القطعية ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٣٥.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

- ١ - محمد مسباح مشفي المقاود / سعودي
  - ٢ - عبدالله صالح المشفي / مجهول مكان الاقامة
  - ٣ - حسام حسين مصطفى الكاظمي / اردني
- مبلغ (٥١٥،٩٣٨) خمسمائة وخمسة عشر ديناراً و(٩٣٨) فلساً سنداً لقرار مكتسب الدرجة القطعية ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٣٧.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

- ١ - محمد شاكر جمعه ابو ليله / اردني
  - ٢ - فاضل حسن كريم ناصر / عراقي
  - ٣ - هالي شاكر جمعه ابو ليله / اردني
- مبلغ (٢٦٦،١٣٨) مائتين وستة وستين ديناراً و(١٣٨) فلساً سنداً لقرار تفريم مكتسب الدرجة القطعية ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٣٨.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

- ١ - فهد سليمان سعد البلوي / سعودي
  - ٢ - صابر سعيد محمد الشراري / سعودي
  - ٣ - مطير عتيق سليم العطوي / سعودي
- مبلغ (١٢٩٨) الف ومائتين وللمائة وتسعين ديناراً ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/٩٦.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

هكذا من الأصل

## • يتحقق على:

- ١ - أمينة فاضل بورتشا / البوسنة مجهولة مكان الإقامة.
  - ٢ - أحمد عياده عوض العوازم
  - ٣ - كراج الاشقر
- مبلغ (١٢٢٨ ٨٨٨) ألف ومائتين وثمانية وعشرين ديناراً و (٨٨٠) فلساً سنداً لقرار تغريم مكتسب الدرجة القطعية ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٢٨.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

- ١ - عبدالله صالح مقام / الخريشا / اردني
  - ٢ - محمد علي عطالله الحويطات / مجهول مكان الإقامة
  - ٣ - جبر مرزوق سعد العطوي / سعودي / مجهول الإقامة
  - ٤ - عوده محمد هويمل العطوي / سعودي / مجهول الإقامة.
- مبلغ (٣٢٧٩.٥١٩) ثلاثة آلاف ومائتين وتسعة وسبعين ديناراً و (٥١٩) فلساً لقرار تغريم مكتسب الدرجة القطعية ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٣٦.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## إعلان

- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الإيرادات. لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

محمد عبيدات

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

الرقم	سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ المطلوب	اسم الكفيل
١	٢٠٠٤	٤٤١	مصطفى حسين مصطفى ياسين الزعل	١٠٠٠.٠٠٠	حسين مصطفى ياسين الزعل

\* \* \* \* \*

١	٢٠٠٧	٢٨	عبدالكريم دخل الله فنيخر الروسان	١٦٨.٢٨٠	
٢	٢٠٠٧	٢٩	صلاح محمد علي جرادات	٣١٣.٨٤٠	
٣	٢٠٠٧	٢٥	طلال عبدالله طلال الرشيدات	٥٩٧٦.٠٠٠	
٤	٢٠٠٧	٢٧	محمود شحاده حسين ابو الهيجاء	١٧٧.٦٨٠	
٥	٢٠٠٧	٣٠	عدنان عبدالله صالح الحمود	٣٧٣.٢٤٠	
٦	٢٠٠٧	٨٦	ورثة سعود عبدالعزيز عثمان النجمي	٤٠١٥.٠٠٠	هالة علي عبدالقادر الفريجات
٧	٢٠٠٧	٣٦	زياد محمود محمد داود ابو سالم	٢٩٥٠.٩٦٠	

\* \* \* \* \*

هكذا من الأصل



الرقم	اسم المكلف	العنوان	المبلغ
١	احمد اسليم مسلم الرواشدة	الترك / مؤته	٥٥٥
٢	شريف عبده احمد النوايسه	الترك / المزار	٤٢٠
٣	احمد محمد موسى الطراولة	الترك / المزار	٠٠
٤	ابراهيم محمد مطلق الختاتنه	الترك / المزار	٠٠
٥	يوسف ارشود محسن البريكات	الترك / ذات راس	٤٨٥
٦	حسام عطا الله عقله الرواشدة	الترك / مؤته	٤٨٠
٧	عبد الوهاب عيسى فالح القضاء	الترك / محي	٩٠٠
٨	احمد عطيه ابراهيم الصلمان الحوشه	الترك / مجرا	١٣٠
٩	محمد عبدالسلام اجويد الصرايره	الترك / مجرا	٥٨٠
١٠	عبدالحافظ محمد عودة الله الثامن البطوش	الترك / الطيبة	٠١٠
١١	رعد حمدان عبدالمهدي القزاليه	الترك / مؤته	٨٠٠
١٢	خالد محمد حماد الطراولة	الترك / المزار	٧٢٠
١٣	عبدالله سلامه عبدالله القضاء	الترك / محي	٣٠٠
١٤	احمد محمد سلامه الصرايره	الترك / مؤته	٠٤٨
١٥	موسى خلف كايد البنوي	الترك / العمريه	٩٠٠
١٦	عوده عياده حمدان عبدالعال	الترك / الفج	٣١٤
١٧	عبدالمجيد خليف حمدان القزاليه	الترك / المزار	٩٠٠
١٨	امين عبدالمجيد محمود المناسيه البطوش	الترك / ام حمام	٣٠٠
١٩	ربيعه سلامه درويش التجنيديين	الترك / مؤته	٧٠٠
٢٠	مشهور سلامه عبدالكريم المحادين	الترك / المزار	٧٢٠
٢١	سميح محمد حسين المواجدة	الترك / ام حمام	٧٩٢
٢٢	جمال زعل عبد الرحمن الغرشه	الترك / مؤته	٧٠٠
٢٣	مازن سليمان فلاح الطراولة	الترك / العمقه	٢٠٠
٢٤	محمد ابراهيم عيسى القضاء	الترك / محي	٣٠٠
٢٥	امين لوف عبدالرزاق الحطيبات	العراق	٦٨٠
٢٦	خضراء سليم حسن الطراولة	الترك / الخالديه	٧٠٠
٢٧	بسام فائق محمد الطراولة	الترك / الحسينيه	٥٤٥
٢٨	مصطفى احمد علي النوايسه	الترك / المزار	٠٠٠
٢٩	صايل محمد جويعد الطراولة	الترك / ام حمام	٢٨٠

الرقم	اسم المكلف	العنوان	المبلغ
٣٠	محمود عبدالسلام عودة الله التجنيديين	الترك / مؤته	٨٨٠
٣١	حسن سليم محمد الرواشدة	الترك / ذات راس	٠٠٠
٣٢	محمود خلف حمد النعيمات	الترك / ذات راس	٨٠٠
٣٣	سويلم عودة سويلم الزازمه	الترك / سول	٦٠٠
٣٤	عطاف عبد احمد النوايسه	الترك / المزار	٦٨٥
٣٥	اسلام زكي عبدالله الديابات	الترك / الطيبة	٠٦٥
٣٦	ماهدة عوض عبدالمنعم المحاميد	الترك / الهاشميه	٠٠٠
٣٧	سعديه عطافه مطلق القضاوله	الترك / المزار	٧٤٠
٣٨	مشهود عطافه الياس الضلايين	الترك / مؤته	٠٠٠
٣٩	عامر سليمان سلامه القزاليه	الترك / مؤته	٣٠٠
٤٠	ناصر خالد محمد الطراولة	الترك / المزار	٨٨٢
٤١	زكريا احمد عبدالنبي الرواشدة	الترك / مؤته	٨٩٠
٤٢	ابراهيم حسين عثمان القضاوله	الترك / المزار	٥٨٠
٤٣	عبدالسلام سالم رشيد القزاليه	الترك / مؤته	٨٧٥
٤٤	ايمن سليمان حمود الطراولة	الترك / العمقه	٢٠٠
٤٥	محمد جمال ياسين الفقراء	الترك / مؤته	٨٣٧
٤٦	ممدوح فرحان سليمان القزاليه	الترك / مؤته	٤٤٠
٤٧	وليد جمال محمد الصرايره	الترك / مؤته	٠٠٠
٤٨	خالد احمد عبدالنبي الصرايره	الترك / مؤته	٢٠٠
٤٩	طارق محمد علي الكلاوين	الترك / مؤته	٠٠٠
٥٠	عبدالرحمن عبدالسلام محمد الحجوج	الترك / الطيبة	١٤٠
٥١	مازن حامد عبدالله الضايه	الترك / المزار	٣٢٠
٥٢	ناصر محمد مطلق الهواوره	الترك / ذات راس	١٦٥
٥٣	رعد عبدالقادر عبدالله الغرشه	الترك / مجرا	٤٢
٥٤	احمد عطافه علي الصرايره	الترك / سول	٦٠٠
٥٥	ليبه حسن اسماعيل النابلسي	العراق	١٠٠٠
٥٦	عبدالحفي سلام عبدالمهدي القزاليه	الترك / مؤته	٠٣٠
٥٧	عبيد عبدالرحمن مطلق القزاليه	الترك / مؤته	٢٦٠
٥٨	محمد علي حماد المواجدة	الترك / المزار	٥٤٩
٥٩	مجلي موسى محسن الصرايره	الترك / مؤته	٤٢٥

محكمة المصارف



الرقم	اسم المكلف	العنوان	المبلغ
٦٠	زياد حماد سلامة القراله	الكرك / مؤته	٤٠٥
٦١	عبدالمهدي ابراهيم عبد الرحمن الطراونة	الكرك / مؤته	٧٤٠
٦٢	سليمان ابراهيم سليمان الطراونة	الكرك / المزار	٨٧٨
٦٣	محمد ابراهيم سليمان الطراونة	الكرك / المزار	١٠٥
٦٤	محمد حامد عبدالمهدي الحطيطات	الكرك / المزار	٠٠٠
٦٥	ايمن تركي عبد المجيد الجعفري	الكرك / المزار	٤٢٠
٦٦	آمنة صادق عبد الصرايرة	الكرك / مؤته	٤٢٧
٦٧	جبريل موسى صبيح المواجهه	الكرك / مؤته	٠٨٧
٦٨	خالد بشير سليم الرشيدة سلامه محمد ابراهيم الطراونة موسى محمد عطاالله الصرايرة محمد حسن خلف الصرايرة هاشم سالم خليل الطراونة صلاح مدالله مسلم الفقراء خالد عبدالقادر جيدالله الحرازله جميل فائق محمد الحريرات	الكرك / المزار	٠٣٢
٦٩	سامي عبدالله عبدالمهدي المطارله	الكرك / مؤته	٣٧٢
٧٠	حسان علي محمد التوايسه	الكرك / المزار	٨٠٠
٧١	طه رجا ابراهيم الغرشه	الكرك / مجرا	١٠٠
٧٢	جاسر حامد امحمد العبادله	الكرك / ذات راس	٠٣٥
٧٣	امجد سالم علي القراله	الكرك / مؤته	٨٨٠
٧٤	ماجد اكريم مرزوق المواجهه	الكرك / المزار	٢٠٠

## إعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الامانات. لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القالونية والأموال العامة خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القالونية اللازمة.

محمد عبيدات

مدير مديرية الشؤون القالونية والأموال العامة .

الرقم	سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ المطلوب	اسم الكفيل
١	٢٠٠٥	١٠٩٠	عندليب علي سعيد ارشيدات	١٥١٥,٨٠٠	عبدالله اسماعيل علي خصاونه

\* \* \* \* \*

١	٢٠٠٦	١٥٧٠	محمد حسين محمد جوده السحتوت	٩٦٤٤,٦٤٠	
٢	٢٠٠٧	٣١	مهدي ابراهيم محمد القاعوري	١٧٧,٤١٨	
٣	٢٠٠٧	٢٤	محمد عقله احمد محمد	١٠٣٧٢,٠٠٠	
٤	٢٠٠٧	٨٤	محمد لصال فوزي عاشور	٤٥,٠٠٠	

\* \* \* \* \*

١	٢٠٠٦	١٤٤١	مؤسسة غصون ابو زيد لجارة السيارات	٤٣٧,٥٥٠	غصون ماجد احمد ابو زيد محمد عز الدين محمد الشريعة
٢	٢٠٠٦	١٥٦٣	شركة ميداليون هيرينتون	٩٦٧٩,٠٠٠	
٣	٢٠٠٦	١٤٤٢	احمد محمد حسن المغربي	٦٥١٨,٠٠٠	
٤	٢٠٠٦	١٦٤٦	علي محمد محمود الطوالبه	٥٠٠,٠٠٠	
٥	٢٠٠٦	١٤٤٠	مؤسسة الابحار للاستيراد والتصدير	١٤٥٥,٢٠٠	محمد مطيع محمد البادي المهيدي
٦	٢٠٠٦	١٤٣٩	مخلات ابو جمال	١٦٧٠,٤٠٠	عزلات سليمان العيد درويش ابو سالم

محكمة من الأصل

## المحاكم

مذكرة تبليغ مشتكى عليه

صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة

رقم الدعوى (٢٠٠٦/٢٨٨٨)

اسم المشتكى عليه: جمال صبح محمود الشباطات

العنوان: مجهول مكان الإقامة.

التهمة: شيك

يقتضي حضورك يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٣/٢٦ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم اعلاه والتي اقامها عليك الحق العام و خالد ابراهيم المواجهه فاذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقتك الاحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

\* \* \* \* \*

محكمة صلح